آن روبول جاك موشلار

التداولية اليوم

علم جديد في التواصل

ترجمة: د. سيف الدين دغفوس
د. محمد الشيباني
مراجعة: د. لطيف زيتوني

المنظمة العربية للترجمة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد دار الطليعة للطباعة والنشر
روبول، آن
التداولية اليوم: علم جديد في التواصل/ آن روبول وجاك موشلار؛ ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني؛ مراجعة لطيف زيتوني؛ نُشر تحت إشراف جان لوي شليغل.
٢٨٨ ص. ـ (لسانيات ومعاجم)
ببليوغرافية: ص ٢١٩ ـ ٢٤٠.
يشتمل على فهرس عام.
ISBN 9953 - 410 - 55 - 0
١. التداولية. ٢. اللغة. ٣. اللسانيات. ٤. علم الاتصال. أ. موشلار، جاك. ب. دغفوس، سيف الدين (مترجم). ج. الشيباني، محمد (مترجم). د. زيتوني، لطيف (مُراجع). هـ. شليغل، جان لوي (مشرف). و. العنوان. ز. السلسلة.
144.3

Reboul, Moeschler *La Pragmatique aujourd'hui*

المنظمة العربية للترجمة

بناية شاتيلا، شارع ليون، ص. ب: ٥٩٩٦ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٧٥٣٠٣١ (٩٦١١)/ فاكس: ٧٥٣٠٣٢ (٩٦١١)
e-mail: info@aot. org. lb - http://www. aot. org. lb

نشر وتوزيع: دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت ـ لبنان
ص.ب ١١١٨١٣
الرمز البريدي: ٩٠ ٧٢٠ ١١٠
تلفون: ٣١٤٦٥٩ / فاكس ٣٠٩٤٧٠ ـ ١ ـ ٩٦١
الطبعة الأولى: تموز (يوليو) ٢٠٠٣

المحتويات

ديباجة

عندما أقدمنا على ترجمة هذا الكتاب، كنا واثقين من حصول مزايا لا تُنكر؛ فهو يندرج ضمن تقاليد أصبحت مألوفة في ثقافة التأليف العلمي عند الغرب: إنتاج مصنّفات تأليفيّة مساعدة تتّجه إلى جمهور واسع من المتعلّمين والمختصّين وتهدف إلى تيسير المعرفة بعمق وشمولية؛ وهذه موازنة دونها صعوبة أشار إليها آن روبول وجاك موشلار عندما قدّما هذا الكتاب. ولعلّ منزعُ التصنيف هذا عزيزٌ في المكتبة العربية عموماً، والجامعية بصفة أخصّ. فهو كتاب يأخذ بيد الباحث أستاذاً كان أم طالباً إلى بعض قضايا اللّسانيات ومسائلها كما طرحتها توجّهات حديثة في اللغة، تداولية وغيرها، ويعرضها ويناقشها ويحيل على أهم مواردها بعد أن رتّب مواقفها بإحكام بيداغوجي؛ وهذه مزية المزايا.

وقد حاولنا تذليل ما واجهنا من صعوبات راجعة إلى المصطلح، كما عمدنا أحياناً إلى تقريب بعض الظواهر اللغوية الواردة فيه من اللغة العربية مع الحفاظ على خصوصياتها، وكان علينا أحياناً أن نحوّر جزئياً المثال متى عزّ نظيره في لغتنا على حدّ علمنا، كما توقفنا أحياناً على موطنَ قد يُشْكَل، فعلّقنا في ذيل الصفحة، وقد اعتمدنا في "ثبت المصطلحات" ثنائي اللغة (عربي ـ فرنسي) ما استقرّ منها في كتب اللسانيات المترجمة باللغة العربية، واقترحنا أحياناً أخرى حلولاً بدت لنا ممكنة، وقد يمكن العدول عنها متى وُجد لدى الناظرين في هذا الكتاب أفضل منها. كما قدّمنا تعريفات

لعدد من المفاهيم التي عرضت لنا أثناء الترجمة استقيناها من موارد شتّى، فترجمنا بعضها وتصرّفنا في البعض الآخر، وحاولنا أن تكون أحياناً تأليفية تيسّر قليلاً القراءة، ونحن على وعي بصعوبة أن تعرّف مفهوماً وأن تجعل المختصّين يجمعون عليه في ظلّ تعدّد المدارس اللسانية وتباين وجهات النظر بينها.

لقد رمنا إلى إخراج هذه الترجمة ما أمكن قريبة من الأصل غير بعيدة عن روح اللغة العربية في صياغتها، ونحن نعترف أنّنا لم نتوصّل دائماً إلى ما يرضينا ويرضي غيرنا. ولقد كان للدكتور لطيف زيتوني الذي راجع الترجمة فضلٌ عليها، إذ نبّهنا إلى سقطاتٍ حاولنا تداركها. وإذا بقي بعضها فذلك من قصورنا ونرجو أن يغفر لنا عنها اجتهادُنا.

وختاماً، نودّ التنويه في المقام الأول بقبول المنظمة العربية للترجمة اقتراحنا ترجمة هذا الكتاب وبطلبها التعجيل بإخراجه على الناس، كما ننوّه بكلّ من ساعدنا على إتمامه في هذه الصورة ونخصّ بالذكر:

الأساتذة الأصدقاء: شكري المبخوت (كلية الآداب ـ منوبة ـ تونس)، وبسمة الشكيلي (المعهد العالي للغات بتونس)، ومنير التريكي (كلية الآداب بصفاقس)، إذ قبلوا النظر كليّاً أو جزئيّاً في عملنا هذا، وكانت لملاحظاتهم صدى فيه.

كما لا يفوتنا توجيه أخلص شكرنا إلى الآنسة رفيقة دغفوس على ما أبدته من صبرٍ وتفانٍ في رقن هذا العمل.

د. سيف الدين دغفوس ود. محمد شيباني

المعهد العالي للغات بتونس

فاتحة

يريد هذا الكتاب أن يفتح أمام الجمهور العريض مجالاً لا يزال غير معروف بالقدر الكافي هو مجال التداوليّة، أو بعبارة أخرى مجال استعمال اللّغة في التواصل والمعرفة. فما هو إذن إلاّ مؤلَّفٌ تبسيطيّ.

والتبسيط، كما نعلم، مجازفة شديدة الخطورة فهو يضع المختصّ بين ضرورة التدقيق الذي قد يجعل كلامه عسير الفهم لدى الجمهور، وتعميم الكلام الذي قد يثير مآخذ زملائه عليه. ونحن نفضّل توقّي الانتقادات ونقرّ سلفاً بأنّ لهذا المُؤَلَّفِ موقفاً مسبقاً، فهو يمثّل رؤيتنا للتداوليّة (ولكن، أنّى لنا أن نقترح رؤية أخرى وقد فرغنا من كتابته؟) وهو غير شامل ومنحازٌ.

ولذا نعترف منذ البداية بأنّ زملاءنا على حق، فما كان علينا أن نكتب هذا الكتاب قط، وما كان علينا أن نعالج هذا الموضوع أو ذاك بل حتّى أن نشير إليه (لأنّه يبدو لنا خالياً تماماً من أيّة فائدة) وكان علينا... لكننا لا نملك إلاّ حجّة واحدة للدّفاع عن أنفسنا، إذ نأمل أن يُسَلّي هذا الكتاب ويثقّف وأن يُوضّح على وجه الخصوص الفائدة من الموضوع ويبيّن على وجه العموم لماذا يمكن للبحث العلمي أن يكون لذّة وولعاً وكيف نحسّ بأهوال المغامرة ـ ونحن جالسون على أريكة وماسكون كتاباً ـ مثلما نشعر بها ونحن مبحرون وحدنا وسط المحيط الأطلسي.

لا يمكن لنا أن نختم هذه الفاتحة دون أن نذكر ديننا الكبير

لدان سپربر Dan Sperber، وديردر ولسن Deirdre Wilson، ولذا فإننا نهدي هذا الكتاب إليهما وإلى أطفالنا. كما نحرص على شكر جان لوي شليغل Jean-Louis Schlegel، ناشر هذا الكتاب والقارئ اليقظ للمخطوط. ونتحمّل مسؤوليّة جميع الهفوات التي قد توجد بين دفّتيه.

سانت سيسيل

٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٧

المقدمة

«أن يستطيع الحاسوب "هال" Hal فعلياً التفكير، فهذه مسألة حسمها عالم الرياضيّات البريطاني ألان تيورنغ Alan Turing في الأربعينات. فلقد أثبت تيورنغ أنه إذا أمكن إجراء محادثة طويلة مع آلة - ولا فرق بين أن نستعمل لوحة مفاتيح أو حاسوباً صغيراً - دون أن نكون قادرين على تمييز إجاباتها من الإجابات التي قد يقدّمها إنسان، فإنّ الآلة حينئذ تفكّر، - مهما كان المقصود بكلمة تفكّر - وإنّه بإمكان حاسوب "هال" أن يجتاز بسهولة اختبار تيورنغ».

أ. كلارك، ٢٠٠١ أوديسيا الفضاء(*)

حاسوب "هال" والفشل (الوقتي) في اختبار تيورنغ

كتب ألان تيورنغ سنة ١٩٥٠ مقاله الشهير الذي يَعْرِضُ فيه "اختبار تيورنغ". ووفق هذا الاختبار يمكن أن نقول إنّ آلةً ما تفكّر متى أمكن لها في يوم من الأيام أن تجري محادثة مطوّلة دون التقيّد بموضوع أُعِدَّ سلفاً، بحيث يمكن اعتبار إجاباتها إجابات كائن بشريّ. وكان تيورنغ يأمل أن تتمكّن هذه الآلة من اجتياز الاختبار في نهاية القرن. وها نحن قد بلغنا سنة ١٩٩٨ دون أن تتمكّن آلة من اجتياز "اختبار تيورنغ" بنجاح. إنّنا لا نأمل - استناداً إلى الواقع الراهن - في صنع آلة قادرة من الآن إلى نهاية القرن على اجتياز هذا الاختبار، بل إنّنا لا ندري بالضبط كيف ينبغي إنجاز مثل هذه الآلة، أو بالأحرى كيف نعدّ البرنامج القادر على اجتياز هذا الاختبار بنجاح.

(*) A. Clark, *2001. L'Odyssée de L'espace*

وقد اشترك مؤخراً مختصّون أميركيون في المعلوماتية في إعداد مؤلّف جماعي حول آخر ما توصّلوا إليه في اختصاصهم، وقد نشِر (يوم ١٢ جانفي/كانون الثاني ١٩٩٧) في الوقت الذي كان يُفترض فيه أن يصبح "هال"، وهو حاسوب فيلم **٢٠٠١ أوديسيا الفضاء**، جاهزاً للاستعمال. فلقد استوفى جميع الشروط لاجتياز "اختبار تيورنغ"، وكانت لديه نزعات إجراميّة لها للأسف وجه إنساني. وفي هذا الكتاب يُدافع هؤلاء المختصّون في المعلوماتية عن فكرة مفادها أننا لم نتوصّل فعلياً إلى صُنع آلة بإمكانها اجتياز "اختبار تيورنغ"، بيد أن هذا الفشل لا يعني شيئاً إذ لا حاجة بنا إلى مثل هذه الآلة. ولنا أن نعتبر أنّ هذه الرؤية للأشياء معقولة، لكن ينبغي ألاّ تحجب عنا افتقارنا كذلك إلى آلة تستطيع القيام بمهام بسيطة كأن تقدّم إرشادات عبر الهاتف في خصوص مواضيع محدّدة (مواعيد القطار أو الطائرة، إرشادات إدارية... إلخ) أو كأن تمتثل للصوت(*). وبالفعل فإنّنا، وبكلّ بساطة، لا نملك في الوقت الراهن نظاماً يتعرّف على الكلام بشكل مُرضٍ تماماً، أو نظاماً يفهم النصوص وتتجاوز قدرته فهم النصوص القصيرة جداً أو النصوص البسيطة... إلخ، بل إننا لا نتحدّث حتى عن وجود نظام للترجمة الآلية موثوق به فعلياً؛ وبعبارة أخرى، لا تزال الهندسة اللسانية بعيدة كل البعد عن الأهداف التي يرمي إليها الذكاء الاصطناعي وإن سجّلت تقدماً لا جدال فيه. ولذا نريد في هذه المقدمة أن نفهم أسباب هذا الفشل النسبي.

تقوم مقاربة أولى لهذا الموضوع على التساؤل عن الميادين التي سجّلنا فيها نجاحاً. فلقد سجل المحلّلون التركيبيون القادرون على تقديم تحليل "نحوي" للجمل تقدّماً كبيراً خلال السنوات الأخيرة،

(*) حققت البشرية منذ تاريخ نشر هذا الكتاب (١٩٩٨) قفزة تقنية معلوماتية أصبح بمقتضاها إنجاز مثل هذه المهام أمراً يسيراً [المترجمان].

إلا أنهم ما زالوا غير قادرين على الإجابة عن مجمل المسائل اللغويّة التي ينبغي حلّها لصُنع آلات لا يمكنها اجتياز "اختبار تيورنغ" فحسب - فهذا أمرٌ يبدو بعيد المنال في المنظور القريب - بل والقيام بمهام تعدّ بسيطة نسبياً كنا ذكرناها أعلاه. وبعبارة أخرى، عرفت الحواسيب نجاحاً نسبياً في مجالات ذات صبغة صورية وقريبة من **الطابع الترميزي** (ما يعامل في اللغة معاملة الرمز للغة، ففي المورس مثلاً تدل توليفةٌ معيّنةٌ من الأصوات القصيرة والأصوات الطويلة على حرف معيّن؛ في اللغة تعني كلمة "قطّ" سِنّوْراً صغيراً داجناً). لكنّ هذه الحواسيب أخفقت عند تناول مظاهر أشد التصاقاً بالشأن اليوميّ وأقل صورية في استعمال اللغة. من هنا فإنّ القضايا التي تطرحها اللغة على المعلوماتية تمثّل صدىً لقاعدة عامة في مجال الذكاء الاصطناعي هي: **ما يعسر على الإنسان يسهل على الحاسوب، وما يسهل على الإنسان يعسر على الحاسوب.** وهكذا يُعَدُّ الحساب في الرياضيّات ولعبة الشطرنج وسائر الأنشطة التي تتطلّب من الكائن البشري مجهوداً ذهنياً، أنشطةً يسهل على الحاسوب حلّها نسبياً حتّى وإن استدعى ذلك مرور عدّة عقود ليتسنّى لحاسوب أن يهزم بطل العالم في الشطرنج (ديب بلو Deep Blue في مواجهة كاسباروف Kasparov في ربيع ١٩٩٧). في المقابل، فإن التعرّف إلى الأشياء بالعين المجرّدة، والقدرة على فهم الجمل وإنتاجها، هي مسائل تتجاوز القدرات الحالية للحواسيب. وهذه الظاهرة لا تعود إلى القدرات المادية للحواسيب (سعة الذاكرة... إلخ)، بقدر ما تعود إلى صعوبة إنتاج البرامج المناسبة.

ويَرجَعُ التأخُر المسجّل في الهندسة اللسانيّة إلى حصر نظرها إلى اللغة في مظهرها اللساني "الشكلي"، إذ اعتبرتها سلسلة من الكلمات المتعاقبة التي تكوّن جملاً، وتنويعاً شكلياً بين كلمات تنتمي إلى عائلة واحدة (تصريف الأفعال على سبيل المثال)... إلخ. إنّنا لم نأخذ بعين الاعتبار كما ينبغي استعمالَ الناس للغة وكيفيّة استخدام

الجمل للتعبير عن الأفكار، واستعمال العبارات لنعيّن بها أشياء أو لنقول أمراً ما في شأنها، بل الأهم من هذا أننا لم نأخذ في الحسبان أيضاً كيف يستند هذا الاستعمال إلى كميّة ضخمة من المعارف حول الكون والتي يعتمد عليها المخاطَبُون ليستدلّوا على ما يريد المتكلم (القائل) أن يقوله لهم. وقبل أن نبيّن بسرعة - في الفصل الأول - الأسباب التاريخية التي دعت إلى إهمال هذه العوامل، فإننا نريد الآن أن نقول كلمة في شأن اللغة في حدّ ذاتها.

ما هي وظيفة اللغة؟

تُمثّل وظيفة اللغة موضوعاً يثير دائماً نقاشات جادّة. فالبعض يعتقد أن اللغة أولاً وقبل كل شيء وظيفة اجتماعية، ففي رأيهم تُستعمل اللغة لدعم العلاقات داخل المجموعات البشريّة. ويعتقد البعض الآخر أن لها، أولاً وقبل كل شيء، وظيفة معرفية(*)؛ ففي رأيهم تُستعمَل اللغة لتمثيل معلومات وخزنها وإبلاغها. وإلى حد ما، يرتبط موضوع وظيفة اللغة بموضوع آخر هو أصلها.

لقد أثار أصل اللغة نقاشات منذ حوالى ٣٠٠٠ عام (على حدّ علمنا)، كما أنّ "التجارب" الهادفة إلى حلّ المشكل قديمة كذلك. ولقد منعت المؤسّسة اللّسانيّة بباريس Société Linguistique de Paris النقاش في هذا الموضوع سنة ١٨٦٦، لأنّها رأت فيه مناسبة لخوض جدال عقيم لا طائل من ورائه. وتوجد بعض النظريّات في شأن هذا الموضوع لن نستعرضها هنا. فلدى إنسان "النياندرتال"(**) وسائل

(*) توجد مقترحات عديدة لترجمة مصطلح «Cognitif» من قبيل عرفاني أو إدراكي. ورجّحنا ترجمته بـ "معرفي" لاقتراب دلالته الأصليّة في الفرنسية على Connaissance :(Cognitio) [المترجمان].

(**) النياندرتال Néanderthal اسم يطلق على رجل بدائيّ يشبه الإنسان الحديث كثيراً وهو يمثل جنساً فرعياً له. كان يقطن مناطق أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا الشمالية قبل ١٥٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ عام قبل المسيح [المترجمان].

عضوية تساعده جزئياً على التكلّم (جهاز التصويت)، لكن من يناقش أصول اللغة لا يثير مسألة التطوّر الفيزيولوجي لجهاز التصويت بقدر ما يطرح مسألة تطوّر اللغة في حد ذاتها وأسباب ذلك. ولقد أُثيرت مؤخّراً هذه القضية من جديد في صياغة مستَلهَمَة من داروين: هل اللغة ثمرة مباشرة للتطوّر أم هي ظاهرة عارضة ناتجة بصفة غير مباشرة عن تطوّر قدرات الإنسان الذهنيّة؟ وبعبارة أخرى، هل يُمثّل ظهور اللغة ونمو الدماغ المترتب عنها أصل القدرات الذهنية البشرية، أم أن النمو المسبق المستقل للدماغ ونمو القدرات الذهنية البشرية الناتجة عنه أدّيا إلى ظهور اللغة؟

ربّما يتعذّر علينا تماماً الإجابة بصفة قطعيّة عن هذا السؤال لكن لا شيء يمنعنا من طرح بعض الفرضيّات. بادئ ذي بدء، ورغم أن بعض الأنواع الحيوانية الأخرى قد طوّرت طرق تواصل بدائية، فإن اللغة تعدّ ظاهرة فريدة، ويبدو أنها من أخصّ خصائص الجنس البشري (كما يقول الناطقون بالإنكليزية Species-specific)، وإخفاق المحاولات الهادفة إلى تعليم الرئيسات(*) الكلام يُثبت ذلك(**). ومن هنا، إذا ما اعتمدنا الفرضيّة القائلة إنّ اللغة هي نتاجٌ مباشرٌ للتطوّر، يُمكن لنا أن نطرح السؤال التالي: لماذا تطوّرت اللغة، أو بعبارة أخرى فيمَ ساعدت وما زالت تساعد الأفراد على المحافظة على بقائهم؟ توجد إجابة ممكنة كثيراً ما قُدّمت، تتمثّل في أن الإنسان الذي ينتمي وفق علم الحيوان إلى مجموعة الرئيسات (إنسان الغاب، والغوريلا، والشمبانزي) يُعدّ، كما هو شأن أغلب الرئيسات

(*) الرئيسات Primates هي ثدييات تحسن عادة استخدام أيديها وأظفارها مسطّحة عادة، ولها طاقم أسنان كامل ودماغ متطور جداً. نجد من بينها القرد والإنسان والليموريات [المترجمان].

(**) راجع ملف: «الذكاء لا ينفرد به الإنسان»، ص ٤٥ - ٧٦. وفيه نتائج بحوث أكدت أن الشمبانزي ليس أذكى الحيوانات. فلبعض القردة قدرة فريدة على التجريد، وهي تفوق الإنسان سرعةً في إنجاز بعض العمليات الذهنية، كما تساءلت بحوث أخرى عن إمكانية الحديث عن ثقافة لدى الحيوان وبيّنت أن الإنسان لا ينفرد باللغة وبالوعي (مجلة العلم والحياة *Science et Vie*، العدد ١٠١٧ جوان/ حزيران ٢٠٠٢) [المترجمان].

الأخرى، حيواناً اجتماعياً، وقد مكّنته اللغة من تطوير العلاقات الاجتماعية وتمتينها داخل المجموعات وفيما بينها. وقد تكفي هذه الإجابة ظاهريّاً، ولكن إذا راعينا ما أثبته علم سلوك الحيوانات (ملاحظة سلوك الحيوانات في وسطها الطبيعي غالباً) بخصوص الحياة الاجتماعية للقردة الكبيرة الأخرى، فإن هذه الإجابة تبدو غريبة شيئاً ما؛ فمن ناحية نجد أن للرئيسات الأخرى - وبالخصوص الشمبانزي - حياةً اجتماعية شديدة الثراء والتعقيد تقوم على التحالفات السياسية المتغيّرة، التي تهدف إلى تحديد من سيحلّ محل "الذكر - المُسيطر" (mâle-alpha سيّد المجموعة)، ومن ناحية أخرى فإننا لا نرى أن اللغة قد يسّرت فعلياً الحياة الاجتماعية داخل المجموعات ومنعت ظهور المنافسات وحَدَّت - مهما كان القدر يسيراً - من الصراع بين المجموعات (ومن الغرابة أن اللغة لم تستأصل عدوانية الجنس البشري!).

وتوجد فرضيّة أخرى مرتبطة بأنّ الإنسان كائن قارتٌ(*) وكان عليه أن يصطاد في صلب المجموعة، ولعلّ تطوّر اللغة مكّنه من وضع استراتيجيات تعاون أكثر نجاعة في مجال الصيد. إلا أنّ دراسة السلالات (المتعلّقة بحياة السكّان وسلوكهم، وعموماً السكان البدائيين)، قد أظهرت أنّ المجموعات التي تعتمد على الصيد وجني الثمار - وهي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا (البوشمان والبيغميه)(**) تعتمد على ما تجنيه النساء والأطفال من الثمار أكثر من اعتمادها على ما يوفّره الرجال من قنصهم، وهذا ما يحدّ على نحو كبير من قوة

(*) القارت Omnivore هو الحيوان الذي يكون في الآن نفسه لاحماً ونباتياً أي يتغذى من مختلف الأغذية (أعشاب، ثمار، لحوم... إلخ [المترجمان].

(**) البوشمان Bushmen شعب يتوزع بين بتسوانا (حوالى ٣٠٠٠٠ نسمة) وناميبيا (حوالى ٢٦٠٠٠ نسمة) وأنغولا (حوالى ٤٠٠٠ نسمة). يتميز البوشمان بقصر القامة وببشرة فاتحة. كانوا في الماضي يحتلون المناطق الداخلية لإفريقيا الوسطى ثم رحلوا إلى تخوم صحراء كالاهاي. أما البيغميه Pygmées، فهم أقوام من الرحّل يعيشون بين الزائير والغابون والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى. إنهم قصار القامة يقتاتون مما يحصلون عليه في الغابات الاستوائية من ممارسة الصيد وجني الثمار [المترجمان].

حجّة النظرية التطورية. زدْ على ذلك أن العديد من الأنواع الحيوانية المفترسة تصطاد في شكل مجموعات، وهي تعتمد على استراتيجيات متطوّرة جداً أحياناً (من ذلك الأسود والذئاب والضباع إضافة إلى - واعتماداً على بعض علماء الإحاثة - بعض أنواع الديناصورات، وبالخصوص الديناصورات من صنف الزواحف الراكضة Vélociraptors التي أكسبتها أفلامُ ستيفن سبيلبرغ Steven Spielberg شهرةً بين الناس). وأخيراً، فإن قردة الشمبانزي، وهي كالإنسان، حيوانات قارتةٌ تضيف إلى طعامها المعتاد صغار قردة الكولوب(*) التي تصطادها في صلب المجموعة بمهارة لا تُنكَرُ ثم توزع لحمها على جميع أفراد جماعتها. ويبدو أيضاً أن الدفاع عن هذه الفرضية يتعذّر لأنّ اللغة لا تعطي أفضلية تُذكر للمجموعات البشريّة التي تصطاد جماعياً على المجموعات الحيوانية التي تصطاد بكيفيّة مماثلة.

ويمكن طرح فرضيّة أخرى مفادها أن اللغة تمكّننا من أن نطلب ما نريد وبواسطتها وأن نحصل عليه، وأنّنا لا نحصل نظرياً على أي شيء دون استعمال للغة. يبدو هذا الحل قبل كل شيء قابلاً للنقاش، إذ يعلم كلّ والد لطفل صغير لم يتكلّم بعد، وكلّ صاحب قطّ أو كلب، أنّ الأطفال قبل أن يتكلموا يعرفون جيداً - وكذا شأن الحيوانات الأليفة - كيف يجعلون غيرهم يفهمون مرادهم.

أما إشارات الإنذار، فإنها موجودة على نحو متفاوت التطور لدى العديد من الحيوانات ابتداءً من المرموط(**) ووصولاً إلى القردة

(*) الكولوب Colobes: قرد يعيش في افريقيا الاستوائية يتميز بضمور إبهامه وبوبر طويل ناعم، وهو أقرب ما يكون إلى فصيلة الهبّار [المترجمان].

(**) المرموط Marmotte من الثدييات القوارض يعيش نوع منها في جبال الألب على ارتفاع يبلغ ما بين ٣٠٠ و١٥٠٠ متر يسبّت عدة أشهر في جحر ويصل طوله إلى خمسين سنتيمتراً [المترجمان].

الإفريقية الخضراء(*). فهذه القردة تستعمل العديد من الإشارات (الصوتيّة) التي تدل على مختلف أنواع الحيوانات المفترسة. ولهذا لا نرى مزية في إمكان قولنا «انتبه هذا فهدٌ» عوضاً عن قولنا «فهد». بعبارة أخرى، إن السؤال الذي يُطرح إزاء هذه الفرضية ـ وكذلك إزاء الفرضيّات الأخرى ـ يدور على حاجة الإنسان إلى تجاوز مستوى التواصل المتحقَّق لدى أنواع أخرى أو لدى أنواع قريبة منه ليقوم بمهام تبدو جوهرياً مماثلة، وهي مهام تنجزها هذه الأنواع بكيفية مرضية من وجهة نظر التطور، بدليل أنها تحافظ على بقائها إلى حد الآن (وهي أنواع متقدمة أحياناً في الوجود على الجنس البشري).

لنعد إلى المقارنة بين قولنا «فهد» و«انتبه هذا فهد». فإذا اعتبرنا أن كلمة "فهد" توافق الإشارة التي يعطيها قرد إفريقي أخضر إلى مجموعته عندما يرى هذا الحيوان المفترس، فإننا نفهم أن إشارة "فهد" لا تستعمل لتعيين الحيوان المفترس، بل لحث قطيع القردة الإفريقية الخضراء على تسلّق أقرب الأشجار إليها. وبالعكس، فإن كلمة "فهد" في اللغة البشرية ـ إذا كانت تُستعمَلُ للتحذير من وجود فهد ـ فإنها يمكن كذلك أن تُستعمل للإشارة إلى فهد في غياب أي حيوان من هذا النوع، أو أنها قد تُستعمَل لإبلاغ معلومات حول النوع بصفة عامة أو حول فرد مخصوص من قبيل «نعرف الفهود من فروها المبقّع» أو «يوجد فهد يعيش في الكهف المجاور للنهر، لذا من الأحسن تجنّب المرور من ذلك المكان». إن هذا النمط من استعمال اللغة الذي يوافق في الآن نفسه تمثيل معلومات وإبلاغها، يُمكنه، خلافاً للأنماط السابقة، أن يوفّر مزية مخصوصة للأفراد القادرين على هذا الاستعمال. إذ يُمكّن من فهم سبب استفادة الجنس البشري من تطوّر لغة تتجاوز الإشارات الكيميائية للنمل أو الإشارات الصوتية للقردة الإفريقية الخضراء حتى وإن بدا أن لهذه اللغة مزايا قليلة فيما

(*) القرد الأخضر Vervet قرد من فصيلة الذبال يعيش في المناطق المتاخمة للصحراء الكبرى (إفريقيا الوسطى) [المترجمان].

يتعلّق بالتنظيم الاجتماعي والتعاون في أنشطة الصيد أو تلبية الحاجات العاجلة. وختاماً، نلاحظ أن الخيار المقترح في بداية هذا القسم (اللغة هي النتاج المباشر للانتقاء الطبيعي، مقابل اعتبار اللغة هي نتيجة غير مباشرة للانتقاء الطبيعي) هو خيار قد يكون مفرطاً في السذاجة. فبإمكاننا تصوّر مسار تبدأ فيه اللغة نتاجاً فرعياً للتطوّر الفكري ثم تكيّف إثر ذلك هذا التطوّر (بفضل قدراتها على تمثيل المعارف)، وتبعاً لذلك تصبح هي ذاتها هدفاً للتطوّر.

ومهما يكن الأمر، فإنه بإمكاننا أن نستخلص من هذه الفقرة أنّ اللغة ـ أولاً وقبل كل شيء ـ تُعتَبرُ على الأرجح أداة لتمثيل المعرفة والمعلومة وإبلاغها.

هل تُعد اللغة نظاماً ترميزياً؟

من بين العوامل التي كانت وراء الفشل النسبي للذكاء الاصطناعي والهندسة اللسانية نجد عامل النظر إلى اللغة ومعالجتها باعتبارها مجرّد نظام ترميزي. وبعبارة أخرى، ساد الاعتقاد بأن اللغة تشتغل على نحو يشابه ـ على سبيل المثال ـ نظام إشارات المرور، رغم أن عملها يجري بكيفيّة معقدة للغاية. ووفق وجهة النظر هذه يوجد ربط عرفي بين الكلمات باعتبارها علامات، ودلالة الكلمات باعتبارها رسالة. فاللغة تمكّن من التعبير عن كل شيء، وهي إلى حد ما شفافة من جهة ما تبلّغه الجمل من رسائل. وهي تكتفي بنفسها، إذ يقوم تأويل جملة ما على فك رموزها، أي على استعمال النظام الترميزي الذي أنشأته اللغة التي استعملناها للتعبير عن تلك الجملة من أجل إعادة بناء الرسالة. فاللغة هي بمثابة الجوهر الذي يمكن للأفكار التي لا يتسنى نقلها مباشرة ـ لأنها مجرّدة ـ أن تصبح من خلاله قابلة للنقل بواسطة الجمل (وهي ماديّة) التي تعبّر عنها.

وتعترض هذه المقاربة صعوبات بالغة عندما نرغب في تطبيقها، وبالخصوص عندما نريد إقامة أنظمة حوار بين الإنسان والآلة والقيام بالترجمة الآلية... إلخ. وبالفعل، ومع أنّ اللغة لا تُختزل في نظام ترميزي شفّاف للتواصل، فإن استعمالها وإنتاج الجمل وفهمها، كل ذلك يتطلب معارف غير لغوية ويستلزم عمليات استدلاليّة. لِنفتَرض المقام التالي: يطلب أبٌ ذات مساء من ابنه بعد تناول العشاء أن ينظّف أسنانه، فيجيب الابن بكيفيّة تبدو غريبة: «لا أشعر بالنعاس». فما الذي أراد الابن قوله؟ كيف تُمثّل جملته إجابة للأمر الذي وجهه له أبوه؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف نعرف إن كانت قبولاً أو رفضاً؟ إنها بطبيعة الحال رفض، فالطفل لا يرغب في تنظيف أسنانه على الفور، ويقدم مبرراً لعدم رغبته في القيام بذلك. ولكن مرة أخرى كيف نعرف أنها رفض؟ ما العلاقة بين عدم الشعور بالنعاس وتنظيف الأسنان أو عدم تنظيفها؟

يقدم الطفلُ انعدامَ شعوره بالنُعاس حجّةً مانعةً لتنظيف أسنانه فوراً لأن الذي استقرّ في ذهنه أن تنظيف الأسنان مساءً يسبق قليلاً زمن الإخلاد إلى النوم. لكن ما نلاحظه أن تأويل هذه الجملة البسيطة «لا أشعر بالنعاس» التي مثّلت إجابة عن أمر الأب هو تأويل بعيدٌ كل البعد عن أن يكون مجرد فكٍ للرموز، إذ لا يوجد أي نظام ترميزي لساني يُمكّن من فهم هذه الجملة على أنها قبول، أو على أنّها رفض، أو تبرير للرفض. فلفهم إجابة الطفل ينبغي تقديم فرضيّات تتعلق بحالته الذهنية وافتراض أن جملته مناسبة للمقام، وفي هذه الحالة بالضبط نرى في هذه الجملة إجابة. وفضلاً عن ذلك، فإن المعارف الضرورية لفهم هذه الجملة (أن ننظف الأسنان في المساء قبل النوم... إلخ) ليست لغويّة. وقد يظن البعض أنها معارف اجتماعية، ولكن إذا افترضنا أنها كذلك في هذه الحالة بالضبط، فإنه يوجد عدد آخر كبيرٌ من الحالات التي لا تكون المعارف المستلزَمةُ فيها ذات صبغة اجتماعية. فإذا عرضنا عليك

القهوة في المساء بعد تناول العشاء وأجبت: «القهوة تمنعني من النوم»، فإنه لا توجد أية سنّة اجتماعية أو غيرها تمكّن من فهم إجابتك إذا كنا نجهل مثلاً أنه يوجد فيلم تريد مشاهدته في التلفزيون في ساعة متأخرة (إجابتك في هذه الحالة قبولٌ)، أو على خلاف ذلك نفهم أنه يتعيّن عليك قطع مسافة طويلة بالسيارة في اليوم التالي ولذا يجب أن تنهض باكراً جداً وتبعاً لذلك يجب أن تنام باكراً (إجابتك في هذه الحالة رفضٌ). إذن لا يمكن اعتبار هذه المعارف أو تلك معطى "اجتماعياً"، لهذا فإذا صادف في بعض الحالات أنْ كانت المعارف التي تتدخل في العمليات الاستدلالية التي تمكّن من تأويل الجمل معارف ذات صبغة اجتماعية، فإن هذا لا يعني البتّة أنها قاعدة عامة. وهذا الأمر هو في الآن نفسه احتمالي وخارج عن اللغة وعن تأويلها. زدْ على ذلك أنه لا يمكن لنا تصوّر أية علاقة تواضعية بين هذه المعارف والجمل التي يتعيّن تأويلها؛ فلا يتعيّن عليك، بحكم المواضعة، أن تقطع مسافة طويلة غداً أو أن تشاهد التلفزيون مساءً في ساعة متأخرة. وإذا قمت بهذا فلأنه **شأنك** وليس شأناً اجتماعياً أو مسألة عُرْف، رغم أنّ هذا قد يصبح بمرور الزمن مسألة اجتماعيّة أو عائلية.

لقد تحدّثنا آنفاً عن "عملية استدلاليّة". فما هي العملية الاستدلالية؟ لنعدْ مرة ثانية إلى مثال الطفل الذي يرفض تنظيف أسنانه لأن النعاس لم يداعب أجفانه. لفهم أن جملة «لا أشعر بالنعاس» تمثّل رفضاً لأمر أب، فإنه ينبغي التعويل على المعارف التالية: يحتِّمُ وجودُ النعاسِ الانصرافَ للنوم، ثم إننا ننظف أسناننا مباشرة قبل النوم، فتنظيفُ الأسنان يُمثّل تمهيداً يسبق النوم، فإذا كنّا راغبين عن النوم فإننا لا ننظف أسناننا. ومن جملة هذه المعارف، نستنتج أن الطفل الذي يقول إن النعاس لم يداعب أجفانه بعد لا يرغب في النوم، وإذن فإنه لا يريد تنظيف أسنانه على الفور. فعبارة "العملية الاستدلاليّة" تعني مجموعة **الاستدلالات** التي تفضي انطلاقاً من جملة

«لا أشعر بالنعاس» وانطلاقاً من المعارف المذكورة سابقاً، إلى **نتيجة** مفادها أنّ الطفل لا يريد تنظيف أسنانه.

وعلى هذا النحو، ليس إنتاج اللغة وتأويلها عمليتين قائمتين على نظام ذي طابع ترميزي حصراً. فوجود نظام ترميزي والمواضعة في اللغة لا شك فيه، إلا أن استعمال اللغة لا يقتصر على مجرد عملية **ترميز** (بالنسبة إلى الإنتاج) **وفك للرموز** (بالنسبة إلى التأويل). وزيادة على هذا، فإن العمليات الاستدلالية التي تنضاف إلى عمليات الترميز البسيطة ليست من خصائص استعمال اللغة. فليس في مثل عملية الاستدلال المذكورة أعلاه ما يجعلها "لغويّة". فهي استدلال نقوم به دائماً لنقرّر ما إذا كان صديق ما موجوداً في بيته («سيارة زيد موجودة أمام بيته. لا يتنقل زيد البتّة دون استعمال سيارته حتى لشراء الخبز، إذن إذا كانت سيارته موجودة فهو موجود كذلك»). كما نقوم بهذا الاستدلال إذا رغبنا في إعداد قهوة («أريد مشاهدة هذا الفيلم الذي يُعرض منتصف الليل، وأريد إذن أن أكون مستيقظاً في منتصف الليل، والقهوة تمنعني من النوم. فعليّ إذن أن أشرب قهوة لأظلّ مستيقظاً في منتصف الليل. إذن ينبغي أن أُعِدّ قهوة»)، كما نقوم به في عديد المناسبات في حياتنا اليومية. وتجري أيضاً مثل هذه الاستدلالات في أعمال فكرية أشد تعقيداً. وهكذا، فإن اللغة وإن كانت نظام ترميز مستقلاً، فإن استعمالها لا يمكن فصله عن القُدرات البشرية (الاستدلال والمعارف التي تخصّ الكون) التي ليس لها البتّة أيّة صبغة لسانيّة.

نسبة أفكار إلى الآخرين

كما تبيّن لنا أعلاه، يهدف المخاطَبُ الذي يُؤوِّل جملة إلى إدراك الفكرة التي يريد المتكلّم التعبير عنها. وهذا الأمر هو إذن - وإلى حد ما - عملية يؤدّي محصّلها إلى نسبة أفكار إلى الآخرين.

وهو كما بيّنه مثال الطفل الذي رفض تنظيف أسنانه، عملية تتم بواسطة نسبة أفكار إلى الآخرين. فلكي نفهم جملة الطفل ينبغي أن ننسِبَ إليه مقصد الرد على أمر الأب، وننسب إليه معارف أو اعتقادات فيما يخص الصّلة بين تنظيف الأسنان والنوم. وفضلاً عن ذلك ينتظر الطفل الذي يتلفّظ بهذه الجملة أن تكون جملته مفهومة، ويفترض على الأرجح أنّ أباه يقيم الصّلة نفسها التي يقيمها هو بين تنظيف الأسنان والنوم، وبعبارة أخرى إنّه ينسب إلى أبيه أفكاراً ومعارف ضرورية لفهم إجابته. وهكذا لا تنفصل نسبة حالات ذهنيّة إلى الآخرين عن استعمال اللغة، ورغم ذلك فإن عملية النسبة هذه ليست أمراً تختص به اللغة واستعمالها. فكما هو شأن العمليات الاستدلالية، فإن هذه النسبة هي قدرة عامة يختص بها الجنس البشريّ تتجاوز قدرة عدد من الثدييات العليا.

ويمكن أن نضيف هنا أننا لا ننسب أفكاراً ومقاصد إلى الكائنات البشرية الأخرى أو الحيوانات وحسب، بل ننسبها كذلك إلى الجوامد التي نعلم جيداً أنها تفتقر إلى حالات ذهنية. فإذا توقّف حاسوبنا عن الاشتغال إثر لمسة مخطئة، فإننا نقول بطيب خاطر إنه لم يستطب ما فعلناه به، وإنه **يرفض** فعلنا هذا، وإنّه لم **يتعرّف** على هذا الملفّ أو ذاك، وإنه لا يريد أن يمتثل لهذا الأمر أو ذاك. . . إلخ. بل نحن ننسب هذه الحالات إلى أشياء أقلّ تطوراً مثل السيارات أو المكنسة الكهربائية دون الحديث عن مثبّتات الحرارة وموازين الحرارة وغيرها (ميزان الحرارة **يقول** إن الطفل يشكو من الحمّى؛ **يرفض** مثبّت الحرارة - أو **يقبل** - أن تتجاوز الحرارة درجة معيّنة. . . إلخ). فهل يمكن أيضاً اعتبار أن هذه الأشياء، وهي من صنع الإنسان، "قد ورثت" من صانعيها بعض الحالات الذهنية؟ ولكننا ننسب أيضاً حالات ذهنية إلى جوامد طبيعيّة مثل النباتات أو الحجارة أو الجبال أو المحيطات (فالبحر والسماء **يغضبان** عند وقوع عاصفة أو إعصار، والجبل **يثور**. . . إلخ). وهكذا إذن لا يقتصر الموقف الذي يقوم على عملية نسبة الحالات

الذهنية إلى الآخرين على استعمال اللغة، ويطلق عادةً على هذه العملية تسمية "**استراتيجيةُ المُؤوِّلِ**".

وتمكّن استراتيجية المُؤوِّل من تجاوز مجرّد فك الرموز ـ الذي لا يقدم إلاّ تأويلاً جزئياً للجمل ـ إلى تأويل هذه الجمل تأويلاً تاماً. وقد جرت محاولة إنقاذ فرضية الترميز باقتراح صيغة أكثر صرامة لاستراتيجية المؤوّل، إذ وفق هذه الصيغة تقوم استراتيجية المؤوّل بالنسبة إلى شخص ما ـ لِنَقُل «زيد» ـ على أن ينسب إلى شخص آخر ـ لنقل «زينب» ـ فكرةً أو معرفة هي على سبيل المثال أنّ القطّ فوق الحصير. فزيد يظنّ إذن أنّ زينب تعرف «أن القطّ فوق الحصير». وليس في هذا ما يدعو إلى الحيرة، إلاّ أنّ هذه الصيغة الصارمة لاستراتيجية المُؤوّل لا تقف عند هذا الحدّ. فهي تقضي بأن تعلم زينب أن زيداً يظنّ أنّ زينب تعلم أنّ القطّ فوق الحصير، وينبغي أيضاً أن يعلم زيد أن زينب تعلم أنّ زيداً يظنّ أنّ زينب تعلم أن القط فوق الحصير... وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية له. وتتميّز هذه الصيغة من استراتيجية المؤوّل، المعروفة عموماً باسم "نظرية المعرفة المشتركة"، بأنّها تؤدّي إلى التراجع من النتائج إلى المقدمات **في تسلسل لا ينتهي**.

وتهدف هذه الصيغة إلى جعل استراتيجية المُؤوّل "موثوقاً بها"، وتمكّن من مقاربة العمليات الاستدلالية مقاربة شبه ترميزية. فاللجوء إلى هذه المعارف المشتركة يُختزَلُ عملياً في مجرد نظام ترميزي ينضاف إلى النظام الترميزي اللغوي. بيد أن لهذه الصيغة سلبيتين كبريين على الأقلّ: فهي من ناحية تؤدّي، كما رأينا ذلك، إلى تراجع لا نهاية له وهو ما يجعلها غير قابلة للاستعمال تقريباً؛ ومن ناحية أخرى تحجب سوء التفاهم الذي يحدث على سبيل التحديد عندما ينسب قائل ما على وجه الخطأ معرفة إلى مخاطبه، وتكون هذه المعرفة ضرورية لتأويل الجملة. فإذا كنتُ مثلاً لا أعرف أنك تريد مشاهدة الفيلم في ساعة متأخرة، فإنّه لا يمكن أن أقرر ما

إذا كانت جملتك «القهوة تمنعني من النوم» هي قبول أو رفض لعرضي القهوة عليك. لهذا يجب ألا تكتفي نظرية تأويل قوية للجمل ببيان نجاح التأويل بل عليها أن تبيّن إخفاقه كذلك.

وإذا كانت استراتيجية المُؤوّل لا تستند إلى المعرفة المشتركة بالمعنى المذكور أعلاه، فعلى أي شيء تعتمد إذن؟ إنّها تعتمد على أمر هو بلا ريب أقلّ قوّة، أي على معارف **مشتركة** بين المتخاطِبَيْن أو **يمكن أن تكون مشتركة لديهما** (فإذا كنّا بصدد الحديث عن دراجة نارية مرّت على بعد بضعة أمتار منا محدثة ضجيجاً يصم الآذان، فإن كل واحد منا يفترض أن مُخاطِبَهُ يُشاركه في إدراك هذا الضجيج ويُشاركه اعتقاده بأن آلة مجهّزة بمحركٍ يُحدثُ ضجيجاً قد مرت من هنا). أما المعارف الأشد تعقيداً والتي لا تستند إلى الإدراك المباشر، فإننا لا نميل إلى اعتبار الآخرين يشتركون فيها إلا إذا كنا نعلم صراحة أن الأمر على خلاف ذلك. فإذا كان زيد، وهو مربّي كلاب، يتكلم في شأن مختلف سلالات الكلاب مع عمرو الذي لا يكاد يميّز الكلب من القط، فإنه يتعيّن عليه أن يُفسّر له الفروق الموجودة في الحجم خصوصاً بين كلب من سلالة الترنوف(*) وكلب من سلالة الشيهواهوا(**). أمّا إذا كان زيد يتجاذب أطراف الحديث مع زميل له فإنه سيفتَرِضُ أنّ هذا الزميل يشاركه معارفه.

وعلى هذا النحو لا يتم إنتاج اللغة وتأويلها اعتماداً على عملية الترميز وفك الرموز فحسب، وإنما اعتماداً كذلك على عمليات استدلالية تقوم على استراتيجية المُؤوّل وتُوظّف القُدرات البشرية العامة، وهي قدرات لا تختص باللغة وإنتاجها وتأويلها.

(*) الترنوف Terre-Neuve، كلب كبير يستخدم في عمليات الإنقاذ شعره طويل أسود [المترجمان].

(**) الشيهواهوا Chihuahua، كلب صغير جداً شعره مملوط (ترجع تسميته إلى مدينة مكسيكية) تتخذه النسوة الأرستقراطيات مرافقاً لهن [المترجمان].

خاتمة

سنفصّل فيما يلي من الكتاب المسائل التي تمّ طرحها في هذه المقدمة. فلن يدور كلامنا على **اللسانيات** بالمعنى الضيق للمصطلح، أي إننا لن نتحدث في شأن المظاهر الترميزية للغة، ولن نعالج إلا عمليات التأويل التي تلتصق بالترميز لتمكّن من التأويل التام للجمل، أي من التأويل **التداولي**. بيد أنّنا سنذكّر في الفصل الأوّل ذي الطابع التاريخي ببدايات التداولية التي تمكِّن من فهم أسباب الإهمال الطويل للظواهر التي تشغلنا في هذا الكتاب وتُبيِّن سبب المصاعب المعروفة التي واجهها الذكاء الاصطناعي والهندسة اللسانية بحكم تجاهلهما لهذه الظواهر.

الفصل الأوّل
نشأة التداوليّة

«وضعت الأرنب البيضاء نظارتيها وسألت: "من أين أبدأ يا جلالة الملك؟". أجاب الملك بوقار: "ليكن من البداية، وواصلي إلى أن تبلغي النهاية وعندئذ توقّفي"».

لويس كارول، أليس في بلاد العجائب(*)

مقدمة

من المفيد أن نذكّر بأن نشأة التداولية توافقت تقريباً مع نشأة العلوم المعرفيّة. ولقد جرى التفكير في الذكاء الاصطناعي في سياق عقلية جديدة، هي العقلية التي مكّنت من ظهور **العلوم المعرفيّة**. ففي أميركا على وجه الخصوص، اتخذ علم النفس منذ بداية القرن العشرين وجهة **سلوكية**. ويرفض علم النفس السلوكي ـ الموغل في التجريبية ـ التسليم بوجود أشياء غير قابلة للملاحظة، كالحالات الذهنية. وهو يكتفي بملاحظة السلوك ـ وأساساً سلوك الحيوانات ـ للوصول إلى تعميم في شأن المعطيات النفسيّة. لهذا قامت مهمّة عالم النفس ـ على مدى عقود كثيرة ـ على تعليم الحمام أو الفئران القيام بمهام تُجازى عليها بالغذاء، وعلى تلقينها خلافاً لهذا تجنّب بعض الأعمال التي

(*) Lewis Caroll, *Alice au pays des merveilles*.

تُعاقَبُ عند القيام بها بلذعها بشحنة كهربائية. ومن هذا المنظور، يُفسَّرُ كل نشاط حيواني أو إنساني - من عبور متاهة (المهمة المفضلة لدى السلوكيين) إلى تعليم اللغة - اعتماداً على منوال بسيط من فئة "مثير/ استجابة"، ويمكن أن تكون الاستجابة مكافأة أو عقاباً (أو بعبارة السلوكيين: **تعزيزاً أو تكييفاً**...).

ظهرت العلوم المعرفيّة (علم النفس واللسانيات وفلسفة العقل والذكاء الاصطناعي وعلوم الأعصاب) ردّاً على التيار السلوكي. وسيُخصّص باقي هذا الكتاب لهذه العلوم، أو على نحو أدقّ سيخصّص لكيفية مساهمة التداولية في برنامج البحث الذي حدّدته العلوم المعرفيّة والذي يمكن لنا إجماله بالطريقة التالية: توضيح اشتغال العقل/الدماغ وبيان كيف أنّ العقل - البشري خصوصاً - يكتسب معارف ويطوّرها ويستعملها اعتماداً، من جملة ما يعتمد، على **الحالة الذهنية**.

يمكن إرجاع بدايات هذا البرنامج المعرفي إلى الخمسينات من القرن العشرين، وبالتحديد إلى سنة ١٩٥٦ وإلى أولى مقالات شومسكي Chomsky، وميلّر Miller، ونيوال Newell، وسيمون Simon، ومينسكي Minsky، وماك كولوك McCulloch (لنا عودة إليهم في الفصل التالي)، ويمكن لنا كذلك إرجاع نشأة التداوليّة إلى سنة ١٩٥٥، عندما ألقى جون أوستين John Austin محاضراته في جامعة هارفارد ضمن برنامج «**محاضرات وليام جايمس**» *William James Lectures*.

أوستين ونشأة التداوليّة

لقد تحدثنا عن **التداولية** (ينبغي عدم خلطها **بالنفعية**[*])، ذلك

(*) النفعية Pragmastisme. هي مذهب يتخذ القيمة العملية التطبيقية قياساً للحقيقة، معتبراً أن الحقيقة المطلقة غير موجودة وأنه لا شيء حقيقياً إلا كل ما ينجح (صاغ هذا المذهب بيرس =

التيار الفلسفي الأميركي الذي يمثّله أساساً الأميركي وليام جايمس William James وجون ديوي John Dewey أو ريتشارد رورتي Richard Rorty) قبل أن تظهر بمدّة طويلة دراساتٌ في هذا المجال. ففي سنة ١٩٣٨، ميّز الفيلسوف الأميركي شارلز موريس Charles Morris في مقال كتبه في موسوعة علمية، بين مختلف الاختصاصات التي تعالج اللغة وهي: **علم التركيب** (وبالإجمال النحو الذي يقتصر على دراسة العلاقات بين العلامات)، و**علم الدلالة** (الذي يدور على الدلالة التي تتحدّد بعلاقة تعيين المعنى الحقيقي القائمة بين العلامات وما تدلّ عليه)، وأخيراً **التداولية** التي تُعنى، في رأي موريس، بالعلاقات بين العلامات ومستخدميها. والذي استقرّ في ذهنه أنّ التداوليّة تقتصر على دراسة ضمائر التكلّم والخطاب وظرفَيْ المكان والزمان (الآن، هنا) والتعابير التي تستقي دلالتها من معطيات تكون جزئيّاً خارج اللغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل. ومع ذلك ظلّت التداولية كلمة لا تغطّي أي بحث فعلي.

عندما ألقى الفيلسوف جون أوستين «محاضرات وليام جايمس» عام ١٩٥٥، لم يكن يفكّر في تأسيس اختصاص فرعي للسانيات. فلقد كان هدفه تأسيس اختصاص فلسفي جديد هو **فلسفة اللغة**. ونجح في ذلك، بيد أن «محاضرات وليام جايمس» ستكون كذلك بوتقة التداولية اللسانية، وستمثّل فيها قطب الرحى طوال ثلاثين سنة.

كانت غاية بقيّة المحاضرات التي ألقاها أوستين سنة ١٩٥٥ وضع أحد أسس الفلسفة التحليليّة الأنجلوسكسونيّة في تلك الحقبة موضع سؤال، وهو أساس مفاده أنّ اللغة تهدف خاصة إلى وصف الواقع: فكلّ الجمل (عدا الاستفهاميّة والأمرية والتعجبيّة)[*] يمكن

= عام ١٨٧٩ وطوّره كلّ من جايمس وديوي، وكان ولا يزال مذهباً ذائع الصيت في الولايات المتحدة الأميركية) [المترجمان].

(*) لا يصدق هذا الاستثناء على اللغة العربية حيث يتّسع المجال إلى ضروب أخرى من الإنشاء الطلبي وغير الطلبي (مثل النداء والقسم... إلخ) [المترجمان].

الحكم عليها بأنها صادقة أو كاذبة. فهي صادقة إذا كان الوضع الذي تصفه قد تحقق فعلاً في الكون، وهي كاذبة بخلاف ذلك. وعلى هذا النحو، فإن جملة «تكتب آن وجاك كتاب التداولية اليوم» صادقة بما أنه في الوقت الذي نكتب فيه هذه الفقرة فإنّنا نكون بصدد تأليف الكتاب المعني الذي ستقرأونه خلال بضعة أشهر. ولقد أطلق أوستين على هذه الفرضيّة المتعلّقة بالطابع الوصفي للجمل تسميةً موحية هي: **الإيهام الوصفي**، وأفرد لها «محاضرات وليام جايمس» لمناقشتها ورفضها.

انطلق أوستين من ملاحظة بسيطة مفادها أنّ الكثير من الجمل التي ليست استفهاميّة أو تعجبيّة أو أمرية لا تصف مع ذلك أيّ شيء ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب. وبالفعل، لا تُستعمَلُ هذه الجمل لوصف الواقع بل لتغييره، فهي لا تقول شيئاً عن حالة الكون الراهنة أو السابقة، إنّما تغيّرها أو تسعى إلى تغييرها. فقد فكّر أوستين في جمل من قبيل «آمرك بالصمت»، أو «أعمّدك باسم الأب والابن والروح القدس»، أو «أعدك بأن آتي غداً». ففي هذه الجمل لا نقول شيئاً عن حالة الكون إنما نسعى إلى تغييره، فقائل «آمرك بالصمت» يسعى إلى فرض الصمت على مخاطبه يُحتمل أنه يسعى إلى الانتقال من حالة الضجيج في الكون إلى حالة السكون فيه. وقائل «أعمّدك باسم الأب والابن والروح القدس» ينقل الفرد الذي يتوجه إليه بالخطاب من حالة عدم التديّن بالنصرانية إلى حالة التنصّر. وقائل «أعدك بأن آتي غداً» يخلق التزاماً وضرباً من العقد الأخلاقي بينه وبين مخاطبه، وهو عقد غير موجود قبلاً.

وانطلاقاً من هذه الملاحظة استنتج أوستين ما يلي: من ضمن الجمل غير الاستفهامية أو الأمرية أو التعجبية، أي من ضمن الجمل الخبريّة، تُوجد الجمل من قبيل «القطّ فوق الحصير»، أو «ينزل

المطر» التي تصف الكون ويمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب؛ وتوجد جمل أخرى (كتلك الجمل التي ذكرناها سابقاً) لا تصف الكون ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب. فسمّى أوستين الجمل من الضرب الأول **وصفية**(*)، ومن الضرب الثاني **إنشائية**. وتتفرد الجمل الإنشائية بعدد معيّن من الخصائص لا توجد في الجمل الوصفية، من ذلك أنها تُسنَدُ إلى ضمير المتكلم في زمن الحال وتتضمن فعلاً من قبيل "أمر" و"وعد" و"أقسم" و"عمّد"، ويفيد معناه على وجه الدقة إنجاز عمل. وتسمى هذه الأفعال **أفعالاً إنشائية**. وختاماً، ليس الحكم على الجمل الإنشائيّة متعذراً وإنْ كانت لا تقبل الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب، بل يتم الحكم عليها بمعيار **التوفيق** أو **الإخفاق**. وبالعودة إلى المثال المذكور في المقدّمة، فإن الأب الذي يأمر ابنه بتنظيف أسنانه ويتلقّى إجابة «لا أشعر بالنعاس» لم يقل شيئاً صادقاً أو كاذباً، إنّما أمر، وأمره أخفق بما أنه لم يتمّ الامتثال له. بينما لو نظف الابن أسنانه، لتكلل أمر الأب بالنجاح.

وستعرف رؤية أوستين ضمن «محاضرات وليام جايمس» تطوراً وتجذّراً، فهو يلاحظ بدءاً أنّ المقابلة بين الجمل الوصفية والجمل الإنشائية ليست بالبساطة التي ظنّها في البداية (فبعض الجمل الإنشائيّة على سبيل المثال ليست مسندة إلى ضمير المتكلم في زمن الحال ولا تتضمن فعلاً إنشائياً مثل المزايدات أثناء لعبة البريدج أو الجمل من قبيل «رُفعت الجلسة»). وقد قادته هذه الملاحظة إلى تمييز جديد لا يزال مقبولاً إلى يومنا هذا. فهو يقرّ بأن كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، ويميّز بين ثلاثة أنواع من الأعمال اللغوية: العمل الأوّل هو العمل القولي، وهو العمل الذي يتحقق ما إن نتلفظ بشيء ما؛ أما الثاني فهو العمل المتضمّن في

(*) تقابل في العربية "الجمل الخبريّة" [المترجمان].

القول(*)، وهو العمل الذي يتحقّقُ بقولنا شيئاً ما؛ وأمّا الثالث فهو عمل التأثير بالقول وهو العمل الذي يتحقق نتيجة قولنا شيئاً ما. فلنعدْ إلى مثال الأمر بتنظيف الأسنان. فالأب وهو يقول «نظّف أسنانك» ينجز عملين بصفة متزامنة، فهو ينجز عملاً قوليّاً يتمثّل في نطقه بجملة «نظّف أسنانك»، وينجز عملاً متضمّناً في القول يتمثّل في أمره ابنه بتنظيف أسنانه. والابن وهو يجيب «لا أشعر بالنعاس» ينجز ثلاثة أعمال هي العمل القولي، عندما ينطق بجملة «لا أشعر بالنعاس»، والعمل المتضمّن في القول المتمثّل في إخباره أو إثباته عدم الرغبة في النوم (وهذا لا ينبغي خلطه بأيّ عمل قبول أو رفض)، وأخيراً ينجز الابن عمل التأثير بالقول المتمثّل في الإقناع، بما أنه يسعى إلى إقناع أبيه بإمهاله لتنظيف أسنانه بما أن النعاس لم يداعب أجفانه بعد.

وهكذا تخلّى أوستين في هذه المرحلة الثانية عن تمييز الجمل الإنشائيّة من الجمل الوصفيّة، وكشف مفهوم العمل المتضمن في القول بوضوح ما يقصده أوستين **بالإنشائي**. وهذا المفهوم نجده في أعمال المعاصرين. أقرّ أوستين بأنّ كل جملة بمجرّد التلفظ بها على نحو جاد توافق على الأقل إنجاز عمل قوليّ وعمل متضمّن في القول، وتوافق أحياناً كذلك القيام بعمل تأثير بالقول. وأفرد محاضراته الأخيرة لتصنيف مختلف أنواع الأعمال المتضمّنة في القول، وهو تصنيف لن نذكره في هذا الموطن إذ لا طائل من ورائه

(*) مثلت ترجمة مصطلح Illocutoire/Illocutionnaire مشكلاً بسبب السابقة "Ill" حيث تنوّعت المقترحات منها: ١) اللاّقولي (محمد صلاح الدين الشريف) في: «تقديم عام للاتجاه البراغماتي» ضمن **أهم المدارس اللسانية**، ص ص ٩٥ ـ ١١٦؛ ٢) المقصود بالقول (خالد ميلاد) في «الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة»؛ ٣) المتضمّن في القول، وهي الترجمة التي ارتضيناها (طالب سيد هاشم الطبطبائي) في «نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب». في حين يميّز عبد القادر قينيني في ترجمته لكتاب أوستين **نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام**، بين فعل الكلام Locutionary وقوة الكلام Illocutionary ولازم فعل الكلام Perlocutionary [المترجمان].

في الوقت الراهن.

توفي أوستين سنة ١٩٦٠ بعد فترة وجيزة من تقديم **محاضرات وليام جايمس** التي نُشرت بعد وفاته (سنة ١٩٦٢)، ومع ذلك ذاع صيت عمله وكان وراء العديد من البحوث اللاحقة في مجال الأعمال اللغوية.

سيرل ونظريّة الأعمال اللغويّة

يحتل الفيلسوف الأميركي جون سيرل John Searle موقع الصدارة بين أتباع أوستين ومريديه؛ فلقد أعاد تناول نظريّة أوستين وطوّر فيها بُعدين من أبعادها الرئيسيّة هما: المقاصد والمواضعات. وبالفعل يمكننا اعتبار الأعمال اللغويّة والجمل التي أنجزت بواسطتها وسيلةً تواضعيّة للتعبير عن مقاصد وتحقيقها. وهذا المظهر كان حاضراً لدى أوستين ولكن سيعرف أوج تطوّره لدى سيرل.

لا يهتمّ سيرل إلاّ بالأعمال المتضمنة في القول. فلقد شكّ في وجود أعمال تأثير بالقول ولم يحفل بحقّ، على سبيل المثال، بالأعمال القولية. يتمثل إسهامه الرئيسي في التمييز داخل الجملة بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول في حدّ ذاته، وهو ما يسمّيه **واسم القوة المتضمّنة في القول**، وما يتصل بمضمون العمل وهو ما يسميه **واسم المحتوى القضوي**. وعلى هذا النحو فإنّنا في جملة «أعدك بأن أحضر غداً» نجد أنّ "أعدك" هو واسم القوّة المتضمّنة في القول وأنّ "أحضر غداً" هو واسم المحتوى القضوي. وهكذا فإنّ القائل الذي يتلفّظ بجملة «أعدك بأن أحضر غداً» يقصد في مقام أول الوعد بأن يحضر غداً، ويحقّق هذا المقصد بفضل قواعد لسانية تواضعيّة تحدد دلالة جملة «أعدك بأن أحضر غداً». وبعبارة أخرى فإن للقائل نيّة الوعد بالحضور غداً ويحقق هذه النية بإنتاج جملة «أعدك بأن أحضر غداً»، لأنّه ينوي وهو يتلفظ بهذه الجملة أن يبلّغ مُخاطَبَهُ بقصده الوعد بأن يحضر غداً لما لمُخاطَبِه من معرفة بالقواعد

المتحكّمة في معنى عبارات اللغة التي يتكلمانها. وعلى هذا النحو فإنّ للقائل مقصدين هما:

أ) الوعد بالحضور غداً؛

ب) إبلاغ هذا المقصد من خلال إنتاج جملة «أعدك بالحضور غداً» بموجب القواعد التواضعيّة المتحكّمة في تأويل هذه الجملة في اللغة المشتركة.[23]

ويتمثّل الإسهام الثاني لسيرل في تحديده للشروط التي بمقتضاها يُكَلّلُ عمل متضمّن في القول بالنجاح. فيميّز بين القواعد **التحضيرية** ذات الصلة بمقام التواصل (يتحدّث المتخاطبون اللغة نفسها، ويتحدّثون "بنزاهة"... إلخ)، وقاعدة **المحتوى القضوي** (يقتضي الوعد من القائل أن يسند إلى نفسه إنجاز عمل في المستقبل) والقواعد **الأوّلية** المتعلّقة باعتقادات تمثّل خلفيّة (يتمنّى من تَلَفَّظ بأمر أن يُنجَزَ العملُ الذي أمر به، وليس بديهياً أن يُنجَزَ دون هذا الأمر)، وقاعدة **النزاهة** ذات الصلة بالحالة الذهنية للقائل (ينبغي عليه أن يكون عند الإثبات أو الوعد نزيهاً)، والقاعدة **الجوهريّة** التي تحدّد نوع التعهّد الذي قدّمه أحد المتخاطبين (يقتضي الوعد أو التقرير التزام القائل بخصوص مقاصده أو اعتقاداته)، وقواعد **المقصد والمواضعة** التي تحدّد مقاصد المتكلّم والكيفيّة التي ينفّذ بها هذه المقاصد بفضل المواضعات اللغويّة كما ذُكِرَ آنفاً. ومكّن هذا التحديد سيرل من تقديم تصنيفٍ جديدٍ للأعمال اللغويّة كان أساساً لمنطق الأعمال المتضمّنة في القول.[24]

الفرضيّة الإنشائيّة والمفارقة الإنشائيّة

لم نتناول إلى هذا الحدّ إلاّ أعمالاً من مجال فلسفة اللغة. إلا أنّ نظرية الأعمال اللغوية قد ألهمت اللسانيين أيضاً ومثّلت أساس تطور البحوث الأولى في "التداولية اللسانيّة". ومن أكثر مقالات

علماء اللسان شهرةً مقال عالِم الدلالة التوليديّة جون روس John Ross المنشور سنة ١٩٧٠. إنّ علمُ الدلالة التوليدية، شأنه شأن التيّارات الأخرى للنحو التوليدي، يُميّز بين **البنية السطحيّة** (الجملة المنطوقة فعلاً) و**البنية العميقة** (دلالة الجملة المتضمّنة - مثلاً - مُفسّر الضمير والعبارات المحذوفة في البنية السطحية... إلخ). يرى روس - خلافاً للفرضيّات الكلاسيكيّة للنحو التوليدي وبالخصوص فرضيّاتُ مؤسِّسها نعوم شومسكي - أنّ كل الجمل التي لا تتضمّن في بنيتها السطحية فعلاً إنشائياً صريحاً، لها في بنيتها العميقة سابقة إنشائية. معنى هذه الفرضية المسماة بالفرضية الإنشائية أن لجملة من قبيل «القطّ فوق الحصير» بنية عميقة هي «أثبتُ أنّ القط فوق الحصير»، وهي تساويها في الدلالة.

ويبرهن روس على هذه الفرضيّة بعدد من الحجج النحوية، ومن أشدّها إقناعاً أننا نجد في جُملٍ خالية من الفعل الإنشائي بعض الظروف والأحوال مثل "بصراحة" أو عبارات مثل "فيما بيننا". وبالفعل فإننا في جملة من قبيل «بصراحة زيد عاجز» أو «فيما بيننا زيد عاجز»، لا ندرك بأيّ شيء تتعلّق عبارتا "بصراحة" و"فيما بيننا" عدا تعلقها بفعل إنشائي قائم في البنية العميقة ومُقدّر في البنية السطحية. وعليه،[25] فإن جملتَيْ «بصراحة زيد عاجز» و«فيما بيننا زيد عاجز»، هما جملتان متساويتان مع «أقول لك بصراحة إن زيداً عاجزٌ» و«أقول لك فيما بيننا إن زيداً عاجزٌ»، إذ تتعلق عبارتا "بصراحة" و"فيما بيننا" طبيعياً بواسم القوة المتضمنة في القول "أقول لك" وسنلاحظ أنّ المقدمة الإنشائية عند روس تعادل واسم القوّة المتضمّنة في القول عند سيرل.[26]

إنّ الفرضية الإنشائية، فضلاً عن كونها تمكّن من إبراز الربط التركيبي الذي تقوم به بعض الظروف والأحوال أو العبارات، لها كذلك مزية الردّ على الحجج التي تنقد التمييز بين واسم القوّة المتضمّنة في القول وواسم المحتوى القضوي. فهي تمكّن فعلاً من

إبراز واسم القوة المتضمنة في القول حيث يبدو أن الجملة المنطوقة لا تتضمّنه ظاهرياً. وهكذا تُمكِّن من تبرير الاعتقاد الذي أخذه سيرل من أوستين والذي يفيد أنّ كلّ جملة يتمّ التلفّظ بها بنزاهة تقابل بالضرورة إنجاز عمل متضمّن في القول، دون أن نكون في حاجة إلى التمييز بين جمل تتضمّن فعلاً إنشائياً وبين جمل لا تتضمّنه.

تعرّضت الفرضيّة الإنشائيّة لنقد حادّ من الفيلسوفين بوير Boer وليكان Lycan. فلقد لاحظا أنه إذا تبنّينا الفرضية الإنشائية وقبلنا الفكرة القائلة إن لكل جملة بنية سطحية وبنية عميقة وإن البنية العميقة توافق معنى الجملة، فإن هذه الفرضية تعني اعتبار بعض الجمل متكافئة من جهة المعنى فيما هي ليست كذلك. وبالفعل فإنّنا نرى من هذا المنظور أن لجملتَيْ «المطر يهطل» و«أقول إنّ المطر يهطل» البنية العميقة نفسها أي المعنى نفسه، وهو «أقول إن المطر يهطل». وكذلك فإنّ لجملة «القط فوق الحصير» ولجملة «أثبتُ أنّ القط فوق الحصير» البنية العميقة نفسها أي المعنى نفسه، وهي «أثبتُ أنّ القط فوق الحصير»، بيد أنّ المتكلم إذا قال: «أقول إنّ المطر يهطل»، فإنّ قوله صادق بقطع النظر عن هطول المطر، بينما إذا قال «المطر يهطل» فإنّ قوله لا يكون صادقاً إلاّ إذا كان المطر يهطل فعلاً. على هذا النحو يبيّن بوير وليكان أنّ الفرضية الإنشائيّة تفضي إلى نتيجة غير مقبولة، وأطلقا عليها اسم المفارقة الإنشائيّة التي تعني أن جملاً مختلفة وليس لها بالتأكيد المعنى نفسه، يتمّ افتراض أنها متكافئة في المعنى وبالتالي متكافئة في الشروط التي تحدّد صدقها وكذبها.

أيّ ضرب من الأعمال اللغوية يُعَدُّ الخطاب التخييلي والكذب؟

ألمحنا منذ بداية هذا الفصل إلى أن الجمل التي تقابل عند أوستين وسيرل أو من جاء بعدهما أعمالاً متضمّنة في القول، هي

جمل "جادّة" أو "تمّ التلفّظ بها بجد". وبالفعل يقصي أوستين وسيرل من مجال الأعمال المتضمّنة في القول الجُمَلَ الواردة في خطابٍ "غير نزيه" كالخطاب التخييلي على سبيل المثال. وينعت أوستين التخييل والكذب بالأعمال الطفيليّة دون أن يعمّق التحليل في هذا الصدد. ومقابل ذلك خصّص سيرل فصلاً للتخييل ناقش فيه كذلك الكذب.

ويرى سيرل أن الكذب والتخييل نشاطان لغويّان يتخذان غالباً شكل الإخبار أو الإثبات دون أن يكونا مع ذلك إخباراً أو إثباتاً خالصين. وبالفعل، لا يتمّ احترام القواعد المتحكّمة في نجاح عمل الإخبار وإخفاقه عند التخييل أو الكذب، فهذه حالات يجري فيها انتهاك شرط النزاهة (الذي يقضي بأن يعتقد القائل في صدق ما يخبره أو يثبته). فمن يكذب أو ينتج نصاً تخييلياً لا يعتقد في صدق ما يثبته. ومع ذلك، إذا كان التخييل والكذب عملين يستعيران صيغة الإخبار دون أن يكونا إخباراً خالصاً، فإنّهما مع ذلك ليسا عملين متكافئين. ففي حين ينوي قائل الجملة الكاذبة مُغالطة مُخاطَبِه، أي ينوي حمله على اعتقاد بأنّه (أي القائل) يصدق ما يثبته، فإن قائل الجملة التخييلية لا ينوي مُغالطة مُخاطَبِه، أي أنه لا ينوي حمله على الاعتقاد بأنه (أي القائل) يصدّق ما يبدو أنه يثبته. وهكذا فإن المقاصد الكامنة وراء الكذب والتخييل مقاصد متباينة، ورغم التشابه الظاهري بين التخييل والكذب فإنه ينبغي ألا نخلط بينهما خلافاً لبعض الآراء السابقة.

يرى سيرل أن المتكلّم في القول التخييلي يدّعي الإخبار وهو يقصد ادّعاء القيام بإخبار، ولكنه لا يقصد مُغالطة مُخاطَبِه. وقد يدّعي الكاذب الإخبار ولكنه قد يُضمِر في الآن نفسه نيّة ادّعاء الإخبار وقصد مُغالطة مُخاطَبِه. وبعبارة أخرى، إنّ المتكلم في القول التخييلي يدّعي الإخبار دون أن يسعى إلى حمل مُخاطَبِه على الاعتقاد

بأنّه إزاء إخبار خالص، في حين يدّعي الكاذب أنه يقوم بعمل إخبار ويحاول حمل مُخَاطَبِه على الاعتقاد بأنّه إزاء إخبار خالص.

وقد نفى سيرل ـ ليفسّر كيف أنّ التخييل ممكنٌ من منظور مفرط في التواضعيّة (حيث تُبلَّغُ المقاصدُ بفضل مواضعات تتحكّم في الجمل التي تعبّر عنها) ـ فرضيّة وجود لغة خاصة بالتخييل ليس للجمل فيها المعنى نفسه الذي لها في الخطاب العادي. وافترض حينئذ وجود قواعد تواضعية خاصة بالتخييل، وهي قواعد لا تبرز معنى الجمل، بل تُعطِّل عمل القواعد الدلالية المتحكِّمة في معناها، ولا سيما منها القواعد ذات الصلة بنوع العمل اللغوي المنجز والحالة الذهنية للقائل (قاعدة النزاهة على وجه الخصوص).

وأضاف سيرل بُعداً آخر لنظريته في التخييل. فقد لاحظ ـ وهو محقٌّ في ذلك ـ أن الجمل في نص تخييلي ليست كلها كاذبة. فبعضها صادق، وهي، في رأيه، تُقابل الإخبار الخالص (كتلك التي تدور على الوصف الجغرافي من قبيل: «كانت لندن عاصمة إنكلترا، في الوقت الذي نحدّثكم عنه، أكثر مدن أوروبا سكّاناً»). وهكذا يمكن أن نجد في نصّ ما جنباً إلى جنب جملاً تخييلية (تدّعي الإخبار إلاّ أن القائل والمُخاطَب يعلمان أنها ليست كذلك) وجملاً إخبارية خالصة.

وتعترض نظرية التخييل التي يقترحها سيرل ـ وهي نظرية معقّدة في مجملها ـ صعوبة كبرى، ذلك أن سيرل يفترض أنّه لا توجد لغة خاصّة بالتخييل بل هناك قواعد معطّلة تنطبق اصطلاحاً على الجمل التخييلية. وتُصبح المسألة هي كيفية التعرّف إلى هذه الجمل. ويوجد حلّ بسيط لهذه المسألة هو اعتبار كل جملة ترد في نصّ تخييلي ـ رواية كان أو مسرحية مثلاً ـ جملة تخييلية. إلا أن سيرل، وهو يؤكد تعايش الجمل التخييلية مع الجمل الإخبارية الخالصة داخل النصوص نفسها، استبعد هذه الإمكانية. زد على ذلك أنه في غياب صيغة

مخصوصة للتخييل، باستثناء الخرافات (حيث نستهلّ القصّ بعبارة «كان في قديم الزمان»)، لا نرى كيف يمكن لقائل جملة تخييلية أن يُحقّق مقصده في ادعاء القول دون نية مغالطة مُخاطَبِه. وبالأحرى فإنّنا لا نرى كيف يمكن لهذا القائل ألاّ يغالط مُخَاطَبِه. ويبدو أنّ نظرية سيرل تخفق في الإجابة عن هذه المسألة المهمّة. وبهذا يبدو أنّ نظرية التخييل التي اقترحها سيرل تطرح مشاكل على نظرية الأعمال اللغويّة وعلى المفهومين المركزيين: المقصد والمواضعة أكثر مما تحلّها.

وبقطع النظر عن التحليل الأوّلي لسيرل الذي يرى بموجبه أن من يكذب يقصد في الآن نفسه ادّعاء الإخبار ومُغالطة مُخَاطَبِه، فإن سيرل لا يقول شيئاً ذا بالٍ في شأن الكذب. وفي الواقع، يبدو أن الكذب يطرح على نظرية الأعمال اللغوية مسائل لا تقل حدة عن تلك التي يطرحها التخييل. لننظر مليّاً في ما يسمّى بالكذب. فمما لا شك فيه أنه عمل قولي، لكن هل هو عمل متضمّن في القول أم هو عمل تأثير بالقول؟ فإذا كان عملاً متضمّناً في القول فلا بدّ أن تظهر مقاصد القائل تواضعياً في القول. وبما أن هذه المقاصد تقوم في الآن نفسه على ادّعاء الإخبار ومُغالطة المخاطَب بحمله على الاعتقاد بأنه أمام إخبار خالص فإننا لا نتبيّن جلياً كيف يُمكن التعبير في جملة ما عن هذه المقاصد تواضعياً (أي بصفة صريحة) إذا كنا نريد لها أن تتحقق. فإن الشرط البديهي لنجاح عمل المُغالطة يكمن في ألا يظهر في صورة مُغالطة.

ليس الكذب إذن عملاً متضمّناً في القول. فهل هو عمل تأثير بالقول؟ يبدو أنّ الكذب يندرج بالفعل في الإطار الذي خص به أوستين أعمال التأثير بالقول. إذ لا مجال للحديث هنا عن مواضعة، فعمل التأثير بالقول يتحقق على نحو غير مباشر بواسطة إنتاج جملة ولا يتحقّق مباشرة كما هو شأن العمل المتضمّن في القول. لكن إذا

كان الكذب عملَ تأثير بالقول، ويبدو أنه كذلك (إذا تمسكنا بوصف هذا العمل في نظرية الأعمال اللغوية ولا ندري كيف يُمكن أن تتجاهل هذه النظريّةُ الكذبَ)، فإنّه يتعيّن علينا ـ كما هو شأن كل عمل تأثير بالقول ـ أن نصف شروط نجاحه أو إخفاقه. يتحقّق الكذب، ككل عمل تأثير بالقول، بواسطة عملٍ متضمّن في القول، ويتحقق في هذه الحالة المخصوصة بواسطة عملٍ إخباري متضمّن في القول. لهذا يمكننا أن نفترض أنّ نجاح عمل التأثير بالقول الخاص بالكذب مرتبطٌ بشكل أو بآخر بنجاح العمل المتضمّن في القول المتمثّل في الإخبار المنجز بواسطته. هذه هي الحالة بالضبط، إذ ينبغي لنجاح فعل الكذب أن يتكلل كذلك الإخبار الموافق له بالنجاح، وإذا كان الإخبار ناجحاً فلا بدّ من التثبّت من شرط النزاهة الذي يقتضي أن يعتقد القائل في صدق ما يُخبره. ولكن إذا تم استيفاء شرط النزاهة فلا يمكن حينئذ للعمل المنجز أن يكون كذباً لأن الكاذب لا يعتقد مبدئياً في صدق ما يقوله. وهكذا فإن الكذب لا ينجح إلا إذا كان العمل المنجز إخباراً خالصاً، ولكن إذا كان العمل القولي إخباراً خالصاً فلا يكون كذباً. ويبدو بوضوح أنّ نظرية الأعمال اللغوية تواجه بعض الصعوبة في وصف الكذب بما أنه يفضي إلى المفارقة التي كنا بصدد ذكرها والتي يعسر تجنبها.

لننظر في هذا المثال: توجّه الجنرال ديغول De Gaulle سنة ١٩٥٨ إلى الجزائر وألقى من شرفة قصر بلدية الجزائر العاصمة كلمةً ظلّت مشهورة. فلقد قال لفرنسيي الجزائر الذي يتمنّون بقاء الجزائر فرنسية: «أيّها الفرنسيون لقد فهمتكم»، وهو ما أوّله الحاضرون على أنه وعد بدوام الجزائر فرنسية. يمكن لنا أن نناقش تأويل جملة الجنرال ديغول وهذا ما لن نفعله هنا، وسنفترض أن هذه الجملة تعني فعلاً «ستظلّ الجزائر فرنسية». ويبدو جلياً نظراً إلى الأحداث اللاحقة أن مقاصد الجنرال ديغول لم تكن أنّ الجزائر ستظل فرنسية، بل إنها بالأحرى ستصبح مستقلّة، وهكذا يكون الجنرال ديغول قد

كذب على فرنسيي الجزائر.

كيف يمكن لنا أن نصف هذا الكذب في نظرية الأعمال اللغوية، آخذين بعين الاعتبار ما ذكرناه سابقاً؟ إن الجنرال ديغول وهو يقول: «أيها الفرنسيون لقد فهمتكم»، إنما كان يقصد ادعاء أنه ينجز عمل إخبار وكان يقصد مغالطة فرنسيي الجزائر بحملهم على الاعتقاد بأنّه قال فعلياً: «أيّها الفرنسيون لقد فهمتكم» حتى يستنتجوا: «ستظل الجزائر فرنسية». ويتعيّن على فرنسيي الجزائر ـ حتى يتكلّل هذا الكذب بالنجاح ـ أن يعتقدوا أن الجنرال ديغول قد قال فعلاً «أيها الفرنسيون لقد فهمتكم» مع تأويل مفاده «ستظل الجزائر فرنسية»، أي أنّه ينبغي عليهم أن يعتقدوا أن الجنرال ديغول يعتقد «أن الجزائر ستظل فرنسية». ويتعيّن أن يتكلل الإخبار بالنجاح، أي ينبغي أن يراعي ديغول شرط النزاهة، وأن يعتقد في صدق «بقاء الجزائر فرنسية». ولكن إذا كان الأمر على هذا النحو، فإن ديغول لم يكذب بما أنه لم يقل إلاّ ما يعتقده (وَلْنَقُلْهَا عرضاً إننا لا نفهم جيداً قراراته التي اتخذها بعد ذلك). لا يبدو إذن أنه بإمكاننا في إطار نظرية الأعمال اللغوية تقديم وصف معقول لما فعله ديغول سنة ١٩٥٨ وهو على شرفة قصر بلدية الجزائر العاصمة.

وهكذا، يبدو أنّ نظرية الأعمال تعاني مصاعب جمّة عند التعرّض للكذب والتخييل، ويفضي كل وصف لهذه الأعمال إلى مفارقات أو تناقضات. بيد أنه على كل نظرية لاستعمال اللغة وكل نظرية تداولية أن تمكّن من وصف ما نفعله باللغة يومياً، وللأسف فإن الكذب عمل يحدث يومياً.

شرط النزاهة والحالات الذهنية للقائل ومفارقة الاعتقاد

يمثّل شرط النزاهة عائقاً يحول دون وصف التخييل أو الكذب في نظرية الأعمال اللغوية، بالإضافة إلى مفهومَيْ المقصد والمواضعة

والعلاقة الوثيقة التي تقيمها النظرية فيما بينهما. ويُعدّ شرط النزاهة في حد ذاته مُشكلاً بالنسبة إلى نظرية الأعمال اللغوية، وتزداد هذه المسألة حدّة إذا اعتبرنا ـ كما تفعل ذلك بعض الدراسات الحديثة التي تواصل في دراسات سيرل ـ أن الحالة الذهنية للقائل تُمثّل جزءاً من المعنى التواضعي للقول. وتؤدي هذه الفرضية، في بعض جوانبها، إلى أمر شبيه بالفرضية الإنشائية ومن شأنها أن تواجه الاعتراضات نفسها.

وبحسب هذه الفرضية، فإن لجملة «يهطل المطر» معنى (تواضعي) هو «أعتقد أن المطر يهطل». وكذلك شأن جملة «القط فوق الحصير»، فمعناها (التواضعي) هو «أعتقد أن القط فوق الحصير». وهكذا، فإن الجملتين «المطر يهطل» و«أعتقد أن المطر يهطل» جملتان متكافئتان من جهة المعنى، وكذلك الجملتان «القط فوق الحصير» و«أعتقد أنّ القط فوق الحصير». وإذا كانت الجملتان متكافئتين من جهة المعنى، فإن شروط صدقهما أو كذبهما متماثلة. والحال أنه لا حاجة بنا إلى طول تفكير لنتبيّن أن جملة «المطر يهطل» تكون صادقة إذا كان المطر يهطل فعلاً، وأنّ جملة «القط فوق الحصير» تكون صادقة إذا كان القط فعلاً فوق الحصير، في حين أن جملتَيْ «أعتقد أن المطر يهطل» و«أعتقد أن القط فوق الحصير» تكونان صادقتين إذا اعتقدنا أنّ المطر يهطل وأن القط فوق الحصير. يمكن أن نظن أن الأمرين سيّان. ولكن هذا الظن يغفل قابلية الاعتقادات البشريّة للخطأ. فطوال قرون كان الناس يعتقدون بصدق أن الأرض مسطحة دون أن يصدق البتة أن الأرض مسطحة. لهذا فإنّ جملتَيْ «الأرض مسطّحة» و«أعتقد أن الأرض مسطحة» غير متكافئتين، وأن الجملتين «المطر يهطل» و«أعتقد أن المطر يهطل» غير متكافئتين أيضاً، ومثلها الجملتان «القطّ فوق الحصير» و«أعتقد أن القطّ فوق الحصير». أما ادّعاء العكس فيؤدي إلى **مفارقة الاعتقاد**.

وعلى هذا النحو، فإنّ الصلة الوثيقة القائمة في نظرية الأعمال

اللغوية بين الحالات الذهنية للقائل والجُمل التي يُنجِزُ فيها أعمالاً متضمّنة في القول ليست مقبولة في أقوى صيغها، ويتأثر مجمل النظرية بهذا الرفض. وهذا لا يعني أن نظرية الأعمال اللغوية لم تكشف النقاب عن ظواهر مهمّة، بل يعني أنها تخفق في وصف هذه الظواهر بالشكل المناسب، بسبب الشمولية التي تطمح إليها والمقاربة الاصطلاحية التي اختارتها.

نظريّة الأعمال اللغويّة ليست نظريّة معرفيّة

لقد قُلنا في مطلع هذا الفصل إن بدايات التداوليّة ـ أي نظرية الأعمال اللغوية ـ زامنت نشأة العلوم المعرفية. مع ذلك، فإن التداوليّة المنبثقة من نظرية الأعمال اللغوية لا تبدو لنا إطلاقاً نظرية معرفية. فهي في بعض الوجوه أقرب إلى السلوكيّة منها إلى العلوم المعرفية.

وما يفصلها عن السلوكية أنها تقرّ بوجود الحالات الذهنية، إذ ليست المقاصد المُعبَّر عنها في نظرية الأعمال اللغويّة سوى الحالات الذهنية. إلا أنّ القرب المعلن عنه بين الحالات الذهنيّة (المقاصد) والجُمل التي تعبّر عنها بصفة تواضعية (الأعمال اللغوية) يجعل الحالات الذهنيّة شفّافة إلى حد ما. ولا تعني هذه الحالات منظّري الأعمال اللغوية إلا بقدر ما يتمّ التعبير عنها في هذه الأعمال. وهذا التصوّر للعلاقة بين الحالات الذهنية واللغة هو الذي قاد سيرل إلى اقتراح **مبدأ قابلية الإبانة**، ومفاده أنّ كل حالة ذهنية (فكرة أو اعتقاد أو رغبة أو مقعد. . . إلخ) تقبل الإبانة عنها بصراحة وحرفية بواسطة جملة (لا توجد حالة ذهنيّة لا يمكن أن تكون موضوع تعبير صريح. .) وحينئذ يؤدي الأخذ بشفافيّة الحالات الذهنية إلى اختزال ملاحظة هذه الحالات بملاحظة الجُمل التي تعبّر عنها، أي ملاحظة السلوك اللغوي للأفراد. وهذا ما يجعلنا أقرب إلى منظور السلوكية منا إلى منظور العلوم المعرفية.

ويفسّر هذا التصوّر للعلاقات بين اللغة والحالات الذهنية السبب الذي جعل التداولية تتطور في أول أمرها بمعزل عن العلوم المعرفية. ولقد سدّت التداولية الطريق أمام تطوّر البحوث في هذا المجال بدلاً من السّعي إلى إتمام نقص المقاربات اللّسانية الصّرف لكي يتمكّن الذكاء الاصطناعي من أن يتقدّم على درب الهندسة اللسانية، عن طريق حلّ المشاكل التي أثرناها في المقدمة (ضرورة العمليات الاستدلالية وضرورة ألا تكون مقاربة تأويل الجمل ترميزية خالصة). فلقد تطوّرت تداولية الأعمال اللغوية تطوراً كبيراً داخل منوال النظام الترميزي ولم تستوعب العمليات الاستدلاليّة، بل فعلت ذلك أحياناً وفق منوال المعرفة المشتركة الذي يعيدنا ـ كما رأينا ذلك في المقدمة ـ إلى منوالات النظام الترميزي.

وليس من باب الصدفة أن يعادي سيرل الذكاء الاصطناعي وأن يتهجّم بشدة على "اختبار تيورنغ". في رأيه، يمكن أن نجد آلة تجتاز "اختبار تيورنغ"، ولكن هذه الآلة لا تستطيع التفكير. وتستند حجته إلى ما يُطلق عليه بتجربة التفكير. وهي تجربة خيالية نطلب فيها من القارئ أن يفترض صحة بعض الفرضيات أو بعض الأوضاع وأن يبدي رأيه في بعض النتائج التي يُمكن استخلاصها من هذه الوقائع أو الأوضاع المفترضة. ويطلب سيرل من القارئ في تجربة التفكير هذه المعروفة باسم "تجربة الغرفة الصينية" أن يتخيّل شخصاً لغته الأم هي الإنجليزية ولا يعرف كلمة صينية واحدة، وهذا الشخص محبوس في غرفة مغلقة، ويتلقى من خلال فُتحَة أوراقاً رُسمت عليها علامات صينية وواجب هذا الشخص أن يتبع التعليمات المكتوبة بحيث يقدّم مقابل هذه الأوراق أوراقاً أخرى رُسِمت عليها علامات صينية أخرى يختارها بحسب التعليمات التي تلقاها. وتتضمن الأوراق التي تُقَدَّمُ إليه أسئلةً، في حين تتضمن الأوراق التي يردّها أجوبةً عن هذه الأسئلة، ولكنه لا يدري بذلك، وكل ما يعلمه أنه يطبق حرفياً التعليمات التي تُقدّم إليه (سواء منها ما تعلق بالأسباب أو بالنتائج).

فإذا كانت أجوبة الأسئلة ذات معنى، وإذا أمكن لنا أن نعتقد عندما نطّلع عليها أن كائناً بشرياً يعي ما يفعله قد أجاب، فإننا نستطيع حينئذ القول إن الشخص الذي لغته الأم الإنجليزية المحبوس في غرفة مغلقة قد اجتاز "اختبار تيورنغ" في اللغة الصينية. والواقع أن هذا الشخص:

أ) لا يفقه كلمة واحدة من اللغة الصينيّة؛

ب) ليس له أيّ علم بما فعل؛

ج) وتبعاً لذلك فإنّه لا يُفكّر.

يقول سيرل إن تيورنغ يرى أن كل آلة تجتاز هذا الاختبار بنجاح هي آلة تفكّر، وهذا يعني أن للاختبار نتيجةً هي أنه يسمح بالقول عن أية آلة مهما كانت درجة جهلها إنها تفكر إذا مكّنتها تركيبتها من اجتياز هذا الاختبار. كما أن هذه الآلة لا تفهم البتة اللغة المعتمدة في إجراء هذا الاختبار، كحال الشخص المحبوس في الغرفة المغلقة الذي لا يعرف اللغة الصينية. ويستنتج سيرل أن غاية الذكاء الاصطناعي، أي و كما تدلّ تسميته إنشاء موضوعات(*) ذكيّة، هي غاية لا طائل من ورائها.

لقد قُدّمت العديد من الإجابات في شأن تجربة الغرفة الصينية لا يمكن استعراضها كلها في هذا المقام. ومفاد أول الأجوبة ـ وهو أهمّها ـ أن ذلك الشخص لا يعرف بلا ريب اللغة الصينية وأن أفكاره لا تناسب أجوبته. لكن ذلك الشخص المحبوس الناطق بالإنجليزية لا يُجري بمفرده الاختبار لنفسه، بل إن من يجري الاختبار هو ذلك الشخص الذي يطبّق برنامجاً (بالمعنى المستعمل في ميدان المعلوماتية)، أي باعتباره مُطبّقاً لتعليمات قُدّمت إليه، ومن هنا لا

(*) اخترنا ترجمة «Artefacts» بالموضوعات، وهي الأشياء غير الطبيعية التي يصنعها الإنسان من قبيل الكأس والقلم والسيارة، ونستعملها مقابل الأشياء الطبيعية من قبيل الشمس والبحر والماء... [المترجمان].

يمكن فصل التعليمات عن الشخص إذا كان النجاح في "اختبار تيورنغ" هو المعتبر عندنا.

وهذا الاعتراض مقنعٌ وناجعٌ في الآن نفسه، ولكننا نريد أن نضيف بعض الملاحظات. فبادئ ذي بدء تشكو تجربة الغرفة الصينية من ضعف احتمالاتها. فسيرل يريد منا أن نقر بأنه في الإمكان تقديم إجابة مسبقة محددة عن السؤال المطروح علينا مهما كان السياق المطروح فيه. ثم إن سيرل يقدم "اختبار تيورنغ" على أنه اختبارٌ يسهل اجتيازه وإنْ كان اجتيازه لا يؤدي إلى نتيجة هامة. أما نحن فعلى العكس، نريد الإلحاح على أن توصل آلة ما في يوم من الأيام إلى اجتياز "اختبار تيورنغ" بنجاح ليس في الواقع أمراً بديهياً، فقد يحصل هذا يوماً ما (ونحن نأمل ذلك). وإذا لم يكن هناك، من حيث المبدأ، سبب يدفعنا إلى الظن بأن هذا مستحيل، فليس هناك أيضاً ما يؤكد أن هذا سيحصل. وبعبارة أخرى، إن اجتياز "اختبار تيورنغ" هو ما يجدر تسميته بمشكل **تجريبي**، أي مسألة لا يُمكن الحسم فيها إلا استناداً إلى الوقائع، كما كان الشأن تماماً فيما تعلق بمعرفة إنْ كان بإمكاننا يوماً ما وضع آلة قادرة على إلحاق الهزيمة ببطل العالم في الشطرنج فكانت الإجابة ـ التجريبيّة ـ عن هذا السؤال التجريبي في ربيع عام ١٩٩٧.

والسؤال الذي يُمكننا طرحه هو عن السبب الذي جعل سيرل يعتقد أنّ "اختبار تيورنغ" مسألةٌ قابلة للحل، وأنه من السهل نسبياً تخطيها، إذ تعيدنا الإجابة عنه إلى بداية هذه الفقرة. فحسب سيرل، يسهل اجتياز هذا الاختبار لأنّ رؤيته للغة رؤيةٌ ترميزية أساساً تنظر إلى اللغة على أنها "شفّافة". ولكن بإقحام التداولية في هذا المسلك، على مدى سنوات طوال، فإن أوستين وسيرل وبصفة عامة منظّري الأعمال اللغوية وأتباعهم حجبوا جانباً آخر من التداولية، هو ذاك المتصل بالعمليات الاستدلالية واللجوء في تأويل الجمل إلى

السياق وإلى المعلومات غير اللغوية. سنختم هذا الفصل بتقديم عرض سريع للتوجّه العام الذي توخّاه من جاء مباشرة بعد سيرل.

التداوليّة اللّسانيّة

تطوّرت التداولية في أوروبا القارية وبالخصوص في فرنسا إثر أعمال أوستين وسيرل، وكان ذلك بفضل اللسانيين. فهي تداولية تسعى إلى أن تكون مندمجة في اللسانيات لا كتكملة لها، بل كجزء لا يتجزأ منها.

انطلق التفكير في التداولية المُسماة تداولية **مندمجة**، كما عرضها على سبيل المثال أوزوالد دُكرو Oswald Ducrot، من ملاحظة أن الدلالات اللغوية تتأثر بشروط استخدام اللغة، وهي شروط مقننة ومتحقّقة في اللغة. لقد عرضنا مثالاً في هذا الفصل تضمن ظروفاً وأحوالاً ـ من قبيل "صراحةً" و"فيما بيننا" ـ لا نفهم دلالتها إلا إذا نظرنا إلى العمل اللغوي الذي تصفه وتعدّله، وليس إلى محتوى الجمل التي تظهر فيها. ولقد قادت تحاليل العبارات اللغوية التي تناولت الأفعال الإنشائية ("فضلاً عن ذلك" و"أخيراً" و"فعلاً") إلى الفرضية التي تعتبر أن دلالة هذه الكلمات (المعجميّة أو النحويّة) تتضمّن **تعليمات** حول **كيفية** استعمال الجمل في الخطاب.

إننا نريد قبل كل شيء العودة إلى المسألة اللغوية التي كانت وراء تطوّر التداولية المندمجة، ونعني بذلك مسألة **الاقتضاء**. بإمكاننا بكل بساطة وصف الاقتضاء بأنه المضمون الذي تبلّغه الجملة بكيفية غير صريحة. وهكذا فإن القائل إذا قال «كَفّ زيدٌ عن ضرب زوجته»، فإنه قال صراحةً أن زيداً لا يضرب زوجته الآن (وهذا هو المحتوى **المُقرَّرُ أو الإخبار**). كما أنه أبلغ بكيفية غير صريحة أن زيداً ضرب زوجته فيما مضى (وهذا هو المحتوى **المُقتَضى أو الاقتضاء**).

لقد ناقشت المقاربات التقليدية المنطقية والفلسفية المنحدرة

أساساً من تقاليد فريغه Frege وراسل Russell مسألة الاقتضاء في حدود الخيار التالي: إما أن الاقتضاء يمثّل **شرطاً للمحتوى**، وإما أنه **شرط للاستعمال**. فماذا تعني هاتان العبارتان؟ إذا عرّفنا الاقتضاء بأنه شرط للمحتوى، فإن الاقتضاءات هي المحتويات التي لا يحدّدها كون الجملة صادقة أو كاذبة. فإذا قرر بيار أنّ «ملك فرنسا حكيم»، فإن جملته تقتضي أنه «يوجد ملك لفرنسا». وسواء أكانت هذه الجملة صادقة أم كاذبة فإنه بإمكاننا أن نبيّن بسهولة أن اقتضاءها صادق دائماً، وذلك لأسباب تعود إلى التماسك المنطقي. وبطبيعة الحال، فإن هذه النتيجة غير مقبولة. فإذا قالت آن روبول لجاك موشلار على نحو غير مجازي: «ملكُ فرنسا حكيمٌ»، هل بإمكاننا أن نقول إن قولها صادق أو كاذب في حين أن اقتضاءها («يوجد ملك لفرنسا») كاذب؟ يرى المدافعون عن اعتبار الاقتضاء شرطاً للاستعمال أن كل جملة نتلفظ بها ويكون اقتضاؤها كاذباً هي جملة لا معنى لها (أي لا يمكن وصفها بأنها صادقة أو كاذبة).

وللأسف، لم يقدّم هذا الموقفُ "التداولي" حلاً لمسألة الاقتضاء أكثر إقناعاً من الموقف "المنطقي". إلا أنه سجّل نجاحاً كبيراً، لأنه جعل من الاقتضاء ـ الذي كان في أول الأمر مشكلاً منطقياً يستتبع مفاهيم مثل "الصدق" و"الاستلزام"... إلخ ـ مسألة تداولية؛ فالاقتضاء هو ما ينبغي قبوله في التواصل حتى يتسنّى للمتخاطبين أن يتفاهموا.

لنأخذ مثالاً بسيطاً لتوضيح هذا الجانب. هَب أنّ زيداً يسأل هنداً: «هل خلّف الهجوم على المصرف قتلى؟». فتجيبه هند: «لم يقع هجوم على المصرف». يكشف هذا الحوار القصير أمراً يعتبره دكرو جوهرياً، إذ تمثّل الاقتضاءات (في هذا المثال: «وقع هجوم على المصرف» أو «تعرّض المصرف لهجوم») معلومات محصلة سلفاً ضرورية لا غنى عنها في نجاح التواصل. فلا يمكن إلغاؤها دون قطع التواصل. فالاقتضاءات تظل قارة في الأسئلة والأجوبة، وتمثّل في

نهاية المطاف الخيط الذي ينتظم الخطاب (مبدأ الانسجام)، وبغيابه يتحوّل كلام المتخاطبين إلى حديث متهافت (كما هو الشأن في مسرحية **المطربة الصلعاء** *La cantatrice chauve* لأوجين إيونيسكو Eugène Ionesco).

وهكذا نرى كيف أنه انطلاقاً من مسألة دلاليّة محضة مثل الاقتضاء قد تُوصلنا إلى حل تداولي. ويقدّم دكرو فضلاً عن ذلك تعريفاً تداولياً مندمجاً للاقتضاء: فليس الاقتضاء هو ما يضمن استمرار الخطاب وحسب، بل إن القائل وهو ينتج عملاً متضمناً في القول إخبارياً مثل «ملك فرنسا حكيم»، يُنجز بصفة ثانوية عملاً متضمناً في القول اقتضائياً، أي عملاً مقنّناً اصطلاحياً في اللغة. وأظهرت هذه التحاليل نتيجة مهمّة. فمن جهة أولى، انصرف اللسانيّون آلياً إلى وصف الأفعال التي قيل إنها اقتضائية، ونعني بذلك الأفعال التي تولّد نتائج للاقتضاء أو تطلعها أو تستلزمها؛ ومن جهة أخرى، يسعى هؤلاء إلى جرد العبارات والتراكيب التي تولّد مثل هذه النتائج. ومرة أخرى ـ وبصرف النظر عن الانتماء إلى هذه المدرسة اللسانية أو تلك ـ تمّ اختزال الاقتضاء في مسألة لغوية وترميزية صرف. إلا أن قلّة من اللسانيين حاولوا صياغة مقاربة أكثر تطوّراً زاوجوا فيها بين المعارف اللغوية والمعارف غير اللغوية لتوليد اقتضاءات. ولقد اعتمدوا على تصوّرٍ للمعارف غير اللغوية جعل منها معارف مشتركة بين المتخاطبين. والحال أن هذا يعيدنا، كما رأينا آنفاً، إلى مقاربة ترميزيّة.

خاتمة

وهكذا نصل إلى خاتمة غير مفاجئة كثيراً، فلقد كانت بدايات التداولية مستندة إلى مقاربة ترميزيّة تماماً للغة واستعمالها. ولم تترك هذه المقاربة مكاناً للعمليات الاستدلالية، واعتبرت أن تأويل اللغة بمثابة عملية شفّافة أساساً. والنتيجة التي تثير أسفنا هي الفصل الدائم

بين التداولية في بداياتها والعلوم المعرفية في بداياتها. وسنبيِّن في الفصول اللاحقة أنه يوجد مع ذلك مجال لتداولية غير لسانية ذات توجّه معرفي، وأنه يمكن أن نتبيّن أن هذه التداولية تُمثِّل الحلقة المفقودة لاجتياز "اختبار تيورنغ" بنجاح.

الفصل الثاني

التداوليّة والعلوم المعرفيّة

«من فضلك هل بإمكانك أن تقول لي: إذا انطلقتُ من هذا المكان فمن أين يتعيّن عليّ المرور؟».

أجاب القط: «هذا رهين المكان الذي ترغبين في الذهاب إليه»، قالت أليس: «الأمر سيّان عندي...».

قال القط: «إذن لا يعنيك من أيّ مكان ستمرّين»، أجابت أليس: «... المهم أن أصل إلى **مكان ما**».

لويس كارول، أليس في بلاد العجائب

مقدمة

كما رأينا ذلك في مقدمة الفصل الأول، يكاد تاريخ ميلاد العلوم المعرفية يتطابق وتاريخ ميلاد التداولية. فلقد ألقى أوستين محاضراته (**محاضرات وليام جايمس**) سنة ١٩٥٥، وفي عام ١٩٥٦ صدرت بعض المقالات المهمّة التي شكّلت انطلاقة العلوم المعرفية. وفي ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٥٦، وبمناسبة ندوة التأمت في معهد مساشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology (MIT)، قدم ألان نيوال Allen Newell وهربرت سيمون Herbert Simon مداخلة تضمنت أوّل إثبات آلي لمبرهنة رياضية.

واقترح نعوم شومسكي مقاربة "توليدية" للمسائل اللغوية، كما تقدّم جورج ميلّر George Miller بنتائج تجاربه (غير السلوكية) حول الذاكرة والتي تبيّن أن الذاكرة القصيرة المدى (ذاكرة العمل التي نستعملها عندما نفكّر في المهام البسيطة) لا يمكن أن تشتمل على أكثر من خمسة عناصر (مع إضافة عنصرين أو إنقاصهما). لقد عرضت مداخلة نيوال وسيمون النتائج الأولى للذكاء الاصطناعي، وقطعت مقاربة شومسكي العلاقة بالبنيوية (الأميركية أو الأوروبية) في اللسانيّات واقترحت مقاربة رياضية للغة (تُمكّن من تصوّر معالجة آلية تفضي إثر ذلك إلى نظرية نفسانية ومعرفيّة)، فيما بيّنت محاضرة ميلّر خصوبة المقاربات التجريبية غير السلوكية في مجال قضايا الاستدلال والقدرات الذهنية واستخداماتها.

وكان فلاسفة اللغة في ذلك الوقت يطوّرون نظريتهم في الأعمال اللغوية. ورغم ما لهذه النظرية من فائدة فإنها عانت، كما بيّنا، من صعوبات ناجمة بالخصوص عن تشديدها على جانب المواضعة في اللغة مقابل الجوانب غير الاصطلاحية. وفي الوقت نفسه أيضاً (١٩٥٧)، نشر فيلسوف آخر هو پول غرايس Paul Grice مقالاً في الدلالة Meaning كانت له أهميّة تاريخية. وبعد مرور عشر سنوات (١٩٦٧)، ألقى غرايس بدوره «**محاضرات وليام جايمس**» التي نُشر جزء منها سنة ١٩٨٩.

وتكمن طرافة غرايس في تخصيصه حيّزاً واسعاً للظواهر الاستدلالية بعدما أهملها منظّرو الأعمال اللغوية. وفضلاً عن ذلك، ارتكز غرايس بدرجة كبيرة على إمكانيتين لم ينصفهما هؤلاء المنظّرون: القدرة على اكتساب حالات ذهنية، والقدرة على نسبتها إلى الآخرين. وبيّن غرايس، كما سنرى، أن القدرة على تأويل الأقوال بكيفية تامة ومُرضية رهنٌ بهاتين القدرتين، وخصوصاً بالقدرة الثانية.

غرايس ومفهوم الدلالة غير الطبيعية

ينطلق غرايس من ميزة في اللغة الإنجليزية حيث الفعل الإنجليزي To mean(*)، يُترجَمُ في الآن نفسه بـ "أشار" indiquer و"دلّ" Signifier و"قصد" vouloir dire. ويقارن أمثلةً من قبيل «يشير منبّه الحافلة إلى الانطلاق» و«تدلّ البثور المنتشرة على جلد زيد على أنه يعاني من مرض جدري الماء» بأمثلةٍ من قبيل: «أن يقول زيد لعمرو: "إنّ غرفتك زريبة خنازير"، فإنه يقصد أن غرفة عمرو وسخة وغير مرتبة». وتتوافق الأمثلة الأولى **الدلالة الطبيعية فهي** ظواهر **وُضعت في** علاقة مع أعراضها أو نتائجها. وتتوافق الأمثلة الثانية **دلالة غير طبيعية،** فهي صلة قائمة بين محتويات يريد القائلون إبلاغها والجمل التي استعملوها لإبلاغها. وبعبارة أخرى، فإن منبّه الحافلة وبثور زيد ليست مرتبطة بانطلاق الحافلة أو مرض جدري الماء من خلال تأويلنا لهما، بل لهما وجود مستقل. وفي المقابل تُستعمل الجمل للإبلاغ ويظلّ تأويلها رهين هذا الأمر الأساسي.

واقترح غرايس تعريفاً للدلالة غير الطبيعية (وهي وحدها تعنينا هنا): أن نقول إن القائل قصد شيئاً ما من خلال جملة معيّنة، فذلك يعني أن هذا القائل كان ينوي وهو يتلفّظ بهذه الجملة إيقاع التأثير في مُخاطَبِه بفضل فهم هذا المخاطَب لنيّته. ويرتبط مفهوم الدلالة غير الطبيعية ارتباطاً وثيقاً بأحد معاني الفعل الإنجليزي To mean، وهو المعنى الذي نترجمه بالفرنسية إلى vouloir dire (قصد). وهكذا يشدد غرايس في التواصل اللغوي على نوايا القائل وعلى فهم المُخاطَب لهذه النوايا. ولكن، وخلافاً لسيرل، لا يؤسّس هذا الفهم حصراً على الدلالة التواضعية للجمل وعلى الكلمات التي تتكوّن منها هذه الجمل.

(*) بالعودة إلى **المغني الأكبر** لحسن سعيد الكرمي (معجم إنكليزي - عربي) بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٨، نجد أنّ هذا الفعل يُترجم بـ: عَنى، قَصَدَ، نَوَى، أرَادَ [المترجمان].

ويجدر التذكير بأن سيرل يؤسّس صيغته لنظرية الأعمال اللغوية على مقولة تعتبر أن لقائل جملة ما مقصداً مزدوجاً يتمثل في إبلاغ محتوى جملته و**الإعلام بهذا المقصد الأول بموجب قواعد تواضعية تتحكّم في تأويل هذه الجملة في اللغة المشتركة**. وتشبه هذه الرؤية للأشياء جزئياً مفهوم الدلالة غير الطبيعية التي اقترحها غرايس. وليس في هذا ما يُفاجئ لأن سيرل قد اعتمد على غرايس في كتابة هذا القسم من مؤلّفه. بيد أن سيرل نقد مقترح غرايس على وجه التحديد، لأنه لا يولي في رأيه عناية كافيةً لمفهوم الدلالة التواضعية. وتبعاً لما سبق، فإنه حيث ميّز غرايس (ضمنياً) مظاهر ثلاثة هي الدلالة التواضعية Signification والإشارة Indication والقصد Vouloir dire، فإن سيرل لم يميّز إلاّ مظهرين هما الإشارة (الدلالة الطبيعية) و**الدلالة التواضعية**، وهو بذلك يردّ تماماً الدلالة غير الطبيعية إلى الدلالة التواضعية، وهذا لا يدخل في مقاصد غرايس. فالواقع أن المقصد الثاني عند غرايس لا يذكر سوى فهم المقصد الأوّل دون أن يشترط تحقق هذا المقصد - كما هي الحال عند سيرل - من خلال الدلالة التواضعية للجملة. وحلّل غرايس مطوّلاً في سلسلة من المقالات الأخرى المقتطعة من «**محاضرات وليام جايمس**» لسنة ١٩٦٧ الكيفية التي تمكّننا من تحديد المقصد حتى حين لا يُشار إليه تواضعياً.

غرايس ومنطق المحادثة

يدور أشهر مقالات غرايس، وهو المقال المنشور سنة ١٩٧٥، على ما يسمّيه صاحبه "منطق المحادثة". ويسجّل هذا المقال تطوراً في مفهوم الدلالة غير الطبيعية ويصوغ مقاربة لإنتاج الجمل وتأويلها غير تواضعية حصراً. وقد أدخل فيه غرايس مفهومين مهمّين هما: **الاستلزام الخطابي ومبدأ التعاون**. وكان غرايس قد فهم - كما سبق أن بيّنته بصفة ضمنية أمثلة الدلالة غير الطبيعية التي عرضها في مقالة

سنة ١٩٥٧ - **أن تأويل جملة ما غالباً ما يتجاوز كثيراً الدلالة التي نعزوها إليها بالمواضعة**. **ولهذا السبب يُمكن التمييز بين الجملة والقول**. فالجملة **هي سلسلة من الكلمات التي يمكن لزيد أو عمرو أو صالح التلفّظ بها في ملابسات مختلفة** ولا تتغيّر بتغيّر هذه الملابسات؛ **أما القول فهو حاصل التلفُّظ بجملة وهو يتغيّر بتغيّر الملابسات والقائلين**. فإذا قال زيد: «ابني البكر يحتل المرتبة الأولى في صفه» وهو يتحدّث عن ابنه محمد يوم ١ جوان/ حزيران ١٩٤٧، وإذا قال عمرو: «ابني البكر يحتل المرتبة الأولى في صفه» وهو يتحدّث عن ابنه الهادي يوم ٣٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥٦، وإذا قال صالح: «ابني الكبير يحتل المرتبة الأولى في قسمه» وهو يتحدث عن ابنه المنذر يوم ١٥ أوت/آب ١٩٩٧، فإن كلاً من زيد وعمرو وصالح قد تلفّظوا بالجملة نفسها لكنهم أنتجوا ثلاثة أقوال مختلفة ليس تأويلها بالضرورة هو نفسه، في حين أن الدلالة التواضعية المرتبطة بجملة «ابني البكر يحتل المرتبة الأولى في صفه» تظل قارّة. ويصبح الفرق بين الجملة والقول - وهو ما لا ضرورة له في مقاربة للغة تدّعي أنها تواضعية خالصة (وترميزية) - أمراً لا غنى عنه قطعاً ما دمنا نقبل أن دلالة الجملة لا تستنفد تأويلها عندما يتم التلفظ بها في ملابسات مختلفة. وسنميّز دائماً فيما يلي من هذا المؤلَّف **الجملة من القول**.

لنعدْ إلى مفهوم التعاون ومفهوم الاستلزام الخطابي. يفترض غرايس أن المتخاطبين المساهمين في محادثة مشتركة يحترمون مبدأ التعاون. فالمشاركون يتوقعون أن يساهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة لتيسير تأويل أقواله. يشرح غرايس هذا المبدأ مقترحاً أربع قواعد متفرعة منه، من المفترض أن يحترمها المتخاطبون وأن يستغلّوها، وهي: **قاعدة الكمّ** التي تفرض أن تتضمن مساهمة المتكلم حداً من المعلومات يُعادل ما هو ضروري في المقام ولا يزيد عليه، و**قاعدة النوع** التي تفترض نزاهة القائل الذي ينبغي ألا يكذب

وأن يملك الحجج الكافية لإثبات ما يثبته، **وقاعدة العلاقة** (أو **المناسبة**) التي تفرض أن يكون حديثنا داخل الموضوع (ذا علاقة بأقوال القائل السابقة وأقوال الآخرين)، **وقاعدة الكيف** التي تعني أن نعبّر بوضوح وبلا لبس قدر الإمكان ونقدّم المعلومات بترتيب مفهوم (مثلاً: الترتيب الزمني عندما نروي سلسلة من الأحداث).

لا نجد هنا ما يفاجئنا كثيراً. بيد أن الفائدة الكبرى من قواعد غرايس لا تكمن في وجوب احترام المتخاطبين لها، بل يتمثّل وجه طرافتها في قدرة المتخاطبين على استغلالها. وقبل تحليل هذه المسألة، فإننا نريد مع ذلك إدراج المفهوم المهمّ الآخر: **مفهوم الاستلزام الخطابي**.

وكما رأينا، يفترض مفهوم الدلالة غير الطبيعية ألا يُختَزَل دائماً تأويل قول ما في الدلالة اللغوية التواضعية للجملة الموافقة له. إذن يوجد فرق بين ما **قيل** Dit (الدلالة اللغوية التواضعية للجملة) وما تم **نقله** transmis أو ما تمّ **تبليغه** communiqué (تأويل القول). ويوافق هذا التمييز الذي أهمله سيرل مفهوم الاستلزام الخطابي. فالدلالة هي ما قيل، والاستلزام الخطابي هو ما تمّ تبليغه، ويختلف ما تم تبليغه عما قيل.

يقرّ غرايس بوجود طريقتين لتبليغ أكثر مما قيل: طريقة **تواضعية** تستدعي **استلزاماً تواضعياً**، وطريقة محادثية (غير تواضعية) تستدعي **استلزاماً محادثياً**. لنفترض أن جاك يعتقد أن الإنجليز شجعان وأنه يريد تبليغ هذا الاعتقاد إلى بول. إذن يمكنه تبليغ هذا الاعتقاد بطرقٍ ثلاث مختلفة: طريقة "سيرلية" وطريقتين "غرايسيتين". فبإمكانه أن يقول: «الإنجليز شجعان» (أو «كل الإنجليز شجعان») أو «جون إنجليزي، إذن هو شجاع»، أو أخيراً «جون إنجليزي... إنه شجاع». يقول جاك في الحالة الأولى ما يقصد تبليغه (الإنجليز شجعان)، وتستوفي الدلالة التواضعية للجملة تأويل القول فلا يوجد استلزام خطابي. وفي الحالة الثانية، يبلّغ جاك

أكثر مما يقوله، فهو بما أنه يقول إن جون إنجليزي وإنه شجاع، في حين يبلّغ أنه شجاع لأنه إنجليزي، فالإنجليز إذن شجعان، وتبعاً لذلك يوجد استلزام خطابي. إلا أن هذا الاستلزام الذي تولّد بكيفيّة تواضعية بوجود الرابط "إذن" فهو استلزام تواضعي. أما الحالة الثالثة فشأنها شأن الثانية، ذلك أن جاك يبلّغ أكثر مما يقول بما أنه يقول مجدّداً إن جون إنجليزي وإنه شجاع، في حين يبلّغ أن جون شجاع لأنه إنجليزي، فالإنجليز إذن شجعان. ولكن هذه الحالة تخالف الحالة الثانية حيث إن الاستلزام الخطابي فيها - إنْ وُجد - لم ينشأ تواضعياً بفضل كلمة (مثل "إذن"). وهكذا تتبيّن لنا قواعد المحادثة وكيفية استغلالها.

ولا تمثل قواعد المحادثة مجرّد معايير ينبغي للمُخاطبين اتباعها فحسب، بل تمثل ما ينتظرونه من مُخاطِبيهم، فهي مبادئ تأويل أكثر من كونها قواعد معيارية أو قواعد سلوك. وعلى هذا، تنخرط قواعد المحادثة بوضوح في التيار المعرفي خلافاً للقواعد المعيارية والتواضعية الخاصة بنظرية الأعمال اللغوية (التي رأينا صلتها بأطروحات السلوكيين). فقواعد المحادثة لا تستند إلى مجرد القدرة على اكتساب حالات ذهنية بل إلى القدرة كذلك على إسناد مثل هذه الحالات وخصوصاً قدرتها على نسبة مقاصد.

ولكن نظرية غرايس تتجاوز هذا الحد، فهي تتضمن توظيف قواعد المحادثة. ويجري هذا التوظيف عندما ينتهك قائل ما بصورة جليّة هذه القاعدة أو تلك. وعلى مُخاطَبه في هذه الحالة القيام بفرضيّات تُمكّن من تفسير انتهاك القواعد. فإذا سأل جاك على سبيل المثال بول: «أين يقطن أوليفييه؟» وأجاب بول: «في مكان ما في جنوب فرنسا»، فإن إجابته تنتهك قاعدة الكم التي تفرض تقديم معلومة كافية. ويمكن لجاك حينئذ أن يستنتج أن بول لا يعلم مقر سكنى أوليفييه على وجه التحديد. وهكذا يفسّر غرايس - فيما يفسّر -

الوجوه البلاغية (التورية، الاستعارة، السخرية... إلخ) باستغلال قاعدة النوع.

غرايس وسيرل ومسألة الأعمال اللغوية غير المباشرة

يبدو الفرق جلياً بين مقاربة غرايس ومقاربة سيرل في شأن ظاهرة تثير فعلياً المشاكل للمقاربات التقليدية لنظرية الأعمال اللغوية، وهي ظاهرة **الأعمال اللغوية غير المباشرة**. فنحن نجد إلى جانب صيغ الأمر الخالصة والبسيطة صيغاً من الالتماس التي يتم التعبير عنها بصورة غير مباشرة، إذ لا نقول: «ناولني الملح» أو «آمرك بأن تناولني الملح»، بل: «هل تستطيع أن تناولني الملح (من فضلك)؟». ومن المسلّم به في هذه الحالة أن جملة «هل تستطيع أن تناولني الملح؟»، مرفقة بـ «من فضلك» أو غير مرفقة بها، ليست متكافئة من جهة الدلالة اللغوية التواضعية مع جملة «ناولني الملح» أو «آمرك بأن تناولني الملح». فكل واحدة من هذه الجمل محكومة بقواعد مختلفة. وإذا عدنا إلى ما يقوله سيرل في شأن التعرّف إلى مقاصد القائل، فإن من يقول: «هل تستطيع أن تناولني الملح؟»، لا يقصد هل بإمكاننا أن نناوله الملح، بل يقصد أن نناوله الملح، إنما ينوي تحقيق هذا المقصد بتعريفنا إيّاه بواسطة القواعد التواضعية المتحكّمة بتأويل جملة: «هل تستطيع أن تناولني الملح؟». لكن على نظرية الأعمال اللغوية حينئذ أن تتكهّن بأن مقصد القائل (أن نناوله الملح) لا يمكن تلبيته أبداً، ذلك أن هذا المقصد لا يمكن تبنّيه من خلال الدلالة التواضعية للجملة، وهي وسيلة الفهم الوحيدة التي نصّ عليها سيرل في النسخة الأولى من نظريته. وسنلاحظ أن هذا المشكل لا يختلف كثيراً عن المشكل الذي يُثيره التخييل.

ولتجاوز هذه الخطوة المتعثّرة، ترى استراتيجية سيرل في نهاية المطاف أن القائل في عمل لغوي غير مباشر من قبيل: «هل تستطيع

أن تناولني الملح»، لا ينجز عملاً لغوياً واحداً بل اثنين: عملاً أولياً يتمثّل في الالتماس الذي يُنجَزُ بواسطة **عمل ثانوي** هو السؤال. فالمقصد المتضمّن **في القول**، أي العمل الذي ينوي القائل إنجازه بواسطة جملته، **إنما يتصل فقط بالعمل الأولي**، وهذا المقصد هو الذي ينبغي تبيّنهُ. لكن هذا كما رأينا لا يمكن تحقيقه فقط من خلال المعنى التواضعي للجملة المُنتَجة. إلا أن سيرل لا يتصور الدلالة إلا بكيفية تواضعية، وتقوم استراتيجيته حينئذ على افتراض أن تبيُّن المقصد المعني يتحقق في الآن نفسه بالقواعد الدلالية التي تنطبق على الأعمال اللغوية وبالمعلومات المحصّلة سلفاً ذات الصلة بالمعرفة المشتركة (التي قلنا في شأنها في المقدمة إنها قريبة جداً من المقاربات التواضعية والترميزية للغة).

إلاّ أن هذا غير كافٍ، إذ يعتمد سيرل ليحل المشكلة تماماً على مبدأ التعاون الذي استعاره مباشرة من غرايس. ففي رأي سيرل، إذا قال زيد لصالح: «هل تستطيع أن تناولني الملح» وكان مقصده المتضمن في القول إنجاز عمل أولي (الالتماس) بواسطة عمل ثانوي (السؤال)، فإن صالحاً يفهم مقصد زيد بفضل عملية معقدة تُحدد كلها في عشر مراحل: فصالح بعد أن طبّق القواعد الدلالية للأعمال اللغوية وفطن إلى أن قول زيد يمثّل سؤالاً، التجأ إلى المعارف المحصّلة سلفاً، فأدرك أن السؤال لا يناسب كثيراً مقام التواصل، واستدل بواسطة مبدأ التعاون أن الاستفهام ليس هو على الأرجح العمل المتضمّن في القول المقصود، ثم عاد إلى المعارف في الالتماس الذي قصد زيد إنجازه. ووفق شروط نجاح الالتماس فإنه على الشخص الذي نتوجه إليه بالكلام أن يكون قادراً على إنجاز العمل المطلوب. وبفضل هذا الشرط تعرّف صالح (أخيراً) على مقصد زيد لأن قول زيد (من جهة دلالته) هو سؤال عن شرط النجاح هذا. وبعبارة أخرى ـ وحسب رأي سيرل ـ يكفي أن نطرح سؤالاً حول الشروط التحضيرية للالتماس (قدرة المخاطب أو رغبته في

إنجاز العمل المطلوب) لننجز العمل الأولي للالتماس بصورة غير مباشرة. وهكذا نرى أن لمبدأ التعاون دوراً محدوداً جداً في عملية التعرّف على العمل غير المباشر. فالدور الأساسي منوط بنظرية الأعمال اللغوية وباللجوء إلى المعارف المشتركة المحصّلة سلفاً. وفضلاً عن ذلك، فإن مبدأ التعاون يُختزل تقريباً وبصفة كلّية في مبدأ مساعدة يتصل بعقلانية القائل (المُخَاطَبُ يفترض أن القائل كائن عقلاني إلا إذا وجدت إشارات صريحة تدلّ على خلاف ذلك). لقد تمّ اقتراح العديد من الحلول الأخرى لمشكلة الأعمال غير المباشرة (بقي هذا الأمر لمدة طويلة الموضوع الأثير لدى التداولية اللسانية)، كان جلّها أشد بساطة (وأكثر إقناعاً) من حلول سيرل. ولن نناقشها هنا لأنّ هدفنا هو إظهار الفرق بين وجهتَيْ نظر سيرل وغرايس.

وسنكتفي بملاحظة تقرّ أن قولاً ما مثل قول زيد ينتهك، في نظرية غرايس، قاعدة العلاقة (تحدّث في شأن كذا. . .) وأن عمل الالتماس يصبح مجرد استلزام محادثيّ يقتضي عملية تفكير من قبيل: يعرف زيدٌ أنه بإمكاني أن أناوله الملح، فهو لا يسألني لأجيبه عن ذلك. والأرجح أن يريد أن أناوله الملح. فالأمر يتعلق هنا **باستلزام محادثيّ معمّم**، أيِ جارٍ في الاستعمال (نستعمل صيغة «هل يمكنك أن تناولني الملح؟» لنطلب من شخص ما أن يناولنا الملح).

غرايس وسيرل والاستلزامات الحوارية

لنعد إلى مثال الطفل الذي يرفض تنظيف أسنانه بقوله إنه لا يشعر بالنعاس. كيف نفهم ـ حسب رأي سيرل ـ إن كان الأمر متعلّقاً برفض (وليس ـ ونلحّ على هذا ـ عمل رفض)؟ في نظرية الأعمال اللغوية يمثّل القول «لا أشعر بالنعاس» عملاً متضمّناً في القول هو الإخبار. لنفترضْ أن هذا يُعدّ عملاً لغوياً غير مباشر. إذن سيكون أساس هذا العمل عملاً ثانوياً هو الإخبار (محتواه القضوي: لا أشعر

بالنعاس)، ولكن ماذا يكون العمل الأولي لهذا العمل غير المباشر؟ يبدو في الواقع أنه لا يوجد عملٌ أولي لهذا العمل غير المباشر. وفي خصوص هذه المسألة، فإن نظرية الأعمال اللغوية تتهافت، إذ إن تأويل قول مثل هذا لا يمكّن من تحديد القوى المتضمّنة في القول والمحتوى القضوي. إضافة إلى هذا نستطيع أن نفترض وجود عمل غير مباشر يكون عمله الأولي عملاً متضمّناً في القول هو الإخبار (يكون محتواه القضوي: لا أرغب في تنظيف أسناني) منجزاً بواسطة عمل ثانوي يوافق عملاً متضمناً في القول هو الإخبار (محتواه القضوي: لم يداعب النعاس أجفاني). وتواجهنا بعض الصعوبات لمعرفة لماذا نجد عملاً غير مباشر قد يوافق عملاً أولياً وعملاً ثانوياً له القوة المتضمنة في القول نفسها. وإضافة إلى ذلك لا يوجد شرط لنجاح عمل متضمّن في القول هو الإخبار يمكن الاستناد إليه في عملية تأويل مماثلة لتلك التي وصفها سيرل. وكلّنا يذكر أنه يقيم علاقة بين شرط نجاح العمل الأولي وبين العمل الثانوي (قوّته المتضمنة في القول ومحتواه القضوي في الآن نفسه). وهذا لا ينطبق على ما نحن بصدده.

وفي المقابل، فإن مثالاً من هذا القبيل لا يثير في المقاربة الغرايسيّة مشكلاً، فهو بمثابة استغلال لقاعدة العلاقة (تحدّث في شأن كذا. . .) ولا نجد صعوبة في أن نعتبر أن استدلالاً مثل الذي ذُكر في المقدمة ينطبق عليه. إن رفض تنظيف الأسنان يشكّل استلزاماً محادثياً غير معمّم لأنه لا توجد أية مواضعة، بما في ذلك المواضعة العرفية، تمكن من إيجاد علاقة تواضعية بين النوم ونظافة الأسنان. وهكذا، فإن مقاربة تدّعي أنها تواضعية مثل مقاربة سيرل ـ رغم تعزيزها بمبدأ للتعاون والمعارف المحصّلة سلفاً ـ تخفق في تفسير الاستلزامات الخطابية وتفشل عموماً في تأويل الأقوال، بينما يُمكّن موقف غرايس من تفسير الاستلزامات الخطابية. ورغم ذلك، فإنّ هذا الموقف لا يفسّر سببَ لجوء القائل إلى طريقة في التواصل غير

صريحة تماماً. والنظرية الأولى التي حاولت أن تقوم بهذا التفسير هي تداولية المناسبة لسبربر Sperber وولسن Wilson. وقبل الحديث عنها (الفصل الثالث)، نود أن نقول كلمة في شأن العلاقات بين مفهوم الاستدلال والعلوم المعرفيّة.

الاستدلال غير البرهاني والاستلزامات الخطابية والمعارف المشتركة

ممّا لا شك فيه أن الاستلزامات الخطابية، وبالخصوص الاستلزامات الحوارية، تتولّد في منوال غرايس عن طريق الاستدلال. وبعبارة أخرى يُعدّ منوال غرايس منوالاً استدلالياً مُقيّداً بقواعد المحادثة (أو صادراً عنها). ولقد عرّفنا على نحو شكلي الاستدلال باعتباره عملية منطقية تنطلق من عدد معين من المعلومات المعروفة (**المقدمات المنطقية**) لتتولّد منها **نتيجة** أو نتائج جديدة. تمتاز هذه العمليات المنطقيّة بأنه إذا كانت المعلومات التي تنطلق منها العمليات أي المقدّمات صادقة، فإن النتيجة أو النتائج التي يتم استخلاصها منها تكون صادقة أيضاً. لهذا لا تستعمل العمليات المنطقية أنساقاً للاستدلال صحيحة، أي أنساقاً للاستدلال تكون خاصيتها على وجه الدقة المحافظة على (أو تعميم) الصدق أو الكذب انطلاقاً من المقدمات وصولاً إلى النتيجة. فلو قال قائل: «سقراط إنسان. وكل إنسان فانٍ. إذن سقراط فانٍ» (حيث "إذن" تشير إلى نتيجة الاستدلال)، فإنه يقوم باستدلال صحيح، إذ ينطلق من مقدّمات صادقة ليصل إلى نتيجة لا تقل عنها صدقاً. ونسق الاستدلال المستعمل هنا من قبيل: كل "أ" هو "ب". "س" هو "أ". إذن "س" هو "ب". ومقابل ذلك إذا قلنا إنّ «الشقق السكنية الرخيصة نادرة. ما هو نادر غالٍ. إذن كل الشقق الرخيصة غالية»، فإننا نقع في تناقض، ذلك أن الشقة لا يمكن أن تكون في الآن نفسه رخيصة

الثمن وغالية. وهكذا فإن نسق الاستدلال غير صحيح. وفي الواقع ورغم قربه الظاهر من نسق الاستدلال السابق فإنها لا تعادلها فهي تعادل فعلياً: **"الألفات" هي "باءات"** وبعض "الباءات" هي "جيمات" إذن **"الألفات" هي "جيمات"**. ففي المقدّمة الثانية لنسق الاستدلال توجد كلمة "بعض" لا كلمة "كل"، ويكمن هنا بطبيعة الحال الفرق كل الفرق بين الصحّة وعدم الصحّة.

وتتأسّس أنساق الاستدلال الصحيحة على قواعد تولّى المنطقُ منذ أرسطو إلى أيامنا هذه مهمة استخراجها وصياغتها صياغة رياضية؛ إنها أنساق الاستدلال البرهاني حيث يضمن صدقُ المقدّمات صدقَ النتيجة. ولا تتأسّس الاستلزامات الخطابية لغرايس على أنساق الاستدلال البرهاني، بل تتبع آلية صياغة الفرضيات وإثباتها. وفي هذا الإطار قد تفضي الاستلزامات الحوارية إلى أخطاء أو سوء فهم، وتمكّن نظرية غرايس في الآن نفسه من تفسير نجاح التواصل (خصوصاً التواصل الضمني) وإخفاقه. وعند إخفاق التواصل، عندما يوجد سوء فهم، **يبطل** الاستلزام الحواري الذي انتهت إليه العملية الاستدلالية. وهكذا، فمن سمات الاستلزامات الحوارية **قابليتها للبطلان**.

ويرجع عادة السبب في سوء الفهم أو إخفاق التواصل إلى كذب مقدّمة واحدة على الأقل من المقدمات المستخدمة، مما يؤدي إلى كذب النتيجة. وفي حالة الاستدلالات المضمّنة في الاستلزامات الحوارية، لا يكون صدق المقدمات أو كذبها في حدّ ذاتها السبب في ذلك، بل إن مردّه إلى أن المتخاطبين يشتركون في هذه المقدمات ويسندون إليها قيمة الصدق نفسها (أي إنهم متّفقون في شأن صدق هذه المقدمة أو تلك أو كذبها). وفي حالة سوء الفهم، وباعتبار أن عملية الاستدلال تهدف إلى التوصّل إلى مقصد القائل، فإن كل هذا يستلزم ألا تكون المقدمات التي يستخدمها المخاطَبُ في عملية

الاستدلال هي كل ما فكّر القائل في استخدامه أو هي بالضبط ما فكّر القائل في استخدامه. لنعد إلى مثال القهوة التي يعرضها زيد على عمرو. فقد قال عمرو: «القهوة تمنعني من النوم»، وتوصّل زيد إلى الاستلزام المتمثّل في أن عمرو لا يرغب في القهوة، مُطبّقاً الاستدلال التالي: يستغلّ عمرو قاعدة العلاقة فهو (لا يجيب مباشرةً عن سؤالي، إذن فهو لا «يتحدث في شأن كذا...»)، **ينبغي عليه أن ينهض غداً في الصباح باكراً، فعليه إذن الذهاب إلى فراشه باكراً والنوم باكراً**، إذن فهو لا يرغب في القهوة. ولكن خلافاً لما يفكّر فيه زيد، فإن عمرو لا يرغب في النوم باكراً، بل يريد مشاهدة فيلم يُعرَض في ساعة متأخرة جداً في التلفزيون. فهو يريد من زيد أن يُطبّق الاستدلال الذي مفاده أن عمرو يوظف قاعدة العلاقة: **يريد مشاهدة فيلم في ساعة متأخرة على شاشة التلفزيون، لذا فهو يرغب في الذهاب إلى فراشه متأخراً والنوم متأخراً**، إذن فهو يريد قهوةً. وفي هذه الحالة يكون منطلق الاستدلال الفعلي الذي يقوم به زيد والاستدلال الذي تمنّى عمرو أن يقوم به زيد قائمين على مقدّمتين مختلفتين. ونفهم أن الاستلزام الخطابي الذي استخلصه زيد ليس ذلك الاستلزام الخطابي الذي تمنّاه عمرو، فالقائل لا يلتزم بصدق الاستلزامات الخطابية التي يمكن لمخاطَبه أن يستخلصها من القول. وبعبارة أخرى، فإن الاستلزامات الخطابية لا تعكس مظاهر القول التي يتمنّى القائل تقييم مدى صدقها أو كذبها. وتسمّى هذه الاستلزامات "غير مشروطة الصدق" non-vériconditionnelles. وكما سنبيّن ذلك، فإن هذا الوجه من مقاربة غرايس يُضعِفُ البُعد المعرفي فيها.

البُعد المعرفي في أعمال غرايس وسيرل

تهدف العلوم المعرفية إلى بيان كيفية اشتغال الذهن البشري. ولقد قامت ـ أو اجتمعت ـ على عدد من الفرضيّات الأساسية التي

تشترك فيها بتفاوت. ومن هذه الفرضيات ما اقترحه الفيلسوف الأميركي هيلاري بوتنام Hilary Putnam ومفادها أنه رغم الاختلافات الواضحة بين الدماغ البشري والآلات (الأول بيولوجي والثانية ميكانيكية أو إلكترونية)، فإنه لا يوجد مبدئياً سببٌ يمنع من الحصول على النتائج نفسها من خلال الدماغ أو الآلات (بمعنى الحصول على **كيفيّة الاشتغال نفسها**)، وإذا توصّلنا إلى هذا، فسيوجد حينئذ تكافؤ **وظيفي** بين الدماغ والآلة. وتُعرف هذه الأطروحة باسم **الوظيفية**. كما تقوم العلوم المعرفية على فرضية أخرى لا تقلّ قوة ومؤداها أن للدماغ خاصية أساسية يشترك فيها مع الحواسيب وتتمثّل في قدرته على معالجة التمثّلات ذات الصورة الرمزية. وتوافق هذه القدرة بُعداً حاسوبياً يشترك فيه الإنسان والحاسوب: فأنتم أشبه بحاسوبكم الشخصي مما يبدو للعيان من أول وهلة. وتعرف هذه الأطروحة باسم **التمثيلية**. وقد مثّلت الوظيفية والتمثيلية ركيزتَيْ العلوم المعرفيّة الناشئة سواء في مجال الذكاء الاصطناعي أو في مجال علم النفس المعرفي.

فما هي منزلة غرايس من العلوم المعرفية؟ وعلى وجه التدقيق كيف تتوافق مقاربته الاستدلالية مع الوظيفية، والأهم من ذلك كيف تتوافق مع التمثيلية؟ مما لا شك فيه أنه يوجد بُعدٌ تمثيلي عند غرايس بما أن النظام الذي يقترحه يستند إلى معالجة التمثّلات (صياغة فرضيات والتثبُّت منها). ولهذا لم يُصغ غرايس هذه المعالجة صياغة صورية. ومع أنها تمثّل تقدماً بالمقارنة مع مقاربات أخرى، فإنه من العسير إدراجها في حساب معلوماتي. وبالفعل، فعلاوة على أن القواعد المستعملة ليست صريحة، فإننا لا نعلم كيف جرى اختيار المقدمات ومن أين تمّ استخلاصها، وما الذي يسمح في لحظة ما بإيقاف العملية واعتبار أنه تمّ التوصل إلى تأويل القول تأويلاً مُرضياً.

وماذا عن أعمال سيرل؟ لقد رأينا سابقاً أن سيرل ليس وظيفيّاً، إذ يرفض فكرة التكافؤ الوظيفي بين البشر والآلات. وكما تدلّ على

ذلك تجربة التفكير الخاصة بالغرفة الصينية، فإنّ سيرل يُعتبر تمثيلياً. ولكن نظامه لمعالجة الأقوال يخفق في تفسير تأويلها كما رأينا لأنه يقتصر في الآن نفسه على تحديد القوة المتضمنة في القول وعلى تحديد المحتوى القضوي ولأنه ترميزي تماماً.

وتفضي بنا هذه الآراء في أعمال غرايس وأعمال سيرل وكذلك في شأن علاقاتهما بالعلوم المعرفيّة، إلى تقديم بعض المقترحات بشأن الشروط التي ينبغي أن تستوفيها نظرية ما لتأويل الأقوال حتى تندرج ضمن العلوم المعرفية.

خاتمة: شروط تداولية معرفية

إنّ أية نظرية لتأويل الأقوال أو بالأحرى أية نظرية تداولية، حتى تضطلع بدور ما في العلوم المعرفية (من خلال تعاونها مع اللسانيّات وعلم النفس المعرفي على سبيل المثال للتوصل إلى نتائج في مجال الذكاء الاصطناعي) ينبغي أن تستوفي الشروط التالية:

أولاً: يتعيّن عليها أن تكون وظيفية وتمثيليّة.

ثانياً: يتعيّن عليها أن توضّح عمليات التأويل التي تنص عليها وذلك من خلال ثلاث مسائل مختلفة:

أ) ما هي قواعد الاستدلال المستعملة؟

ب) ما هي المقاييس التي استندت إليها في اختيار المقدّمات (معلومات معروفة)؟

ج) ما هو المقياس الذي نستند إليه لنقرّر أن تأويلاً ما مقبول وأنه ينبغي إيقاف عملية الاستدلال؟

ثالثاً: يتعيّن عليها أن تذكر لنا كيف نحصل على المعلومة الجديدة (أي ينبغي أن تعالج العلاقات بين الإدراك والتمثّلات الرمزيّة).

رابعاً: يتعيّن عليها أن تذكر كيف تمّ تمثيل المعلومة وما هي العمليات التي يمكن أن نجريها عليها.

إن إنشاء نظريّة تستوفي مختلف هذه الشروط ليس أمراً هيّناً، ومع ذلك قطعنا في السنوات الأخيرة خطوات متقدمة على هذا الدرب. وسنقوم الآن بعرضها.

الفصل الثالث

الإرث الغرايسي والتداوليّة المعرفية

«في معرض المواهب الطبيعية نحن مجرّد نوع من الرئيسات نؤدي دورنا الخاصّ في لعبة المراوغة، وهي القدرة على الإخبار عمّن قام بشيء ما لشخص ما منغمين الأصوات التي نصدرها عندما نزفر».

ستفين پنكر(*)

مقدّمة

ذكرنا في نهاية الفصل الثاني نقاط ضعف النظرية الغرايسيّة في تأويل الأقوال بالمقارنة مع ما ينبغي أن تكون عليه التداولية المعرفية. ورغم ذلك، فإن غرايس كان يسلك الطريق الصحيح كما أشرنا، لأن نظامه لا يقوم حصراً على رؤية ترميزية للغة، ولأنه يستخدم ـ ولو بكيفيّة صريحة جزئياً ـ عمليات استدلالية في توليد الاستلزامات الخطابية. ولهذه الأسباب جميعها كان لغرايس عدد من الورثة الذين اقتفوا أثره وسعوا إلى تقديم وصف أوسع لآلية توليد الاستلزامات الخطابية.

ورغم ذلك، فإن أكثر المحاولات جدّية فيما يخص بناء التداولية المعرفية، ليست امتداداً لأبحاث غرايس رغم أنها تعد جزئياً

(*) Steven Pinker.

وريثتها. والمقصود بذلك **النظرية التداولية** التي وضعها دان سبربر Dan Sperber وديردر ولسن Deirdre Wilson في بداية الثمانينات انطلاقاً من نقد بنّاء للفرضيّات الغرايسيّة. وسنعرض في هذا الفصل أُسس هذه النظرية والمسائل التي تجعلها وريثة للنظرية الغرايسيّة والمسائل التي تفصلها عنها، كما سنعمد إلى بيان كيفيّة اندراجها ضمن العلوم المعرفيّة وتيار الفكر المعرفي الذي تنتمي إليه.

النظام الترميزي والاستدلال

لا يُمكننا، كما ردّدنا منذ بداية هذا المصنّف، تقديم التأويل التام للأقوال من حيث إنتاجها وتأويلها من منظار يعتمد رؤية ترميزية. ورغم ذلك، توجد العديد من المظاهر الترميزيّة في اللغة، وهذه المظاهر ينبغي ألا تُهمَل. لا بد إذن من أن تكون نظرية تأويل الأقوال مشتركة، وأن تتوصّل إلى التأليف بين العمليات الترميزية والعمليات الاستدلالية.

ينخرط كل من سبربر وولسن مباشرة في هذا التوجّه، فهما يعتبران أن تأويل الأقوال يُوافق نوعين مختلفين من العمليات: الأول ترميزي ولغوي، والثاني استدلالي وتداولي. وهكذا يتمثّل أول وجوه الطرافة في مقاربتهما في إخراج التداولية من دائرة اللسانيات التي تُختَزَل وفق هذا المنظور في الشُعب التقليدية كعلم الأصوات الوظيفي وعلم التركيب وعلم الدلالة. وبصورة إجمالية، فإن **علم الأصوات الوظيفي** يقوم على دراسة الأصوات الخاصّة بلغة من اللغات وكيفية ائتلافها لتكوين الكلمات والمركّبات؛ أما علم **التركيب** فيهتمّ بالكيفيّة التي تأتلف بها الكلمات لتكوين الجُمل، ويسعى إلى استخلاص القواعد الشكلية التي تسمح بالتمييز بين جملة محكمة البناء (أو نحويّة) وجملة غير محكمة البناء (لا نحويّة)؛ أما علم **الدلالة** فيهتم بدلالة الكلمات (**المعجم**) والكيفيّة التي تنتظم بها دلالات مختلف الكلمات لإنتاج دلالة الجمل (**الدلالة التركيبية** الحاصلة من "تركيب" دلالات الكلمات).

وكما ذكرنا آنفاً (**الفصل الأول**)، مثّلت التداولية تقليدياً جزءاً لا يتجزأ من اللسانيات (**هناك حديث تقليدي عن تداولية لسانية**)، فهي تنضاف إلى علم الدلالة لتُعنى بالمظاهر التي لا يُعالجها هذا العلم مثل الأعمال المتضمّنة في القول ووصف شروط نجاحها أو دلالة الكلمات التي تؤول بما يتناسب ومقام التواصل (خارج مجال اللغة) مثل "الأنا" و"الأنت" و"الآن" و"الهنا" ... إلخ. وهكذا، فإن تصوّر التداولية الذي اقترحه سبربر وولسن - وهو تصوّر يفصلها عن اللسانيات ليجعلها شُعبة مستقلة - يعدّ تصوّراً طريفاً كل الطرافة، ذلك أن مجال الحركة الذي تتمتع به التداولية يتجاوز بكثير - في رؤيتهما للأشياء - الإطار الضيّق الذي خصصه لها من رأى فيها جزءاً من اللسانيات.

إن التداولية - حسبما يرى سبربر وولسن - تتكفّل فعلياً عند تأويل الأقوال بكل ما لا يتمّ بكيفية ترميزية، وهذا يشمل بطبيعة الحال نسبة الأعمال المتضمنة في القول وتأويل الكلمات "المقامية"، ولكن هذا لا يمثّل سوى مظاهر دنيا نسبياً من تأويل الأقوال. فعلى التداولية كذلك أن تستدرك ما أُهمِلَ من مجمل المضامين التي يبلّغها القائل والتي يظل عدد كبير منها غير صريح. يرى سبربر وولسن - وهما الوفيان في هذا لغرايس - أن العمليات التي تسمح بهذا الاستدراك هي بلا منازع العمليات الاستدلالية. ولكنهما يتبنيان هنا أيضاً موقفاً طريفاً.

هل تُعَدُّ العمليات التداولية من خصائص اللغة أم هي عمليات مستقلة عنها؟

توجد فعلاً إمكانيتان:

أولاً: إما أن تكون العمليات الاستدلاليّة التي تستخدمها التداولية من خصائص اللغة سواء أكانت محكومة بكلمات أو عبارات لغويّة مخصوصة أم متولدة عنها.

ثانياً: وإما أن تكون مستقلة عن اللغة، أي إنها تتدخل كذلك في الاستدلالات غير اللغويّة.

إذا ارتضينا الاختيار الأول نكون في إطار تداولية لسانية (أو مندمجة. راجع الفصل الأوّل، فقرة: التداولية اللسانية) تنخرط طبيعياً في مجال اللسانيات إلى جانب علم الأصوات الوظيفي وعلم التركيب وعلم الدلالة. وإذا ارتضينا الاختيار الثاني نكون في إطار تداولية غير لسانية تمثّل شُعبة مستقلة عن اللسانيات ومكمّلة لها في بعض مظاهر تأويل الأقوال.

ويرى سپربر وولسن اللذان اختارا التوجه الثاني، أن العمليات الإستدلالية الّتي تتمّم التحليل الترميزي الذي توفّره اللسانيات لتحقيق التأويل الكامل للأقوال يتمثّل في تلك العمليات التي تُطبَّقُ في جميع أعمالنا، سواء أكانت أنشطة يومية من الحياة العادية أم أنشطة أكثر تعقيداً مثل البحث العلمي أو إنتاج الأعمال الفنية. وهكذا، فإن العمليات التي نراها موظّفة في التأويل للأقوال لا تخص اللغة بل هي عمليات عامة غير مخصوصة كليّة. وهي غير محدّدة ثقافياً، ويشترك فيها جميع الناس، بل إننا نشترك في أبسطها على الأقل مع الثدييات العليا. وأقصى ما يمكن أن نذهب إليه هو القول إن استعمالها في التأويل التداولي للأقوال يُمكِّن من تحليلها، ولكن من المؤكّد أن هذه العمليات لا تختص باللغة دون سواها.

بيد أن هذا التصوّر يثير مشكلة تتمثّل في العلاقة بين العمليات اللغوية التي تختص بها اللغة - بل اللغات المخصوصة - والعمليات التداولية العامة الكلية والتي لا تختصّ بها اللغة. ولحل هذا المشكل، يدمج سپربر وولسن نظريتهما التداوليّة في تيار معيَّن من علم النفس المعرفي هو تيار **المنظومية**.

فودور والرؤية المنظومية لاشتغال الدماغ البشري

يمثّل تيّار المنظومية نظرية اقترحها الفيلسوف وعالم النفس المعرفي الأميركي جيري فودور Jerry Fodor. وقد تطوّرت الصيغة

المعاصرة لهذه النظرية في الوقت الذي كان سپربر وولسن يضعان نظريتهما التداولية. إلا أن الأفكار التي اقترحها فودور لها أصل في أبحاث ڠال Gall في نهاية القرن التاسع عشر. وتستند نظرية ڠال إلى **علم النفس الملكات** الذي يعتبر كل طاقة من طاقات الذهن البشري بمثابة "ملكة" معزولة إنْ قليلاً أو كثيراً عن غيرها من الملكات. ويقدّم فودور صيغة حديثة ومعرفيّة لعلم نفس الملكات متجذّرة بصفة مطلقة في الوظيفية والتمثيلية.

إنّ اشتغال الذهن البشري، كما يرى فودور، اشتغال تراتبي وتجري فيه معالجة المعلومة مهما كان مصدرها (مرئي أو سمعي أو لغوي... إلخ) عبر مراحل متلاحقة وكل مرحلة منها تقابل مكوّناً من مكونات الذهن، وهي: **المُحوّلة والنظام الطرفي والنظام المركزي**:

أولاً: عندما يقع حدث ما (صوت أو ظهور شيء في مجال الرؤية أو قول... إلخ)، فإن معطيات الإدراك الحسّي تُعالَجَ في محوِّلة "تترجمها" إلى نسق يقرأه النظام الذي سيشتغل في المرحلة التالية.

ثانياً: تُعالَجُ الترجمة التي قامت بها المحوِّلة بواسطة نظام طرفيّ يتمثّل في **منظومة**(*) مختصّة بمعالجة المعطيات التي تدركها هذه الحاسّة أو تلك، لهذا يوجد نظام مختص بمعالجة المعطيات المرئية، ونظام مختص بمعالجة المعطيات السمعية، ونظام مختص بمعالجة المعطيات الشميّة... إلخ. كما يوجد نظام لمعالجة المعطيات اللغوية (التي تختلف عن المعطيات السمعية إذ علينا أن نراعي المكتوب)، ويمكّن هذا النظام من تقديم تأويل أول للمعطيات المُدرِكة تأويلاً يكون

(*) تعرّف المنظومة عموماً بأنها مجموع الوحدات المستقلة المترابطة. وهذا يوافق تقريباً ما يذهب إليه تيار المنظوميّة من أن المنظومة تتكوّن من صنفين من الأنظمة المعرفية هما الأنظمة المركزية التي توافق التفكير المفهومي والاستدلالي والأنظمة الطرفية أو أنظمة المعالجة التي تصلح لتقديم المعلومات المناسبة للأنظمة المركزية (انظر: مادة "Modularité"، ضمن موسوعة: Oswald Ducrot-Jean Marie Schaeffer: *Nouveau Dictionnaire Encyclopédique des Sciences du langage*, Seuil, 1995، ص ٢٩٠ وما بعدها)؛ وانظر كذلك: Jerry A. Fodor: *La Modularité de l'esprit*, Minuit, 1986 [المترجمان].

في حالة الأقوال ترميزياً إلى حد كبير. إلا أنه ينبغي إتمام هذا التأويل الأول وفي هذا المستوى يتدخل النظام المركزي.

ثالثاً: يصل التأويل الذي يوفّره النظام الطرفي المتخصّص إلى النظام المركزي الذي تقع عليه مهمّة إتمام هذا التأويل، وتتحقق هذه المهمة بدرجة كبيرة من خلال مقارنة المعلومة مع معلومات أخرى معروفة سلفاً أو معلومات وفرتها في الآن نفسه أنظمة **طرفية** أخرى، كما تتحقق نتيجة عمليات استدلالية. ولهذا لا تتدخل هذه العمليات إلاّ في مستوى النظام المركزي وفي هذه المرحلة النهائية فحسب.

يبدو فودور متفائلاً بحَذَر بإمكان التوصل إلى وصف مناسب لاشتغال المحوّلة واشتغال الأنظمة الطرفيّة. فخاصيّات الأنظمة الطرفية تجعلها أساساً قابلة للاستكشاف في علم النفس التجريبي. ومن هذه الخاصيات أن كل نظام يُمثّل **منظومة** معزولة عن غيرها من المنظومات ولا يمكنه تبادل معلومات معها (**منغلق**)، وأن عمليات الأنظمة الطرفية آلية ولا يمكن إبطالها (فهي بعبارة أخرى عمليات إجباريّة) إضافة إلى سرعتها وسطحية نتائجها. ومقابل ذلك، فإن ما يمتاز به النظام المركزي من تعقيد وعدم تخصّص يجعلان الاشتغال صعباً بل يستحيل ملاحظته ووصفه، ويبدو فودور متشائماً في إمكان التوصل إلى معاينة اشتغال هذا النظام. وبالفعل، فإنّ من بين المهام التي ينجزها النظام المركزي تأويل المعطيات فضلاً عن الاستدلال المتصل بالحياة اليومية إلى جانب التفكير المعقّد والدقيق الخاص بالبحث العلمي والأنشطة الفنيّة. لكن سپربر وولسن، كما سنرى، ليسا متشائمين إلى هذا الحد.

اللسانيات والتداولية، النظام الطرفي والنظام المركزي

ينزّل سپربر وولسن بوضوح تداوليتهما ضمن مقاربة فودور. وبحسب ما يذهبان إليه، فإن اللسانيات (بالمعنى المذكور أعلاه: علم

الأصوات الوظيفي وعلم التركيب وعلم الدلالة) توافق منظومة طرفية هي تلك المنظومة المختصة بمعالجة المعطيات اللغوية. ومقابل ذلك، فإن التداولية تندرج بوضوح ضمن النظام المركزي. وبالفعل ليست العمليات التداولية سوى العمليات العادية للنظام المركزي (أو على الأقل البعض منها). ومن هذا المنطلق تمكن دراسة التأويل التداولي للأقوال - في رأي سپربر وولسن - من إيضاح طريقة اشتغال عمليات النظام المركزي.

وقد تطوّر موقف سپربر وولسن منذ نُشر مؤلَّفهما (١٩٨٩)(*) إذ يدافعان الآن عن تصوّر منظومي مختلف عن تصور فودور هو: **المنظومية المعمّمة**. فنظرية فودور تميّز تمييزاً واضحاً بين النظام المركزي والمنظومات الطرفية التي مدخلها معطيات الإدراك ومخرجها معطيات تصوّرية تمثّل مدخل النظام المركزي. وأمّا أطروحة سپربر وولسن فقوامها أنه لا يوجد نظام مركزي بل هناك فضلاً عن المنظومات المتخصّصة بمعالجة معطيات الإدراك، منظومات أخرى مدخلها ومخرجها **معطيات تصوّرية**. ويمكن للنوع الثاني من المنظومات أن يصلح مدخلاً لمنظومة أخرى من النوع نفسه. ولهذا قد توجد منظومات "إدراكية" perceptuels ومنظومات "تصوّرية" conceptuels.

يُمكننا إذن التساؤل بصدد التمييز بين اللسانيات والتداولية. فإن لم يكن هناك تمييز واضح بين مرحلة منظومية ومرحلة مركزية لمعالجة المعلومة، فماذا يبقى من هذا التعارض؟ يجري هذا التمييز بين المنظومات، فالمنظومة اللغوية توفّر مداخل للمنظومات التصورية وتبدأ حينئذ المعالجة التداولية للقول. ولكن هذه المنظومة لا تكتفي

(*) الكتاب المشار إليه هو: *Relevance, Communication and Cognition*. وقد نشر في صيغته الأصلية بالإنجليزية سنة ١٩٨٦ وترجمه إلى اللغة الفرنسية كل من Abel Gerschemfeld وDan Sperber، بعنوان: *La Pertinence, communication et cognition*, Les Editions de Minuit, 1989. [المترجمان].

بأنشطة المنظومات التصورية فهي تُشرِكُ منظومة مخصوصة ـ هي نظرية الذهن ـ قوامها حصراً القدرة على نسبة حالات ذهنية إلى الآخر، وهي قدرة لا غنى عنها في معالجة الأقوال. وعندئذ تُصبح مهمّة التداولية الكشف عن عملية التأويل التداولي.

ولهذا ينبغي على الأقل معرفة ما تقدّمه المنظومة اللغوية، أي معرفة منطلق التأويل التداولي. ونلاحظ لدى سبربر وولسن قرابة فكرية تصلهما بالنحو التوليدي الذي تطوّر بتأثير أبحاث نعوم شومسكي ابتداءً من منتصف الخمسينات وارتكز في أوّل نشأته على مفاهيم أساسيّة ثلاثة هي: مفهوم **التحويل**، ومفهوم **البنية السطحية**، ومفهوم **البنية العميقة**. أما الفرضيّة التي يقوم عليها فهي أن لكل جملة (نحن هنا في مستوى اللسانيات ولا مجال للحديث عن أقوال) بنية سطحية (ما نسمعه أو نقرأه)، وبنية عميقة يقوم التحليل التركيبي باستخراجها. وتمثّل التحويلات ما يطرأ على البنية العميقة بقصد التوصل إلى البنية السطحية إبّان إنتاج الجملة.

وحسب سبربر وولسن، تمكّن المنظومة اللسانية من تأويل أول للقول (الدلالة اللغوية للجملة وبنيتها العميقة)، وهو تأويل يتحقق في صيغة منطقية، أي في سلسلة منتظمة من المفاهيم تقابل المكونات اللغوية للجملة. وهذه المسألة على غاية الأهمية في نظريتهما حيث تفضي المفاهيم إلى المعلومات التي تشكّل المقدمات التي تُستَخدَم في العمليات الاستدلالية لتأويل القول. وتوافق هذه المقدمات ما تجدر تسميته **بالمعرفة الموسوعيّة**، أي مجموع المعطيات التي تتوافر لفرد معيّن حول الكون.

ومن المفيد في هذا الصدد التذكير أنّ لسبربر وولسن رؤية معرفيّة للغة ولوظيفتها. فهما يريان ـ كما حاولنا أن نبيّنه في المقدمة (راجع الفقرة: ما هي وظيفة اللغة؟) ـ أن وظيفة اللغة تقوم أولاً وقبل كل شيء على تمثيل المعلومة وتمكين الأفراد بواسطة التواصل

الكلامي ـ وغيره ـ من تنمية مخزونهم من المعارف. وفي رأيهما، يهدف كل نظام معرفي (لدى الكائنات البشرية والحيوانات كذلك) إلى أن ينشئ لنفسه تمثّلاً للكون يُمكن إغناؤه في كل حين.

والذي نجده عند سبربر وولسن هو أن تأويل الأقوال يتمّ من خلال عمليات استدلالية لها مقدمات هي الصيغة المنطقية للقول إضافة إلى معلومات أخرى. وتشكّل هذه المعلومات الأخرى ما يسميانه **بالسياق**. وعلى هذا النحو فإن العملية الاستدلالية التي يتم بها تأويل قول ما لا تنطبق أبداً على الصيغة المنطقيّة للقول وحدها بل تنطبق دائماً على هذه الصيغة المنطقية وعلى معلومات أخرى في الآن نفسه (السياق)، ويمثّل المجموع مقدمات العملية الاستدلالية. ويتكوّن السياق في الآن نفسه من المعارف الموسوعية التي نتوصل إليها من خلال مفاهيم الصيغة المنطقية ومن المعطيات التي يمكن إدراكها مباشرة والمستقاة من المقام أو المحيط المادي ومن المعطيات المستقاة من تأويل الأقوال السابقة. ويسمّي سبربر وولسن مجموع مصادر هذه المعلومات **بالمحيط المعرفي** للفرد. ويمثّل في الآن نفسه مجموع ما يعرفه الفرد وما يمكن أن يعرفه، ومجموع ما يتوصل إليه وما يمكنه التوصل إليه في لحظة ما. ومن هذا المنظور يوافق السياق جزءاً (صغيراً) من المحيط المعرفي لفرد ما في لحظة ما.

وهكذا تتضح لنا أهمية الدور الذي تقوم به مفاهيم الصيغة المنطقية في تشكيل السياق. وسنتناول الآن اشتغال المفاهيم بمزيد من التدقيق.

المفاهيم والسياق

من وجوه طرافة مقاربة سبربر وولسن اعتبارهما أن السياق ليس أمراً معطى دفعةً واحدة، إنما يتشكّل قولاً إثر قول. هنا تتجلى أهمية المفاهيم القائمة في الصيغة المنطقية. فما يظهر فعلياً في الصيغة

المنطقية هو عناوين المفاهيم التي سنبحث عنها في الذاكرة ذات المدى البعيد، وتمكّن هذه العناوين من التوصل إلى المعلومة الموجودة في المفاهيم المعنية، وتنتظم هذه المعلومة في شكل مداخل مختلفة موافقة لأنماط مختلفة من المعلومات:

أولاً: يجمع **المدخل المنطقي** معلومات تتعلّق بالعلاقات المنطقيّة التي يقيمها المفهوم مع مفاهيم أخرى (تناقض، استلزام... إلخ).

ثانياً: يجمع **المدخل الموسوعي** مجمل المعلومات المتوافرة لدينا عن الأشياء التي توافق المفهوم.

ثالثاً: يجمع **المدخل المعجمي** المقابل أو المقابلات للمفهوم في لغة أو لغات طبيعية (تبعاً لكون الفرد متعدد اللغات أم لا).

عندما يتدخّل مفهوم ما في الصيغة المنطقية، نتوصل إلى المعطيات بواسطة عنوانه. وتُطبَّق تعليمات المدخل المنطقي إنْ اقتضى الأمر ذلك (إذا ظهرت في الصيغة المنطقيّة للقول مفاهيم ترتبط مع المفهوم المعني بعلاقة منطقية). وتُستقى المعلومات التي تقبل الدخول في السياق من المدخل الموسوعي. وأخيراً عندما يتشكّل السياق انطلاقاً من المعلومات المستقاة من مفاهيم الصيغة المنطقية، وعندما يتشكّل كذلك بواسطة المعلومات المتعلّقة بالمحيط المُدرَك من نتيجة تأويل الأقوال السابقة، فإن الصيغة المنطقية للقول تنضاف إلى كل هذا، مكوّنة مقدمة منطقية إضافية، وتُطَبَّقُ حينئذ العمليات الاستدلالية الضرورية لتمكّن من التوصل إلى نتيجة ما أو عدة نتائج تتمّم تأويل القول.

من البيّن أن هذا الوجه في تأويل الأقوال غير تام بتاتاً. وإذا توقف سپربر وولسن هنا، فإننا لا نرى ما تضيفه مقاربتهما إلى ما جاء به غرايس. فهي فيما يبدو أكثر منه تفصيلاً للكيفيّة التي نتوصل بها إلى المقدمات المنطقية المستعملة في العمليات الاستدلاليّة، ولكنها

لا تفصّل القول في كيفية اختيارنا المعطيات التي تتدخل فعلياً في السياق، من بين جملة المعطيات المجمّعة في المداخل الموسوعية للمفاهيم المعنيّة.

ماذا ورث سپربر وولسن عن غرايس؟

باستثناء العمليات الاستدلاليّة، فإنه لا يبدو لنا إلى الآن ما يجمع بين مقاربة غرايس ومقاربة سپربر وولسن. إلا أن هذين الأخيرين ـ وكما سنرى ذلك لاحقاً ـ وإن افترقا عن غرايس في بعض المسائل المهمة، فإنهما يقتربان منه إلى حد كبير، رغم كل شيء، في وجوه أخرى.

لنتذكّر مناقشة مفهوم الدلالة غير الطبيعية في الفصل الثاني (فقرة: غرايس ومفهوم الدلالة غير الطبيعية). يقوم مفهوم الدلالة غير الطبيعية على مقصد مزدوج: مقصد تبليغ محتوى، ومقصد تحقيق هذا المقصد نتيجةً لتعرّف المخاطَب عليه. وفي نفس هذا التوجه يميز سپربر وولسن بين مقصدين:

أولاً: **المقصد الإخباري**: أي ما يقصد إليه القائل من حملِ لمُخاطَبِه على معرفة معلومة معينة.

ثانياً: **المقصد التواصلي**: أي ما يقصد إليه القائل من حملِ لمُخاطَبِه على معرفة مقصده الإخباري.

إن تعريفات سپربر وولسن للمقصد الإخباري والمقصد التواصلي، بل إن أخذهما بالمقصد التواصلي في حد ذاته ـ مع أن العديد من منظري التواصل لا يرون ضرورة إلاّ للمقصد الإخباري ـ هما من العوامل التي تجعل صاحبَيْ نظرية المناسبة من بين ورثة غرايس ولو أن تعريفاتهما للدلالة الطبيعية لا تشبه التعريف الذي يقدّمه غرايس لها. كما يصح الأمر أكثر بالنسبة إلى مفهوم آخر اقترحه سپربر وولسن، هو **مفهوم التواصل الإشاري الاستدلالي**.

المرتبط مباشرةً بالمقصد الإخباري والمقصد التواصلي. ومن جملة ما نغنمه من مفهوم التواصل الإشاري الاستدلالي عدمُ اقتصاره على التواصل اللساني، إذ نجده شاملاً للتواصل عموماً. ويمكننا تعريفه على النحو التالي: يوجد تواصل إشاري استدلالي عندما يبلّغ شخص ما شخصاً آخر بواسطة عمل معيَّن مقصده المتمثّل في إبلاغه معلومة معينة.

واستناداً إلى هذا التعريف، لا يقتصر التواصل الإشاري الاستدلالي على استخدام القول لتبليغ معلومة، بل إن هذا التواصل يوجد كلّما بلّغنا شيئاً ما وكان مقصد التواصل واضحاً. وهكذا إذا كانت زينب تتجوّل في بلد لا تعرف لغته ذات يوم صيفي جميل حيث السماء زرقاء لا تغشاها إلا بعض السحب، فمن المشروع لها أن تفترض أنّ الطقس سيظل بديعاً. ولكن إذا أراد أحد السكّان المحليين الطيبين أن يحذّرها من الخطر الذي تمثله هذه السحب المنذرة في هذه المنطقة بزوابع عنيفة، فبإمكانه أن يشدّها من كُمِّها وأن يريها السحب بإلحاح دون أن يكلمها. ويكون حينئذ قد قام بفعل تواصل إشاري استدلالي دون أن ينبس ببنت شفة، وله حظوظ وافرة في أن تفهم زينب هذا الفعل. ونلاحظ أنه من منظور سپربر وولسن - رغم أن تعريفاتهما للمقصد الإخباري والمقصد التواصلي والتواصل الإشاري الاستدلالي لا تتطابق مع تعريف غرايس للدلالة غير الطبيعية - يستتبع تعريفهما للتواصل الإشاري الاستدلالي التمييز نفسه الذي أقرّه غرايس بين الدلالة الطبيعية والدلالة غير الطبيعية.

ففي مثال نزهة زينب، ليس للسحب دلالة طبيعيّة أو غير طبيعية بالنسبة إلى زينب. أما بالنسبة إلى الساكن المحلي، الذي يملك المعارف الموسوعية الضرورية، فإن السحب تشير إلى هبوب محتمل لزوابع عنيفة. نحن هنا إزاء أمر قريب من الدلالة الطبيعية (إنْ لم يكن معادلاً لها). فعندما أمسك الساكن المحلي زينب من كُمّها

مُشيراً بذلك إلى أنه يريد أن يلفت انتباهها إلى شيء ما، وعندما أشار إلى السحب مبيّناً لها أنها ليست جزءاً يُستهان به من المشهد الطبيعي بل هي عامل أساسي فيه، فإنه لا يعلمها أن للسُحب دلالة طبيعية: (تشير إلى) الزوبعة، بل يُعلمها على نحو إشاري استدلالي بأن حصول الزوبعة وشيك أو يعلمها على الأقل بوجود خطر طبيعي.

كما يمكّن هذا المثال من التمييز بين المكوّن الإشاري والمكوّن الاستدلالي، فعندما شد الساكن المحلي زينب من كُمّها وأشار إلى السُحب، فإنه في الآن نفسه تصرّف على نحو إشاري فيما يخص مقصده الإخباري وفيما يخصّ مقصده التواصلي. وعندما تسعى زينب إلى فهم ما يريد إبلاغه (عندما تسعى إلى تبيّن محتوى المقصد الإخباري للساكن المحلي)، فإنها ستتخذ لها مقدمة منطقية تتمثّل في الآن نفسه في ما يشير إليه (توجد سُحب) وما تعلمه فضلاً عن ذلك (قد تكون السُحب مصحوبة بزوابع، وقد تكون الزوابع خطيرة، وفي حال حدوث زوبعة نبقى داخل البيت. . . إلخ) لتتوصل إلى نتيجة (يريد أن يُفهِمَني أنه قد تحدث زوبعة وأنه من الأفضل لي البقاء في مكان آمن).

ليست مفاهيم المقصد الإخباري والمقصد التواصلي والتواصل الإشاري الاستدلالي هي كل ما في نظرية سپربر وولسن من الإرث الغرايسي، فهما يستعيران فعلاً من غرايس قاعدة من قاعدتَيْ المحادثة، هي قاعدة العلاقة التي تنص على أنه ينبغي الحديث في شأن كذا. . . أو بكل بساطة ينبغي أن يكون حديثك مناسباً.

من قاعدة العلاقة إلى مبدأ المناسبة

لا يستعيد سپربر وولسن مجموع القواعد مشفوعاً بمبدأ التعاون. فمن منظورهما المعرفي، يهدف النشاط المعرفي فعلياً إلى أن يبني الفرد تمثّلاً للكون ويعدّله. وينبغي للتواصل أن يقوم بدوره

في هذه العملية من خلال تمكين الفرد من إضافة معلومات جديدة إلى ما قد توافر لديه. لكنّ النشاط المعرفي لا يكون مفيداً إذا اكتفى بتمكين الفرد من بناء تمثّلٍ للكون وتحسينه، بل على هذا التمثّل أن يكون صادقاً قدر الإمكان (في حدود القدرات الإدراكية والذهنية البشرية).

ولقد أسال مفهوم **الصدق** الكثير من الحبر. وسنكتفي بالقول إن معلومةً ما تكون صادقة ما دامت تُمثّل بصورة مناسبة حدثاً أو وضعاً قائماً في الكون أو كان قائماً فيه. وفي هذا الصدد، لاحظ سبربر وولسن أن قاعدة العلاقة تكفي لتنوب عن مجموع القواعد: عن قاعدة الكمّ التي تتطلب أن تحوي مساهمة القائل كماً مناسباً من المضمون (معلومات لا تنقص عما هو ضروري ولا تزيد عنه)، وعن قاعدة النوع التي تفرض على القائل أن يعتقد فيما يقوله وأن تكون له أسباب معقولة ليعتقد في ذلك، وعن قاعدة الكيف التي تفرض أن نتحدث بوضوح وبطريقة لا لَبسَ فيها. ويُمكن تعويض جميع هذه القواعد بقاعدة واحدة هي قاعدة العلاقة التي تُلزِمُ بأن يكون حديثنا مناسباً. وبالفعل، أن يكون الحديث مناسباً فهذا يفترض أن نقدّم كمية المعلومات المطلوبة (دون إرهاق المُخاطَب بحشدٍ من التفاصيل الزائدة)، كما يفترض أن نصدق القول (للأسباب التي كنا بصدد ذكرها) ونتكلّم بوضوح ودون لبس.

ورغم ذلك، فإنّ سبربر وولسن لا يقترحان استبدال قاعدة العلاقة بسائر القواعد وبمبدأ التعاون بلا قيد ولا شرط، بل يقترحان آليّة أكثر دقة يكون فيها مفهوم المناسبة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم المقاصد الإخبارية والتواصلية وعلى نحو أكثر بالتواصل الإشاري الاستدلالي. وبالفعل، لا توجد في رأيهما قاعدة للعلاقة تُلزِم المتخاطبين بأن يكون حديثهم مناسباً وتُضافُ إلى مفهوم التواصل الإشاري الاستدلالي (وإلى مفاهيم المقاصد الإخبارية والتواصلية)،

بل يوجد مبدأ عام لا معيارية فيه يتأتى من مفهوم التواصل الإشاري الاستدلالي نفسه. فهو إذ لا يحكم سلوك القائل، فإنه يمثّل أساس العملية الاستدلالية لتأويل الأقوال التي تجري في النظام المركزي، وهي عملية غير واعية. وهذا المبدأ العام هو مبدأ المناسبة: كل قول يولّد لدى المخاطَبِ انتظار **المناسبة** الخاصة به (أي القول).

لنعدْ إلى التواصل الإشاري الاستدلالي، فهو كما رأينا لا ينطبق على الأقوال وحدها بل على كل تواصل مهما كانت صورته، ومهما كان الشكل الذي يوظّفه. ومع ذلك، فإن الأقوال ـ كل الأقوال ـ تنتمي إلى التواصل الإشاري الاستدلالي ونتائجه. وبما أن مفهوم المناسبة يصدر عن هذا التواصل، فإنه يعني ضرورةً كل الأقوال، وبوجه أعمّ يعني جميع أعمال التواصل الإشاري الاستدلالي. فالأقوال ليست سوى جزء من هذه الأعمال (وسنلاحظ أنّ هذا يعني على وجه الاحتمال أن مفهوم المناسبة يمكن أن ينطبقَ على بعض أعمال التواصل الحيواني ما دامت هذه الأعمال ذات صلة بالتواصل الإشاري الاستدلالي). وتبعاً لذلك، يتحكّم مبدأ المناسبة أساساً في اشتغال عمليات التأويل بمجرد أن تدور هذه العمليات على أعمال تواصل إشاري استدلالي.

لنستغلْ مجدداً مثال زينب. فعندما يُشير الساكن المحلّي إلى السُحب، فإنه لا يريها شيئاً لم تره من قبل ولكن لم تكن لهذه السُحب بالنسبة إلى زينب دلالة قبل أن يلفت الساكن المحلي انتباهها إليها. ومع هذا فإن زينب تسعى إلى أن تُكسِبَ تلك السُحب دلالة بمجرد أن لفتها هذا الساكن المحلي إلى ذلك. لماذا؟ هنا بالضبط يتدخل مبدأ المناسبة: إن السُحب في حد ذاتها لا تولّد أي انتظار للمناسبة، فهي مناسبة بالنسبة إلى الساكن المحلي، بمقتضى بعض معارفه، ولكنها غير مناسبة بالنسبة إلى زينب. ولكن عندما لفت الساكن المحلي انتباه زينب إليها، أصبحت هذه السُحب مناسبة، قد

تكون زينب غير قادرة على أن تُكسبها دلالة (طبيعية) دقيقة، إلا أن حركة الساكن المحلي، باعتبارها عملَ تواصل إشاري استدلالي تولّد انتظاراً للمناسبة؛ وحيث إن لهذه الحركة غاية واضحة تتمثّل في لفت انتباهها إلى السُحب، فإن هذه السُحب تكتسب بموجب ذلك مناسبة معيّنة وستعمل زينب على أن تُكسبها دلالة.

وبذا فإن العمل التواصلي الإشاري الاستدلالي يولّد انتظار المناسبة، وهذا يحصل لأن الطابع الإشاري لتواصل القائل يفرض استثارة انتباه المخاطَب الذي يتوقّع حينئذ بطبيعة الحال أن يكون ما نريد إخباره به جديراً بجعله ينشغل بأمر ما لم يكن ليلاحظه وجوباً، فزينب تركز عنايتها ـ بعد أن شدّها الساكن المحلي من كُمّها ـ على السُحب، وهو ما لم تفعله قبل ذلك. ومع هذا فإن لمفهوم المناسبة شأناً آخر كما ستتبيّنه الآن.

المناسبة: النتيجة والجهد

يمكّن مثال زينب والساكن المحلي من تدقيق مفهوم المناسبة. وكما سلف قوله فإن عمل التواصل الإشاري الاستدلالي للساكن المحلي يفضي بزينب إلى البحث عن دلالة لعنصر من محيطها المعرفي لم تخصّه بعناية فيما سبق. فهي تجتهد للبحث عن مقدمات منطقية ضمن المعطيات الموسوعية **التي هي معطياتها** وأن تقوم باستدلال يقودها في نهاية المطاف إلى نتيجة أو نتائج عديدة: فقد تكون السحب مصحوبة بزوبعة، وقد تكون الزوابع خطيرة، وفي حال حصول الزوبعة نبقى داخل البيت، إذن فإنّ هذا الشخص يُريد أن يُفهِمَني أنه قد تحدث زوبعة وأنه من الأفضل لي البقاء في مكان آمن.

ليس هذا الاستدلال مجانياً، إذ يفترض **جهداً**، وهذا المفهوم حاضر كثيراً في التحليل الذي يقوم به سپربر وولسن لمفهوم

المناسبة. وبالفعل تعدّ المناسبة عندهما مسألة **جهد** (خصوصاً الجهود الضرورية لبناء السياق) **ونتائج** (الاستنتاجات التي نتوصل إليها من العملية الاستدلالية). ومن هذا المنظور يمكن أن نقترح تعريفاً مؤقتاً لمناسبة عمل التواصل الإشاري الاستدلالي:

أولاً: كلما تطلّب عمل التواصل الإشاري الاستدلالي جهداً أقل في تأويله ازدادت مناسبته.

ثانياً: كلما كان لعمل التواصل الإشاري الاستدلالي نتائج أكثر ازدادت مناسبته.

من النتائج الممكنة لعمل التواصل الإشاري الاستدلالي أنه يؤدي إلى استنتاجات في نهاية العملية الاستدلالية للتأويل. وبالفعل، يرى سپربر وولسن أن هذا ليس إلا نتيجة ممكنة وأن هناك نتائج أخرى.

ووفق المنظور المعرفي ـ منظور سپربر وولسن ـ تتمثّل الغاية من نظام معرفي ما (نظام الكائن البشري على وجه الخصوص) في أن يبني لنفسه تمثّلاً للكون ويعدّله باستمرار. ويعدل النتيجة المعرفية هذا التمثل للكون (ليست النتيجة بالضرورة راجعة إلى عمل التواصل الإشاري الاستدلالي، إذ يمكن كذلك أن تكون نتيجة فعل إدراك). والاستنتاجات التي قد تؤدي إليها العمليات الاستدلالية ـ والتي قد تنضاف إلى مجموع المعارف الموسوعية ـ تعدّ بلا شك نوعاً من النتائج المعرفية الممكنة. إلاّ أنه يوجد نوعان آخران على الأقل.

الأول هو تغيير قوة الاقتناع باعتقاد ما، والثاني هو دحض اعتقاد ما. وهذا يحدث عندما تأتي معلومة جديد تناقض معلومة سابقة تبدو أكثر إقناعاً من الأولى.

هكذا إذن توجد ثلاثة أنواع من النتيجة المعرفية المتحصّلة في نهاية العملية الاستدلالية:

أ) إضافة معلومات تمثّل استنتاجاً للعملية الاستدلاليّة (يسمّي سپربر وولسن مثل هذه المعلومات **استلزامات سياقية**)؛

ب) التغيير في قوّة الاقتناع باعتقاد ما؛

ج) إلغاء معلومة قديمة تناقضها معلومة جديدة أكثر إقناعاً.

لا يكفي حتى يكون عمل التواصل الإشاري الاستدلالي مناسباً، الحصول على نتيجة واحدة أو أكثر من هذه النتائج، بل يتعيّن أن تُعادل هذه النتائج التي تمّ التوصل إليها الجهود المبذولة. وبعبارة أخرى، فإن المناسبة هي إلى حد كبير مسألة **مردودية**. فعمل التواصل الإشاري الاستدلالي يكون مناسباً إذا كان المخاطَبُ "يجني بقدر ما ينفق"، أي إذا تكلّلت الجهود التي بذلها المخاطَبُ لتأويل عمل التواصل الإشاري الاستدلالي هذا بنتائج كافية تستحق تلك الجهود.

إلا أن مبدأ المناسبة ـ كما رأينا أعلاه ـ ليس مبدأ معيارياً يفرض على القائل أن يتلفّظ بأقوال مناسبة، ومناسبة فقط: إنه مبدأ تأويل يستعمله المخاطَبُ بغير وعي إبّان عملية التأويل. وبعبارة أخرى، فإن اشتغال النظام المركزي نفسه قائم على السعي إلى المناسبة وإلى جعلها مناسبة قصوى أو بعبارة أخرى، إن اشتغاله قائم على المردودية.

المناسبة واختيار السياق وإيقاف عملية التأويل

تمثّل المناسبة إذن كل ما يتبقّى لدى سپربر وولسن من قواعد المحادثة عند غرايس. ومع ذلك يمكننا أن نتساءل عن وظيفة المناسبة حتى إن قبلنا أنها محرّك من محركات اشتغال النظام المركزي.

من جملة ما وُجّه لغرايس من انتقادات (الفصل الثاني، الفقرة: البُعد المعرفي في أعمال غرايس وسيرل) انتقاد يتصل بصعوبة إيجاد تفسير في مقاربة غرايس لكيفيّة اختيار المقدمات المنطقية والأساس المُعتَمَد لنقرر إيقاف عملية التأويل، وتبعاً لذلك الكيفية التي نقرر بها أننا توصلنا إلى نتيجة مقبولة. ومن بين فوائد مقاربة سپربر وولسن أن

التعديلات التي أجرياها على مفهوم المناسبة إضافة إلى التعريف الذي وضعاه لهذا المفهوم يسمحان بالإجابة عن هذين السؤالين المهمّين.

لننظر فيهما تباعاً ولنبدأ باختيار المقدمات المنطقية ثم لننظر في إيقاف العملية الاستدلالية. ذكرنا آنفاً أنّ الصيغة المنطقية للقول هي لزاماً إحدى المقدمات المنطقية. أما المقدمات المنطقية الأخرى التي تشكل السياق فتُستقى من مصادر شتى كالمعارف الموسوعية وإدراك المقام وتأويل الأقوال السابقة، وتبعاً لذلك يتشكّل السياق بالنسبة إلى كل قول جديد (أو عمل تواصل إشاري استدلالي). ويمكّن الوصف الذي قدمه سپربر وولسن للكيفية التي نتوصل بها إلى المعلومات المجمّعة تحت المفاهيم من ضبط عدد المعلومات المُتاحة، ولكن هذا الوصف لا يمكّن من ضبطها ضبطاً كافياً. فتحت كل مفهوم يوجد بالفعل عدد من المعلومات الموسوعية المتاحة بمجرد أن يكون المخاطَبُ غير جاهل جهلاً مطلقاً بالعالم الذي يحيط به. ولهذا يتعيّن اختيار البعض من هذه المعلومات وإقصاء البعض الآخر. وينطبق الأمر نفسه على المعلومات التي تكوّن جزءاً من السياق انطلاقاً من إدراك المحيط المادي أو تأويل المعطيات السابقة.

ويقترح سپربر وولسن أن يَحكُم السعيُ إلى المناسبة اشتغالَ النظام المركزي وأن يُوظَّفَ في انتقاء المعلومات التي تُعدّ ـ مهما كان مصدرها ـ جزءاً من السياق عند تأويل قول ما. وبعبارة أخرى، إن المعلومات المتوافرة في السياق هي المعلومات التي لها حظ أوفر في التوصل إلى نتائج كافية للحكم على قول ما بأنه مناسب. وتستلزم هذه الصياغة ألاّ نكتفي بالمعلومات الكفيلة بتحقيق نتائج مهمّة بل يتعيّن فضلاً عن ذلك أن نلقف المعلومات الأسهل منالاً.

وفيما يخصّ إيقاف العملية الاستدلالية تبدو الإجابة بسيطة، فهذه العملية تتوقف من تلقاء نفسها عندما يتم بلوغ نتائج تُوازن الجهود المبذولة. وعلى هذا النحو يتوصل سپربر وولسن ـ انطلاقاً

من مفهوم بسيط هو مفهوم المناسبة ومن مبدأ معرفي يتأتى مباشرةً من حديثهما عن التواصل الإشاري الاستدلالي هو مبدأ المناسبة - إلى أن يكتشفا في الآن نفسه كيفية اختيار السياق وإيقاف عملية التأويل عند بلوغ الهدف المنشود.

وبهذا يتخلّصان من المشاكل التي تثيرها تصورات أخرى تعتبر السياق معطى دفعة واحدة وليس مبنياً قولاً إثر قول، أو يتخلّصان من المشاكل التي تثيرها نظريات لسانية محض (تتخلى عن السياق نظراً لعجزها عن تحديده على نحوٍ كافٍ)، كما يتوصلان إلى تفسير سبب توقف النظام الاستدلالي عن إنتاج مزيد من الاستدلالات للحصول على مزيد من الاستنتاجات في عملية هي بالقوة غير متناهية.

يبقى الآن أن ننظر في دواعي اعتبار المقترحات الأولى لسپربر وولسن واقعية من وجهة نظر نفسية، وأن نبحث في مدى موافقتها أو عدم موافقتها لما نعرف عن اشتغال الذهن البشري وتأويل الأقوال على وجه الخصوص.

خاتمة

يتمثل الإسهام الأول لسپربر وولسن في فرضيتهما القائلة بوجود "مرحلتين" في تأويل الأقوال: مرحلة ترميزية وأخرى استدلالية. وعلينا أن نتذكّر أن هذا التصور ينغرس في تصور منظومي لاشتغال الذهن تُعَد بمقتضاه اللغة **ملكة** بالمعنى الذي قصده غال Gall، أي أنها تشكّل نظاماً مستقلاً. وبإمكاننا الآن أن نتساءل عن هذه الطريقة في تصوّر اللغة: هل توافق بعض الآراء الأخرى؟ ما الذي يمكنه إثباتها أو الطعن فيها؟

يمكن استعمال صنفين من الحجج للبرهنة على أن قدرة معرفيّة إنسانية ما تعد **ملكة** بالمعنى الذي قصده غال أو **منظومة** حسب المصطلحات الحديثة.

أولاً: يمكن لهذه القدرة أن تظل قائمة حتى إن تضرر عدد كبير من القدرات الأخرى للفرد (أو جميع القدرات الأخرى) أو غيابها تماماً.

ثانياً: يمكنها أن تتضرّر ضرراً كبيراً بل أن يلحقها التّلفُ فيما يبقى غيرها من قدرات الفرد (أو جميع القدرات الأخرى) سليماً.

وتوجد حُجّتان في هذين الاتجاهين:

أ) بعض الأفراد الذين يشكون من تخلّف ذهني كبير يتمتعون مع ذلك بقدرات لغوية سليمة بل استثنائية. إذ يمكنهم تعلُّم الكلام بلغتهم الأم بصفة طبيعية، بل يمكنهم أيضاً تعلّم لغات أخرى غير لغتهم الأم. لهذا فإن غرابة خطابهم هي من النوع التداولي وليست من النوع اللغوي.

ب) يحصل لبعض الأفراد - ممن بإمكان قدراتهم الذهنية أن تبقى سليمة - تلف تام أو جزئي في قدرتهم اللغوية إثر حادث ما في الدماغ، ويوجد أفراد آخرون قد يولدون بقدرات ذهنية عادية تماماً إلا أنهم يجدون صعوبات كبرى في تعلّم الكلام جيداً بلغتهم الأم.

وهكذا يبدو أنّ فرضيّة سپربر وولسن التي تتوافق مع الفرضيات الأساسية للنحو التوليدي في شأن اللغة مُثبَتَةٌ بقدر كبير.

أما الإسهام الثاني الذي يُحسَبُ لها فيتمثّل في إلحاحهما على ما للقدرة من أهمية لا على اكتساب حالات ذهنية فحسب، بل على نسبتها إلى الآخرين أيضاً. إذ لا يوجد هدف آخر لمفهوم التواصل الإشاري الاستدلالي، ولإضافة المقصد الإخباري إلى المقصد التواصلي. وزيادة على ما سبق - وكما سنتبيّن هذا - فإن القدرة (التداوليّة) على تمثيل الحالات الذهنية (وليس فقط تمثّل المعلومات حول الكون) واقعة في صميم التحاليل التي يقترحها سپربر وولسن خصوصاً في شأن ظواهر بلاغيّة من قبيل السخرية. ولن نضيف إلى هذا شيئاً آخر هنا. ولنكتفِ بملاحظة أنّ مثل هذه التصورات هي في

صميم الأبحاث الجارية حالياً حول الانطواء autisme، وهو مرض نفسي خطير جداً يبدو أن سببه (على الأقل جزئياً) راجع إلى عجز الأفراد المصابين به عن نسبة حالات ذهنية إلى الآخرين وعجزهم عن تمثّلهم لها واستخلاص نتائج منها.

وحينئذ يبدو أن نظرية سپربر وولسن تحل عدداً معيّناً من المسائل الأساسية في تأويل الأقوال، ويبدو أنها تستند إلى أسس لها ما يبررها.

الفصل الرابع
المعرفة والصدق

قاطعتها الملكة قائلة: «عندما تقولين "تَلّ"، فإنّي أستطيع أن أدلّك على التلال التي لو قارنتيها بهذا التلّ فستسمّينه وادياً».

قالت أليس: «[...] إنّ التلّ لا يمكن أن يكون وادياً كما تعرفين. هذا لا معنى له».

لويس كارول: **من الوجه الآخر للمرآة**(*)

مقدمة

كنا قد ذكرنا مراراً أن هدف كل نظام معرفي - في رأي سپربر وولسن - هو بناء تمثّل للكون. وحتى يصبح هذا التمثُّل مفيداً لهذا النظام (وهو أمر لا غنى عنه في نظرية التطور) أو غير ضارّ به على الأقل، فإنه يتعيّن عليه أن يكون مناسباً للكون الذي يوجد فيه، أو بعبارة أخرى، يتعيّن على هذا التمثّل أن يكون **صادقاً**. لنعد إلى المثال المذكور في المقدمة، فلقد قلنا إنه من المجدي تمثيل معلومات من قبيل «يوجد فهد يعيش في الكهف المجاور للنهر. لذا من الأفضل تجنّب المرور من ذاك المكان». لنفترض أن النهر يُعدّ مصدر الماء الوحيد في المكان المعني، فإن معلومة من هذا القبيل يمكن أن تحمل شخصاً ما يعتقد في صدقها على الرحيل إلى جهة

(*) Lewis Caroll: *De l'autre côté du miroir*.

أبعد أو يمكن أن يضطرّه إلى القيام بعطفات كبرى للبحث عن الماء الذي يحتاج إليه. وإذا كانت المعلومة كاذبة، أي إذا لم يوجد فهد بجانب النهر وإذا لم يوجد أي خطر يهدّد المنطقة، فإن الرحيل والقيام بعطفات كبرى عمليتان لا تكلّفانه جهداً كبيراً فحسب (ومن المحتمل أن تكونا خطرتين) بل لا طائل من ورائهما، ومن هنا فائدة التمثّل الصحيح للكون.

نريد الآن أن نحدّد الكيفية التي يكون بها تمثُّل ما صادقاً أو كاذباً والصيغة التي ينبغي أن يتخذها حتى نتمكّن من تحديد الصدق أو الكذب (ولو بصورة مبدئية لا غير)، لأن مفهوم الصدق يتدخل في تداولية المناسبة التي عرضها سپربر وولسن حيث يُعدّ هذا المفهوم من أوجه الخلاف مع أعمال غرايس.

وسنرد أيضاً على أولئك الذين ينتصرون للأطروحة التي تقرّ بأن مفاهيم الصدق والكذب لا صلة لها باللغة أو باستعمالها، وهو ما سنقوم به في خاتمة هذا الفصل.

أي تمثُّلٍ للكون؟ ما الحاجة إليه؟ وفي أية صيغة؟

إذا كان هدف نظام معرفي ما هو بناء تمثُّل للكون وإذا كان ينبغي على هذا التمثُّل أن يكون مناسباً، أي إذا كان عليه أن يمثّل على نحو صحيح الوقائع الموجودة في الكون، فإن السؤال الذي يُطرَحُ يتصل بتقييم هذا التمثُّل. والمسألة المهمّة في بناء تمثُّل من هذا القبيل هي تقييمه وتعديله باستمرار بأن نضيف إليه بعض العناصر أو نطرح منه أخرى أو نغيّر تقييمنا لها بالتوازي مع المعلومات التي نكتسبها.

إنّ مجرد مقارنة بين تمثُّل الكون والمعطيات الجديدة التي نتوصّل إليها لا تستمر إذا جرى تمثّل جميع هذه المعطيات بنسق واحد. لذا يتعين السؤال عما يمكن أن يكون عليه هذا النسق

المشترك. ومن السهل تبيّن **مفهوم النسق** format على الأقل في صيغته البسيطة. هب أنك تعتقد في صدق أنه «يوجد فهد يعيش في الكهف المجاور للنهر». وهب أيضاً أنه قيل بالإنجليزية «There is no leopard in that cave. It's empty» (لا يوجد فهد في هذا الكهف. إنه خالٍ). فإذا كُنت لا تتكلم الإنجليزية فإنه لا يمكنك إعادة تقييم اعتقادك المتعلق بوجود فهد في الكهف المعني لأنه وببساطة ليست المعلومة التالية «يوجد فهد يعيش في الكهف المجاور للنهر» ولا المعلومة هذه: «There is no leopard in that cave. It's empty» معروضتين وفق النسق نفسه. وإذا كنت تتكلم الإنجليزية فبإمكانك تحويل هاتين المعلومتين إلى النسق نفسه بجعل كلتيهما باللغة الإنجليزية أو العربية.

وفق أي نسق يتمّ تمثُّل الكون؟ وما هي الشروط التي ينبغي عليه أن يستجيب لها حتى يكون ناجعاً، أي يُمكن تقييمه من جهة صحة تمثُّله لوقائع الكون؟ ليست الإجابة عن السؤال الأول بسيطة ولا يمكنها أن تكون إلاّ على وجه الافتراض. وتوجد إجابة مألوفة وتتمثّل في إجابة فودور - التي يقبلها أيضاً سپربر وولسن - ومفادها أن تمثُّل الكون يتمّ بلغة داخلية وكلية هي **لغة الفكر** التي غالباً ما سُمّيت بالفرنسية Mentalais (ومقابلها بالإنجليزية Mentalese). ولقد تصدّى آخرون - من اللسانيين خصوصاً - لهذه الفرضية بأن لاحظوا أن اللغة التي نتكلمها (الفرنسية والإنجليزية والماليزية... إلخ) - تكفي، مهما كانت، لتمثّل الكون وأنه لا داعي لافتراض لغة داخلية.

لفرضية لغة الفكر مزايا أربع:

أولاً: تُفَسِّرُ هذه الفرضيّةُ من جهة أن القدرات الذهنية للناس ذات الصلة بتمثُّلهم للكون وقدرتهم على التفكير في الكون تبدو واحدة مهما كانت لغتهم، في حين أن قُدرات اللغات على التمثيل ليست هي نفسها (لا لأن بعض اللغات أفضل من غيرها، بل بكل بساطة لأن قدرة لغة ما على التمثيل لا تطابق قدرة أية لغة أخرى.

فما تمثّله لغة ما تفصيلياً لا يكون بمثل هذا التفصيل في لغة أخرى والعكس صحيح).

ثانياً: من جهة ثانية تُفَسِّر فرضية لغة الفكر كيف أن الحيوانات تتمثّل الكون في حين أنها - كما هو مسلّم به - تفتقر إلى اللغة بالمعنى البشري للكلمة. وهذا لا يعني أن للحيوانات لغة داخلية أو تمثّلاً للكون على درجة من التعقيد تشبه به الكائنات البشرية، لكن يبدو أن للحيوانات لغة فكر.

ثالثاً: ترتبط فرضية لغة الفكر على نحو وثيق بالفرضية التوليدية المتعلّقة بالكليّات اللسانية، أو ما يُعبَّر عنه بلغة المعاصرين بالنحو الكلّي، أي الأبنية المشتركة بين جميع اللغات مهما كانت الاختلافات التي تبدو بينها.

رابعاً: تمثّل هذه الفرضية المقابل الحديث للفرضيات المقترحة في التقاليد العقلانية الفرنسية وخصوصاً ما اقترحه نُحاة پور روايال Port-Royal(*).

سنقرّ إذن مع فودور وسپربر وولسن بأن تمثيل الكون يتم بواسطة لغة الفكر. ومع ذلك لا تحلّ هذه الفرضية تماماً مشكلة التقييم. إنّها تُمكّن من إجراء مقارنة بين التمثّلات بحكم أنها تجعل لجميع التمثّلات النسق نفسه. إلا أنها لا تذكر على وجه الدقّة ما هي الصيغة التي ينبغي أن تكون عليها التمثّلات بلغة الفكر حتى يجري تقييمها بمقارنتها بما يحدث في الكون أي تقييمها من جهة صدقها. وفعلاً، فإن مجرد المقارنة بين التمثّلات لا يكفي، إذ إن اختيار هذا التمثّل أو ذاك ما داما من نسق واحد يتمّ استناداً إلى مقياس خارجي هو مقياس الصدق.

(*) پور روايال Port-Royal: دير بفرنسا اشتهر فيما اشتهر بوضع علم نحو عام قياسي يُعرف بـ "نحو پور روايال" (أرنولد ولنسلو، ١٦٦٠) وهو عبارة عن تطبيق منهجي عقلاني في تحليل اللغة [المترجمان].

لنعدْ مرّة أخرى إلى مثال الفهد. لك في تمثُّلك للكون المعلومة التالية: «يوجد فهد يعيش في الكهف المجاور للنهر»، ولنا في تمثُّلنا للكون المعلومة التالية: «لا يوجد فهد يعيش في الكهف المجاور للنهر». تفضي المقارنة بين هاتين المعلومتين إلى استنتاج مهمٍّ مؤدّاه أنه لا يمكن أن تكونا كلتاهما صادقتين. إلا أن المقارنة لا تمكّن وحدها من اختيار معلومة بدلاً من الأخرى، إذ إنها لا تمكّن إلاّ من أن نعرف ضرورة اختيار هذه المعلومة أو تلك. ومقياس الاختيار سيكون صدق الواحدة أو الأخرى، فإذا صَدَقَ وجود فهد في الكهف المجاور للنهر عندها يتعيّن اختيار "يوجد فهد. . ." وإلاّ ينبغي اختيار "لا يوجد فهد. . .". وهذا يفترض أن يكون لتمثّل المعلومات نسقٌ واحد (حتى تتسنّى مقارنتها)، ولكنّه يفترض أيضاً أن تكون قابلة للتقييم من جهة صدقها أو كذبها.

الصدق والقضية

حتى يتمّ هذا فبأي صيغة ينبغي أن تكون تمثّلات الواقع؟ إذا ما استحضرنا مجدّداً مثال الفهد في الكهف المجاور للنهر، فما هي المعلومات التي ينبغي أن تتوافر لدينا لنحكم بصدق وجوده أو كذبه؟ يجب أن نكون قادرين على التحديد الدقيق للكهف المعني، وهذا يعني على وجه الاحتمال أن نكون قادرين على تحديد النهر وضبط ما المقصود بـ "المجاور"، . . إلخ. وبعبارة أخرى ينبغي أن نتوصل إلى التمثيلات التي تكون خالية من اللبس أو الضبابية من ناحية الأشياء المقصودة (في مثالنا هذا: الكهف) وتتصل بالخصائص التي نسندها إليها (في مثالنا هذا: يعيش بداخله فهد).

ماذا يمكن أن نرى في قولٍ مثل «يوجد فهد يعيش في الكهف المجاور للنهر». من البديهي أنه لا يستوفي المقاييس الصارمة المذكورة أعلاه، فضفاف النهر قد تكون ملأى بالكهوف والمغارات،

كما يمكن أن تحوي المنطقة العديد من الأنهار التي تشترك في هذه الخاصية. . . إلخ. وبعبارة أخرى، نعتبر أن الأقوال تعدّ تمثيلات للكون في غاية النقص إذا نظرنا إليها من جهة إمكان إسناد قيم الصدق إليها.

ولهذا فإن الفلاسفة ـ وقد اقتفى سپربر وولسن أثرهم في هذه المسألة ـ يميّزون **الجملة من القول**، ويميزون كذلك الجملة والقول مما يعبّران عنه أي ما يجدر تسميته **بالقضية**. فالقضية هي تأويل لما يقوله القول، تتحدّد في هذا التأويل هوية الأشياء والأفراد المذكورين وتتعيّن الخصائص التي نسندها إليهم بدقة تسمح بمعرفة ما إذا كانت لديهما هذه الخصائص أم لا.

يذهب سپربر وولسن ـ وهنا نجد خلافاً آخر بين مقاربتهما ومقاربة غرايس ـ إلى أن الأقوال لا تعبّر عن قضايا تامة أو على وجه الدقة لا تعبّر عنها إلا نادراً. وعلى هذا النحو، لا تُقبل عموماً الصيغةُ المنطقيةُ التي يتم الحصول عليها إثر عملية التأويل اللغوي تقييماً بمعيار الصدق أو الكذب، فهذه الصيغة ليست قضوية تماماً. ولكي تصبح كذلك (لا ننصحك بالقيام بهذه التجربة)، ينبغي إخضاعها لعمليات تداولية يُطلق عليها اسم عمليات **إثراء الصيغة المنطقية**. وتدور هذه العمليات على مسألتين أساسيتين: لبس الأقوال وإسناد المراجع. ويمكن أن ينتج اللّبسُ عن أسباب عدّة:

أولاً: قد يكون **معجمياً**. فقد تكون للكلمة الواحدة دلالات مختلفة. فعندما نقول: «انتظرت ساعة»، فقد تعني كلمة ساعة الوحدة الزمانية المؤلّفة من ستين دقيقة، وقد تعني الآلة التي نستعملها لقياس الزمن.

ثانياً: وقد يكون **تركيبياً**: إذ يُمكن أن يوافق القول الواحد جملاً مختلفة. فعندما نقول: «هذا الشاعر تأبّط شراً»(*)، يمكن

(*) نذكّر بأنّ "تأبّط شرّاً" لفظة تحيل على الشاعر ثابت بن جابر بن سفيان الفهري من الشعراء =

اعتبار "الشاعر تأبّط شراً" خبراً لاسم الإشارة "هذا" (المبتدأ)، ويتكوّن الخبر من مبدل منه (الشاعر) وبدل "تأبّط شراً" الذي ورد اسم علم. ويُمكن ألا يُراد بـ "تأبّط شراً" اسم العلم إذ ورد جملة "صغرى" تتركب من "تأبّط"، وهو فعل ماض فاعله مقدّر، و"شراً" مفعولاً به بحيث يكون قولنا "تأبّط شراً" خبراً لمبتدأ هو "هذا الشاعر". فلدينا جملتان مختلفتان لهما دلالتان مختلفتان(*).

ثالثاً: قد يكون اللّبسُ **تداولياً** ويتصل بالإحالة التي تكون لعبارة ما، وهي ضمير عادةً. ويُمكن أن نقدّم في هذا الصدد مثالين: «إذا سقط قربك صاروخ حارق فلا تفقد رشدك بل ضعه في سطل مملوء بالرمل»، و«طَردَ ربُ العمل العاملَ لأنه كان شيوعياً ملتزماً» (المثال الأول يظل لفترة طويلة قابلاً للاستغلال، ولكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي ينحسر الأمل في بقاء المثل الثاني قابلاً للتوظيف مستقبلاً. وفي هذه المناسبة نذكر أنه حتى سنة ١٩٩١ شكّلت روسيا ودول مجاورة بلداً واحداً مترامي الأطراف كان شيوعياً ديكتاتورياً هو الاتحاد السوفياتي وأن هذا الوضع استمر لفترة تفوق السبعين سنة). في المثال الأول تبدو لنا على الفور فرضية أولى وتتمثّل في أن ما ينبغي وضعه في السطل وطمره بالرمل هو الرشد ولكن إشارة ثانية تجعلنا نفهم أنّ الأمر يتعلّق بطبيعة الحال بالصاروخ. وفي المثال الثاني وتبعاً لمكان العملية هل جرت في الولايات المتحدة الأميركية (حيث يكنّ أرباب العمل للشيوعيين حقداً دفيناً) أو في الاتحاد السوفياتي في الفترة التي سبقت الحقبة الغورباتشوفية، سنعرف هل

= الجاهليين الصعاليك، (توفي حوالى ٥٣٠م). وتقول القصة المشهورة إنه أخذ سيفاً تحت إبطه وخرج من بيته، فجاء من يسأل عنه أمّه فقالت: «لا أدري تأبّط شراً وخرج» [المترجمان].

(*) لنا أن نلاحظ أنّ الجملة الأولى تقرأ على هذا النحو: **هذا** [هو] **الشاعر تأبّط شراً**
مبتدأ — خبر

ونقرأ الجملة الثانية: **هذا الشاعر** **تابط شراً** [المترجمان].
مبتدأ — خبر

يعود الضمير الغائب المتصل "ه" إلى "العامل" أو إلى "رب العمل".

ومن البديهي أن اختيار هذا التأويل أو ذاك من بين التأويلين أمرٌ حاسمٌ عندما يتعلّق الأمر بتقييم صدق قول ما. فمثال: «هذا الشاعر تأبط شراً» يختلف عن قولك «هذا الشاعر (وأنت تريد مظفّر النواب مثلاً) تأبط شراً» (وأنت تريد بكلمة "شر" دفتر أشعاره المشاكسة). والمعنى الحاصل من قولك انتظرت مدة ساعة من الزمن (ونفترض القدرة في الآن نفسه على تعيين ضمير "أنت" وتحديد "ساعة") مختلف عن المعنى المستفاد من قولك «انتظرت ساعة هدية لعيد ميلادكم»، وأنت تقصد "الساعة اليدويّة"، أي تلك الآلة التي نقيس بها الزمن. وإذا نصحك أحدهم بوضع رأسك في سطل مملوء بالرمل، فلا تأخذ بنصيحته. لكن نشير عليك بذلك إذا نصحوك بأن تأخذ الصاروخ الحارق وتضعه في سطل مملوء رملاً. وختاماً، لم يكن سبب طرد ربّ العمل للعامل واحداً إذا كان هذا العامل شيوعياً ملتزماً (لأنّ ربّ العمل يكنّ حقداً دفيناً للشيوعيين ويظنّ أنّهم يرغبون في تدمير الرفاهية الاقتصادية الأميركية المؤسَّسة على الليبرالية المتوحشة)، أو إذا كان ربّ العمل شيوعياً ملتزماً (لأنّ ربّ العمل يكنّ حقداً دفيناً للناس الذين يظنّ أنهم ليسوا شيوعيين حقيقيين وأنّهم يرغبون في قلب ديكتاتورية البروليتاريا أساس الرفاهية الاقتصادية السوفياتية).

وبعبارة أخرى، ينبغي في جميع هذه الحالات التمكّن من اختيار التأويل المناسب حتى نستطيع تقييم صدق الأقوال أو كذبها: «انتظرت ساعة» و«هذا الشاعر تأبّط شرّاً»... إلخ، إذ يتعيّن **رفع اللبس** عن القول. ولكن هذا لا يكفي دائماً، كما يشهد بذلك مثال الفهد الذي يوجد في الكهف أو لا يوجد فيه. ولنا العديد من الأقوال لا تقبل ـ رغم عدم لبسها ـ التقييم من جهة صدقها أو كذبها قبل أن نُتمّها بتحديد مراجع العبارات التي ترد فيها.

وبما أننا نتمّ الصيغة المنطقية لهذه الأقوال بعملية تداولية أو أكثر، فإنه يتعيّن علينا أن نقرّ ـ مع سبربر وولسن وخلافاً لغرايس ـ بأن التأويل التداولي ليس أمراً يُضاف إلى التأويل اللساني لتحديد ما **تمّ تبليغه** (الاستلزامات الخطابية) فيما التأويل اللساني يُحدّد **ما قيل** (القضية المعبّر عنها). إنّ التداولية تتدخّل **سلفاً** لتحديد ما قيل ولا تقتصر على ما تم تبليغه.

لنعدْ إلى مثال الطفل الذي يرغب عن تنظيف أسنانه. فلقد أجاب على الأمر الذي توجّه به أبوه إليه قائلاً: «لم يداعب النعاس أجفاني»، فلقد قال بصفة إجمالية "في اللحظة" "ز" وفي المكان "م" «لم يداعب النعاس أجفاني (أنا زيد)». وقد بلّغ ما يلي: «لا أرغب في تنظيف أسناني فوراً». وفي تحليل غرايس فإن ما قاله "زيد" يتحدد لغوياً ولكن ما يبلّغه ليس محدّداً لغوياً (فهو استلزام خطابي). فالتداولية لا تتدخل في تحديد ما يُقال أما سبربر وولسن فيعتبران أن ما يقال يتحدّد لغوياً، ولكنه لا يتحدد لغوياً فقط (إلا في حالات نادرة). فالتداولية تتدخل أيضاً.

الصيغة المنطقية والشكل القضوي

تضيف مقاربة سبربر وولسن إذن خطوة إلى ما جاء عند غرايس. فحيث يعتبر غرايس أن التحديد اللغوي الفرعي يشمل ما تمّ تبليغه (الاستلزامات الخطابية) وليس ما قيل، فإنهما يعتبران أن **التحديد اللغوي الفرعي** يشمل في الآن نفسه ما **تمّ تبليغه** وما **قيل**. وبعبارة أخرى، فإن التأويل اللساني المعتمد على المنظومة اللسانية والذي يكشف عن الصيغة المنطقية للقول لا يكفي لتحديد ما يقال، إذ ينبغي إثراؤه بواسطة **عمليات** تداولية للتوصل إلى تحديد تامّ لما قيل. وهذا ما **أفضى بهما إلى التمييز** بين **الصيغة المنطقية** للقول، وهو ما نتمكّن منه في نهاية عملية التأويل الحاصلة بواسطة المنظومة

اللسانية، **والشكل القضوي**، وهو ما نتمكّن منه في نهاية العملية التداولية الخاصة بإثراء الصيغة المنطقية (عندما تُكَلَّلُ العملية بالنجاح). أما الصيغة المنطقية فنادراً ما تقبل تقييماً يتصل بصدقها أو كذبها خلافاً للشكل القضوي.

وقد استخدم الفلاسفة تقليدياً مفهوم **القضية** لمعالجة محتويات الأفكار، والاعتقادات والرغبات... إلخ، التي ننسبها إلى الآخر أو إلى ذواتنا. لنتأمّل الحالة التالية: يقول عمرو لابنه زيد: «أريد منك أن تنظّف أسنانك». يفكّر زيد: «إن أبي (عمرو) يريد أن أنظف أسناني». يقول زيد لعمرو: «إني (زيد) لا أريد تنظيف أسناني». إن كل المواقف التي عبّر عنها عمرو أو زيد أو نُسبت إلى زيد أو عمرو تعني المحتوى نفسه: سينظّف زيد أسنانه. وغالباً ما اعتبر الفلاسفة أن **محتوى الحالات الذهنية (الأمنيات والرغبات والاعتقادات والمخاوف والمقاصد... إلخ) يمثّل قضايا**.

وعلى هذا النحو، فإن محتويات الحالات الذهنية ـ وكذا أمر ما تقوله الأقوال ـ هي تمثّلات تكمن خصوصيتها في أن لها **شكلاً قضوياً**، أي أنها **تقبل التقييم بمعيار الصدق أو الكذب**. ويمكن لنا أن نقطع شوطاً أبعد، فنقول إن كل المعلومات التي لها دور في تمثّلنا للكون تبدو في شكل قضوي. أما في خصوص نسقها فهو، بطبيعة الحال، لغة الفكر، كما ذهب إلى ذلك سبربر وولسن.

التنصيص والتضمين والتحديد اللّغوي الفرعي

وهكذا نتوصل إلى الترسيمة الآتية:

أولاً: يتم تأويل الأقوال من خلال مراحل متعاقبة:

أ) الترجمة بواسطة محوّلة؛

ب) المعالجة في منظومة لسانية؛

ج) المعالجة التداولية.

ثانياً: تؤدّي المعالجة بواسطة المنظومة اللسانية إلى الصيغة المنطقية للقول.

ثالثاً: تتمّ المعالجة التداولية انطلاقاً من مقدّمات منطقيّة تشكّلها في الآن نفسه المعلومات الموجودة في السياق والصيغة المنطقية للقول وفق مبدأ المناسبة. ويترتّب على هذه المعالجة عدد من النتائج.

رابعاً: لا تقبل الصيغة المنطقية للقول التقييم بمعيار الصدق أو الكذب.

خامساً: يتمّ إثراء هذه الصيغة بعمليات تداولية لنحصل على الشكل القضوي الذي يقبل معيار الصدق أو الكذب.

سادساً: ليس إذن تحديد ما قيل (مقابل ما تمّ تبليغه) مسألة لغوية صرفاً، فللعمليات التداولية كذلك دورها.

سابعاً: ليست الأقوال هي العناصر الوحيدة التي تقبل الشكل القضوي، فهذا أيضاً شأن محتوى الحالات الذهنية (أو المواقف) والمعلومات التي تظهر في تمثّل الكون.

ثامناً: وهذا هو إذن شأن المعلومات القائمة في السياق والمستقاة من هذا التمثّل للكون.

ويُوافق الشكل القضوي ما قيل في القول ويمثّل **تنصيصاً** على ما في القول. إلا أن الشكل القضوي لا يستنفد كل ما يتمّ تبليغه نصاً في القول، إذ ينبغي فضلاً عن ذلك تحديد **الحالة الذهنية** للقائل، أي موقفه إزاء القضية التي يُعبّر عنها. وهذا الموقف الذي يحدّد الحالة الذهنية للقائل يسميه سبربر وولسن ـ وهما يقتفيان في ذلك أثر الفلاسفة التحليليين ـ **الموقف القضوي** للقائل.

فتحديد ما تمّ **تبليغه نصاً** في القول يُعتبر حينئذ تحديداً لعدد من **التنصيصات** لهذا القول ومن ضمنها **الشكل القضوي** للقول و**الموقف القضوي** للقائل. وسننظر الآن في ما يتوافر للقائل من مواقف قضوية (حالات ذهنية) متصلة بتمثّلٍ ذي شكل قضوي.

يميّز سپربر وولسن تبعاً لذلك بين **ما قيل** وما يتمّ **تبليغه نصاً** (**تنصيصات** قول ما) من جهة، وبين ما يتم تبليغه بصفة ضمنية (تضميناته) من جهة أخرى. وبالعودة إلى مثال الطفل الذي يقول: «لا أشعر بالنعاس»، حيث نجد تنصيصاً أولاً هو الشكل القضوي للقول (في اللحظة "ز" وفي المكان "م" (لا أشعر (أنا زيد) بالنعاس) ونجد تنصيصاً ثانياً هو: أعتقد «أنني لا أشعر بالنعاس»، فإن الطفل يقول ضمنياً (وهذا ما يُبلّغُه قوله أيضاً) أنه لا يرغب في تنظيف أسنانه فوراً.

تُمثّل التنصيصات والتضمينات نتيجتين متباينتين لعملية التأويل التداولي، حيث توافق النتيجة الأولى ما تم تبليغه نصاً في القول، وتوافق النتيجة الثانية ما تم تبليغه ضمنياً. وتكمن طرافة سپربر وولسن في ما يرسمانه من حدود فاصلة بين التأويل اللساني والتأويل التداولي. وعوض أن يجعلا هذه الحدود توافق التمييز بين ما يقال/ما يبلّغ، فإنهما يدرجانها **ضمن** ما يُقال، مقرّين بذلك بأن التحديد اللغوي الفرعي أكثر أهمية مما كان الاعتقاد سائداً في شأنه إلى حد الآن.

التنصيص والتحديد اللغوي الفرعي والصدق

لكن ألا تُفضي فرضية سپربر وولسن التي ترى أن تحديد الموقف القضوي للقائل يُمثّل تنصيصاً على القول إلى مسألة شبيهة بتلك التي تواجه نظرية الأعمال اللغوية بخصوص شرط النزاهة؟ إذا كانت جميع التنصيصات على القول تُقَيّمُ بمدى صدقها، فإننا في وضع شبيه بما تطرحه فرضيّة سيرل الخاصة بقاعدة النزاهة (راجع الفصل الأول، الفقرة: شرط النزاهة والحالات الذهنية للقائل ومفارقة الاعتقاد)، أي أن نحكم أن قضيتين مختلفتين بالصدق أو الكذب بمجرد أنّ واحدة منهما صادقة أو كاذبة، والحال أنه لا توجد علاقة

تكافؤ منطقي بينهما. وبعبارة أخرى لنأخذ القول «الطقس جميل» إن التنصيصين: «الطقس جميل في اللحظة "ز" والمكان "م"»، و«أعتقد أن الطقس جميل»... سيتم اعتبارهما متكافئين، فيكون كلاهما صادقين أو كاذبين. والحال، أن أحد التنصيصين قد يكون صادقاً دون أن يكون الآخر صادقاً، والعكس بالعكس.

تعدّ العلاقات بين **الصدق والاعتقاد**، كما هو شأن العلاقات بين الحالات الذهنية والأقوال، أشد تعقيداً مما يبدو لأول وهلة. ولنبيّن ذلك، فإننا سنبحث في "مفارقة مور" Moore (فيلسوف بريطاني ١٨٧٣ ـ ١٩٥٨)، ثم نذكر كيف توصّل سپربر وولسن في الآن نفسه إلى إثبات أن القضيتين: «الطقس جميل يوم الأربعاء ٢٠ أوت/آب ١٩٩٧ في سانت سيسيل»، و«أعتقد أن الطقس جميل يوم الأربعاء ٢٠ أوت/آب ١٩٩٧ في سانت سيسيل» هما تنصيصان للقول «الطقس جميل»، وسنذكر كذلك كيف توصلا إلى تجنّب المشكل.

تعدّ مفارقة مور بسيطة، فهي تقوم على ملاحظة أن أقوالاً من قبيل «الطقس جميل» و«لا أعتقد أن الطقس جميل» هي أقوال "غريبة" bizarres. غير أن مور يشدّد على عدم وجود **تناقض** خالص. وسيقوم مفهوم التناقض بدور مهم فيما يلي من هذا الفصل وسنقف عنده قليلاً. فإذا قال أحمد: «يهطل المطر ولا يهطل المطر»، فإنه يوجد تناقض خالص لأنّ قسمَيْ القول "يهطل المطر" و"لا يهطل المطر" لا يمكن أن يكونا صادقين معاً، فأحدهما هو نفي للآخر، فإما أن المطر يهطل في زمن معين ومكان معين هو أمر صادق وإما غير صادق. ولكن لا يمكن أن يكون هطول المطر وعدم هطوله في الآن نفسه صادقاً في هذا المكان وفي هذا الزمان.

ومقابل هذا، إذا عدنا إلى القول: «الطقس جميل ولا أعتقد أن الطقس جميل»، فإننا لا نعتبر أن قسمَيْ القول "الطقس جميل" و"لا أعتقد أن الطقس جميل" متناقضان، فقد يكون الطقس جميلاً فعلاً في مكان معيَّن وفي زمان معيَّن ولا أعتقد أن الطقس جميل في هذا

المكان وهذا الزمان، فلا يوجد إذن تناقض خالصٌ. وتتصل مفارقة مور على وجه التحديد بغرابة القول: «الطقس جميل ولا أعتقد أنّ الطقس جميل» مع أنه لا يوجد تناقض.

توجد طريقة بسيطة لحلّ مفارقة مور لأنها تستند إلى فرضيتين يبدو أنهما غير متوافقتين:

أولاً: القول: «الطقس جميل ولا أعتقد أن الطقس جميل»، قول غريب.

ثانياً: لا يوجد تناقض داخلي في القول: «الطقس جميل ولا أعتقد أنّ الطقس جميل».

ونظراً إلى أن هذا القول لا ينطوي على خصوصيات نحويّة أو دلالية، فإننا نفهم المشكل. أما الحل البسيط (إنها استراتيجية بديهية عندما نحاول حلّ المفارقة) فيقوم على اعتبار إحدى الفرضيتين كاذبة. تبدو الفرضية **الأولى** غير قابلة للدحض (ولكننا سنرى بعد حين أنها ليست بمثل ما تبدو عليه من بداهة)، **أما الفرضية الثانية فقد** نوقشت وهوجمت ووُضعت موضع شك من جهة شرط النزاهة الذي ذكره سيرل، ومن جهة العلاقة التواضعية التي تسلّم النظرية المعاصرة للأعمال اللغوية بوجودها بين الحالات الذهنية والأقوال. وبالفعل، إذا اعتبرنا أنه عند قولنا: «الطقس جميل» تكون الدلالة اللغوية للقول هي أعتقد أن الطقس جميل، إذن عند قولنا: «الطقس جميل ولا أعتقد أنّ الطقس جميل» تكون الدلالة اللغوية لهذا القول هي أعتقد أن الطقس جميل ولا أعتقد أنّ الطقس جميل. وفي هذه الحالة يكون القول مكوَّناً من قسمين: «أعتقد أنّ الطقس جميل» و«لا أعتقد أنّ الطقس جميل»، يناقض الأول الآخر، بما أنّ الثاني هو نفي للأول. وعلى هذا النحو، فإن مفارقة مور تبطُلُ، وعوض وجود الفرضيتين الأولى والثانية المذكورتين أعلاه سنجد الفرضيتين "أ" و"ب" التاليتين:

أ) القول: «الطقس جميل ولا أعتقد أنّ الطقس جميل»، قول غريب.

ب) القول: «الطقس جميل ولا أعتقد أنّ الطقس جميل» هو قول مكافئ من جهة معناه اللغوي للقول: «أعتقد أن الطقس جميل ولا أعتقد أن الطقس جميل»، فهو إذن قول متناقض.

ومن هنا كان الاستنتاج التالي: إن القول: «الطقس جميل ولا أعتقد أنّ الطقس جميل» غريب لأنه في الواقع متناقض.

وهكذا يبدو أن حل مفارقة مور يتمّ عبر قبول التكافؤ الدلالي (اللغوي والتواضعي) بين أقوال تبدو مختلفة في الظاهر. بيد أن قبولنا ـ كما لاحظنا ـ اعتبار قولين مثل: «الطقس جميل» و«أعتقد أنّ الطقس جميل» متكافئين من وجهة دلالية، فإن هذا يؤدّي إلى اعتبار «الطقس جميل» و«أعتقد أنّ الطقس جميل» متكافئين من جهة صدقهما أو كذبهما (أي أنهما دائماً وبالضرورة صادقان معاً أو كاذبان معاً). والحال أنه مع دفاعنا عن فكرة مفادها أنّ الأفراد يهدفون إلى أنسب تمثّل للكون أي إلى تمثّل صادق ويتناسب مع قدراتهم المعرفية، فإننا نقرّ بأن اعتقادات الأفراد قابلة للخطأ وأنّ الخطأ ممكن.

وبعبارة أخرى، توجد بلا ريب علاقة بين اعتقادات زيد وحالة الأشياء في الكون إلاّ أن:

أ) اعتقادات زيد مرتهنة (جزئياً وعلى نحو قابل للخطأ) بحالة الكون.

ب) حالة الكون (إذا ما أقصينا اعتقادات زيد) لا ترتهن باعتقادات زيد.

إلا أن التكافؤ الدلالي (والتكافؤ المنطقي أيضاً) بين القولين (أو على وجه التحديد بين القضيتين اللتين عبّر عنهما هذان القولان) لا قيمة له إلا متى كان صدق القول الأول ملازماً لصدق القول الثاني،

والعكس صحيح. ولكي يكون القولان: «الطقس جميل» و«أعتقد أنّ الطقس جميل» متكافئين ينبغي أن يكون الأمر على هذا النحو: إذا صَدَقَ أنّ الطقس جميل، إذن صَدَقَ أنّي أعتقد أنّ الطقس جميل؛ وأنّه إذا صَدَقَ أني أعتقد أن الطقس جميل، إذن صَدَقَ أن الطقس جميل. وبطبيعة الحال ليس الأمر على هذا النحو.

وهكذا يبدو أننا توصّلنا إلى النتيجة التي تضعنا أمام الخيار التالي: إما أن ننفي وجود تكافؤ دلالي بين «الطقس جميل» و«أعتقد أنّ الطقس جميل» (وفي هذه الحالة نصطدم بمفارقة مور)، وإمّا أن نقبل هذا التكافؤ الدلالي ولكن نصطدم حينئذ بمفارقة داخل النظرية الدلالية، هي **مفارقة الاعتقاد** (راجع الفصل الأول، الفقرة: شرط النزاهة والحالات الذهنية للقائل ومفارقة الاعتقاد).

الحلّ التداولي لمفارقة مور

لحلّ مفارقة مور يُمكن، كما قلنا، أن نعترض على إحدى الفرضيتين اللتين تقوم عليهما هذه المفارقة: فإمّا أن ننفي أن يكون القول: «الطقس جميل ولا أعتقد أنّ الطقس جميل» قولاً غريباً، وإمّا أن نثبت أنّ «الطقس جميل ولا أعتقد أن الطقس جميل» هو قول متناقض. ويفضي اختيار الحلّ الثاني إلى مأزق يبدو أن لا مخرج منه. ولقد اختار البعض الحلّ الأول واعترضوا على اعتبار «الطقس جميل ولا أعتقد أن الطقس جميل» قولاً غريباً بأن بيّنوا أنه في بعض السياقات يعدّ القول: «الطقس جميل ولا أعتقد أنّ الطقس جميل» مقبولاً تماماً ولا غرابة فيه. ولن نحلّل هذه الإمكانية ههنا. وبكل بساطة، فإن البرهنة تقوم غالباً على نسبة القسم الأول من القول (في مثالنا هذا «الطقس جميل») إلى شخص آخر غير القائل، ومقابل ذلك يبقى للقائل القسم الثاني من القول («لا أعتقد أن الطقس جميل»)، وتنعدم حينئذ الغرابة بما أننا لا ننسب إلى الشخص نفسه (القائل)

الجمع بين قولين إنْ لم يكونا متناقضين بالمعنى الحصري للكلمة فإنهما لا يتوافقان مع ذلك. ويصبح القول مكافئاً لـ: «يعتقد زيد أن الطقس جميل ولا يعتقد عمرو أن الطقس جميل»، وهو قول ليس غريباً ولا متناقضاً.

ومع ذلك توجد إمكانية ثالثة تقوم على الاعتراض على المقدمة المنطقية الضمنية لمفارقة مور التي تعتبر أن التسبب الوحيد الممكن لغرابة القول: «الطقس جميل ولا أعتقد أنّ الطقس جميل»، مردّه إلى تناقض داخلي في هذا القول (بين «الطقس جميل» و«لا أعتقد أنّ الطقس جميل»). وتستند هذه الإمكانية الثالثة إلى فرضيّة سپربر وولسن التي تقرّ بوجود تنصيصات أخرى غير الشكل القضوي على القول، وبالفعل فإنهما يقرّان بوجود نمطين من التنصيص:

أولاً: تنصيص من الدرجة الأولى يوافق الشكل القضوي للقول الذي يلتزم القائل بصدقه.

ثانياً: تنصيصات من الدرجة العليا (تتعلق بالحالات الذهنية وبالقوة المتضمنة في القول) مثل «أعتقد أن المطر يهطل» أو «أقول إن المطر يهطل» التي لا يلتزم القائل بصدقها.

ويمرّ حلّ مفارقة مور عبر التمييز بين التنصيص من الدرجة الأولى (الشكل القضوي للقول) الذي يوافق ما قيل والتنصيصات من الدرجة العليا المرتبطة بالحالات الذهنية التي يتمّ تبليغها نصّاً ولكن من غير أن "تُقال". ولا يُقيَّمُ بمدى الصدق أو الكذب إلاّ التنصيص من الدرجة الأولى. وإذا ما عدنا إلى القول «الطقس جميل ولا أعتقد أن الطقس جميل»، فإن الشكل القضوي للقسم الأول من القول («الطقس جميل») هو: الطقس جميل يوم الأربعاء ٢٠ أوت/آب ١٩٩٧ في سانت سيسيل، أما الشكل القضوي للقسم الثاني من القول («لا أعتقد أن الطقس جميل») فهو: لا أعتقد أن الطقس جميل يوم الأربعاء ٢٠ أوت/آب ١٩٩٧ في سانت سيسيل. وسنلاحظ أنه لا

يوجد تناقض بين هذين الشكلين القضويين. إلا أن القسم الأول من القول له تنصيص أيضاً (من الدرجة العليا) «أعتقد أن الطقس جميل...»، ويكفي هذا التنصيص وحده لتفسير غرابة القول «الطقس جميل ولا أعتقد أنّ الطقس جميل»، ولا حاجة إلى اعتبار هذا التنصيص مكافئاً للشكل القضوي «الطقس جميل يوم الأربعاء ٢٠ أوت/آب ١٩٩٧ في سانت سيسيل»، أو التسليم بوجود تناقض داخل القول.

كما مكّن هذا التمييز بين التنصيص من الدرجة الأولى (الشكل القضوي) والتنصيص من الدرجة العليا كلاً من سپربر وولسن أيضاً من تجنّب مفارقة الاعتقاد لأن الشكل القضوي للقول هو فعلاً «الطقس جميل يوم الأربعاء ٢٠ أوت/آب ١٩٩٧ في سانت سيسيل» وليس «أعتقد أن الطقس جميل يوم الأربعاء ٢٠ أوت/آب ١٩٩٧ في سانت سيسيل»، ولا يمكن التسليم بوجود تكافؤ دلالي بين هذا الشكل وذاك.

لا يُهيّئنا كلّ هذا النقاش لتناول مسألة العلاقة بين اللغة والصدق فحسب، بل يُهيئنا أيضاً لمعالجة مسألة ادّعاء نسبية الصدق.

اللغة والصدق

ما قام به سپربر وولسن هو زحزحة تخوم التحديد اللغوي الفرعي وتحديد الصدق (أو على وجه الدقة تحديد شروط الصدق). إذا تقع هذه التخوم عند غرايس في الحد الفاصل **بين ما يُقال وما يتمّ تبليغه**. وهي تقع عند سپربر وولسن **داخل ما يُقال**. وعلى هذا النحو تَرسُمُ تخوم التحديد اللغوي الفرعي مجالاً للتداولية يندرج ضمنه جزئياً تحديد شروط الصدق.

وهكذا فإن لمفهوم **الصدق** ومفهوم **شروط الصدق** دوراً مهمّاً في تداولية المناسبة التي وضعها سپربر وولسن. ورغم ذلك، اعترض

العديد من اللسانيين المدافعين عن رؤية أكثر اجتماعية للغة على ما للصدق من دور في اللغة وفي استعمالها. فوظيفة اللغة، في رأيهم، تكمن قبل كل شيء في إنشاء علاقات بين الأفراد والمجموعات والحفاظ عليها، وهي وظيفة ليس للصدق فيها دور كبير.

ولقد عرضنا هذه المسألة في المقدمة (الفقرة: ما هي وظيفة اللغة؟) ولن نعود إليها. ومقابل ذلك، فإننا نريد مناقشة مسألة أخرى أشد إثارة للاعتراض في رأينا، ومفادها **أن فكرة الصدق نفسها لا معنى لها لأن الصدق لا يمكن أن يكون نسبياً إلا في مكان ما وحقبة ما وبالنسبة إلى شخص ما، ... إلخ**. وليس في هذا التصوّر للصدق (يُطلق عليه الأطروحة النسبية Thèse relativiste) ما يجعله لغويّاً خالصاً، فهو تصوّر فلسفي نزع إلى الانتشار خلال العقد الأخير. إلا أن كونه تصوّراً فلسفياً أكثر منه لغوياً لا يمنع نقده أو التصدي له، ثم إن كونه بصدد الانتشار لا يجعل منه حقيقة (إلا إذا فهمنا هذه الكلمة من منظور نسبي كذلك).

تتمثّل المرحلة الأولى من مناقشة أطروحة من هذا القبيل في معرفة المراد الحقيقي من القول: ما معنى أنّ الصدق نسبي في حقبة ما أو مكان ما وبالنسبة إلى شخص ما (أو مجموعة من الأفراد)؟ ما هي نتائج قبول هذا الإثبات؟ **تقول الأطروحة النسبية إنه لا يُوجد صدق مطلق**، وتستند في هذا القول إلى إحدى الفكرتين التاليتين:

أولاً: لا توجد حقيقة إذن لا توجد طريقة موضوعية لتقييم صدق مختلف الإثباتات.

ثانياً: توجد حقيقة ولكن لا يُمكننا إدراكها ولن يتسنّى لنا ذلك، إذن لا توجد طريقة موضوعية لتقييم صدق مختلف الإثباتات.

وتستخلص هذه الأطروحة من كلتا الفكرتين أن الصدق لا يُوجد بمعناه المطلق، بل هو نسبيّ في زمن ما وفي مكان ما وبالنسبة إلى اعتقادات الأفراد، ولا دور له إذن في إنتاج الأقوال وتأويلها.

إن الأطروحة النسبية هي أطروحة مغرية من عدة جوانب، وخصوصاً لأن أنصارها يُبدون الاستعداد لاقتراحها أكثر مما يبدونه للدفاع عنها واستخلاص النتائج منها. وتفضي هذه الأطروحة أولاً إلى ضرب من المفارقة هي **مفارقة النسبية**، وبالفعل - إنْ كان دعاة النسبية محقين - فإن الصدق نسبي. ولكن إذا كان الصدق نسبياً، فإنه من النسبي كونه كذلك، فصدق "الصدق نسبي" هو نفسه نسبي بحسب اعتقادات الأفراد واعتقاداتنا أيضاً. بيد أننا لا نعتقد أن الصدق نسبي، إذن ما دامت الأطروحة النسبية تعطينا الحق مهما كان اعتقادنا فإن الصدق ليس نسبياً.

زد على ذلك أنّ نتائج الأطروحة النسبية غريبة إذا نظرنا إليها بكل نزاهة. وبالفعل إذا كان دعاة النسبية على حق فإن مجرد قبول اعتقاد ما كافٍ لجعله صادقاً (إذ إن جميع الاعتقادات صادقة). عندما كان جميع سكان العالم القديم (وإلى زمن كريستوف كولومبس Christophe Colomb) يعتقدون أن الأرض مسطّحة وأنهم إذا وصلوا إلى أقصى الأرض سيسقطون في الفراغ، فإن اعتقادهم حينئذ كان صادقاً. وبعبارة أخرى، كان القول إن الأرض مسطّحة قولاً صادقاً قبل اكتشاف العالم الجديد. أما الآن فإن القول إن الأرض كروية الشكل قول صادق.

لنفترض أن دعاة النسبية كانوا على حق، فهذا يعني أن الأرض مفهوم معقّد عيّن شيئاً مسطحاً إلى تاريخ محدد وشيئاً كروي الشكل بعد هذا التاريخ. وهذه طريقة غريبة وضعيفة الحدس في رؤية الأشياء. وفضلاً عن ذلك وكما سنتبيّنه في الفصل الخامس (راجع الفقرة: "الأرض مُسَطّرويّةٌ") ليس مثل هذا المفهوم قابلاً للتطبيق.

ولكن إذا قبلنا فعلاً مع دعاة النسبية أن كل اعتقاد هو صادق - وحينئذ فإن جميع الاعتقادات متساوية - فإننا نقبل أن النظرية الأرسطيّة للحركة تساوي النظريات الحديثة من جهة الصحة والعلاقة بالكون (بمعيار الصدق). وإذا كان ذلك كذلك، يحق لنا التساؤل

لماذا لا يرتجف دعاة النسبيّة عند ركوب الطائرة؟ فإذا كانت النظرية الأرسطية والنظريات الحديثة تتساوى فعلاً، فإن خطر ركوب طائرة حديثة بات كخطر ركوب الطائرة الأرسطية. وعلى كل داعٍ للنسبيّة أن يقبل إما هذه الطائرة أو تلك (بما أنهما تتساويان حسب النظرية النسبية) دون ارتجاف أمام الطائرة الأرسطية وإما ألا يقبل ركوب لا هذه الطائرة ولا تلك.

وختاماً، يوجد اعتراض أخير - ليس في رأينا أقلّ شأناً من غيره - يتمثّل في أنه إذا كان دعاة النسبية على حق، فإن رأي النازيين في الحقبة الهتلرية يعدّ كذلك مقبولاً مثلما هو رأي مناهضي النازية والعنصرية، وإن القول بوجود المساواة بين الأجناس مقبول كالقول بعدم وجوده، وبما أن النازيين يرون أن القضاء على بعض الشعوب تبرّره وجهة نظر أخلاقية فلا شيء يدعو إلى الاعتراض على هذا الرأي. ولا مبرّر للاعتراض على القرارات والأعمال التي نجمت عن اعتقادات النازيين، لذا لا نرى مبرّراً لمحاكمة نورنبرغ، ويصبح مفهوما الجريمة والجريمة ضد الإنسان لا معنى لهما.

خاتمة

يبدو لنا أنّ تنصيص الأطروحة النسبيّة وما يُستَنتَجُ منها كلاهما مرفوض. وسنظل مقتنعين مثل سپربر وولسن بأن للصدق دوراً يقوم به في إنتاج الأقوال وتأويلها وأن هذا الدور في غاية الأهمية.

لا صدق من دون منطق. وسنعالج في بداية الفصل الخامس نوع المنطق الذي يمكن لنا اعتباره أساساً للاستدلالات التي تتدخّل جزئياً في العمليات التداولية.

الفصل الخامس

المنطق والاستدلال والتداولية

«الأرض زرقاء مثل برتقالة».
پول إيلوار(*)

مقدمة

ختمنا الفصل الرابع بنقد (نرجو أن يكون داحضاً) للأطروحة النسبيّة. وسنُخصص الفصل الخامس أيضاً لمعالجة مسائل تتصل بالمنطق والصدق. ففي المقاربة المعرفية ـ مثل مقاربة سپربر وولسن ـ يكتسب مفهوم **الصدق** أهميةً كبرى تنسحب على مفهوم **المنطق** تبعاً لذلك. وبعبارة أخرى، عندما نعتبر ـ وإلى هذا يذهب سپربر وولسن وهذا مذهبنا نحن أيضاً ـ أن هدف الكائنات البشرية هو بناء تمثُّلٍ للكون يكون أقرب ما يمكن إلى الصحة، فإن نمط الاستدلال الذي نستعمله لبناء هذا التمثُّل يكتسي أهميةً كبرى.

إن بعض الاستدلالات المستعملة في العمليات التداولية استدلالات ذات طبيعة استنباطية (أي أنها تنطلق من العام إلى الخاص)، ولسبب بسيط هو أن مفهوم الاستقراء (الذي تتجه فيه البرهنة من الخاصّ إلى العام) لا يشتغل بكل بساطة. وفضلاً عن ذلك تتولّد عن بعض القواعد المستخدمة تقليدياً في المنطق

(*) Paul Eluard.

الاستنباطي نتائج غير مناسبة ينبغي التخلّي عنها، لذا يأخذ سپربر وولسن بقسم واحد فقط من المنطق الاستنباطي. وأخيراً سنرى كيف يُمكن الجمع بين رؤية واقعية للمعرفة البشرية (التي ترى أن المعرفة البشرية ليست معصومة من الخطأ) وبين مفهوم الصدق دون الوقوع رغم ذلك في النسبية.

الاستقراء والاستنباط

في سلسلة من المقالات التي ظلّت ذائعة الصيت، بيَّن الأميركي نلسن غودمان Nelson Goodman، وهو أحد كبار فلاسفة القرن العشرين (ولد سنة ١٩٠٦) أنه من الصعب جداً، إنْ لم نقل من المستحيل، تحديد مفهوم الاستقراء. وبصفة عامة، يتميز الاستقراء عن الاستنباط بالكيفية التالية:

أولاً: يقوم الاستنباط على قواعد تفضي، بما أنها تقوم على مقدمات صادقة، إلى نتائج صادقة **بغضّ النظر عن التجربة**.

ثانياً: يُقدّم الاستقراء نتائج انطلاقاً من مقدّمات **تعتمد على التجربة**.

ثالثاً: يقوم الاستنباط على قوانين يُفترض أنها كونية (مثلاً: كل إنسان فانٍ. سقراط إنسان، إذن سقراط فانٍ)، أي على قضايا ننسب فيها خصائص معيّنة (في مثالنا هذا: فانٍ) إلى مجمل أفراد صنف (كل إنسان). وتمكّن هذه القضايا من الاستدلال على أن خاصيّة ما، عندما تنطبق على جميع أفراد الصنف، تنطبق أيضاً على كل عنصر من عناصر الصنف (سقراط إنسان، إذن سقراط فانٍ).

رابعاً: يقوم الاستقراء (مثلاً) على التحقّق الواقعي من اشتراك عدد من أفراد صنف معيّن في خاصية محدّدة. وانطلاقاً من ذلك يُمكن الاستدلال على أن جميع أفراد هذا الصنف يشتركون في تلك الخاصية (مثلاً: سقراط فانٍ وأفلاطون فانٍ وأرسطو فانٍ. وكل من

سقراط وأفلاطون وأرسطو إنسان، إذن كل إنسان فانٍ). ومن القضايا التي يثيرها الاستقراء أن هذا الانتقال من الخاص إلى العام قد يؤدي (وهو غالباً ما يؤدي) إلى نتائج خاطئة تماماً: رأيت شحروراً أسود، ورأيت شحروراً آخر أسود وآخر أسود. . . إذن كل الشحارير سود. فالنتيجة في هذا المثال خاطئة لأنها تُغفِل إمكان وجود شحارير سود موشّحة بالبياض.

تسير عمليتا الاستنباط والاستقراء في اتجاهين متعاكسين. ففي حين يتجه الاستنباط من العام إلى الخاص (كل إنسان فانٍ ← سقراط فانٍ)، فإن الاستقراء يتجه من الخاص إلى العام (سقراط فانٍ ← كل إنسان فانٍ). كما أن المشاكل التي تطرحانها متعاكسة أيضاً. ففي الاستنباط ينبغي أن نسعى إلى تفسير كيف يُمكن لقوانين منطقية استنباطية، وهي سابقة للتجربة مستقلّة عنها، أن تفضي إلى استخلاص نتائج صادقة من مقدمات صادقة. ولنا أن نلاحظ أن اعتبار هذه القوانين خاصيّة من خاصيّات الفكر البشري، لا يعدّ إجابة البتة. لا بل ينبغي حينئذ أن نتساءل كيف يتسنى للفكر البشري أن يُدرك الواقع دون الاعتماد على التجربة (قد توفّر لنا نظرية التطور إجابات عن هذه المسألة كما سنرى لاحقاً)، أو أن نتبنّى موقفاً نسبياً يرى ما يلي: بما أنه لا توجد حقيقة (أو واقع)، فإن نتائج الاستنباطات المنطقية ليست أصدق من مقدماتها. ولكننا لا نرى فائدة من المنطق الاستنباطي النسبي لأن الفائدة الرئيسية من مثل هذا المنطق هي المحافظة على الحقيقة، وهذا بالضبط ما يرفضه أصحاب النظرية النسبية.

أما القضية التي يطرحها الاستقراء فمختلفة جداً. فهي لا تكمن كما هو شأن الاستنباط، في تفسير نجاح الأنساق المنطقية وإنما في التساؤل عن احتمال النجاح، أي إذا كان ممكناً فعلاً أن نستخلص انطلاقاً من مقدمات معيّنة نتيجة عامة تحمل حداً أدنى من اليقين.

لقد حاولت "التجريبية المنطقية" على امتداد عقود أن تُؤسّس منطقاً استقرائياً. وساد الاعتقاد طويلاً بأن البحث العلمي (وبكلام أعمّ، جميع قدرات البشر على التعلّم) يعتمد على الاستقراء. ولذا مثّل وضعُ منطقٍ استقرائي مقبول رهاناً إبستمولوجياً ذا شأن. ولكن منذ أن بيّن الفيلسوف البريطاني ذو الأصل النمساوي كارل پوپر Karl Popper بوضوح تام أن البحث العلمي لا يتأسس على الاستقراء، فقدت المسألة الكثيرَ من بريقها.

ومع ذلك فقد سجّل مجال الاستقراء تقدماً كبيراً بفضل نلسن غودمان، ولو أن هذا التقدّم كانت نتيجته الأساسية ظهور الاستقراء في صورة قضية يصعب جداً حلّها إنْ لم نقل يستحيل ذلك.

«الأرض مُسَطَّرَوِيّة»(*)

يَردّ غودمان الفرقَ بين الاستقراء والاستنباط إلى الأمر التالي: تتمثّل مشكلة الاستنباط في صحة القوانين المنطقيّة (وبالخصوص: أنساق الاستدلال؛ راجع الفصل الثاني، الفقرة: الاستدلال غير البرهاني والاستلزامات الخطابية والمعارف المشتركة)، أو بعبارة أخرى مشكلة **البرهنة**. أما مشكلة الاستقراء فعلى العكس من ذلك تكمن في معرفة ما إذا كانت توجد قواعد تسمح بالقيام **بتكهّنات صحيحة**. وإذا استعدنا مثال الشحارير السود، فإننا نلاحظ أننا ننتقل من مقدمات خاصة (من قبيل: رأيت شحروراً وكان أسود) إلى نتيجة عامة (كل الشحارير سود)، ويمكن أن نستخلص من هذه النتيجة العامّة تكهنات خاصة (سيكون الشحرور التالي الذي سأراه أسود). وتكون هذه التكهنات صحيحة إذا كانت في الآن نفسه **قابلة للإسقاط** (يُمكن تطبيقها) وإذا أمكن التثبّت من **صحتها** بعد إسقاطها. ويرى

(*) هي كلمة منحوتة من لفظتي 'مسطحة' و'كروية' نقلاً حرفياً للفظ المستحدث "Plonde" المنحوت بدوره انطلاقاً من لفظتي "Plate" (مسطّحة) و"Ronde" (كروية) [المترجمان].

غودمان أن التمييز بين الاستدلالات الاستقرائية الصحيحة (التي تفضي إلى تكهنات صحيحة) والاستدلالات الاستقرائية غير الصحيحة يكون بتعريف اللفظ أو الألفاظ المستعملة. فتعريف لفظ "شحرور"، وفق هذه الرؤية، يعني صياغة تعريف يسمح بإطلاق اللفظ على جميع الأشياء التي تُعتبر عادةً شحارير، ويُمنع إطلاقه على أي شيء لا يكون شحروراً. فالانتقال من الخاص إلى العام، وهو ميزة الاستقراء، يُفسّر بهذه الحركة الأبدية ذهاباً وإياباً بين التعريف والاستعمال. فالمشكلة حينئذ تكون مشكلة إثبات هذا التعريف. وبخصوص هذه النقطة، يستشهد غودمان **بمفارقة الغِربَان** التي سنقدّم نسخة منها حول الشحارير لنبقى قريبين من المثال الذي انطلقنا منه.

فإذا قُلنا عن شيء ما محدد (بطاقة بريدية مثلاً) بأنه ليس أسود وليس شحروراً، فإننا نثبت بهذا القول نفسه القضية التالية: كل الأشياء التي ليست سوداء ليست كذلك شحارير. وهي تعادل القضية التالية: كل الشحارير سود. والنتيجة (المُفارِقَة) إذن، هي أننا عندما نقول عن شيء ما (كائناً ما كان هذا الشيء) ليس شحروراً وليس أسود إنه ليس أسود وليس شحروراً، فإننا نثبت القضية: كل الشحارير سود (وهي قضية رأينا سابقاً أنها ليست صادقة بما أنه توجد شحارير موشّحة بالبياض، وتبعاً لذلك فهي بيضاء).

وتكمن المشكلة في علاقة الإثبات بين التجارب الخاصة (رأيت شحروراً: وكان شحروراً أسود) وبين النتائج أو القضايا العامة أو الفرضيات التي يمكن أن نستخلصها (كل الشحارير سود). وكما لاحظ غودمان، فلكي يصبح الإثبات ممكناً، ينبغي أن توجد **فرضية قابلة للإسقاط** أي فرضية تُصاغ بشكل صريح، ويُمكن تطبيقها على حالات خاصة، ويمكن التثبّت من صدق انطباقها على هذه الحالات الخاصة. وبعبارة أخرى، فإننا نتكهّن بحالات خاصة نستطيع فحصها لاحقاً: «سيكون الشحرور التالي الذي سأراه أسود». ومن زاوية النظر

هذه، لا يُوجد أبداً تثبّتٌ مطلقٌ، بل كل ما هناك أنه بما أننا إزاء فرضية هي: "كل الشحارير سود"، فإننا نطرح مسألة الفرضية التي كان من الممكن التثبّت منها إلى يومنا هذا من دون أن ينقضها البتّة أحدٌ مقابل الفرضية الأخرى (كل الشحارير بيض) التي تمّ نقضها. سنفضّل، بطبيعة الحال، الفرضية الأولى على الثانية.

وعندئذ نظر غودمان في أمثلة تستند إلى فرضيات، منها فرضية: "كل الزمردات خضراء". هبْ أن هذه الفرضية قد أمكن إلى حدود يوم ٢٣ أوت/آب ١٩٩٧ التثبّت من صحتها، وهبْ الآن الفرضية التالية: "كل الزمردات زضراء"(*)، حيث يُطلق اللفظ "زضراء" على جميع الأشياء التي تم التثبّت منها قبل اللحظة **ت** (حيث ت = ٢٣ أوت/آب ١٩٩٧)، إنْ كانت خضراء؛ كما يُطلق هذا اللفظ على جميع الأشياء التي تمّ فحصها بعد اللحظة **ت**، إن كانت زرقاء. فإذا كان زيد بصدد فحص زمردة قبل اللحظة **ت** بالضبط، فبإمكانه إما أن يقول: «هذه الزمردة خضراء» وإما «هذه الزمردة زضراء». والقولان صادقان بما أن "الزمردة خضراء" قبل اللحظة **ت**، والفرضيتان الموافقتان تباعاً: "كل الزمردات خضراء" و"كل الزمردات زضراء"، يمكن التثبّت منهما اعتماداً على الزمردة المخصوصة التي يفحصها زيد. لكن إذا تمّ فحص هذه الزمردة المحددة بعد اللحظة **ت**، فستظل دائماً خضراء ولن تكون زضراء. فلكي تكون زضراء، ـ وقد تم فحصها بعد اللحظة **ت** ـ يجب أن تكون قد تحولت إلى زمردة زرقاء، وهذا ما لم يحصل. ينبغي إذن أن نقرّ بأن الزمردة زضراء قبل **ت** ولم تعد كذلك بعد **ت**. وعلى هذا النحو، يكون مفهوم "زضراء" مفهوماً يصعب إسقاطه بما أننا نعلم منذ البداية أن جميع الأشياء الخاصة التي أثبتت فرضيةٌ أن الزمرّدات

(*) استعمل المؤلفان في الفرنسية لفظة "Vleues" وهي حاصل نحت من لفظتي Vertes وBleues كما هو شأن ما اقترحناه باللغة العربية من نحتٍ من لفظتي "زرقاء" و"خضراء" [المترجمان].

كانت زضراء إلى حد اللحظة **ت** تناقض هذه الفرضية بعد اللحظة **ت**. وبعبارة أخرى، إذا كنا نعلم أن شيئاً ما أزضر (لأنه أخضر قبل اللحظة **ت**)، فإننا نعلم أيضاً إنه ليس أزضر (لأنه سيكون أخضر وليس أزرق بعد اللحظة **ت**)، إذن فإن أزضر مفهوم غير قابل للإسقاط بما أنه يقود إلى مفارقة هي أن كل ما يثبته هذا المفهوم يكذّبه.

سنقطع حديثنا هنا لنستعيد مثالنا المتعلّق بأطروحة النسبية. فالناس كانوا يعتقدون إلى حدود سنة ١٤٩٢ أن الأرض مسطّحة، ثم أصبحوا يعتقدون بعد ذلك التاريخ أن الأرض كرويّة الشكل. وإذا أخذنا بأطروحة النسبية، وهي أن جميع الاعتقادات صادقة، فينبغي إذن أن نقرّ بأن القول: «الأرض مسطّحة» كان صادقاً حتى سنة ١٤٩٢، وأن القول: «الأرض كروية» هو صادق منذ سنة ١٤٩٢، أي أن الأرض كانت مسطّحة حتى سنة ١٤٩٢ وأصبحت كروية منذ سنة ١٤٩٢. وحسب ما نرى، تقتضي هذه الطريقة في النظر أن «**الأرض مُسَطَّرَوِيَّة**»، حيث "مُسَطَّرَوِيَّة" تعني مسطّحة قبل سنة ١٤٩٢ وكرويّة منذ سنة ١٤٩٢. ونلاحظ أن "مُسَطَّرَوِيَّة" هو مفهوم مشابه لمفهوم "أزضر"، لأنه ينسب للشيء نفسه خصائص متناقضة (فالشيء نفسه لا يمكن أن يكون مسطّحاً وكروياً في آن). فأطروحة النسبية تؤدّي إذن، وعلى نحو لا يثير الاستغراب، إلى رؤية للغة تكون فيها المفاهيم غير قابلة للإسقاط. وبالفعل، إذا سلّمنا ـ كما سيكون على القائلين بالنسبية أن يفعلوا ـ بأن الأرض مُسَطَّرَوِيَّة، نكون قد سلّمنا بأن فرضية "الأرض مسطّحة" كانت فرضية مثبتة قبل سنة ١٤٩٢، وأن فرضية "الأرض كروية" هي فرضية مثبتة بعد سنة ١٤٩٢. وهذا يعني أن مفهومَيْ "مسطّح" و"كروي" في حد ذاتهما لا معنى لهما. وإذا كان موقف النسبية متماسكاً، فيتعيّن أن نُقرّ هذه النتيجة، وفي هذه الحالة يمكن أن نتساءل إنْ كان ممكناً صياغة تحليل نسبي للغة لا يكون مصيره الإخفاق بسبب نسبيته.

وما بيّنه غودمان في شأن الاستقراء هو أنه لا يفضي إلى فرضيات صحيحة في حد ذاتها. فالمقارنة بين الفرضيات المتنافسة هو الذي يهمّ (مثلاً: الزمردات خضراء، الزمردات زضراء، الزمردات زرقاء). والذي يهمّ أيضاً هو اختيار إحدى الفرضيات لأنها ستكون قابلة للإسقاط ولم يتمّ بَعدُ تكذيبها. لكن هذه المقترحات التي يقدمها، كما يشير إلى ذلك غودمان نفسه، هي أقرب إلى التخمينات منها إلى الحلول. ويبدو أن الاستقراء يثير من المشاكل أكثر ممّا يقدم من الحلول. ولذا لم نتقدّم كثيراً ونحن على درب منطق الاستقراء، ولا ريب في أننا لن نظفر بهذا المنطق أبداً.

الاستدلالات التداولية: استدلالات استنباطية

إذا كنا نفتقر إلى منطق استقرائي، فإن لنا مقابل ذلك ـ ومنذ أقدم العصور ـ علوم المنطق الاستنباطي. فأول علم منطق مكتمل يرجع إلى أرسطو (القرن الرابع قبل الميلاد)، وقد شهد المنطق الاستنباطي منذ ذلك العهد عدة تطورات.

ويمكن أن نطرح أسئلة حول أمور عدّة:

- فمن جهة (وهذا من شأنه أن يعيدنا إلى سؤال أثرناه في الفقرة السابقة)، لِمَ كان المنطق الاستنباطي في متناول الكائنات البشرية بمثل هذا اليسر في حين يظل المنطق الاستقرائي عسير المنال فيما يبدو؟
- ومن جهة ثانية، كيف يتوافق المنطق الاستنباطي تمام التوافق مع الكون؟ أي كيف يمكننا، بفضل قوانين مستقلة عن التجربة، أن ننتقل من مقدمات إلى نتائج صادقة؟
- وأخيراً، كيف نكتسب المفاهيم إن لم يكن ذلك بشكل استقرائي (أي بواسطة تجربتنا مع أشياء الكون)؟

يُمكن أن نجيب عن السؤالين الأولين معاً أو على الأقل، جزئياً

معاً. فالتوصل إلى قوانين المنطق الاستنباطي أسهل بالنسبة إلى الكائنات البشرية لأنها أساس عمل ذهنهم. وليس هذا شأن قوانين المنطق الاستقرائي، إنْ وُجد هذا المنطق. أما عن فعالية قوانين المنطق الاستنباطي، فبإمكاننا الرجوع إلى حجة مذهب التطوّر لا لنبين أن الإنسان ـ وهو الذي يحتلّ رأس سُلّم التطوّر ـ يمتلك أفضل نظام استدلال ممكن، بل لنلاحظ فقط أن الإنسان ـ وهو الحيوان الذي حافظ على بقائه (أي أنه "لا يزال" متأقلماً مع محيطه) ـ يمتلك نظام استدلال فعّالاً، لأنه بكل بساطة لو لم يكن فعّالاً لما كنا هنا بصدد تأليف هذا الكتاب (والأسوأ من ذلك وهذا يعنيكم! لن تكونوا هنا لتقرأوه). أما عن مسألة أصل المفاهيم، فسنجيب عنها لاحقاً متى استغنينا عن مفهوم الاستقراء.

وكما ذكرنا ذلك آنفاً، يفترض سپربر وولسن أن العمليات التداولية لتأويل الأقوال هي عمليات استدلالية. ويوجد (بالقوّة) على الأقل ضربان من العمليات الاستدلالية: عمليات الاستدلال الاستنباطي، وعمليات الاستدلال الاستقرائي. وبحكم الصعوبات التي يلاقيها مفهوم الاستقراء (راجع الفقرة السابقة: "الأرض مسطّروية")، فإننا لا نُفاجأ باختيارهما الفرضية القائلة إن العمليات الاستدلالية المعنيّة عمليات استنباطية في قسم منها. وهما يريان هذه العمليات بسيطة وقائمة على منطق القضايا، لكنهما لا يتبنّيان كل القواعد الاستنباطية في منطق القضايا.

المنطق الاستنباطي وحساب القضايا

للمنطق الاستنباطي تاريخ طويل بما أن أول المناطقة الكبار ـ ونعني به أرسطو ـ كان يمارس نشاطه في القرن الرابع قبل الميلاد، وأرسطو الذي كان تلميذاً لأفلاطون كان أيضاً معلّم الإسكندر الأكبر. ولكن هذه قصة أخرى. ولم ينفك المنطق يتطور منذ أرسطو إلى

أيامنا هذه، وقد شهد انطلاقة مهمّة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حين سعى فلاسفة ومناطقة كبار، أمثال برتراند راسل Bertrand Russell وغوتلوب فريغه Gottlob Frege وكورت غودل Kurt Gödel، إلى تقديم حلول منطقية لمسألة أسس الرياضيات.

يوجد ضربان من المنطق الإستنباطي: حساب القضايا وحساب المحمولات. أمّا حساب القضايا، فيعالج القضايا غير المحلّلة والعلاقات القائمة فيما بينها والعمليات التي يمكن أن نجريها عليها، وهو يُبيّن بالخصوص وفق أية شروط تكون القضايا المركّبة من اجتماع عدة قضايا بسيطة (وفق قواعد دقيقة) قضايا صادقة أو كاذبة. كما يكشف عن عدد من العمليات التي تجرى على قضايا من قبيل الوصل والفصل والاستلزام (المادي) والنفي. ومن بين ما تناوله التطوّر نذكر التشارط.

ولنأخذ مثلاً **الوصل** (و). لنفترض القضيتين البسيطتين التاليتين:

أ (أ: القط خارج البيت) و ب (ب: الليل أرخى سدوله). إن القضية المركّبة المتحصّل عليها بالوصل بين القضية "أ" والقضية "ب": "أ" و"ب" ("أ" و"ب" = القطّ خارج البيت والليل أرخى سدوله) تكون صادقة إذا، وفقط، إذا كانت "أ" صادقة و"ب" صادقة. بعبارة أخرى، إذا كان زيد يعلم أن القط موجود خارج البيت وإذا كان يعلم أنّ الليل قد أرخى سدوله (إذا كان يعلم أنّ "أ" صادقة وأنّ "ب" صادقة)، إذن يمكنه أن **يستنتج** أن قضية وجود القط خارج البيت والليل قد أرخى سدوله صادقة (**يستنتج** أن "أ" و"ب" صادقة)، إذن يمكنه أن **يستنتج** أن القط خارج البيت (**يستنتج "أ"**)، **ويمكنه أن يستنتج** أنّ الليل أرخى سدوله (**يستنتج "ب"**).

وتبعاً لما سبق، لا توجد ضمن ما قيل في الفقرة السابقة قاعدة واحدة وإنما قاعدتان مرتبطتان بالوصل:

الأولى: قاعدة **الزيادة** التي تجيز لنا ـ إذا كانت "أ" صادقة و"ب" صادقة ـ استعمال الوصل وإيجاد قضية "أ" و"ب" (تكون هي بدورها صادقة).

الثانية: قاعدة **الإلغاء** التي تجيز لنا ـ إذا كانت لدينا "أ" و"ب" صادقة ـ إلغاء الوصل فنحصل بذلك على قضيتين "أ" و"ب" (وكلتاهما صادقتان).

وهذا يعني أن نضع للوصل ما يُسمّى بـ "لوح الصدق" ونحدّد شروط صدق الوصل. ولن نقدّم لوح الصدق (وهو يُعرَضُ في شكل جدول). بيد أن شروط صدق الوصل بسيطة جداً: فالوصل "أ" و"ب" يكون صادقاً، وفقط إذا كانت "أ" صادقة و"ب" صادقة؛ أما في بقية الحالات كلها ("أ" صادقة/ "ب" كاذبة، "أ" كاذبة/ "ب" صادقة، "أ" كاذبة/ "ب" كاذبة) فيكون الوصل "أ" و"ب" كاذباً. فإذا كانت مثلاً قضية القطّ خارج البيت (أ) صادقة، وقضية الليل أرخى سدوله (ب) كاذبة، فإن قضية القط خارج البيت والليل أرخى سدوله ("أ" و"ب") كاذبة، وعلينا أن نلاحظ أنّ قاعدتي الزيادة والإلغاء تتأتّيان مباشرةً من شروط الصدق.

أما **الفصل** فهو صادق إذا كان أحد طرفي القضية المركّبة (أو الطرفان معاً) صادقاً. وعلى هذا النحو، فإذا كانت القضية "ج" صادقة، فيمكننا أن نستنتج الفصل التالي: "ج" V"د"، "ج" V "هـ"، ... إلخ (حيث يُقرأ الرمز V: "أو"). وبعبارة أخرى، كلما كانت القضية **"ق"** صادقة، فإنّ الفصل "ق V ك"، أي "ق" مع أية قضية أخرى "ك"، يكون صادقاً سواء أكانت "ك" صادقة أم كاذبة. وهذه القاعدة، كما هو ظاهرٌ، توافِقُ **قاعدة الزيادة** في الفصل.

أما قاعدة الإلغاء فهي أكثر تعقيداً ولن نستعرضها في هذا المقام، بل سنعرض قاعدة مشتقّة أسهل منها تُعرف باسم "قاعدة نقض التالي" Modus tollendo ponens. ووفق هذه القاعدة، إذا كان

زيد يعرف أن "ج V د" صادقة، وإذا كان يعرف أن "ج" كاذبة، فبإمكانه أن يستنتج أن "د" صادقة (وعلى العكس، إذا كان يعرف أن "ج V د" صادقة، وإذا كان يعرف أن "د" كاذبة، فبإمكانه أن يستنتج أن "ج" صادقة). هب الآن أنّ "ج V د" هي: "بكر وهند ذاهبان إلى الشاطئ" أو "بكر وهند ذاهبان إلى السينما" ("ج" = بكر وهند ذاهبان إلى الشاطئ، "د" = بكر وهند ذاهبان إلى السينما)، فإذا كان زيد يعلم أن "ج" (بكر وهند ذاهبان إلى الشاطئ) كاذبة، إذن بإمكانه أن يستنتج أن "د" (بكر وهند ذاهبان إلى السينما) صادقة. لنلاحظ أن هذه القاعدة، مثل قاعدة الزيادة في الفصل، يمكن أن تُستَنبطَ من قيم صدق الفصل: "ج V د" صادقة إذا كانت "ج" صادقة و"د" كاذبة، وإذا كانت "ج" كاذبة و"د" صادقة، وإذا كانت "ج" و"د" صادقتين. وهي كاذبة إذا كانت "ج" و"د" كاذبتين. وبعبارة أخرى، إنّ الفصل في حساب القضايا هو فصل **احتوائي** (يمكن أن تكون القضيتان "ج" و"د" صادقتين) وليس فصلاً **استبعادياً**. ففي الفصل الاستبعادي ينبغي أن تكون إحدى القضيتين كاذبة إذا كان الفصل صادقاً. وعلى هذا النحو فإن "ج Vد" في الفصل الاستبعادي تكون صادقة إذا كانت "ج" صادقة و"د" كاذبة، وإذا كانت "ج" كاذبة و"د" صادقة، وتكون هذه القضية كاذبة إذا كانت "ج" و"د" صادقتين وإذا كانت "ج" و"د" كاذبتين.

أما **الاستلزام** (المسمّى **المادي**)، فيوافق عموماً الجمل الشرطية مثل: "إنْ يأتِ زيد تبتهج هند". فبأية شروط تكون القضية (المركّبة) "إنْ يأتِ زيد تبتهج هند" صادقة؟ توجد أربعة احتمالات:

الأول: "يأتي زيد صادقة وتبتهج هند صادقة": لا مفاجأة في الأمر: فإن القضية "إن يأتِ زيد تبتهج هند" تكون صادقة.

الثاني: "يأتي زيد صادقة وتبتهج هند كاذبة": فإن القضية "إن يأت زيد تبتهج هند" تكون كاذبة.

الثالث: "يأتي زيد كاذبة وتبتهج هند كاذبة": فإن القضية "إنْ

يأتِ زيد تبتهج هند" تكون صادقة.

الرابع: "يأتي زيد كاذبة وتبتهج هند كاذبة: فإن القضية "إنْ يأتِ زيد تبتهج هند" تكون صادقة.

وإذا بدا الاحتمالان الأولان عاديين تماماً (فصدق القضيتين البسيطتين يؤدّي إلى صدق الشرطية، وصدق الفرضية الشرطية وكذب نتيجتها يؤدّيان إلى كذب الكل)، فإن الاحتمالين الباقيين لا يبدوان عاديين حدسيّاً. وهذا الأمر يُفَسَّرُ جزئياً بأن **الاستلزام**، رغم مشابهته الظاهرية للجمل الشرطية في اللغة العادية، لا يُردّ إلى **الشرط** بمعناه المعهود. فعندما نستعمل الشرط، فإننا نثبت إلى حد ما وجود علاقة (نتيجة مثلاً) بين الشرط وجوابه (ومن زاوية النظر هذه، لا يُمكن أن تكون الجملة الشرطية صادقة إلا إذا كان الشرط وجوابه كلاهما إما صادقاً وإما كاذباً).

وإذا كان الاستلزام لا يوافق بالضبط الجمل الشرطية في اللغة العاديّة، فما الذي يبرّر شروطه الغريبة للصدق؟ ففي الاستلزام، إذا كان الشرط كاذباً لا يمكننا أن نستخلص شيئاً حول قيمة صدقَ الجواب خلافاً لما هو الأمر في الجملة الشرطية من اللغة العاديّة حيث تَفرِضُ العلاقةُ القائمة بين القضيتين أنه عندما نعرف قيمة صدق الشرط فإننا نعرف قيمة صدق الجواب (فهما واحد). فقضية "إنْ يأتِ زيدٌ تبتهجْ هندٌ" هي شرطية صادقة في اللغة العادية. فإذا كنا نعلم أن قضية "يأتي زيد" صادقة إذن تكون قضية "تبتهج هند" صادقة؛ وعلى العكس، إذا كنا نعلم أن "زيداً لم يأتِ"، فإننا نعلم أن "هنداً لم تبتهج". وفي المقابل، إذا كانت قضية "إنْ يأتِ زيدٌ تبتهجْ هندٌ" استلزاماً مادياً، وإذا كنا نعلم أن "زيداً أتى" فإننا نعلم "أن هنداً ابتهجت"، ولكن لا يمكن أن نعلم شيئاً عن حالة هند النفسية إذا كنا نعلم أنّ زيداً لم يأتِ. فالشرطية في اللغة العادية تبدو بمثابة قيد للاستلزام المادي، إذ توجد حالة يكون فيها الاستلزام

المادي صادقاً دون أن تكون الشرطية صادقة، وذلك عندما يرتبط كذب الشرط بصدق الجواب. وبعبارة أخرى، توجد في الشرطية - ولا توجد في الاستلزام المادي - علاقة ضرورية بين القضيتين الأوليين (اللتين يتعين أن تكونا إما صادقتين معاً أو كاذبتين معاً في الشرطية).

وتوجد قاعدتان ترتبطان بالاستلزام قد تكون لهما أوجه استعمال مفيدة:

الأولى هي قاعدة "إثبات التالي" Modus ponendo ponens التي تقول: انطلاقاً من صدق الشرط (يأتي زيدٌ) وصدق مجموع الاستلزام (إنْ يأتِ زيدٌ تبتهج هندٌ)، يمكن أن نستنتج صدق الجواب (تبتهج هندٌ).

والثانية هي قاعدة "نقض السابق" Modus tollendo tollens التي تقول: انطلاقاً من كذب الجواب (إذا كنا نعلم أن قضية: "تبتهج هندٌ" كاذبة) وانطلاقاً من صدق الاستلزام (إذا كنا نعلم أن قضية: "إنْ يأتِ زيدٌ تبتهج هندٌ" صادقة)، يمكن أن نستنتج كذب الشرط (نستنتج أن قضية "يأتي زيدٌ" كاذبة).

أما العملية الأخيرة فتخص **النفي**. وللنفي قيم صدق بسيطة، فإذا كانت القضية "ف" التي نُدخل عليها النفي (ف = أتى زيدٌ) صادقة، فإن نفيها "ل" (ل = لم يأتِ زيدٌ) كاذب؛ وفي المقابل إذا كانت "ف" كاذبة، فإن "ل" صادقة. والحالة الثانية هي التي تهم عموماً النفي في اللغة الطبيعية.

ومن البديهي أن الوصل والتبعيّة والاستلزام والنفي في اللغة الطبيعية لا تكافئ تماماً عمليات حساب القضايا. ولكن حساب القضايا رغم بساطته الشديدة يُمثّل وسيلة استدلال قوية، وهو الذي اختاره سبربر وولسن أساساً للحسابات الاستدلالية المتدخلة في عملية التأويل.

أما حساب المحمولات، فلن يكون موضوع حديثنا هنا.

ونكتفي بالقول إنه شكّل أساساً للتطوّر في علم الدلالة الصوري. ونشير فقط إلى أن حساب المحمولات يتبع قواعد حساب القضايا نفسها ويضيف قواعد عديدة أخرى لمعالجة مسائل معقدة من قبيل التسوير، والزمن، والجهة... إلخ، وهي مسائل تتجاوز ما رسمه هذا المؤلَّفُ لنفسه من حدود.

قواعد الإلغاء والمناسبة

لئن اعتمد سبربر وولسن نظام حساب القضايا، فإنهما لم يتبنّيا جميع هذه القواعد. فلقد حافظا بداهةً على شروط صدق العمليات وحذفا بعض قواعد الحساب التي بدت لهما مؤدّية إلى نتائج غير مفيدة كنظرية المعرفة الموجَّهة نحو المناسبة.

وهذا هو حال **قاعدتَيِ الزيادة**. ويمكن أن نبيّن انطلاقاً من قاعدتي الزيادة اللتين تحدثنا عنهما أعلاه (بالنسبة إلى الوصل وبالنسبة إلى الفصل) أن النتائج التي تولّدها هاتان القاعدتان لا طائل من ورائها في نظام يسعى إلى المناسبة وذلك إما لأنهما تضاعفان الجهد في المعالجة دون تقديم معلومات جديدة وإما لأنهما تؤدّيان بكل بساطة إلى نتائج تافهة.

لنأخذ **الوصل**: فإذا كان زيد يعلم أن "القط خارج البيت"، وإذا كان يعلم أن "الليل أرخى سدوله"، فهو يعلم إذن أنّ القطّ خارج البيت وأن الليل أرخى سدوله. ولكن هذا لا يفيده شيئاً يزيد عمّا يعرفه، ويمكن أن نضيف ما يلي: بما أن "زيداً يعلم أن القط خارج البيت"، فبإمكانه أن يستنتج من خلال زيادة الوصل أن "القط خارج البيت والقط خارج البيت"، أو "القط خارج البيت والقط خارج البيت والقط خارج البيت"... إلخ. وبناءً عليه، فإن الحالة الوحيدة التي يمكن أن نتبيّن منها فائدة ما في زيادة الوصل هي تلك التي يَعرِفُ فيها زيدٌ أنّ "القط إذا كان خارج البيت والليل أرخى

سدوله" فعليه أن يُدخِلَهُ إلى البيت، أي الحالة التي توافق فيها فرضيةُ الاستلزام قضيةً مركّبة نتحصل عليها بواسطة الوصل. وقد تثير حالة الفصل باعتبارها فرضية للاستلزام الضرب نفسه من المشاكل. غير أنه توجد حسب سپربر وولسن في هذه الحالة اشتقاقات بديلة تحلّ محلها. فما يقترحانه هو أن تكون لدينا في حالة الوصل قاعدة تسمّى "إثبات التالي المتّصل" Modus ponens conjonctif. ووفق هذه القاعدة، إذا كان زيد يعلم أنه:

● إذا كان القط خارجَ البيت والليل أرخى سدوله إذن ينبغي إدخال القط إلى البيت

● القط خارج البيت

● الليل أرخى سدوله

يحقّ لزيد أن ينتقل من "إذا كان القط خارج البيت والليل أرخى سدوله إذن ينبغي إدخاله إلى البيت"، ومن "القط خارج البيت" إلى "إذا أرخى الليل سدوله، إذن ينبغي إدخال القط إلى البيت". وعندئذ يُطبِّق قاعدة "إثبات التالي" البسيطة، أي من "إذا أرخى الليل سدوله ينبغي إدخال القط إلى البيت"، ومن "أرخى الليل سدوله" يستنتج "ينبغي إدخال القط إلى البيت".

ويمكن كذلك أن نستغني عن قاعدة الزيادة في الفصل بتطبيق قاعدة تسمّى قاعدة "إثبات التالي المنفصل" Modus ponens disjonctif.

ووفق هذه القاعدة إذا كان زيد يعلم أنه:

● إذا كان القط على الشرفة أو القط في المدخل إذن ينبغي إدخاله إلى البيت

● القط على الشرفة

يحق لزيد أن ينتقل من "إذا كان القط على الشرفة، أو القط في المدخل، إذن ينبغي إدخاله إلى البيت"، ومن "القط على الشرفة"

إلى "ينبغي إدخال القط إلى البيت". وبطريقة مماثلة، إذا كان زيد يعلم أنه "إذا كان القط على الشرفة"، أو "القط في المدخل"، ويعلم أن "القط في المدخل"، فيحقّ له أن يستنتج منهما أنه "ينبغي إدخال القط إلى البيت".

وعلى هذا النحو يمكن أن نستغني عن قواعد الزيادة في الوصل والفصل، لكن ماذا عن قاعدة الزيادة في الاستلزام المادي؟ يجيب المنطق التقليدي بأنه: إذا توصلنا من المقدمة "م" إلى النتيجة "ج"، إذن يحق لنا أن نثبت أنه: "إذا "م"، إذن "ج" صادقة، وفي هذه الحالة، فإن كل ما تصلح له قاعدة الزيادة في الاستلزام المادي هو التصديق على حسابٍ تمّ القيام به مسبقاً، ويمكننا إذن أن نستغني عنها.

يقبل النظام التأويلي لسپربر وولسن التعويل على استدلالات استنباطية لا تستخدم قواعد الزيادة في المنطق القضوي التقليدي بل قواعد الإلغاء فحسب. وفضلاً عن ذلك، لا تسعى هذه العملية إلى استخلاص نتائج انطلاقاً من مقدمات قد تتكوّن فقط من قضايا السياق، ولا تسعى أيضاً إلى استخلاص نتائج من مقدمة واحدة قد تكون الصيغة المنطقية للقول. فالهدف المنشود ـ وهذا يُقبل إذا كانت الغاية هي بناء تمثّل الفرد للكون أو تعديله ـ هو أن نستخلص ـ **من مقابلة الصيغة المنطقية للقول بالقضايا المستخرجة من السياق، وكلّ هذا يُمثّل المقدمات** ـ نتائج بشأن صحة الاعتقادات القائمة الجديدة.

الاعتقادات والاقتناعات والصدق

سبق أن رأينا أن من ثِمار النظام التأويلي تقديم نتائج تتصل بصحة اعتقادات الفرد. وفي نظام يلح على أهمية العمليات المنطقية وعلى أهمية مفهوم الصدق، ويتأسس على فرضية قوية تقول إن هدف كل نظام معرفي هو بناء تمثّل صادق للكون، قد نستغرب أن

تكون نتائج النظام التأويلي قادرةً على أن تشكك في اعتقادات الفرد. ويمكننا أن نتساءل عمّا إذا كان لمفهوم الاعتقاد نفسه مكانٌ في مقاربة كهذه؟ أليس حريّ بنا أن نتحدث عن معارف، فالمعارف على خلاف الاعتقادات، معلومات موثوق في صحتها؟ وعلاوة على ذلك، إذا كان هدف نظام منطقي ـ كالنظام الذي وصفناه سابقاً ـ هو ضمان صدق النتائج، استناداً إلى صدق المقدمات، فما الفائدة من نظام موثوقٍ به من وجهة النظر هذه إذا كان يعمل على اعتقادات (قابلةً للخطأ) وليس على معارف (غير قابلة للخطأ) أو على يقينيّات؟

وتُطرح عندئذ أسئلة أخرى بشأن الإدراك وقابلية نظامنا الإدراكي للخطأ أو العصمة، وكذلك بشأن قدرتنا على إنشاء رؤية للكون غير محدودة في جوهرها بما يشوب نظامنا الإدراكي من نقائص؛ وأخيراً استقرار مفاهيمنا إذا لم تكن قائمة على الاستقراء. وسنعود إلى مسألة تكوُّن المفاهيم واستقرارها ومحتواها المعرفي في الفصل السادس. ولكي نختم هذا الفصل، نودّ أن نشير إلى كيفيّة التوفيق بين رؤية للأنظمة المعرفية، مثل رؤية سپربر وولسن، وبين مقاربة منطقية جزئياً للظواهر التأويلية من جهة، ومن جهة ثانية إلى مفهوم **الاعتقاد** (يستخدم سپربر وولسن مصطلح "فرضيّة"، بالإنكليزية: Assumption) وهو مصطلح يفصح جيداً عن معناه الذي لا يتعلّق باليقين).

لا يتداخل مفهوما الاعتقاد والمعرفة، فالتمييز بينهما ليس تمييزاً ذا طابع فلسفي فحسب. فهذا التمييز يوجد أيضاً في الحياة اليومية. فإذا قال زيد: «أعتقد أن بكراً رحل»، فليس قوله البتّة كالقول: «أعلم أن بكراً رحل». فعندما يقول زيد: «أعتقد أنّ. . .»، فإنه يستنتج أو يستدل عموماً على أن "بكراً" رحل أو قيل له ذلك، في حين أنه عندما يقول: «أعلم أن. . .»، فلأنه عموماً رأى "بكراً" وهو يرحل أو أن أحد الثقات قال له إنه رأى ذلك.

ونعتبر عادةً في الفلسفة أنه بالإمكان أن نستبين كذب الاعتقاد أو عدم صحته، في حين أن المعرفة لا تقبل النقاش. وسيظل السؤال يراودنا حول ما إذا كان الكائن البشري يعرف شيئاً ما بالمعنى القويّ للفعل "**يعرف**". ونحن نرى أن الإجابة بطبيعة الحال ستكون بنعم، وكل شخص ـ باستثناء المتشككين أو غلاة النسبيين ـ سيقبل ذلك. فنحن نعلم أننا وُلدنا وأننا نعيش وأننا سنموت يوماً ما. . . إلخ، ونحن نعلم الشيء نفسه أو أشياء مختلفة عن كائنات أخرى أو موضوعات. غير أنه إذا كان زيد يعتقد أن الله موجود، فمهما كان اقتناعه فإن الأمر لا يتعلق إلاّ باعتقاد ولا يمثّل معرفة بأية حال من الأحوال. وهذا لا يعني أن الله غير موجود، إنما يعني فحسب أن وجوده أو عدم وجوده لا يمكن أن يكون إلاّ موضوع اعتقاد (وهو ما اتفق على تسميته بالإيمان) وليس موضوع معرفة؛ وفضلاً عن ذلك، من البيّن أن وجود الله أو عدم وجوده مستقلٌ تماماً عن اعتقاد "زيد". . .

ويمكن أن نبيّن الفرق بين الاعتقاد والمعرفة بواسطة الاستدلال المنطقي، فالاعتقاد يمكن أن يُستنبط من المعرفة والعكس غير صحيح. وعلى هذا النحو، لو كان "زيد" يعلم أن "بكراً" رحل، لكان اعتقاده بأن "بكراً" رحل صادقاً، إنما لو كان "زيد" يعتقد أن "بكراً" رحل، لما كان علمه أن "بكراً" رحل صادقاً.

إن **الاعتقاد** قابلٌ للخطأ. وعلى خلاف محتوى المعرفة، فإن محتوى الاعتقاد يمكن أن يكون كاذباً. فما الفائدة من نظام استنباط منطقي إذا كان للمتكلّمين اعتقادات عوضاً عن معارف؟ وعموماً ـ وبمعزل عن إمكان دفاعنا عن الأطروحة التي تقول إنّ لدى الناس على الأقل معارف أساسية ـ فإن ما يضمن ألا يشوب نظام التأويل نقص هو أن النظام المستعمل لتأويل الأقوال، وبصفة أعمّ لتأويل المدركات، نظامٌ استنباطيٌ. وإذا كان النظام ينطلق من مقدمات

صادقة (السياق + الصيغة المنطقية للقول)، فإنه يتوصل إلى نتائج صادقة. وإذا انطلق من مقدمات كاذبة، فإنه يتوصل إلى اعتقادات كاذبة. ولكن إذا انطلق من مقدمات صادقة فلن يتوصل إلى نتائج كاذبة. وإذا انطلق من مقدمات كاذبة فلن يتوصل إلى نتائج صادقة. وعلى غرار نظام غرايس، فإن النظام الذي يقترحه سپربر وولسن هو نظام استنباطي ولكنه غير برهاني: فهو يضمن التلازم بين صدق المقدمات أو كذبها وصدق النتائج أو كذبها، إلا أنه لا يضمن صدق المقدمات (وإذن لا يضمن صدق النتائج).

تُعتبَرُ القضايا المتّصلة بتمثُّل الكون عموماً اعتقادات أكثر منها معارف، أي أنها غالباً ما تكون قابلة للخطأ ويُمكن أن يظهر كذبها. غير أن قضية ما إذا كانت اعتقاداً وليست معرفة، لا تحمل الفرد الذي يتمسك بها على الاعتقاد بأنها كاذبة، فبإمكانه أن يعتقد أنها صادقة دون أن يكون واثقاً من ذلك؛ وأن يعتقد أن حظها من الصدق يساوي حظها من الكذب؛ وأن يعتقد أن حظها من الصدق أوفر من حظها من الكذب؛ وأن يعتقد أن كذبها أرجح. بعبارة أخرى، قد تكون الاعتقادات على درجات مختلفة من اليقين أو الوثوق وتكون فائدة النظام الاستنباطي غير البرهاني هي أنه يضمن، مع أنه لا يضمن صدق المقدّمات ولا صدق النتائج، أنّ النتيجة لن تكون على درجة يقين أدنى من درجة يقين الاعتقادات التي انطلقت منها.

تبقى إذن للمقاربة المنطقية كل أهميتها حتى وفق التصور القائل إن القضايا التي تتدخل في تمثّل الكون لدى الفرد هي من قبيل الاعتقادات وليس من قبيل المعارف. ومع ذلك يمكن أن نتساءل: ألا نعود في هذه الحالة بكل بساطة إلى **النسبية**؟

الجواب عن هذا السؤال هو، في رأينا، سلبي من دون شك. فالقول بأن عدداً من القضايا التي تدخل في نطاق تمثّلاتنا للكون هي قضايا اعتقادية، أي الإقرار باحتمال أن تكون كاذبة، لا يعني أنه لا

يمكن مبدئياً أن تكون لدينا اعتقادات صادقة (أي معارف) ولا يعني أن اعتقاداتنا كاذبة بالضرورة. لنفترض الوضعية التالية: يعتقد "زيد" أنّ "بكراً" في بيته لأنه رأى سيارته متوقفة أمام الباب. وهو يتمسك باعتقاده هذا بدرجة معيّنة من اليقين لأنه يعلم أن "بكراً" يكره القيام بأي نشاط جسدي وأنه لا يتنقل إلا بسيارته. ويصادف أنه محقّ وأن "بكراً" في بيته بالفعل. إذن يكون اعتقاد "زيد" صادقاً؛ ولكن من الممكن أيضاً أن لا يعلم "زيد" بوجود "بكر" في بيته وأن يظل متمسكاً باعتقاده بدرجة عالية من الاقتناع ولكن غير مطلقة. وفي هذه الحالة نرى أن القضية صادقة وأن صدقها مستقلٌ:

أ) عن كونها توافق اعتقاد زيد؛

ب) عن درجة اقتناع زيد بهذا الاعتقاد؛

ج) عن كون هذا الاعتقاد مشتركاً أو غير مشترك مع أفراد آخرين.

نلاحظ هنا أيضاً أن لا شيء يمنع مبدئياً زيداً من أن يعرف يوماً ما أن القضية المعنية صادقة.

لذا، فإن موقف سپربر وولسن **ليس نسبياً في أي وجه**، وموقفنا في هذا الصدد لا يختلف. إنه موقف **واقعي** لأنه يقرّ بأن الكائن البشري قد يخطئ (وهذا لا يعدّ اكتشافاً فريداً من نوعه) ولأنه لا يَستَنتِجُ، مثل النسبيين، استحالة كل معرفة بل يتعين أن نسجل أن الاستنباط الذي ينطلق من قابلية الفكر البشري للخطأ إلى كونية الخطأ هو استنتاج غير صحيح، ويُمكن أن نبيّن ذلك ببساطة. لنفترض أننا نقرّ بالمقدمة التالية: يُمكن لسقراط أن يُخطئ (أحياناً). فليست لدينا أية وسيلة منطقية لنستنتج أنّ سقراط يُخطئ (دائماً). وقياساً على المثال نفسه من المقدمة: كل الناس يُمكن أن يُخطئوا (أحياناً)، ليست لدينا أية وسيلة لنستنتج أن كل الناس يُخطئون (دائماً). وانطلاقاً من أن كل الناس يخطئون (دائماً)، لا يحق لنا أن نستنتج أن

الحقيقة غير موجودة. وهذا هو استدلال النسبيين الذين ينتقلون بخفة ورشاقة من "كل الناس يُخطئون" إلى "الحقيقة غير موجودة"، متناسين بسهولة أن اعتبار الإنسان يُمكن أن يخطئ لا يستلزم البتة أن الخطأ محتوم وأنه دائم، أو أن الشك مُعمَّمٌ ودائم.

والآن ماذا يمكن أن نقول عن الحجج المعروضة في شأن حدود ملكاتنا الإدراكية؟ هل يُمكن أن نستنتج شيئاً من كوننا لا نرى الألوان أو لا نسمع بعض الأصوات أو لا نشمّ بعض الروائح؟ هل يستلزم عدم امتلاكنا لملكات حيوانات أخرى أن تمثُّلنا للكون مختلف عن تمثّل تلك الحيوانات له؟ سنجيب بسرعة عن جميع هذه المسائل، بادئين بالمسألة الأخيرة ومستأنسين بمثال معروف في الفلسفة هو "مثال الخفّاش".

نستهلّ حديثنا بملاحظة تمهيدية: إنّ تمثّل الكون سواء أكان تمثل الحيوانات أم تمثّل الكائن البشري لا يُرَدُّ إلى مجموع المدارك، وإنما يُستخلص هذا التمثل بتضافر المدارك وتحليل الدماغ لها معاً. لنعد إلى مثال الخفّاش. يحدّد هذا الخفّاش موقعه في الفضاء ليتجنّب في الآن نفسه العقبات وليتعرّف على فرائسه (الحشرات الصغيرة) بواسطة نظام يُسمى التموقع بالصدى. وهذا النظام الشبيه بنظام السونار Sonar(*) يعمل بواسطة إصدار أصوات في موجة صوتية متميّزة جداً لا يدركها السمع البشري (كما لا يدركها سمعُ عددٍ آخر من الحيوانات)، وترجع هذه الأصوات إلى الخفّاش عندما يعترض حاجزٌ الموجةَ الصوتية. ويحلّل دماغُ الخفّاشِ هذه المعطيات ليبني تمثّلاً للفضاء. فإلى أي حدّ يسمح لنا ذلك بالقول إن هذا التمثّل مختلف جذرياً عن تمثُّل الكائن البشري الذي يدرك بصرياً الموقع نفسه (بفضل منظار يعمل بالأشعة تحت الحمراء التي تمكّن من تبيّن

(*) السونار Sonar (الكلمة مشتقة من الأحرف الأولى للكلمات الإنجليزية التالية: Sound Navigation Ranging). وهو جهاز استكشاف يستخدم الموجات الصوتية تحت مياه البحر لتحديد موقع الأشياء والتعرف على عمقها تحت سطح الماء [المترجمان].

الأشكال في الظلام الدامس مثلاً)؟ الإجابة بسيطة: لا شيء يدعو إلى التفكير في احتمال أن يكون التمثّلان مختلفين جذريّاً، فالحواجز ستكون في المكان نفسه والحشرات أيضاً. وبما أن للكائن البشري المعني نظاماً للإدراك البصري عادياً، فإنه من المحتمل أن تكون استنتاجات الكائن البشري والخفّاش بخصوص تمثّل الفضاء متماثلة إلى حد ما من جهة محتواها، إنْ لم نقل من جهة شكلها أيضاً، ومن جهة الطريقة التي توصلت بها إلى هذه الاستنتاجات. يبدو إذن أنه توجد بالفعل وقائع موضوعية أساسية يمكن أن تتفق الأنظمة المعرفية بشأنها ولو اختلفت طرق اشتغالها. وقد تكون الاعتقادات التي تفضي إليها هذه الأنظمة متماثلة وقد تكون صادقة.

خاتمة

يمكن إذن أن نقرّ في الآن نفسه بقابلية الأنظمة المعرفية للخطأ وباختلاف طرق عملها وأن نرفض النسبية. وهذا ما يفعله سبربر وولسن. والآن سنركز اهتمامنا في الفصل السادس على المفاهيم وبنائها الاستنباطي.

الفصل السادس

بناء المفاهيم

أعتقد أن للحسّ المشترك الغلبة في هذه المسألة.

توجد فعليّاً - بمعنى واسع - أشياء وضروب من الأشياء وأحداث واقعة في الخارج، أي في الكون. وقد بُني ذهننا بطريقة تسمح باكتشافها وتسميتها.

ستيفن پنكر(*)

مقدمة

كنا قد رأينا أن المفاهيم ركيزة من ركائز كل نظرية تسعى إلى وصف اللغة واستعمالها. فمن جهة يبدو أن كيفيّة بناء المفاهيم رهنٌ بالتجربة، لكن وضع نظرية مقبولة للاستقراء يبدو صعباً؛ ومن جهة أخرى، تقوم المفاهيم في نظرية المناسبة بدور مهمّ في تشكيل السياق وفي توليد بعض قواعد الاستدلال؛ وأخيراً نجدها تُمثّل نقطة تقاطع بين اللغة وإدراك الواقع.

وسنعالج في الفصل الحالي المسألة الشائكة الخاصة بتكوّن المفاهيم في نظام غير استقرائي، قبل أن نعكف في الفصل التالي

(*) Steven Pinker.

على تناول مسألة محتوى المفاهيم. وهكذا يصبح بمقدورنا النظر في نقطة التقاطع بين المفاهيم والمعجم، وتبيُّن أن المفاهيم هي أقل تجانساً من حيث محتواها مما تبدو عليه. وأخيراً سنتساءل في آخر الفصل السابع (راجع الفقرة: تجذّر المفاهيم) عن مفهوم حديث هو مفهوم **تجذّر المفاهيم في الواقع**.

المذهب الفطري والمفاهيم والاستقراء

لو توفّر لدينا - مثلما أشرنا آنفاً (الفصل الخامس، الفقرة: الاستقراء والاستنباط) - منوال استقرائي موثوق به، لسوّينا مسألة بناء المفاهيم نهائياً. إذ يكفي أن نقدّم لطفل (أو استناداً إلى مثال فيلسوف، أن نقدّم إلى كائن من المريخ) شيئاً ما ونسمي هذا الشيء ونكرر العملية عدّة مرات حتى تنتهي المسألة. فزيد الصغير (أو عزريتيتو)(*) سيعرف أن موضوع الحديث هو تفاحة. ولكن لسوء الحظ ليس لدينا منوال استقرائي موثوق به، ولن ننجح بهذه الطريقة البسيطة في إنقاذ زيد وعزريتيتو من جهلهما. وبالفعل، فكل ما نكون علّمناه لزيد وعزريتيتو هو أن الشيء "أ" والشيء "ب" والشيء "ج" تحمل سمة مشتركة هي: "تفاحة". فليست لديهما أي وسيلة للتعميم على مجموع الأشياء التي تشترك في جملة من الخصائص "أ" و"ب" و"ج". فالاستقراء قد يوفّر لهما فعلاً هذه الوسيلة، ولكن لا يوجد منوال صحيح للاستقراء.

وانطلاقاً مما سبق توجد خطتان للنظر:

الأولى: أن نسلّم بأن بناء المفاهيم يجري بطريقة استقرائية مع علمنا أننا لا نملك في الوقت الراهن منوالاً مقبولاً للاستقراء، مع ترجيحنا أننا لن نحصل عليه أبداً، وعندئذ نسلّم بالسير في طريق من المحتمل جداً أن تكون مسدودة وبإلزام أنفسنا بالاكتفاء

(*) يقابل "عزريتيتو" Azrttytu اسم الكائن الفضائي القادم من المريخ [المترجمان].

بمنوالات للمعرفة ناقصة جذرياً ونهائياً.

الثانية: أن نبحث عن طريقة غير استقرائية لبناء المفاهيم.

سنتبنى بطبيعة الحال الخطة الثانية.

من الحلول التي تجعلنا نتخطى الصعوبة تبنّي فرضية فودور حول بناء المفاهيم حرفياً. وهي فرضية غاية في البساطة: لا تُبْنَى المفاهيم لأن الكائن البشري يمتلك منذ ولادته المفاهيم التي هي - كما يقول الأنكلوسكسونيون - **"مُوصَلَةٌ سلفاً"** "Pre-wired"، أي بعبارة أخرى، إن المفاهيم فطرية ولا سبيل إلى اكتسابها. وهذه الفرضية - وعلينا التشديد على ذلك - تتماشى مع فرضية فودور الكبرى الأخرى (باستثناء نظريته في الملكات) القائلة بوجود لغة كونية للفكر (لغة الفكر). تشكّل المفاهيم الفطرية التي لا تقتصر تماماً على المضامين المعجمية المرتبطة بالكلمات جزءاً من لغة الفكر.

ولقد أثارت فرضية فودور حول وجود لغة فطرية للفكر جدلاً حاداً، وتستند هذه الفرضية إلى فكرة يعسر نقدها، ومفادها أن ما يوجد في المفاهيم يفوق ما نكتسبه من التجربة. فحتى المفاهيم شديدة الاتصال بالحياة اليومية تختزن معلومات تتجاوز ما توفّره التجربة (سنعود إلى هذه المسألة فيما بعد). ويمكن أن تستند أيضاً إلى نقد الاستقراء (راجع الفصل الخامس، الفقرة: الاستقراء والاستنباط، والفقرة: "الأرض مُسطَّرويّة"). بيد أن الاعتراضات عديدة:

أ) توجد العديد من المفاهيم الحديثة جداً: يمكن أن نستحضر في هذا السياق المفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة على غرار حاسوب وهبوط وطائرة ونزول على سطح القمر وصاروخ، مركبة جيوفضائية... إلخ، لذا يبدو من الصعب أن نبرر اعتبار مثل هذه المفاهيم فطرية. يُمكن أن نسلّم بأن بعض المفاهيم التي كانت مفيدة أو بالأحرى ضرورية لبقاء الأفراد منذ ظهور النوع البشري هي مفاهيم

فطرية (كالحرارة والماء والخطر والغذاء والجنس. . . إلخ). ولكن لا نرى بقدرة أي قادر يُمكن لمجموعة المفاهيم الفطرية الضرورية عند بدء الخليقة (إنْ كانت هذه المجموعة موجودة أصلاً) أن تتضمن مفاهيم توافق حقائق كان يستحيل مجرد التنبؤ بها في ذلك العهد؟

ب) نتوصل إلى الكشف عن مفاهيم قارّة لدى الأفراد. وقد كان هذا الاعتراض الثاني انطلاقاً من أعمال علماء نفس أبرزوا الطابع الضبابي أو الغامض للمفاهيم. ولكن إذا كانت المفاهيم ضبابية أو غامضة في جوهرها، فمن الصعب أن نفهم كيف يمكن أن تكون فطرية. وفعلاً يبدو أن المذهب الفطري يفترض حداً من الصلابة في السلوك (الذي يُعتبر عادةً غريزياً). ويمكن أن نستحضر في هذا الصدد السلوك الغريزي لبعض الحشرات أو بعض الطيور. ولنا عودة إلى هذا الأمر لاحقاً.

ج) يجدّد هذا الاحتراز الثالث الاعتراض العام على فرضيات المذهب الفطري، إذ يراها فرضيات بسيطة تسمح باقتراح ما يشبه الحلول ولكنها في الواقع تترك المشكل على حاله.

يُمكن أن نردّ على جميع هذه الاعتراضات، وبالخصوص الاعتراضين الأول والثالث. أما الثاني فسنردّ عليه في فقرة مستقلة (راجع الفصل السادس، الفقرة: نقدٌ لمنوال الطراز).

ينفي الاعتراض الأول أن تكون المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة فطرية لأسباب مرتبطة بنظرية التطوّر، لكن هذا الاعتراض لا يأخذ في الحساب أن المفهوم قد يُبنَى انطلاقاً من عدّة مفاهيم أخرى. بعبارة أخرى، لا ضير من التمييز بين المفاهيم البسيطة أو الأولية والمفاهيم المركّبة التي تُبنى من خلال التأليف بين مفاهيم بسيطة. وهكذا تنسجم هذه الفرضية كما ينبغي مع الفرضية التي يسلّم بها الجميع في المنطق وفي اللسانيات "التأليفية". فانطلاقاً من قضايا بسيطة، يمكن تأليف قضايا جديدة مركّبة هذه المرة (راجع الفصل الخامس، الفقرة:

المنطق الاستنباطي وحساب القضايا)، أو انطلاقاً من كلمات يمكن تأليف جمل (راجع الفصل الرابع، الفقرة: الصدق والقضية).

أما الاعتراض الثالث المبدئي فلا يبدو مُؤَسَّساً كما ينبغي: علينا أن نقرّ بوجود سلوكات فطرية لدى أنواع الحيوان وبأن هذا الطابع الفطري يمثّل جزءاً من وصفها، إلاّ إذا أقمنا حاجزاً فاصلاً يتعذر تجاوزه يفصل بين النوع البشري والأنواع الأخرى (وهو حاجز ليس له أبداً ما يبرّره علمياً)، أو إلا إذا سلّمنا بانعدام السلوك الغريزي والفطري لدى الحيوانات (وهو إثبات يناقضه العديد من الملاحظات القديمة والحديثة في علم سلوك الحيوان).

فهل يتعيّن لذلك أن نتبنى فرضية فودور حول الطابع الفطري للغة الفكر وللمفاهيم التي تبنيها؟ إن أقصى ما يمكن أن نفعله هو أن نقدّم حججاً تدعم الطابع الفطري لبعض الفوارق الأساسيّة التي يُمكن لنا انطلاقاً منها أن نكتسب المفاهيم بصفة استنباطية.

"غافاغاي"! (Gavagai!)

لكي ندافع عن موقف فودور ـ ولو جزئياً ـ ننطلق من مثال للفيلسوف الأميركي ويلارد فان أورمان كواين Willard Van Orman Quine. فقد تصوَّر الوضعية التالية: انعزل عالِمُ أنثروبولوجيا في قبيلة من السكان الأصليين لدراسة لغتها. قطع أرنب الطريق فصاح أحد أفراد القبيلة قائلاً: «غافاغاي!». إن المسألة التي يطرحها كواين هي مسألة الدلالة التي ينبغي على عالِم الأنثروبولوجيا أن يسندها لعبارة "غافاغاي!". فهل تعني هذه العبارَة:

- "يا للعجب! إنه أرنب!"
- "انظروا، إنه أرنب!"
- "غافاغاي!" (حيث غافاغاي هو الاسم الخاص بالأرنب المقصود)

- "أرنب!"
- "أجزاء غير منفصلة عن الأرنب"
- "ها هو عشاؤنا!"
- "إنه يؤرنب" (كما يمكن أن نقول إنها تمطر)
- . . . إلخ؟

رغم براعة كواين، فإن هذه الإمكانيات ليست كلها واردة. ولأن إدراك الواقع تحدّده في الآن نفسه القدرات الإدراكية والمفهومية للإنسان، فإن الوضع ليس سيئاً إلى هذا الحد. لا شك في أن "غافاغاي" يمكن أن تعني "يا للعجب إنه أرنب!"، أو "انظروا إنه أرنب!"، أو "أرنب!"، كما يُمكن أن تعني تجوّزاً "ها هو عشاؤنا!". ولكن احتمالات دلالة "غافاغاي" على "أجزاء غير منفصلة عن الأرنب" أو على "إنه يؤرنب" تبدو ضعيفة جداً. فلا أحد عموماً ـ سواء أكان من السكان الأصليين أم من غيرهم ـ له مقولات غريبة مثل هذه.

والطفل الذي يتعلّم الكلام يُعدّ في وضع شبيه بوضع عالِم الأنثروبولوجيا، فمحيطه ينهض بدور قبيلة من السكان الأصليين. ومَا يبيّنه مثال كواين، وهذا يقوله كواين نفسه، هو أن المقاربة الاستقرائية الخالصة لاكتساب المفاهيم لا تعمل.

أما ما لا يقوله كواين فهو أن مثاله يكشف أيضاً أننا لا نمتلك مقاربة استقرائية للمفاهيم وللغة، سواء أتعلّق الأمر بمفاهيم لغتنا الأم في طفولتنا الأولى أم بمفاهيم لغة أجنبية نسعى إلى اكتسابها فيما بعد. وأي والد تأمّل صوراً بصحبة طفل صغير في مرحلة اكتسابه للغة لا بد أنه قد عاش هذه التجربة؛ فإزاء صورة معينة، لا يطرح الطفل ما لا حد له من الافتراضات حول دلالة الكلمة. فهو يرى، وهو محقّ في ذلك، أنّ الكلمة التي تُذكر له تدل على الشيء الذي تُمثّله الصورة. وعلى هذا النحو أيضاً، فإن الطفل الذي يتعلّم لغة

أجنبية في كتاب حديث مزدان بصور كثيرة لا يطرح عدّة افتراضات بشأن دلالة كلمات اللغة الأجنبية التي يتعلّمها؛ فهو لا يجد عموماً صعوبة في تعيين الشيء الذي تحيل إليه الكلمة المعنية.

ما يستحق الذكر أن العلاقة بين كلمة ما وشيء محدّد بالضبط لا تثير إشكالاً كبيراً. ولعلّ بعض الدراسات الحديثة في الأنثروبولوجيا وعلم النفس تبيّن لنا جزئياً السبب. فالدراسات حول التصنيف الشعبي للحيوانات والنباتات لدى أمم شديدة الاختلاف تدلّ على وجود استقرار كبير في هذه التصنيفات، علاوة على أنها توافق التصنيف اللينيّ (تصنيف لينّه Linné لا يزال معتمداً إلى اليوم) وترتيبه (وفق النوع والجنس والعائلة والمرتبة والطبقة والنسل والموقع). ومن جهة أخرى، يميّز الناس بصفة حدسية وطبيعية بين الاستدلالات التي يمكن أن نقوم بها بشأن الأنواع الحيوانية وبشأن الموضوعات. فالناس يعرفون أنّ التّروتَة Truite سمكة، وأن السمك حيوان، فيستنتجون أن التّروتَة حيوان. لكن إنْ كان مقعد السيارة مقعداً، والمقعد قطعة من الأثاث، إلا أنه لا يستنتجون أن مقعد السيارات قطعة من الأثاث. ومن جهة ثانية، يُميّز الأطفال الذين لم يبلغوا سن الدراسة تمييزاً جيداً بين ما ينتج عن التغييرات التي تلحق الموضوعات وما ينتج عن التغييرات التي تلحق الكائنات الحيّة. فهم يقبلون أن تتحوّل الأريكة التي نزعنا ذراعيها إلى كرسي، لكنهم لا يقبلون أن يتحوّل ثعبان زرعنا له قوائم إلى عظاية.

وهكذا يبدو فعلاً أن عمليات المَقْوَلَة(*) الكبرى الأساسية، هي على أية حال كونية وفطرية إنْ لم يكن هذا شأن مجمل المفاهيم في تفاصيلها. وليس فودور محقّاً بالضرورة، ولكن هذا يعني أن فرضيته ليست عبثية وأنه لا يمكن تقريباً تجنّب الفرضية القائلة بوجود قدرة على المَقْوَلَة وبوجود معارف مسبقة فطرية. ويُمكن في الواقع ـ كما

(*) سيأتي تعريفها لاحقاً [المترجمان].

سنرى لاحقاً - أن نقترح استناداً إلى التجارب التي تمّت مناقشتها أعلاه، منوالاً أولياً غير استقرائي لاكتساب المفاهيم.

ولكن بِمَ سنردّ الآن على الاعتراض الثاني الذي يقول إن المفاهيم هي من حيث الأساس ضبابية أو غامضة؟

المفاهيم الغامضة ونظرية الطراز

ما استعرضناه آنفاً يدفعنا إلى أن نرى أن المفاهيم دقيقة. وقد سادت هذه النظرة إلى المفاهيم وبصفة أعم إلى المَقُولَة (القدرة على بناء المفاهيم وترتيب الموجودات في الكون وفق المقولات المناسبة) فترة طويلة. وتعود هذه النظرة إلى زمن أرسطو، وهي تُعرف عادة باسم "منوال الشروط الضرورية والكافية". وتقوم فرضيتها الأساسية على أن مفهوماً ما يجمع عدداً محدداً من الشروط **التي يكون مجموعها** في الآن نفسه **ضرورياً** (ينبغي استيفاؤها كلها) **وكافياً** (ليس من الضروري إضافة أي شرط آخر) لينتمي شيء ما إلى المَقُولَة الموافقة للمفهوم المعنيّ.

وفي أوائل السبعينات من القرن العشرين، نقدت عالِمة النفس إليانور روش Eleanor Rosch هذا المنوال نقداً جذرياً. فقد وزعت روش على عيّنات كبيرة من السكان اختبارات تطلب منهم فيها تصنيف مختلف أفراد مَقُولَةٍ واحدة بحسب سلّم يُحدّد قوة وضعف انتماء الأفراد إلى هذه المَقُولَة؛ خذْ مثلاً: عصفور الدوري وأبو الحناء ودجاجة ونعامة وطائر البطريق، فكيف تُرتَّبُ هذه الطيور بدءاً بأقربها إلى صورة الطائر. وقد ظهر، دون مفاجأة كبرى، أن الترتيب الأكثر وروداً إحصائياً هو الترتيب الذي ذكرنا وفقه مختلف هذه الطيور، إذ يرد عصفور الدوري أولاً ثم أبو الحناء فالدجاجة فالنعامة فطائر البطريق.

وانطلاقاً من مثل هذه النتائج، نقدت روش بحدّة منوال

الشروط الضرورية والكافية مستندةً إلى البرهان التالي: هذا المنوال لا يقبل إلا انتماء مطلقاً إلى مَقُولَةٍ ما (فالبطريق في المثال الذي ذكرناه هو إما طائر وإما ليس طائراً) فليس له انتماء نسبي إلى المَقُولَة (البطريق أقل انتماءً إلى جنس الطيور من عصفور الدوري). بيد أن النظام البشري للمَقُولَة يقرّ بوجود درجات في الانتماء. فمنوال الشروط الضرورية والكافية لا يطابق إذن وصف النظام البشري للمَقُولَة (وتبعاً لذلك نظام المعرفة البشرية).

واقترحت روش أن نستبدل به منوالاً آخر هو "الطراز". فوفق هذا المنوال "نصنّف" الأشياء على أساس مشابهتها لعنصر مركزي في المَقُولَة المعنية. فعلى قدر مشابهة هذه الأشياء للعنصر المركزي يكون انتماؤها للمَقُولَة والعكس بالعكس. ويُسمّى العنصر المركزي للمَقُولَة: **"الطراز"**، ويفترض أن أكبر عدد من الخصائص المميّزة للمقُولَة تجتمع فيه (لا يتعلق الأمر إذن بخصائص ضرورية وكافية إذ لا وجود لخاصية ضرورية للانتماء إلى المَقُولَة). وأخيراً، تُقَدَّرُ درجة المشابهة بحسب عدد الخصائص المميّزة الموجودة في الشيء الذي نقارنه بالطراز.

إلا أن روش وأتباعها لا يقفون عند هذا الحد، فهم يرون أن مفهوم "المشابهة العائلية" الذي استعاروه من الفيلسوف النمساوي لودفيغ فيتغنشتين Ludwig Wittgenstein، يطبّق لتحديد الانتماء إلى المَقُولَة.

وهذا المفهوم بسيط جداً، فنحن نعتبر عموماً أن في كل عائلة مشابهة ضبابية مشتركة بين جميع أفرادها. وهذا لا يستلزم أن كل فرد يشبه جميع الأفراد، وإنما يستلزم أن كل واحد يشبه على الأقل فرداً آخر من أفراد العائلة، إذ الجدّ يشبه العمّة فاطمة، والأم تشبه الجدّ، وزيد الصغير يشبه الأم، وليلى تشبه زيداً الصغير... وهكذا دواليك. ومن هذا المنظور لا يُحدّد أفراد المَقُولَةِ من خلال مشابهتهم

للطراز فقط، بل ـ بكل بساطة (وعلى نحو أقلّ تطلّباً بكثير) ـ من خلال مشابهة فرد من المَقُولَة لفرد آخر على الأقل من أفراد هذه المَقُولَة وإنْ لم يكن الطراز.

فإذا أخذنا مفهوم "الطائر" مجدداً، فإن طراز هذه المَقُولَة وفق أبحاث روش هو العصفور الدوري، أما انتماء بقيّة الأفراد المذكورين للمَقُولَة، أي أبو الحناء والدجاجة والنعامة وطائر البطريق، بل انتماء جميع الأفراد الآخرين الذين لم نذكرهم مثل السقاوة والعقاب والبطّ والكيوي والدودو. . . إلخ، فيتحدد إما بمشابهة هذه الأفراد للطراز وإما بمشابهتها لأي فرد من أفراد المَقُولَة.

نقد لمنوال الطراز

يقوم منوال الطراز على عدد من المفاهيم يبدو بعضها في أحسن تقدير مثيراً للجدل. ويمكن أن نبدأ بأكثرها بداهةً، وهو مفهوم "المشابهة العائلية" الذي، إن لم تُضبَط حدوده بشكل أو بآخر (لم يشر أحدٌ إلى وسيلة لضبط حدوده على حد علمنا)، فإنه سيؤدي إلى نتائج غير مقبولة. فبوسع هذا المفهوم أن يبرهن (مثلاً) على أن الإنسان طائر. لقد طُلب من أفلاطون Platon، كما تقول الأسطورة، أن يعرّف الكائن البشري، فقال: إنه «كائن له ساقان وليس له ريش». فنتف فيلسوف آخر ريش فرخ دجاج حيّ وأطلقه في الأكاديميا التي كان يلقي فيها أفلاطون دروسه (وهذا على الأقل يقيم الدليل على أن الساديّة ليست عقبةً عندما يتعلّق الأمر بأن نبيّن لزميل ما خطأه). وها نحن سنجدّد، إنما بطريقة أقلّ دموية، "برهنة" معاصر أفلاطون بإثبات أن الإنسان طائر بالتأكيد وبشكل مُضاعف:

تقوم المشابهة بين شيئين على وجود خاصية مشتركة واحدة على الأقل، ويتحدّد الانتماء إلى مَقُولَة ما في نظرية الطراز بوجود مشابهة مع الطراز أو مع أحد أفراد المَقُولَة. إلا أن الإنسان يُشبه في

الآن نفسه الطراز وجميع أفراد المَقُولَة، مما قد ينزّله منزلة متميّزة بين الطيور (نذكّر بأن نظرية الطراز لا تقول بوجود أي خاصية ضرورية). فالإنسان له ساقان مثل العصفور الدوري. وعصفور الدوري يمثّل طراز مَقُولَة الطائر. إذن يشبه الإنسان طراز مَقُولَة الطائر. يُحق لنا إذن أن يرى **أنه** طائر. صحيح أن هذه المشابهة ضعيفة بما أنها لا تقوم إلاّ على خاصية واحدة للطراز. لكن الإنسان يشبه أيضاً جميع أفراد مَقُولَة الطائر، فجميع أفراد هذه المَقُولَة لهم ساقان. والإنسان له ساقان. فالإنسان إذن هو طائر ليس فقط بمشابهته لطراز المَقُولَة وإنما بمشابهته العائلية لكل فرد من أفراد المَقُولَة.

يمكن للقارئ حتى وإنْ كان قليل المعرفة بعلم الطيور أن يعترض بأن الإنسان لا يمتلك الخصائص الضرورية التي تجعل من كائن حيّ ما طائراً، فهو لا يبيض وليس له منقار وليس له ريش. . . إلخ؛ ونحن مضطرون بكل أسف إلى إعلام قارئنا بأنه قد يكون مختصاً ذا دراية في علم الطيور ولكنه عالِم نفس فاشل، فلنُذكّرهُ بأنه **لا وجود** لخصائص مُحَدَّدَة للمَقُولَة. فكون الإنسان لا يضع بيضاً وليس له منقار وليس له ريش، كل هذا لا يقصيه البتّة من مَقُولَةِ الطائر. **فالإنسان طائر لا محالة**.

لنكفّ عن هذا المزاح، فبالطبع ليس الإنسان بطائر. إن برهنتنا ـ تماماً مثل برهنة معاصر أفلاطون ـ باطلة وكأنها لم تكن. فمعاصر أفلاطون فشل في إثبات أن الإنسان كائن له ساقان وليس له ريش، ولكنه بيَّن أن تعريف أفلاطون (مهما كانت نقائصه) ليس دقيقاً على الوجه المطلوب. **فأفلاطون** كان يفكّر في الإنسان في حالته الطبيعية، إذ لا يوجد شيء غير الإنسان يجمع **في حالته الطبيعية** كونه يملك ساقين ولا ريش له. ونحن لم نبيِّن أيضاً أن الإنسان طائر وإنما بيَّنا أن نظرية الطراز تثير إشكالات مهمّة ترجع أساساً إلى رفضها لكل خاصية ضرورية.

والآن ماذا عن الحجّة المعارضة لنظرية الشروط الضرورية والكافية؟ تستند حجة نظرية الطراز إلى تفاوت الدرجات الطبيعية للانتماء إلى المقولات. ومع ذلك يبدو أن التجارب المذكورة في الفقرة "غافاغاي"، تدل على أن للناس أفكاراً دقيقة حول هذا الانتماء وحول التغييرات في مَقُولَة ما... إلخ. ويبدو أن هذه التجارب تناقض تماماً فكرة تدرّجية المقولات، أو فكرة الانتماء التي تحددها المشابهة مع الطراز. أجل، إذا كان الانتماء خاضعاً لدرجات، وكان مُحدَّداً تماماً بالمشابهة مع الطراز (يمنعنا تسامُحُنا من إدماج مفهوم المشابهة العائلية مرّة أخرى)، فإننا لا نفهم لِمَ يطرح تغييرُ المَقُولَة مشكلةً؟ ولِمَ لا يتحوّل الثعبان الذي نزرع له سيقاناً إلى عظاية؟ فعلى أية حال، إن ثعباناً بأرجل سيشبه أية عظاية بما فيها العظايا الرمادية التي تعشّش في جدراننا، التي يمكن أن تعد الطراز، لمَقُولَة "العظاية". لماذا يتعيّن إيلاء المزيد من الأهمية لتجارب روش (ولنظرية الطراز) بدلاً من هذه التجارب التي تتميّز بكونها لا تؤدي إلى نظريات قابلة للنقاش؟

تستندُ الحجّة التي تدحض منوال الشروط الضرورية والكافية إلى أن مفهوم الانتماء المتدرّج مفهوم طبيعي. وهو أمر يُناقش. فهل يتعين مع ذلك التشكيك في نتائج روش؟ يبدو أنه من الممكن تأويل هذه النتائج في الواقع بكيفية مختلفة.

تأويل آخر للتدرجيّة الظاهرة في الانتماء إلى المقولة: الأنموذج المجسّم

ترى روش أن الأفراد مستعدّون بصورة عامة وبصفة طبيعية إلى اعتبار أن بعض الأشياء تنتمي إلى مَقُولَةٍ ما أكثر من انتماء غيرها إلى المَقُولَةِ نفسها. وتقترح روش تأويل هذه النتائج برفض منوال الشروط الضرورية والكافية وبتبنّي نظرية الطراز.

بيد أن الجملة: «الأفراد مستعدّون بصورة عامة وبصفة طبيعية إلى اعتبار أن بعض الأشياء تنتمي إلى مقولة ما أكثر من انتماء غيرها» تمثل مصادرة على المطلوب، أي أنها نتيجة تستند إلى مقدمة يسعى كل الاستدلال إلى البرهنة عليها. وبعبارة أخرى، تدل تجارب روش على:

أ) إمّا أن الناس لو طلبنا منهم أن يقولوا لنا ما هو في رأيهم أفضل ممثّل للطائر، مستعدون للقول إنه عصفور الدوري (أحد أكثر العصافير شيوعاً على وجه البسيطة)؛

ب) وإمّا أنّ الناس لو طلبنا منهم أن يصنّفوا عدداً من الطيور بحسب درجة انتمائها - إنْ قليلاً أو كثيراً - إلى مَقُولَة "الطائر"، سيمتثلون ويضعون عصفور الدوري في رأس القائمة.

فهل تبرّر هذه النتيجة أو تلك الفرضية التي تقول إن الانتماء إلى مَقُولَةٍ هو انتماء متدرّج؟ يبدو أن الإجابة ستكون بالنفي. فلقد تعلّمنا كلنا المفاهيم أو المقولات وفق منوال (افتراضي استنباطي على الأرجح)، قائم على صياغة الفرضيات وإثباتها (ومقيّد بالتمييزات الواردة في الفقرة: "غافاغاي!"). ويُعدّ مثال عصفور الدوري في الآن نفسه الأسهل بحكم وجوده المكثّف في المدن والأرياف، وهو كذلك الأسهل من حيث تمكين الطفل من بناء المفهوم المتصل بماهية الطائر. ولذا يمكننا أن نفسّر الاختيار الذي تمّ إقراره بطرق ثلاث مختلفة:

أولاً: بحكم التعوّد بكل بساطة فهو الطائر الأكثر انتشاراً.

ثانياً: لأن لهذا الطائر جميع الخصائص النوعية للمَقُولَة. هذا هو التفسير بالطراز. ولكن من أين لنا أن نعرف أن بعض الخصائصِ خصائصُ نوعية؟ يتمثّل الجواب في أنها خصائص تنتمي إلى الطراز. والطراز هو طراز المَقُولَة لأنه يملك الخصائص النوعية. هذا التفكير الدائري لا يقدم شيئاً ذا بال عن اكتساب المفاهيم وعن الطرازات.

لنذكّر بأن نظرية الطراز ليست فطرية، إذ يتعيّن عليها أن تتضمّن نظرية كاملة حول تكوّن المفاهيم، ولكن هذه النظرية قد تلاقي بعض الصعوبات إذا كانت استقرائية. ونحن لا نرى كيف لا تكون استقرائية بالنظر إلى فرضيات نظرية الطراز ونتائجها.

ثالثاً: لأن هذا الطائر يلبّي جميع الشروط الضرورية والكافية لمَقُولَة "الطائر"، ويوافق **الأنموذج المجسّم** لهذه المَقُولَة. فهذا الأنموذج المجسّم يتضمّن جميع الخصائص الضرورية والكافية وبعض الخصائص الأخرى أيضاً.

سنختار بداهةً التفسير الثالث. فالأول ليس كافياً، والثاني يبدو مرفوضاً.

لا يُوافق مفهوم الأنموذج المجسم مفهوم الطراز. إنه يُمكّن في الآن نفسه من تفسير ـ وهو ما لا يقوم به مفهوم الطراز ـ الطريقة الجوهرية التي يتصوّر بها الأفراد المقولات ويستعملونها (على سبيل المثال صعوبات تغيير المَقُولَة)، وكذلك من تفسير ما لهذه المقولات من طابع غامض أو ضبابي: فإذا جمعنا الأنموذج المجسم إلى مَقُولَةِ الطائر لا نحصل على عصفور الدوري بل على مجموعة من الخصائص بعضها ليس ضرورياً ولا كافياً وإنما نجدها غالباً لدى أفراد مَقُولة الطائر (وبالخصوص لدى عصفور الدوري). فالأنموذج المجسم للطائر يقول لنا مثلاً إن العصافير تبيض ولها ريش أو زغب ولها أجنحة وتطير وتبني أعشاشاً... إلخ. وتبدو بعض هذه الخصائص ضرورية تماماً للمَقُولة (أن تبيض وأن يكون لها ريش أو زغب وأجنحة ومنقار... إلخ)، في حين يكثر وجود بعضها الآخر ولكنها ليست ضرورية (أن تطير أو أن تبني عشاً مثلاً).

وإذا عدنا إلى مثال الشحرور (راجع الفصل الخامس، الفقرة: "الأرض مُسَطَّرَويّة") لواجهنا مسألة مشابهة؛ فجلّ الشحارير سود، ولكن بعض الشحارير ليست كذلك. وعلى هذا النحو، فإن جلّ

العصافير تطير، ولكن بعضها لا يطير. وفي هذه الحالة وتلك، يُساعد الاستناد إلى مفهوم الأنموذج المجسّم على حل المشكلة. فالأنموذج المجسم يجمع ما يمكن أن يعرف الفرد غير الخبير (ليس عالِماً بالطيور) من معلومات حول شيء ما، ولكن بعض هذه المعارف تتعلّق بخصائص مميّزة ولكنها غير ضرورية (سواد الشحارير أو الغربان، قدرة الطيور على الطيران). وعلى قدر خبرة الفرد يكون ثراء المفهوم (جمع المعارف)، وتكون قدرة الفرد على التمييز بين الخصائص الضرورية (الجوهرية) والخصائص المتواترة ولكن غير الضرورية (المميّزة). يعلم جميع الأفراد أنه توجد شروط ضرورية وكافية، وهم قادرون عموماً على تطبيقها، فلا أحد ممن يعرف مفهوم "سمكة" ويعرف أن الدلافين تُرضِعُ صغارها يرى أن الدلافين أسماك. فمفهوم الأنموذج المجسّم يتقاطع إذن مع منوال الشروط الضرورية والكافية ويثريه بخصائص متواترة يسهل التعرّف إليها (مميّزة) ولكنها ليست مع ذلك ضرورية. فالنّمرُ ذو القوائم الثلاث يظل نمراً حتى وإن كان "الأنموذج المجسّم" للنمر يقول لنا إن للنمر أربع قوائم عادةً.

أضف إلى ذلك أن مفهوم الأنموذج المجسّم يتوافق مع فرضية البناء الاستنباطي للمفاهيم على أساس صياغة الفرضيات وإثباتها (وسيكون هذا موضوع الفقرة التالية). فهو يتوافق فعلاً، كما رأينا، مع منوال الشروط الضرورية والكافية، وهو يسمح كذلك بتفسير الظواهر التي أبرزتها روش. فمن جهة لا شيء يمنع مع مفهوم الأنموذج المجسّم من اعتبار عصفور الدوري أحسن ما يمثّل مَقُولَته لأن فيه جميع خصائص "الأنموذج المجسّم للطائر"، فهو يبيض وله ريش أو زغب ومنقار، وهو يطير ويبني عشّه... إلخ.

ولئن لم تحتل بقية الطيور الأخرى موقعاً مركزياً مثل عصفور الدوري، فلأنها غير معروفة بالقدر الكافي (أبو الحنّاء) أو لأنها لا

تستجيب لبعض الخصائص المميّزة ولكن غير الجوهرية للأنموذج المجسم. فالدجاج من الحيوانات الداجنة خلافاً لجلّ أنواع الطيور، والنعام لا يطير، والبطريق لا يطير أيضاً ولا يبني عشاً.

وأخيراً يُمكّن الأنموذج المجسم من تفسير السبب الذي تبدو معه بعض المفاهيم ضبابية. فثراء الأنموذج المجسّم ودقّة الحدود الفاصلة بين الشروط الضرورية والشروط المميّزة (ولكن غير الضرورية) تختلف من فرد إلى آخر. فبعض الناس من غير المطّلعين كثيراً يعتقدون أن الدلافين والحيتان أسماك وأن الخفافيش عصافير. وهذا لا يعني أن مفهومَيْ "سمكة" و"خفاش" غير محدَّدين كما ينبغي، بل يعني أن هؤلاء الأفراد لا يعرفون هذه الأصناف جيداً.

ويمكن كذلك أن نفسِّر جزئياً غموض المفاهيم اعتماداً على درجة اليقين المتفاوتة في المعرفة لدى الأفراد الذين يستعملون هذه المفاهيم. وتبعاً لذلك يُمكن أن نراهن على أن المفهوم كلما كان أثرى وأدقّ وأشد تعقيداً كانت إمكانات الخطأ أكثر. وهذا لا يؤثر في دقة المفهوم وإنما يشير إلى صعوبة معرفة المفهوم بكامله. ويمكن أن نستشهد هنا بمفاهيم فنية من قبيل الاستلزام المادي (راجع الفصل الخامس، الفقرة: المنطق الاستنباطي وحساب القضايا) أو مفهوم الفصل. وليس هذا هو التفسير الوحيد (راجع الفصل الثامن، الفقرة: الاستعمال التقريبي أو الغامض أو الضبابي للمفاهيم).

المنوال الافتراضي الاستنباطي لبناء المفاهيم

ماذا يمكن أن يشبه المنوال الافتراضي الاستنباطي لبناء المفاهيم؟ يستخدم منوال تأويل الأقوال الذي سبق عرضه (راجع الفصل الخامس) قواعدَ استنباط منطقي وينطلق من مقدمات ليصل إلى نتائج. ونظراً للطابع غير البرهاني للاستدلالات التي تمّت، فإن هذه الاستدلالات تكوّن قضايا افتراضية أكثر منها معارف أو معارف يقينية.

يشتغل المنوال الافتراضي الاستنباطي لبناء المفاهيم الذي نودّ عرضه هنا بطريقة مماثلة جزئياً. فهو يستخدم قواعد الاستنباط المنطقي وينطلق من مقدمات تتكوّن في الآن نفسه من معارف مقولية فطرية (تتصل بعدم مرونة بعض المفاهيم واستقرارها، وتتصل بالاختلاف الجذري بين الأنواع الطبيعية والموضوعات أو الجوامد وبوجود شروط ضرورية وكافية للانتماء إلى مَقُولَةٍ ما حتى وإنْ كان الفرد الذي يستخدم المَقُولَة المعنيّة غير قادر على تعداد هذه الشروط... إلخ)؛ كما تتكوّن من إدراك الشيء مع الكلمة المرتبطة به. ويستخلص الفرد من هذه المقدمات نتيجة تمثّل بدورها فرضية حول المَقُولَة التي ينتمي إليها الشيء المعنيّ. ويتمّ تحديد المَقُولَة بهذه المجموعة من الخصائص أو تلك، بعضها ضروري وكاف وبعضها الآخر من المميّزات لكنها غير ضرورية وغير كافية. ويجري اختبار هذه النتيجة الافتراضية لاحقاً عندما يسعى الفرد إلى إعادة تطبيق المفهوم نفسه على أشياء أخرى.

وهذا المنوال ليس منوالاً استقرائياً. فهو لا يقوم على تعدد التجارب في ظل غياب أية معرفة مسبقة، بل يعتمد خلافاً لذلك على معارف مسبقة ليتوصّل إلى نتيجة، وتكفي تجربة واحدة للحصول على هذه النتيجة. وتتتابع الاختبارات، ولكنها لا تمثّل في حدّ ذاتها عناصر تسمح بوضع تعريفات أخرى استقرائياً. فهي تتيح نقض النتيجة الافتراضية أو إثباتها بل وحتى تدقيقها عندما تكون بعض التعريفات إيجابية وبعضها الآخر سلبية.

لنتناول مجدداً مثال الطفل الذي يتعلّم الكلام. يمكن لوالديه أن يُرِيَاه "ميلو"، كلب البيت، ويكرّرا له كلمة "كلب". يستنتج الطفل - بالاعتماد على التمييز الفطري بين شيء جامد وشيء حيّ - أن مفهوم "كلب" يدلّ على شيء حيّ. وإثر ذلك وحين يرى الطفل شيئاً آخر حيّاً - هو "مينوش" قطّ البيت - يختبر مفهومه للكلب

بالإشارة إلى "مينوش" لتأكيد أنه "كلب!". وسيخالفه والداه قائلين: «لا، ليس هذا كلباً؛ إنه قط!». فيستنتج الطفل حينئذ أنّ فرضيته الأولى - مع أنها ليست خاطئة (فالكلاب تظل أشياء حية) - ليست كافية، فالكلاب هي أشياء أخرى حيّة غير القطط. وقد يُلاحظ وجود عدد من الاختلافات الظاهرة بين الكلاب والقطط، إذ ليس لهما الصوت نفسه، وللقطط عيون مختلفة عن عيون الكلاب، وألوانها أكثر تنوعاً، والقطط تخدش بمخالبها في حين تميل الكلاب إلى العض... إلخ. وهذه المعلومات جميعاً تُمكّن الطفل من أن يبني لنفسه أنموذجاً مجسّماً لما يجب أن يكون عليه الكلب أو القط، وعلاوةً على ذلك، وبحكم أن مقاربة الطفل للمفاهيم هي مقاربة جوهرية بكيفية فطرية، فإنه سيقرّ بوجود فروق جوهرية بين القطط والكلاب. وإذا كان الشرط الضروري للانتماء إلى هذه المَقُولَةِ أو تلك (أي قط أو كلب) يتمثّل في كون الشيء كائناً حياً، فإن هذا الشرط ليس كافياً وحده. فقد لا يكون هذا الطفل قادراً على أن يقول بدقة ما هي الخصائص الأخرى الضرورية لكون الشيء قطاً وليس كلباً أو العكس ولكنه يعلم أن هذه الخصائص موجودة.

يمكننا في هذه المرحلة أن نتساءل: ما الذي يجعل منوال الأنموذج المجسّم أقوى من منوال الطراز. يبدو للوهلة الأولى أن الاختلاف الوحيد يكمن في أن منوال الأنموذج المجسم يدمج مفهوم الشروط الضرورية والكافية في حين لا يدمجه منوال الطراز. وبالفعل، إذا كان منوال الأنموذج المجسم لا يفرض أن تكون الشروط الضرورية والكافية قابلة للتعداد، فبماذا يَفْضُلُ منوال الطراز إذن؟ الإجابة بسيطة: فمن جهة يتوافق الأنموذج المجسم مع الأنموذج الافتراضي الاستنباطي لتكوّن المفاهيم، في حين يتطلّب منوال الطراز منوالاً استقرائياً رأينا سابقاً أنه غير قابل للتطبيق. ومن جهة ثانية، يكفي أن نقرّ بوجود شروط ضرورية وكافية حتى نتمكّن من تجنّب التعريفات المغالية التي تجيز مثلاً اعتبار الكائنات البشرية

طيوراً في نطاق نظرية الطراز. وأخيراً إن عدم معرفة الشروط الضرورية والكافية بصورة واعية والقدرة على التعبير عنها بشكل صريح لا يستلزمان عدم معرفتنا بها بصورة غير واعية وعدم قدرتنا على تطبيقها ضمنياً.

وكما أشرنا سابقاً، إذا كانت بعض المفاهيم تبدو غامضة أو ضبابية فهذا لا يعني أنها كذلك فعلاً. لننظرْ مرة أخرى في مثال الطفل الذي يتعلم مفهومَيْ "كلب" و"قط". لا تمكّن فرضيته الأولى من تطبيق مفهوم الـ"كلب" بشكل صحيح لأنه يرى أن هذا المفهوم يشمل جميع الكائنات الحيّة. فمفهومه للكلب غامض، ولكن ذلك لا يستلزم أن لا يكون لدينا مفهوم الـ"كلب" يكون في الآن نفسه دقيقاً وشاملاً للشروط الضرورية والكافية القابلة للتعداد. فعندما يكتسب الطفل القدرة على التمييز بين الكلب والقط، فإنه قد يرتكب هفوات أخرى. فقد يعتبر مثلاً، وهو يرى صورة نمر، أنّ هذا النَمِرَ قِطٌّ، ولكنّ ذلك لا يعني أن مفهوم "قط" غامض أو ضبابي بشكل جذري. فكل ما في الأمر أن مفهوم "قط" لدى الطفل لم يتكوّن بصفة كاملة بعد.

وينبغي ألا يحجب عنّا مثال الطفل أنه إذا كان كل الناس عموماً يكتسبون المفاهيم الشائعة من قبيل "كلب" أو "قط" بشكل تام ودقيق (على الأقل فيما يتعلّق بالشروط الضرورية والكافية الضمنية)، فإن مفاهيم أخرى أقل شيوعاً يمكن ألا تُكتَسَب بصفة تامة. في مجتمعاتنا الحضرية مثلاً، قد لا تُكتَسَب المفاهيم المرتبطة بمختلف أنواع الأشجار إلاّ بصورة جزئية. وفي هذه الحالة، فإن المفهوم الموافق لشجرة "الزان" مثلاً سيكون فعلاً غير تام وغير دقيق لدى جلّ الناس. وهذا لا يعني أن لا سبيل للتمييز آلياً بين "الزان" و"البلوط"، أو أن مفهوم "الزان" مفهوم غير دقيق في حدّ ذاته، وإنما يعني أن هذا المفهوم لا ينتمي إلى مجال المفاهيم التي تكتسبها

عادةً أغلب الناس. وقد تمكّننا دراسة ما من إثبات الطابع الغامض أو الضبابي لمفهوم "الزان" بما أنه ثبت إحصائياً أن جلّ سكان المدينة لا يفهمونه جيداً.

وقد اقترح الفيلسوف الأميركي هيلاري پوتنام H. Putnam صيغة لمفهوم الأنموذج المجسّم مثيرة للاهتمام. وبالإضافة إلى ذلك يقدم حلاً لمعضلة المفاهيم المركبة المنتمية إلى معارف متخصّصة. فالأنموذج المجسّم يوافق - على ما يرى - ما يعرفه عامة الناس الذي يلجؤون إلى المختصين لتعريف المفهوم بدقة. وهكذا فإن الذين لا يستطيعون من بيننا التمييز بين "الزان" و"البلوط"، لا ينفون وجود فروق بين الشجرتين، ولكنّهم يراجعون المختصين ليخبروهم عن هذه الفروق. ويمكّن هذا الحل الذي يُعرَفُ باسم "تقسيم العمل اللّساني" من تجنّب اعتبار المفاهيم غامضة أو ضبابية عندما لا تنتمي هذه المفاهيم إلى حقل المفاهيم المألوفة.

خاتمة

يمكن إذن أن نقترح منوالاً أولياً لتكوّن المفاهيم لا يعتمد على الاستقراء، ويمكن أن نفسّر النتائج التي توصلت إليها روش دون أن ننسى النتائج التي تحصل عليها زملاؤها ودون اللجوء إلى نظرية الطراز مع ما فيها من نقائص كثيرة. ومع ذلك، تتضمن فكرة "مفهوم" قضايا عديدة أخرى، كما أن المفاهيم ليست متماثلة أو متجانسة من حيث محتواها. وإذا بدت المفاهيم المرتبطة بالأشياء الحيّة أو الجوامد في الكون مستقلة أو مستقلة نسبياً عن اللغة، فإن هناك مفاهيم أخرى تبدو إلى حد كبير - إنْ لم يكن كاملاً - مفاهيم لغوية. وكما سنرى لاحقاً، يبدو أن هذا الأمر يفرض فوارق مهمّة في المحتوى. وسنعالج هذه القضية، أعني قضية العلاقات القائمة بين اللغة والمفاهيم، في الفصل السابع.

الفصل السابع
اللغة والمفاهيم

«اللاعقلانية هي الجذر المربّع لكل شئ».

دوغلاس هوفستادتر(*)

مقدمة

قدّمنا في الفصل السادس منوالات للمفاهيم ولملكة التصنيف، وهي منوالات معرفية بالأساس. ولئن لم تتعارض بالضرورة مع الاستعانة باللغة، فإنها لم تستند إليها إلا نادراً. وسنشير مجدداً في هذا الفصل العلاقة بين اللغة والمفاهيم، مبيّنين أن لبعض المفاهيم التي تبدو مرتبطة جوهرياً باللغة دوراً معرفياً مهمّاً. وقبل أن ننهج هذا النهج، نود العودة إلى المقاربات البنيوية للغة التي كانت لها رؤية مختلفة (مناقضة) جذرياً لدلالة الكلمات والمفاهيم. وسنبيّن إثر ذلك تباين المفاهيم من خلال إبراز **المحتوى المفهومي والمحتوى الإجرائي** والتشديد على خصوصيات هذا وذاك في العمليات المعرفية الاستدلالية في تأويل الأقوال.

علم الدلالة البنيوي

أدخل فردينان دو سوسير Ferdinand de Saussure، مؤسّس

(*) Douglas Hofstadter.

علم اللسانيات الحديث، باكراً فكرة المفهوم إلى اللسانيات البنيوية. في مُؤلَّفه ذائع الصيت: **دروس في اللّسانيات العامة**(*) (المنشور بعد وفاته سنة ١٩١٦)، دافع دو سوسير عن تصوّر جديد للسانيات، شكّل أرضية لنشأة البنيوية ليس في اللسانيات فحسب وإنما في جميع شُعَبِ العلوم الإنسانية تقريباً (علم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس والأنثروبولوجيا... إلخ).

وعلى خلاف تقاليد فقه اللغة والدراسات المقارنة في اللسانيات السائدة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عرَّف دو سوسير اللغة بأنها نظام من العلامات، تتحدّد فيه كل علامة بحسب علاقتها بغيرها من علامات النظام. ويُطلق دو سوسير اسم "القيمة" على هذه الخاصية التمييزية للعلامة. وهو مصطلح استعاره من النظرية الاقتصادية السائدة في مطلع القرن العشرين. فقيمة علامة ما هي إذن مجموع العلاقات التي تربطها بالعلامات الأخرى والتي تُكوِّن معاً النظام.

لماذا أقحم دو سوسير في كتابه **دروس في اللسانيات العامة** مصطلح "علامة" وتخلى عن عبارة "كلمة" التي كانت شائعة؟ يرى دو سوسير أن ما يُعرِّف وحدات اللغة ينتمي إلى منوال دلالي مختلف عن المنوال الذي يقتضيه استعمال مصطلح "كلمة". فهو يرفض النظرية اللغوية التي تعتبر اللغة مجرد "قائمة" nomenclature، ومؤدى هذه الرؤية أنّ اللغة «عبارة عن قائمة من الألفاظ التي تقابل موجودات تساويها في العدد». وقوام الحجج التي يُعَوِّلُ عليها دو سوسير في الطعن بهذه الصورة الشعبية ـ وهي في رأيه صورة ساذجة للغة ـ أن طريقتها في النظر إلى الأشياء تفترض أسبقية الأفكار (أي المفاهيم) على الكلمات؛ أنها لا تكشف عن الطبيعة الصوتية أو

(*) وقد نقل كتاب: *Cours de linguistique générale* إلى اللغة العربية كل من محمد الشاوش ومحمد عجينة وصالح القرمادي، ليبيا ـ تونس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥ [المترجمان].

النفسية للكلمة؛ وهي تفترض أخيراً أن العلاقة الرابطة بين الكلمة والشيء عمليةٌ بسيطة أولية.

تمثّل نظرية دو سوسير الصيغة اللسانية للنظرية الذهنية mentaliste التي تميَّز بها علم النفس في بداية القرن العشرين. فعند دو سوسير، لا تجمع العلامة اللغوية بين كلمة وشيء بل بين **مفهوم وصورة صوتية**. فالمفهوم يمثّل الفكرة؛ إنه تمثيلنا الذهني للشيء الذي تحيل إليه العلامة. أما الصورة الصوتية فهي الأثر الذهني، أو النفسي، الحاصل عندنا من تمثيلنا الصوتي للعلامة. فما يحدّد العلامة ـ وبصفة أعمّ ألفاظ اللغة ـ هي تلك العلاقة الخاصة الثنائية التي تجمع بين المفهوم والصورة الصوتية. فالعلامة عند دو سوسير إذن كيانٌ نفسي ذو وجهين، إذ لا يمكن لأي عنصر من عنصرَيْ العلامة (المفهوم أو الصورة الصوتية) أن يقوم منفرداً. وهذه العلاقة بين المفهوم والصورة الصوتية تحدّد الصبغة الاعتباطية للعلامة وتجعل من اللغة نظاماً من العلامات متميّزاً ومعقّداً.

وحرصاً منه على التعميم، عوَّض دو سوسير لفظَيْ "مفهوم" و"صورة صوتية" بمصطلحَيْ "المدلول" و"الدالّ" اللذين سيكون لهما رواج كبير في نطاق الدلائلية Sémiologie (أي دراسة أنظمة العلامات في عملية التواصل). وعلاوة على ذلك، فإن إحلال مصطلح: "مدلول" مكان "**مفهوم**" ليس غريباً عما شهدته اللسانيات البنيوية من تطوّر مهمّ، لا سيّما في مجال علم الدلالة. ومن وجوه هذا التطوّر، الإلغاءُ الصريحُ لكل إحالة إلى علم النفس في اللسانيات البنيوية الأميركية المتأثّرة بالاتجاه السلوكي، أو الإلغاءُ الضمني لهذه الإحالة في التقاليد الأوروبية. لقد أقام دو سوسير صرح نظرية لسانية مصطبغة أيما اصطباغ بعلم النفس الذهني، بيد أن هذا الاتجاه في التقاليد السوسيرية اختفى تدريجياً وانتهى الأمر إلى تحديد اللغة باعتبارها شكلاً مجرداً لا تهمّ فيه إلا العلاقات القائمة بين الوحدات اللسانية (الصوتية أو الصرفية أو النحوية أو المعجمية).

وقبل أن نبيّن كيف عالجت اللسانيات البنيوية - وبالخصوص علم الدلالة البنيوي - قضية المفاهيم، ينبغي أن نوضّح التصوّر السوسيري للعلامة اللغوية. فما يميّز تحديده هو ذلك الفصلُ بين تمثلاتنا الذهنية للأشياء والذوات والأفراد في الكون وبين هذه الأشياء والذوات والأفراد في حد ذاتها. ومقابل ذلك، فإن ما يكوّن العلامة اللغوية هي العلاقة بين المفهوم والصورة الصوتية، أي العلاقة بين التصوّر المفهومي للشيء وتمثيله الصوتي. وهذه العلاقة تمثّل الأساس الذي يقوم عليه التصوّر التوليدي الكلاسيكي للغة باعتبارها نظاماً يقرن سلاسل من الأصوات بسلاسل من الدلالات.

وللأسف، تخلّت اللسانيات البنيوية - وبالخصوص علم الدلالة البنيوي - عن هذا المبدأ ولم تحتفظ إلا بنظرية القيمة لدى دو سوسير. فقد طبّق مؤسّس علم الدلالة البنيوي، عالم اللسانيات الدانماركي لويس يلمسلاف Louis Hjelmslev، نظرية القيمة السوسيرية بحيث انحسر مجال علم الدلالة واقتصر على دراسة الطرق التي تنتظم وفقها الأنظمة المعجمية في مختلف اللغات حتى تولّد الدلالة المُحَدَّدَة بالمخالفة والسلب.

توجد أمثلة عديدة تقودنا كلها إلى النسبيّة اللسانية:

أولاً: لا تستخدم لغات مثل الألمانية والدانماركية والفرنسية العدد نفسه من الألفاظ للدلالة على المفاهيم نفسها. فمفهوم "غابة/خشب" يمكن أن تعبّر عنه مثلاً ألفاظ في الفرنسية «Arbre» (شجرة) و«Bois» (أجمة) و«Fôret» (غابة)؛ وفي الألمانية توجد ألفاظ «Baum» و«Holz» و«Wald» لكن بلا تقابل دلالي كلمة بكلمة بين اللغتين؛ أما اللغة الدانماركية فلا يوجد فيها إلا كلمتان «trae» و«skov»، وهي تستخدم لفظة «trae» للدلالة في الآن نفسه على الشجرة والخشب باعتباره مادّة، وتطلق كلمة «skov» على الأجمة باعتبارها مكاناً وكذلك على الغابة.

ثانياً: تتضمّن لغات مثل لغة "الإنويت" Inuit عدداً كبيراً من

الألفاظ الدالّة على مفهوم ثلج مثلاً، في حين يتعيّن على اللغة الفرنسية أن تستعمل عبارات مركّبة [«Neige mouillée» (ثلج مبلّل)، أو «Neige lourde» (ثلج ثقيل)، أو «Neige poudreuse» (ثلج مسحوق)... إلخ)]، أو استعارات [«Soupe» (حساء)، أو «Poudre» (مسحوق)، أو «Carton» (كرتون)... إلخ].

ثالثاً: لاحظ اللسانيون الأثنولوجيون، أو بالأحرى الأثنولوجيون المشتغلون ميدانياً بوصف لغات السكّان الأصليين، منذ أمد بعيد أن بعض الحقول المفهومية مثل حقل الألوان تُقَسَّم بصورة متباينة جداً من لغة إلى أخرى. فبينما تمتلك اللغة الفرنسية لفظاً خاصاً بكل مجال مميّز في الطيف: اللون النيليّ «indigo»، الأزرق «bleu»، الأخضر «vert»، الأصفر «jaune»، البرتقالي «orange»، الأحمر «rouge»...، فإن لغات أخرى - لا سيّما الإفريقية مثل لغة الشونا Chona (زمبيا) - لا تمتلك إلا أربعة ألفاظ، اثنان منها للألوان الباردة («cipswuka», «citema»)، واثنان آخران للألوان الحارّة («cicena» وهو لون في الواقع يفيض على الأخضر ولفظ «cipswuka» أيضاً الذي يوافق مجالي البرتقالي والأحمر). أما لغة الباصا Bassa في ليبيريا، فلا تمتلك إلا لفظين أحدهما للألوان الباردة («hui») والثاني للألوان الحارّة («ziza»).

وقد دفعت هذه الملاحظات اللسانيين البنيويين إلى صياغة نظريتين يُفترض أنهما تصفان طبيعة اللغة:

أ) **الأولى** تعدّ اللغة مستقلّة عن الواقع. فإذا كانت دلالة الكلمات مستقلّة عن التنظيم الداخلي للنظام، فإن علاقتها بالواقع تكون تبعاً لذلك ضعيفة إنْ لم نقل منعدمة. إنها **نظرية استقلال المعنى**.

ب) **والثانية** ترى أن اللغة المخصوصة التي يتكلّمها فرد ما تفرض عليه إدراكه وتصنيفه للأشياء في الكون. فلا النظام الإدراكي

والمعرفي البشري ولا الواقع بطبيعة الحال يفرضان هذه الإدراكات وهذه التصنيفات التي يبدو أنها إدراكات وتصنيفات مرتهنة باللغة ارتهاناً جوهرياً. وقد دافع عن هذه الفرضية أساساً عالمان أميركيان في اللسانيات هما إدوارد سابير Edward Sapir وبنيامين لي وورف Benjamin Lee Whorf. وأدّى هذا الرأي إلى القول إن لكل شخصين يتكلمان لغتين مختلفتين رؤيتين للكون مختلفتين اختلافاً جذرياً، وهذه هي **نظرية النسبية اللسانية**.

هل يمكن أن ندافع عن هذا التصوّر البنيوي للمَقُولَة؟ نودّ أن نبيِّن أنّ الإجابة تكون بـ "لا"، وبالخصوص في أحدث الصيغ غير النفسية لهذا التصوّر.

نقد نظرية المَقُولَة البنيوية

لا تعالج النظرية البنيوية في صيغتها المعاصرة المَقُولَةَ بقدر ما تعالج المعنى.

وتستحق الحجج الثلاث التي يقدّمها البنيويون النقاش، وهي على التوالي: عدم التقابل بين ألفاظ لغة ولغة أخرى (مثال الألفاظ المرتبطة بالخشب)، وكثرة الألفاظ في لغة ما وقلتها في لغات أخرى (مثال الثلج في لغة الإنويت)، والاختلافات في الألفاظ الدالّة على الألوان من لغة إلى أخرى.

وليست هذه الحجج الثلاث في الواقع إلا حجة واحدة وقد تمثّلت بشواهد مختلفة. ومفاد هذه الحجة أن الألفاظ تطابق لفظاً لفظاً من لغة إلى أخرى، وترى أن الاختلاف بين اللغات لا يُردّ إلى مجرد فرق في النطق أو في النحو بل قد يُردّ إلى أكثر من هذا. وليس في هذه الملاحظة ما يُمكن اعتباره ثورياً. ومع ذلك يجدر فحصها استناداً إلى الأمثلة المقترحة.

يتصل المثال الأول بالألفاظ المتعلقة بالخشب والتي تختلف

من لغة (الفرنسية) إلى لغات أخرى (الألمانية أو الدانماركية). فعلاوة على أن الكلمات الفرنسية والكلمات الألمانية والكلمات الدانماركية لا تتماثل (فهي مختلفة من حيث تركيبتها الصوتية المسموعة)، فإنها تتباين من جهة الوقائع التي تعبّر عنها في كل لغة، ومثل هذا الاعتبار صحيح. يبقى أن نتبين ما يدلّ عليه بالضبط هذا التباين، باستثناء النتيجة الساذجة القائلة إن اللغات الفرنسية والألمانية والدانماركية هي لغات مختلفة. فلكي يبرهن هذا المثال على وجود اختلاف في تنظيم المفاهيم لدى الفرنسيين والألمان والدانماركيين، ينبغي أن نضيف فرضية (قوية) وهي أن اللغات تعكس بشفافية التنظيمَ المفهومي للأفراد الذين يتكلمونها. وهذه هي بالضبط الفرضية التي يسعى البنيويون إلى إثباتها.

فما القول في المثالين الآخرين، أي مثال لغة "الإنويت" ومثال تقسيم الألوان في لغات متنوعة؟ في الحقيقة، كشفت الدراسات التي وصفت ثراء لغة الإنويت بالألفاظ الدالة على الثلج عن تباين واسع؛ فقد تفاوتت عدد هذه الألفاظ بحسب الدراسات، فكان ثمة أربعمائة كلمة دالة على الثلج أو مائتان أو مائة أو ثمان وأربعون بل تسع كلمات. وفي الواقع، يؤدّي الإحصاء (المتسامح) إلى استخراج نحو اثنتي عشرة كلمة، وهذا العدد لا يتجاوز البتة ما نجده في اللغة الإنجليزية مثلاً. وفضلاً عن ذلك، يعسر كثيراً أن نعرف ماذا بمقدور مثال الثلج هذا في لغة الإنويت أن يبرهن. لقد قلنا فعلاً في البداية إنّ للإنويت مفردات دالّة على الثلج مثلاً أكثر مما لدى الأوروبيين. فنظراً إلى الظروف المناخية التي يعيشون فيها، فإن لديهم تجارب شديدة التنوّع مع الثلج (فالإنويت قبيلة من قبائل الإسكيمو). وينبغي منطقياً ـ إذا أقررنا بهذه الحجة ـ أن نستخلص أن اللغة تتحدد بحسب إدراك الأفراد للواقع (فالإنويت يرون أنواعاً مختلفة من الثلج)، وبصفة أعمق تتحدّد اللغة بالواقع نفسه (الظروف المناخية)، وليس العكس. وعلى هذا النحو، لئن كان المثال يستند

إلى واقعة ما (ويبدو ظاهرياً أنّ الأمر ليس كذلك)، فإننا لا نرى كيف يمكن أن يدعم أطروحة استقلال المعنى أو أطروحة النسبية اللسانية.

لننظر الآن في المثال الأخير: ليست الألفاظ الدالّة على الألوان هي نفسها من لغة إلى أخرى. يعتمد هذا المثال على الأنموذج نفسه الذي قام عليه المثال السابق ويستدعي بالتالي النقد عينه. فإذا استثنينا فكرة أن اللغات مختلفة ـ وهذا أمر لا يشكّك فيه أحد ـ فإن هذا المثال لا يدل على شيء ما لم نعتمد مسبقاً فرضية النسبية اللسانية واستقلال المعنى. ولعل هذا المثال أقل الأمثلة إقناعاً. فإذا اختلفت الألفاظ فعلاً من لغة إلى أخرى، فإنّ تجارب نفسية وملاحظات أنثربولوجية لسانية أثبتت أن تقسيم الألوان في اللغات (الألفاظ الدالة على لون ما تظهر أو لا تظهر في لغة ما) ليس تقسيماً اعتباطياً؛ فهو نابع من القدرات الإدراكية لدى الكائن البشري في مجال الألوان. وقد بيّنت أبحاث عالِمين أميركيين في الأنثروبولوجيا اللسانية هما برنت برلين Brent Berlin وبول كاي Paul Kay، أن الجهاز المفهومي البشري يميّز بين أحد عشر لوناً منها الأبيض والأسود، وأنه بالإمكان اعتبار هذه الألوان الأحد عشر بمثابة المقولات الكلّية (هذا لا يعني أن جميع اللغات تتضمّن أحد عشر لفظاً دالاً على الألوان). وإضافةً إلى هذا، فإنه عندما تظهر بعض الألفاظ الدالّة على لون، نجد دائماً ألفاظاً أخرى مقترنة بها. ونتبيّن على هذا النحو سلسلتين من الألوان: الألوان الأكثر تواتراً في التسمية (الأبيض والأسود والأحمر)، والألوان الأقل تواتراً في التسمية (البنفسجي والبرتقالي والرمادي)، ولا يظهر أي لون من السلسلة الثانية ما لم تكن جميع ألوان السلسلة الأولى موجودة.

وبناءً عليه، فإن مثال الألوان لا يبرهن على صدق أطروحة استقلال المعنى ولا على صدق أطروحة النسبية اللسانية. فاللغات مختلفة، لكن هذا الاختلاف لا يؤثّر في القدرات البشرية الكونية (الإدراكية والمفهومية) على التمييز بين الألوان الأساسية.

ينبغي إذن أن نستخلص من هذا النقد الوجيز أنه على خلاف أطروحة استقلال المعنى، لا تقتصرُ الدلالةُ اللسانية على المَقُولَة أساساً (والعكس صحيح)، كما أنّ خصوصيات مختلف اللغات لا تؤدي إلى خصوصية معرفية لدى الأفراد الذين يتكلّمونها. وأخيراً، حتى وإنْ صحّ التصوّر البنيوي لهذه المسائل، فإن الترجمة من لغة إلى أخرى لن تكون صعبة فحسب (فهي كذلك) بل مستحيلة (وهي ليست كذلك).

لنعدْ الآن إلى المفاهيم ومحتواها، والاختلاف القائم بين المفاهيم التي تبدو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باللغة والمفاهيم التي يظهر أنها مرتهنة أكثر بالعمليات المعرفية المستقلة.

المحتوى المفهومي والمحتوى الإجرائي

خضعت المفاهيم في جميع الأمثلة الواردة في الفصل السادس لمنوال الأنموذج المجسّم، أي لمجموعة من الشروط التي يُعَدُّ بعضها على الأقلّ ضرورياً وكافياً. وتقابل هذه المفاهيم عموماً الأشياء في الكون، أي الأشياء المجرّدة أو الخصائص التي تتصف بها هذه الأشياء والحوادث التي تقع عليها. فهي تملك إذن ما يُسمّى بـ "المحتوى المفهومي"، ونقصد بالتحديد الأنموذج المجسّم المرتبط بالشيء أو الخاصيّة أو الحدث المعني. والطريقةُ التي ينبني وفقها الأنموذجُ المجسّمُ ـ كما رأينا ذلك سابقاً (راجع الفصل السادس، الفقرة: المنوال الافتراضي الاستنباطي لبناء المفاهيم) ـ هي بالأساس طريقة معرفية تستند في الآن نفسه إلى المعارف الفطرية وإلى معارف مستقاة من الإدراك. ولكن ثمة نوعاً آخر من المفاهيم.

تتميّز هذه المفاهيم ـ المختلفة عن سابقاتها ـ عموماً بكونها لا تحيل إلى أشياء أو خصائص أو أحداث في الكون، بل تعدّ شديدة الارتباط بكلمة ما في اللغة ليست في الغالب اسماً ولا فعلاً ولا

صفة، بل هي - في هذا الصدد - الضمائر وأسماء الإشارة وأزمنة الأفعال والروابط المسمّاة روابط تداولية (أدوات العطف والاستئناف والظروف والأحوال)؛ إذ يعسر وصف هذه الوحدات بأنها تستخدم مجموعة من الشروط أو الخصائص، وذلك لسبب بسيط هو أنها لا تجمع غالباً بين أشياء يُمكن أن تنطبق عليها هذه الشروط. وفي هذا الصدد، نستحضر فرضية عامّة تمّت صياغتها بطرق مختلفة، فهي بعبارة أوزوالد دُكرو Oswald Ducrot مثلاً **تعليمات**، وهي بعبارة ديان بلاكمور Diane Blakemore ودان سبربر وديردر ولسن **إجراءات**. فوفق هذه الفرضية، ليس لمثل هذه الكلمات محتوى مفهومي وإنما إجراء أو مجموعة من الإجراءات.

لنأخذ مثالاً بسيطاً هو ضمير المتكلّم المفرد "أنا". تكمن فائدة هذا المثال في أنه يعيّن شيئاً في الكون (هو - عموماً إنما ليس دائماً - الشخص الذي يتكلّم). وبعبارة أخرى، يمكننا أن نعتبر أن له محتوى مفهومياً. وقد أمكن في الواقع البرهنة على أن الأمر ليس كذلك. هب أن لـ "أنا" مثل هذا المحتوى. فهذا المحتوى المفهومي - حسب الوصف المذكور آنفاً - يلبّي مجموعة من الشروط بعضها على الأقل ضروري وكاف. فلو كان لـ "أنا" محتوى مفهومي، لكان هذا المحتوى بسيطاً جداً ويتمثّل في أن "أنا" هو الشخص الذي يقول "أنا"، أو "أنا" هو قائل القول. وبما أنّ "أنا" يُوافق في أصل وضعه "قائل القول"، فربما أمكن أن نعوّض "أنا" بـ "قائل القول" في جميع الأقوال التي يرد فيها هذا الضمير. ولكن، وكما بيّن ذلك الفيلسوف الأميركي دافيد كابلان David Kaplan، ستفضي عملية الاستبدال هذه إلى نتائج غريبة. لنأخذ مثلاً القول: «أنا لستُ موجوداً» الذي يقوله أحدنا، "آن ربول"، مثلاً. فإذا طبّقنا الاستبدال المذكور، فإننا نحصل على القضية: "قائل هذا القول ليس موجوداً". والقضية التي يُعبّر عنها هذا القول (الذي يُفترَضُ أنه يعادل «أنا لستُ موجوداً») لا يمكن أن تكون صادقة أبداً، وإلا لما

وقع النطق بهذا القول أبداً؛ إذن فالقضيّة التي يعبّر عنها القول: «قائل هذا القول ليس موجوداً»، كاذبة **حتماً**. ولكن القضية ("آن ربول ليست موجودة") التي يعبّر عنها القول: «أنا لستُ موجودة»، ليست بالضرورة كاذبة؛ إنها لا محالة كاذبة، ولكن كان بالإمكان أن تكون صادقة. ومهما بدا الأمر مؤسفاً جداً، فإنه إذا كان عدم وجودنا كاذباً، فإن إمكان عدم وجودنا صادقٌ. إذ كان بالإمكان أن لا يلتقي أبوانا أو أن يلتقيا بعد تاريخ ميلادنا، أو أن يرجئا معاشرتهما الجنسية... إلخ. ومهما بلغ أسفنا، فإنه ينبغي الإقرار بأن وجودنا نتج عن الصدفة لا عن الضرورة.

وعلى هذا النحو تصطدم الفرضيةُ القائلة إنّ لضمير المتكلّم المفرد محتوىً مفهومياً بصعوبة بالغة. فعندما نستبدل الضمير بهذا المحتوى في جميع الأقوال التي يرد فيها هذا الضمير، تفضي هذه الاستبدالات إلى نتائج مختلفة اختلافاً بيّناً من جهة صدق القضية المُعبَّر عنها أو كذبها عن النتائج التي نحصل عليها من القول الذي استعملنا فيه الضمير.

ويتمثّل الحل في التخلي عن الفرضية القائلة إن لضمير المتكلّم المفرد محتوى مفهومياً وتبنّي الحل القائل إن له محتوى إجرائياً، أي إن المفهوم المرتبط بـ "أنا" لا يوافق مجموعة من الشروط أو الخصائص وإنما يوافق إجراء (أو مجموعة من الإجراءات). وفي مثال "أنا"، يكون هذا الإجراء بسيطاً ويمكن أن يُصاغ على النحو التالي: "إبحث في وصف المقام عن الشخص الذي يتكلم".

وفضلاً عن ذلك، تتجنّب هذه المقاربة صعوبة بالغة من صعوبات المقاربات التي تتناول المحتوى المفهومي. وبالفعل، فإننا عندما ننقل بالحكاية خطاب شخص آخر، يمكن أن نستعمل ضمير المتكلّم المفرد، وفي هذه الحالة لا يُحيل هذا الضمير إلى الشخص الذي يتلفّظ بمجموع القول بل إلى صاحب الخطاب المنقول. وهكذا، إذا أراد "زيد" أن يقول لـ "عمرو" إنّ "بكراً" قال له إنه

يجد "عمراً" غبياً، فإن "زيداً" يمكن أن يقول: «قال لي بكر: "أنا أجد عمراً غبياً"». فإذا عوّضنا ضميرَيْ المتكلم بما يحاكيهما لفظاً، أي "قائل هذا القول"، فإنه يصعب أن نتبيّن إحالتهما تباعاً إلى "زيد" و"بكر": «قال بكر إلى قائل هذا القول: "يجد قائل هذا القول عمراً غبيّاً"». في المقابل، إذا اعتمدنا على رؤية إجرائية لـ "أنا"، فيُطبّق الإجراء أول مرة على وصف أول للمقام مستمدّ من الإدراك (القائل = زيد) ويُحَدِّدُ "زيداً" تحديداً صحيحاً، ويُطبِّقُ مرّة ثانية على وصف ثانٍ للمقام مُستمَدّ من "قال لي بكر..." (القائل = بكر)، ويُحدّدُ "بكراً" تحديداً صحيحاً.

وبناءً عليه، ينبغي ـ حتى عند إحالة الكلمة إلى موجود في الكون، على غرار "أنا" (وبصفة أعمّ على غرار الضمائر وأسماء الإشارة وبعض الظروف الدالّة على المكان والزمان) ـ الإقرار بأنه يتعيّن أحياناً تفضيل المحتوى الإجرائي على المحتوى المفهومي. ونلاحظ في هذا السياق أن هذا الأمر لا يردُّنا مع ذلك إلى علم الدلالة البنيوي:

ـ فمن جهة، نجد أنّ الحالات المعنية محدَّدة ويتسنّى ضبطها أكثر فأكثر.

ـ ومن جهة أخرى، لم يطرح علم الدلالة البنيوي فرضية المحتوى الإجرائي، إذ لا نجد له محتوى معرفياً، في حين تتحكّم الإجراءات في التأويل المعرفي للقول ولا توجد نقطة تقاطع بين المقام واللغة، إضافةً إلى أن المحتوى المعجمي للكلمات يُعتَبر عموماً في علم الدلالة البنيوي مجموعة من السمات الدلالية (مثلاً للكرسي السمات التالية: مُعَدٌّ للجلوس، وقائم على أرجل، ومخصَّص لشخص، وله ظهر بلا مُتّكئ ومصنوع من مادة صلبة).

إلا أن الضمائر أو ظروف الزمان والمكان ليست الأمثلة الوحيدة للكلمات التي لها مفهوم ذو محتوى إجرائي. وما يدل على

ذلك مثالٌ آخر للمفاهيم ذات المحتوى الإجرائي (المرتبطة بكلمات أو بوقائع لسانية) هو مثال الرابط "و".

المحتوى الإجرائي والروابط

من المؤكد أن مثال الروابط المسمّاة روابط "تداولية" هو المثال الذي خضع لأدقّ وصف وأفضى إلى استنتاج محتواه الإجرائي. وتضمّ هذه الروابط كلمات تنتمي إلى أقسام نحويّة (أقسام الكلام في النحو التقليدي) مختلفة لكن لها وظيفة في مستوى الخطاب هي وظيفة الربط بين الأقوال. وتنتمي الروابط إلى أقسام(*):

أ) حروف العطف، مثل: "لكن"، "و"، "أو"، "إذن"، "إذ"؛

ب) أدوات استئناف، من قبيل: رغم أنّ، حتى إنّ، بغية، من أجل، وبما أنّ...؛

ج) ظروف وأحوال، من قبيل: مع، بالضبط، فضلاً عن ذلك، أخيراً، آخراً؛

د) بعض التعابير الظرفية أو الحالية، من قبيل: عموماً، في نهاية المطاف، نظراً لـ...

وقد أدّت أعمال أوزوالد دُكرو إلى شيوع الروابط التداولية أو الخطابية في علم الدلالة وفي التداولية أساساً. فقد بيَّن انعدام الفائدة وصفياً من السعي إلى تحديد ما لهذه الروابط من محتوى مفهومي. وبيّنَ أنه ما دام لها محتوى (فكلّ متكلّم يعرف متى يمكنه أو يتعيّن عليه أن يستعمل "و" عوضاً عن "أو"، أو "لكن"... إلخ، كما

(*) لا توافق التقسيم الموجود في اللغة العربية. فأقسام الكلام باتفاق جمهور النُحاة هي: الاسم والفعل والحرف. وقد حاولنا في هذه الترجمة التقريب وإيجاد مقابل لما هو موجود في اللغة الفرنسية [المترجمان].

يعرف كيف يؤوَّل على نحو مختلف الخطابات التي تحتوي على هذه الروابط)، فإن هذا المحتوى يوافق مجموعة من التعليمات (أو الإجراءات)، أي أنه يوافق محتوى إجرائياً.

ولدينا مثالٌ يجسّد هذا النوع من المحتوى هو مثال: "و". وسنعتمد على أعمال لساني من جنيف يدعى جون مارك لوشر Jean-Marc Luscher الذي اقترح بطريقة طريفة ونسقية أوصافاً إجرائية للروابط في اللغة الفرنسية.

لنفترض أنكم في الوضعية التالية: يتعيّن عليكم أن تقدّموا جرداً للاستعمالات الممكنة لـ "و". وبما أنكم لستم (لستن) من محترفي (محترفات) الوصف اللغوي ولكن لا تعوزكم (كنّ) العزيمة القوية، فإنكم (كنّ) ستعتقدون (ستعتقدن)، وأنتم (أنتنّ) محقّون (محقّات) في ذلك، أن جزءاً من العمل سبق أن قامت به المعاجم. فتذهبون (تذهبن) إذن إلى إحدى المكتبات للنظر في أكثر المعاجم الفرنسية ثراءً. فينصحكم (كنّ) بعضهم بـ **كنز اللغة الفرنسية** *Le trésor de la langue française*، فتفتحونه (تفتحنه) في جزء: «épicycle-fuyard»، فتعثرون (تعثرن) على وصف تدرّجي لـ ١٠٨ استعمالات مختلفة. ومن الوهلة الأولى لا شيء يدعوكم (كنّ) إلى الاستغراب، ذلك أن كلمة متواترة الاستعمال مثل "و" ينبغي أن تكون ذات استعمالات متعددة. ولكن بعد التأمل تجدون (تجدن) أنفسكم (كنّ) محتارين (محتارات): فكيف يمكن لكلمة تُستعمل بمثل هذا التواتر أن تكون لها تنويعات في الاستعمال وفي الدلالة بمثل هذه الكثرة؟ ألا يمكن للتصنيف المقترح أن يجد وصفاً أكثر بساطة؟ هل يمتلك متكلّم اللغة الفرنسية فعلاً مدخلاً معجمياً لمفهوم "و" يتفرّع إلى ١٠٨ مداخل؟ لِمَ لا تكون ١٠٧ أو ١٠٩ أو ١٢٥ مدخلاً؟

يدلّ هذا المثالُ غير العادي بصورة صارخة على ما قد يقتضيه وصف مفهومي وغيرُ إجرائي لـ "و"، بل يمكن أن نتكهّن - وهذا أمر يسهل التحقق منه - بأنه بقدر ما يكون الوصف إجمالياً يقل عدد

استعمالات "و"؛ فعلى سبيل المثال لا يذكر **معجم روبير الجيب للغة الفرنسية وأسماء الأعلام** *Robert de poche, langue française et noms propres* الذي يضمّ ٣٩٠٠٠ كلمة إلاّ ستة مداخل لـ "و" موزّعة على ثلاثة أصناف. ولو نظرنا في عدد أكبر من المعاجم لوقعنا على نتائج متفاوتة كمّاً وكيفاً. ومع ذلك فكل وصف من هذه الأوصاف مشروع لأنه يقدّم شيئاً من المعلومات والإفادة التطبيقية، لكنه بالتأكيد لا يستوفي المظهر الأساسي لهذه الكلمة، أي محتواها الإجرائي، رغم ضبط جميع الأمثلة المناسبة تقريباً.

وهكذا، انطلاقاً من أمثلة معجم **كنز اللغة الفرنسية**، استخرج جون مارك لوشر تسعة محتويات إجرائية يُمكن التمثيل لها بالمقامات والشواهد التالية:

١) الـ "و" تجمع بين كلمات أو مجموعات من الكلمات من نوع واحد في الجملة: «إنّنا نتّهمهم بالتلاعب بالكلمات **والقواعد**».

٢) الـ "و" تنشئ علاقة غير محدّدة بين قضايا مترابطة: «لتسمحوا لي بأن أترجم كلمة بكلمة **ودون** أن أحرص البتّة على سلاسة اللغة المستعملة الآن...»؛

٣) الـ "و" تربط بين قضايا تصف أحداثاً تقع بصفة متزامنة: «إثر ذلك طفق الجوق [...] يأكل تفاحاً **ويتدافع** (في إشارة مشهدية مسرحية)؛

٤) الـ "و" تتصدّر قضية تصف حدثاً واقعاً زمنياً بعد حدث تصفه القضية الأولى: «انفصلت مقدمة الجيش **وزحفت** نحو العدو»؛

٥) الـ "و" تتصدر النتيجة التي تلي التعبير عن السبب: «على متن الطائرات المكشوفة [...] كنا ننحني خارج الزجاج الأمامي لنرى بوضوح **وكانت** الريح التي تصفّر في آذاننا تصفعنا بشدة»؛

٦) الـ "و" لا تتصدر جملة وإنما قولاً (وبعبارة أوضح: عملاً لغوياً): «لكن ماذا دهاك **ولِمَ** هذا البكاء؟»؛

٧) الـ "و" تتصدر محتوى يستلزمه التلفظ بالقضية الأولى (وهو محتوى يفيد النداء): «زيدٌ، والموسيقى التي عليك أن تسجّلها لي ليوم غد؟»؛

٨) الـ "و" تتصدر محتوى متناقضاً مع ما يقتضيه التلفظ بالقضية الأولى: «لهم آذان ولا يسمعون ولهم أعين ولا يبصرون»؛

٩) ونجد أخيراً ضرباً من ضروب الاستعمال لم تورده المعاجم، ويخصّ الـ "و" التي تتصدّر محتوى يتناقض مع ما يقتضيه نفي القضية السابقة: «بيار: هذه الليلة اكتشفت نظرية النسبيّة. ماري: وأنا هو البابا!».

في الواقع، ليس هذا الجرد جرداً تاماً: فالمثال الأول يوافق ما تشترك فيه جميع الاستعمالات، والمثالان (٣) و(٤) يمهدان للمثال (٢)، كما يمهّد المثال (٥) للمثال (٤). في موازاة ذلك، تمهد الأمثلة (٧) و(٨) و(٩) للمثال (٦)، كما أنها تصف بمعيّة المثال (٢) ضربين مهمّين من ضروب استعمال الـ "و"، وهي استعمالات تستلزم أحداثاً أو وقائع (٢) واستعمالات ترتبط بأعمال لغوية (٦).

ولقد اقترح جون مارك لوشر وصفاً إجرائياً دقيقاً جداً يبيّن الشروط التي تتحقق بموجبها كل قراءة. لا يثير الاستغراب أن تستفيد هذه الشروط من محتويات القضايا التي تمّ الربط بينها (فهذه المحتويات تكون مناسبة عندما توجد علاقات زمنية أو سببية أو شرطية بين القضايا) بل من السياقية أيضاً. فعلى سبيل المثال، يقتضي فهم المثال (٩) بناءَ سياق مغاير للواقع، أي مقام مناقض للواقع نستخلص منه النتائج. وفي آخر المطاف يتمثّل المحتوى الإجرائي لكلمة مثل الـ "و" في إعطاء تعليمات حول كيفية بناء السياق المناسب بحسب محتويات القضايا المُتلفّظ بها وإعطاء تعليمات كذلك تخصّ نوع الاستنتاج الواجب استخلاصه. وهكذا

نرى أن رابطاً مثل الـ "و" يقوم بدور مهمّ في العمليات الاستدلالية، وهذا الدور ليس مرتبطاً البتّة بأي محتوى دلالي يكون متصلاً به (محتوى مفهومي) وإنما يرتبط بمحتواه أو بمحتوياته الإجرائية.

وختاماً، تقوم الروابط بدور مهمّ في عمليات فهم الخطاب، إذ لا تعمل باعتبارها علامات بسيطة («انتبه، هنا فقرة جديدة!»، «انتبه، هنا حجة مضادّة!»، «انتبه هنا استنتاج!»)، ولا باعتبارها معالم («أنا مَعلَمٌ أحمر: ينبغي التقيّدُ بالمعالم الحمراء وإغفال المعالم الصفراء») أي منارات يُستهدى بها في الخطاب، بل تساهم بصورة أساسية في توجيه العمليات التأويلية؛ ولا يمكن التأويل من دونها (في بعض الحالات على الأقل)، ولكن يمكن بحسب المعلومات المتوافرة والمُدرَكة، أن تتطلّب عملية الفهم جهداً أكبر وتكون أشدّ عسراً وتكون التأثيرات السياقية أضعف.

وعلاوة على ذلك، فإنّ الارتباط الوثيق بين المحتوى الإجرائي للروابط ومحتوى القضايا المترابطة والسياق المُدرَك يُفسّر الآلية التي تم اعتمادها كما ينبغي في تعلّم اللغة بالخصوص، وفي تعلّم التحرير وكتابة المقال بصورة أخص. فإغناء النص بالروابط، من قبيل: "لكن" و"إذن" و"لأنّ" و"و" و"رغم أنّ" و"إلاّ أنّ" و"على أية حال" و"في الواقع" و"بغضّ النظر عن"... إلخ، يساعد بلا شك في تيسير التأويل، شريطة أن تكون بين المحتويات علاقات مناسبة، أي منسجمة مع ما تقتضيه إجراءات الروابط، وأن تكون السياقات مفهومة. ولكن هذين الشرطين غائبان لسوء الحظ في أغلب الأحيان. أما الرغبة في تعلّم الكتابة بوضع علامات أو معالم في الخطاب فهو في آخر المطاف بمثابة وضع العربة أمام الحصان، أو هي ـ كي نقدّم تشبيهاً أبسط ـ بمثابة الحرص على المشاركة في مسابقة لمحترفي الدرّاجات النارية قبل اتقان قيادة الدراجة الهوائية.

مقاربة أنطولوجية للاختلاف بين المحتوى الإجرائي والمحتوى المفهومي

كما ذكرنا ذلك آنفاً (راجع الفصل السادس، الفقرة: المنوال الافتراضي الاستنباطي لبناء المفاهيم)، تُكتَسَبُ المفاهيم ذات المحتوى المفهومي من نوع الأنموذج المجسّم في سن مبكرة نسبياً. في المقابل، تدلّ صعوبة استعمال الروابط أحياناً في المقالات التي يكتبها شبّان راشدون على أن الأمر لا ينطبق دائماً بهذه الكيفيّة على الكلمات التي يكون محتواها إجرائياً أكثر منه مفهومياً. ولا تقتصر هذه الصعوبة على الروابط المسمّاة بالروابط التداولية، بل هي تشمل عناصر أخرى ذات محتوى إجرائي كأزمنة الأفعال.

إن غياب التساوق بين هذين النوعين، أي بين العناصر ذات المحتوى الإجرائي والعناصر ذات المحتوى المفهومي، لا يدعو إلى الدهشة. فهما لا يتباينان في طريقة عملهما وحسب، بل تختلف المساهمة المعرفية لكل منهما عن الآخر اختلافاً جذرياً. فمع بعض الاستثناءات النادرة (الضمائر خصوصاً، راجع الفقرة ما قبل السابقة: المحتوى المفهومي والمحتوى الإجرائي)، لا تعيّن العناصر اللغوية التي ليس لها إلا محتوى إجرائي ذاتاً من الذوات في الكون حتى وإنْ وسّعنا معنى كلمة تعيين. فالروابط التداولية لا تصف مقاماً ولا أي جزء منه مهما كان صغيراً، وأزمنة الأفعال لا تصف أحداثاً (فتلك هي وظيفة الأفعال). إنها تيسّر تأويل الأقوال التي تظهر فيها، ويمكنها بهذا المعنى - وبهذا المعنى فقط - أن تساهم في شرطيّة صدق القضايا التي تعبّر عنها الأقوال. وهكذا تبدو أزمنة الأفعال بمثابة العناصر المعدّلة للأفعال، إذ تمكّن من معرفة ما إذا كان الحدث الموصوف منقضياً أو غير منقض أو بصدد الوقوع أو ماضياً... إلخ، وتمكّن الروابط من اختيار قضية أخرى لتظهر في السياق. وبهذا، يمكن أن تساهم بصورة غير مباشرة في تحديد الشكل القضوي من

خلال إسناد مراجع أو رفع اللبس مثلاً. وهكذا يدلّ الرابط "ثمّ" في قولك: «صاح زيد ثم بكت فاطمة»، على وجود تأويل واحد ممكن هو التأويل الذي يرتّب زمنياً الأحداث: في **أول الأمر** صاح زيد ثم بكت فاطمة(*).

وخلافاً لما سبق، تقابل أسماء الأجناس والصفات والأفعال ذواتاً في الكون أو أحداثاً ترتبط بها هذه الذوات. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل الأطفال يتعلّمون هذا الضرب من الكلمات بالطريقة الافتراضية الاستدلالية (راجع الفصل السادس، الفقرة: المنوال الافتراضي الاستنباطي لبناء المفاهيم) في حين يصعب عموماً تعلّم الكلمات ذات المحتوى الإجرائي.

ونميّز تقليدياً في قضية ما، بين المحمول والمرجع(**). ففي القول: «القط فوق الحصير» إذا كانت القضية المعبّر عنها: "برسوفال فوق حصير المستوصف بسانت سيسيل يوم ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧"، فإن المرجع هو "برسوفال"، والمحمول هو "فوق حصير المستوصف بسانت سيسيل يوم ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧". يمكن أن نرى من الوهلة الأولى أن هذا التمييز المنطقي بين المرجع والمحمول يوازي التمييز النحوي أو اللغوي بين المسند إليه (عمّن نتحدث) والمسند (ما نقوله في شأن من نتحدث عنه). إلا أن الأمور ليست - لأسباب معقدة - على هذه البساطة. ففي المنطق، يتم تحليل المسند إليه النحوي أحياناً باعتباره محمولاً ينطبق على متغيّر نثبت وجوده. وهكذا سنحلّل: "أكل قط فأراً" إلى: يوجد "س"، ويوجد "ع"، حيث "س" قط و"ع" فأر، و"س" أكل "ع". بيد أنه بالإمكان القول إنّ التمييز بين المرجع والمحمول يوافق التمييز الفلسفي القديم جداً الذي **ينتقل من الخواص**، أي الأفراد المعيّنين

(*) تفيد "ثم" في اللغة العربية جمع الأحداث مع الترتيب والتراخي [المترجمان].

(**) التمييز في هذا الموطن يقع بين محمول Prédicat ومرجع Référent على خلاف المناطقة الذين يستعملون مصطلح الموضوع Sujet مقابل مصطلح المحمول Prédicat [المترجمان].

الذين يمكن تحديدهم إلى **الكليات**، أي خصائص هؤلاء الأفراد. فإذا وافقت المراجع الخواص، فإن المحمولات توافق الكليات.

وبتعبير أكثر معاصرة يمكن أن نقول إن المرجع يقابل الفرد، وإن إسناد خاصية إلى هذا الفرد تعني انتماءه إلى مجموعة الأشياء التي لها هذه الخاصية. ففي الأفعال التي تصف حدثاً ("سار"، "عدا"، "بنى"... إلخ)، فإن القول إن فرداً ما ينتمي إلى المجموعة يعني أنّ الفرد في لحظة ما من اللحظات قد أنجز الحدث الموصوف. وهكذا فإن الألفاظ ذات المحتوى المفهومي توافق مقولات أنطولوجية يمكن عزلها سواء فعلنا ذلك مباشرةً (الخواص) أو بصفة غير مباشرة (الخصائص أو الأحداث التي تُحدَّدُ بمجموع الخواص التي تبرزها).

وحينئذ تختلف مساهمة الألفاظ ذات المحتوى الإجرائي عن مساهمة الألفاظ ذات المحتوى المفهومي في العملية المعرفية لتأويل الأقوال اختلافاً جذرياً. فاعتماداً على مصطلحات نظرية المناسبة وبمقتضى تعريف المناسبة نفسه، تتمثّل مساهمة الألفاظ ذات المحتوى المفهومي أكثر ما تتمثّل في إنتاج تأثيرات سياقية، وفي التوصل إلى المعلومات، وفي تعديل المعلومات المعنية.

وعودةً إلى القضية التي أثيرت في الفصل السادس (راجع الفقرة: المذهب الفطري والمفاهيم والاستقراء)، يتمثّل الاعتراض على نظرية فودور حول فطرية المفاهيم بالقول إن مفاهيم: "طائرة" و"طريق سيّار" و"حاسوب"، لا يمكن أن تكون فطرية. وهو اعتراض يُمكن الرد عليه وإن كان في حد ذاته معقولاً، فقد يتأسّس الاعتراض على أن الفرق المعرفي بين الألفاظ ذات المحتوى المفهومي والألفاظ ذات المحتوى الإجرائي هو فرقٌ ينضاف إلى فرقٍ له علاقة بطبيعة المقولات اللغوية. وبالفعل، تنتمي الألفاظ ذات المحتوى الإجرائي إلى **أقسام** (قسم الأزمنة النحوية، وقسم أدوات

العطف، وقسم الضمائر، وقسم أدوات التعريف... إلخ)، وهي أقسام تُعتبر في العموم **مغلقة**، أي لا يمكن أن نضيف إليها بحرية عناصر جديدة **دون تعديل مجموع النظام اللغوي**، ويُقال عن هذه الألفاظ إنها تنتمي إلى المقولات غير المعجمية. وعلى خلاف ذلك، تنتمي الألفاظ ذات المحتوى المفهومي إلى **أقسام مفتوحة** (أقسام الأسماء والأفعال والصفات)، ويُمكن **أن نضيف إليها عناصر جديدة دون أن نمسّ انسجام النظام اللغوي**. ومن غير العسير إضافة ألفاظ جديدة إلى هذه الأقسام سواء أكان مصدرها لغات أخرى (كالألفاظ الإنجليزية المعاصرة الدخيلة في الفرنسية)، أو توليد لغوي تلقائي (مثل اللهجات الخاصة)، أو وضع مصطلحات فنية (كما يحدث في اللغات المهنية المختصة في العلوم والتكنولوجيا)، وتوافق هذه الأقسام المسمّاة أقساماً مفتوحة مقولات تسمّى مقولات "معجمية".

وهكذا يُعدّ الاختلاف بين الألفاظ ذات المحتوى الإجرائي والألفاظ ذات المحتوى المفهومي، إنْ كان له أساس أنطولوجي، اختلافاً من صميم اللغة نفسها.

تجذّر المفاهيم

أثيرت قضية تجذّر المفاهيم أساساً في الذكاء الاصطناعي. وتتمثّل هذه القضية عموماً فيما يلي: استناداً إلى النظريات، نتعلّم المحتوى المفهومي للألفاظ المنتمية إلى المقولات المعجمية (في مقابل المقولات غير المعجمية) إمّا بالتجربة (النظرية الاستقرائية التي رأينا آنفاً أننا نرفضها)، وإمّا بواسطة ملكات فطرية تستخدم التجربة (النظرية الافتراضية الاستنباطية التي نتبنّاها). وإذا كان الأمر كذلك ونظراً إلى الإمكانيات الحالية للحواسيب، فإن الإخفاق النسبي للذكاء الاصطناعي يُفَسَّرُ بأن فهم الأقوال وإنتاجها يمرّ عبر استعمال المفاهيم المتجذّرة في الواقع (بسبب التجربة التي ساهمت في تكوّنها). وعلى

وجه الدقة، فإن المسألة الأساسية التي تطرحها اللغة هي استحالة تجذّر المفاهيم بالنسبة إلى الحواسيب. فالحواسيب وإنْ كانت جزءاً من الواقع إلا أنها لا تُدركه. المفاهيم الوحيدة التي يمكن أن تتوافر لها هي المفاهيم الجاهزة التي يُزوَّدُ بها سلفاً والتي لا تستطيع تنفيذ جميع الوظائف التي تضطلع بها المفاهيم في المعرفة البشرية بما أنه من البيّن أن الفرق بين بنائها (السابق للتجربة) وبناء المفاهيم البشرية (وهو بناء ينطلق جزئياً على الأقل من التجربة) ينعكس في محتواها.

ويُمكن أن نناقش استحالة تزويد الحواسيب بمفاهيم معطاة سلفاً تكون ملائمة لها. وإذا كان فودور محقّاً وإذا كانت مفاهيمنا فعلاً فطرية (معطاة سلفاً)، فإن المسألة تنحصر بكل بساطة في التوصل إلى إحصاء محتواها على نحو شامل. وتُطرحُ حينئذ مسألة أخرى تتمثّل في معرفة نسق المعلومات الموافق للمفاهيم المعنية، فالحواسيب تتلقّى المعلومات في شكل قضوي. وإذا كانت المفاهيم تستدعي بصورة واسعة المعلومات البصرية والسمعية (الحسية)، فإنه يتعيّن التوصل إلى نقل تلك المعلومة إلى شكل قضوي لجعلها في متناول الحواسيب. أما إذا كان فودور مخطئاً وكانت المفاهيم غير معطاة سلفاً وإنْ كانت مكتسبة بالتجربة، فإنّ مسألة تجذّر المفاهيم تصبح مسألة مركزية.

نكتفي هنا بتقديم بعض الخطوط العريضة حول مسألة تجذّر المفاهيم بادئين بدور التجربة. فحتى إن شككنا في نظرية فودور حول فطرية المفاهيم، فإن الصعوبات التي تعترض الفرضية الاستقرائية تبلغ درجة ينبغي معها على الأقل أن نقبل الفرضية التي تقرّ بفطرية الآليات ذات الصلة ببناء المفاهيم. وإذا كانت هذه الفرضية ذات صبغة افتراضية استنباطية، فإنها تستند فعلاً إلى التجربة. ولكن هذا لا يعني البتّة أن محتوى المفاهيم لا يقبل التعداد في شكل قضوي: فمن الممكن بناء المفاهيم جزئياً بفضل التجربة دون أن يمنع ذلك من

الإقرار بأن لها محتوى قضوياً. وأخيراً، ينبغي أن نعرف الغاية من توظيف المفاهيم التي نزوّد بها الحاسوب وإلى أي نوع من أنواع التطبيق نُعِدُّها. ولذا يحتاج أي نظام لفهم النصوص إلى معلومات أوفى وأشدَ تعقيداً من تلك التي يقدّمها علم الدلالة البنيوي مثلاً، غير أنه قد لا يحتاج إلى معلومات ذات طبيعة بصرية أو سمعية.

هذا لا يعني أن محتوى المفاهيم البشرية لا يتضمن معلومات حسّية، وإنما يعني أن هذه المعلومات ليست حتماً مهمّة جداً لنجاح التطبيقات التي يسعى إليها الذكاء الاصطناعي في مجال اللغة. وبصفة عامّة، يبدو لنا تجذّر المفاهيم - ودون أن يكون مسألة مفتعلة - ذا طابع إشكالي في المقاربات المثالية (حيث يُعتَبَرُ الواقع غير موجود) أو في المقاربات النسبية (حيث يُعتَبَرُ الواقع ربما غير موجود، وحتى إن وُجد فلا علاقة للغة به) أكثر منه في المقاربة الواقعية كالمقاربة التي ندافع عنها في هذا الكتاب. فالمَنوَلةُ بالكيفيّة التي تتبنى بها تمثّلات الأفراد انطلاقاً من المفاهيم التي تنطبق على الأقسام تبدو لنا مهمة أكثر من غيرها. فالمسألة ليست في مفهوم "قط" أو "كلب" بصفة عامة، وإنما في تمثّل قط مخصوص هو "برسوفال" أو تمثّل كلب معين هو "إيغو"، وليست في مفهوم "ركض" بل في حدث محدد يمثّل ركض زيد... إلخ، ولن نستفيض في الحديث عن ذلك هنا.

خاتمة

تحدثنا طويلاً إلى حد الآن عن الاستعمال الحرفي للغة. ونريد الآن أن نتناول قضية أخرى هي الاستعمال غير الحرفي. وهذا ما سيمكّننا من مناقشة عدد من القضايا التي بقيت عالقة، من ذلك الوجوه البلاغية التقليدية مثل الاستعارة أو السخرية وكذلك التخييل والاستعمال التقريبي للمفاهيم. وسنقدم إجابة ثانية أيضاً عن مسألة الطابع الضبابي للمفاهيم.

الفصل الثامن

الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي للغة

«سأدافع عن فكرة مفادها أنه يتعيّن على المنطق ألا يقرّ بوجود قارن(*)، تماماً كما يفعل علم الحيوان. وبالفعل فإن المنطق معني بالعالم الواقعي عناية علم الحيوان به رغم أنّ المنطق يهتم أكثر بالخصائص العامة والمجرّدة. والقول إن للقارنات وجوداً في علم الشعارات أو في الأدب أو في الخيال ليس إلا هروباً بائساً مثيراً للشفقة».

برترند راسل(**)

مقدمة

جرت البلاغة التقليدية (منذ أرسطو على الأقل) على تمييز **الاستعمال الحرفي** للغة من **الاستعمال غير الحرفي**. فإذا قلنا: «القط فوق الحصير» فإننا نستعمل اللغة حرفياً، في حين إذا قُلنا لأحدهم (في الغالب طفل): «غرفتك زريبة خنازير»، فإننا (وهذا ما نرجوه على الأقل) نستعمل اللغة استعمالاً غير حرفي. في الحالة الأولى، يريد الشخص الذي يتكلّم أن يبلّغ مخاطبه بأن قطاً معيّناً يوجد فوق

(*) Licorne: حيوان أسطوري له صورة حصان ذي قرن واحد وسط جبينه [المترجمان].

(**) Bertrand Russell.

حصير معيّن؛ وفي الحالة الثانية، يريد الأب أن يبلّغ ابنه أن غرفته وسخة وغير مرتبة، ولا يريد أن يبلّغه أنّ غرفته أصبحت بفعل معجزة من المعجزات تأوي خنازير.

وهذا التمييز تقليدي. فإذا كان قولٌ مثل: «غرفتك زريبة خنازير» استعارة، فإن الاستعارات لا تستوفي - وأنّى لها ذلك - مجموع الاستعمالات غير الحرفية للغة. إذ تتضمّن هذه الاستعمالات أيضاً السخرية. فإذا قلنا لابننا الأكبر الذي حصل مؤخراً على علامة سيئة في امتحان الرياضيات: «سبحان الله ما أبرعك في الرياضيات!»، فنحن لا نكون بصدد تهنئته أو التعبير عن ارتياحنا لتفوّقه، بل إننا نعبّر له عن عدم رضانا ونبلّغه رغبتنا بضرورة مضاعفة جهوده.

وتُعدّ السخرية والاستعارة من بين الوجوه البلاغية (وهذا مصطلح تقليدي) المعروفة عادةً. بيد أنّ القارئ يتذكّر مثال الطفل الذي يأمره والده بتنظيف أسنانه فيجيب: «لم يداعب النعاس أجفاني». هل يجب أن نعتبر هذه الإجابة استعمالاً حرفياً أم غير حرفي للغة؟ أين تقع الحدود الفاصلة بين هذين الضربين من الاستعمال؛ وبتعبير أوضح، هل يوجد حدّ فاصل؟ سنخصّص الفصل الثامن للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها.

التمييز بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي في نظرية المناسبة

تنزع التقاليد اللغوية، الموروثة إلى حدّ كبير عن البلاغة التقليدية، إلى التمييز بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي على النحو التالي:

١) يوجد حدّ واضح بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي؛

٢) لا تُؤَول الأقوال الحرفية والأقوال غير الحرفية بالطريقة نفسها؛

٣) ليس للأقوال الحرفية إلاّ معنى واحد هو معناها الحرفي؛ أما الأقوال غير الحرفية فلها معنيان: معناها الحرفي ومعناها غير الحرفي أو "المجازي".

٤) نميّز ضمن الاستعمال غير الحرفي قسمين كبيرين من **الوجوه البلاغية** (وجوه التراكيب اللغوية ذات الصلة بالاستعمال غير الحرفي): **الوجوه البيانية** مثل الاستعارة أو الكناية، **وصور التفكير** مثل السخرية. وبصفة عامة، لئن أمكن تحديد الضرب الأول لغوياً بواسطة شكل الجمل أو التعابير، فإن صور التفكير تتحدّد بالتضاد بين معناها الحرفي والسياق أو المقام؛

٥) يُحَدَّدُ استعمال الحرفي وغير الحرفي خارج السياق بالنسبة إلى الوجوه البيانية لأنها من خصائص الجمل لا من خصائص الأقوال.

وتُعدّ مقاربة التمييز بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي - كغيرها من مقاربات نظرية المناسبة للقضايا الأخرى - مقاربة طريفة وذلك من عدة وجوه:

١) لا يعرض سبربر وولسن عملية الأقوال الحرفية مختلفةً عن تأويل الأقوال غير الحرفية؛

٢) لا يريان كذلك وجود فرقٍ بيِّنٍ بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي، وإنما يوجد مسترسل ينطلق باستمرار من الاستعمال الحرفي المطلق إلى الاستعمال غير الحرفي؛

٣) لا يتحدّد الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي في المطلق بل قياساً على الفكرة التي يرغب القائل في تبليغها. فبحسب درجة المشابهة بين الفكرة والقول، يقترب القول من الاستعمال الحرفي للغة أو يبعد عنه؛

٤) ترتهن درجة المشابهة بعدد الاستلزامات السياقية التي يُثيرها الشكل القضوي للقول والفكرة (في شكلها القضوي) عندما يتقابلان في السياق نفسه؛

٥) من زاوية النظر هذه، ليس الاستعمال الحرفي أو الاستعمال غير الحرفي خاصية من خصائص الجملة بل من خصائص القول؛

٦) لا ينحصر الاستعمال غير الحرفي في الوجوه البلاغية المحدّدة تقليدياً.

وفيما سيأتي من هذا الفصل، سننظر في جميع هذه الآراء الواحد تلو الآخر مبيِّنين على أي أساس تستند مواقف سپربر وولسن ولماذا تبدو أكثر ثراءً من مواقف اللسانيات أو من مواقف البلاغة التقليدية.

الحد الفاصل بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي

تترابط فرضيات سپربر وولسن. فإنْ لم تختلف العمليات التأويلية التي تتناول الأقوال الحرفية عن تلك التي تتناول الأقوال غير الحرفية، فإنه يغدو من الصعب أن نسلّم بوجود حدود واضحة بين هذه الأقوال وتلك. وإذا لم توجد حدود واضحة، فمن الأرجح حينئذ أن يكون الاستعمال الحرفي (أو الاستعمال غير الحرفي) خاصية تداولية، أي خاصية للقول وليس خاصية لغوية أي خاصية للجملة.

وتترابط أيضاً الفرضيات التقليدية، سواء أكانت لغوية أم بلاغية. فإذا وجدت حدود واضحة نفهم جيداً أنه يتعيّن التسليم بوجود عملية خاصة بالأقوال غير الحرفية والتسليم بإمكان وجود تأويلين للقول نفسه أحدهما حرفي والثاني مجازي. وعلاوة على ذلك، فإن وُجدت عملية ما، فينبغي أن تتولّد عن حدث ما. والذي

يبدو مرشحاً أكثر لذلك هو الشكل اللغوي للجملة أو التعبير غير الحرفي؛ ويمكن أن نحصر الأشكال اللغوية للاستعمالات غير الحرفية.

لكن يبدو أن هذا البناء الجميل يتهاوى بالتمييز بين الوجوه البيانية وصور التفكير، إذ يعسر بالفعل أن نرى كيف يتيح لنا الشكل اللغوي لقول ساخر أن نقرر أنه قول ساخر. لنعد إلى المثال المُساق أعلاه، فإذا قال المؤلِّفان لابنهما: «سبحان الله ما أبرعك في الرياضيات!»، حيث أنه يحصل بانتظام على نتائج ضعيفة في هذه المادة، فلا شيء يمنعهما من أن يقولا له الشيء نفسه إذا كان ممتازاً في الرياضيات دون أية سخرية منه. إن اعتراف اللّسانيات أو البلاغة ضمنياً بهذا الأمر من خلال التمييز بين الوجوه البيانية وصور التفكير يؤدّي بهما إلى إضعاف التمييز القاطع بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي، وإلى خسارة نسبة من المصداقية التي يحققها لهما التمييز المبني على "وقائع" لغوية.

وينطلق سپربر وولسن من وجهة نظر معاكسة. فهما يقتفيان خطى دومارسيه Du Marsais (أحد البلاغيين الفرنسيين في نهاية القرن الثامن عشر) الذي لاحظ أن الاستعارات التي تُبتدع يومياً في أسواق "لي هال" Le Halles(*) تفوق ما تبتدعه الأشعار. وبعبارة أخرى، فإن الاستعارة، وهي أهمّ وجوه الاستعمال غير الحرفي، لا ينفرد بها ضربٌ مخصوص من ضروب الخطاب ولا تُفرَدُ لمناسبة معيّنة، فهي تغزو استعمالنا اليومي للغة (كما يدلّ على ذلك مثال: «غرفتك زريبة خنازير» التي يستعملها للأسف جلّ الأولياء بصفة عادية)، وهي ليست إلا قطرة في بحر الاستعمال غير الحرفي. لهذا، فإن الفرضية القائلة إن الاستعارة بصفة خاصة والوجوه البيانية

(*) حي في الدائرة الأولى الباريسية، مقر تجّار الجملة إلى سنة ١٩٦٩، وهي السنة التي تم فيها نقلهم إلى منطقة رنجيس Rungis. وإثر هدم محلاتهم. تم سنة ١٩٧٩ بناء مركز تجاري ضخم في نفس المكان مشهور بباريس باسم 'فوروم دي هال' Forum des Halles [المترجمان].

عامة هي "زخرف" ينضاف إلى الاستعمال الحرفي دون أن يقدّم مساهمة معرفية، فرضيةٌ قابلة للنقاش إلى حد كبير. وبناءً عليه، يتوقف سپربر وولسن عند ميزة مُعترَفٍ بها عموماً للاستعارات في الوقت الذي تقوم فيه على الإبداع. وبالفعل، فإلى جانب الاستعارات التي دخلت في اللغة اليومية مثل استعارة الغرفة وزريبة الخنازير، تُوضع كل يوم استعارات جديدة تعسر محاكاتها باللفظ. وبصفة أدقّ يمكن عموماً أن نحاكي الاستعارة باللفظ، ولكن هذه المحاكاة لا تستوفي محتواها كله.

لنأخذ القول المأثور عن الشاعر أراغون Aragon: «المرأة هي مستقبل الرجل»(*). يبدو أنه لا توجد أية جملة قادرة على استنفاد محتوى هذا القول، إذ يُمكننا بالفعل أن نقول إن المرأة هي **مستقبل الرجل** (أي الإنسانية جمعاء بصفة عامة) نظراً إلى دورها الإنجابي، أو أن نقول إنها مستقبل الرجل (كل رجل بمفرده) لأن النساء يعشن أكثر من الرجال وهنّ يتوفّين عادةً بعد أزواجهن (وهو التأويل الذي ذهب إليه آلان شيفريس Alain Schiffres الذي كتب رداً على بيت أراغون: «الأرملة هي مستقبل الرجل»). لكن هاتين الإمكانيتين الواضحتين رغم أنهما تردان بصفة طبيعية على الخاطر، لا تستنفدان استعارة أراغون، فالمرأة يُمكن أن تكون مستقبل الرجل لأنّها تجسّد (أو لأننا نسند إليها) خصائص في السلوك تختلف عن خصائص الذكور... إلخ.

واستناداً إلى هذه الصعوبة المتمثّلة في العثور على عبارة أو مجموعة من العبارات تُحاكي لفظاً استعارة ما وتستوفي محتواها، اقترح سپربر وولسن تصوراً مختلفاً جذرياً للاستعارة. فللاستعارة وزنٌ معرفي خاص بها تماماً مثل أي قول. ومن هذا المنظور، يقدّم كل قول (كل جملة يتم التلفظ بها في مقام مخصوص وتُؤوَّل وفق سياق معيّن) مساهمة طريفة في تمثّل الفرد للكون. وقد يقدّم قول آخر

(*) «La femme est l'avenir de l'homme».

تمثّلاً آخر ليس أفضل بالضرورة وليس أسوأ، بل وبكل بساطة مختلف؛ فجميع الأقوال سواء أكانت استعارات أم لا تعدّ من هذا القبيل. لذا لا توجد، في رأي سپربر وولسن، عملية تأويلية خاصّة بالاستعارة. ومن هنا، ينبغي أن نقرّ بوجود مسترسل ينطلق من الأقوال الحرفية إلى الأقوال غير الحرفية، وبضرورة تقديم تعريف جديد للاستعمال غير الحرفي.

الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي والمشابهة

يرى سپربر وولسن أن جميع الأقوال الحرفية وغير الحرفية هي تعبير عن فكرة ما لدى القائل. فقد تكون هذه الفكرة **وصفاً للكون** كما هو أو كما يتمناه المتكلم، أو **تمثيلاً لفكرة** منسوبة إلى شخص آخر أو **لفكرة يرغب** فيها القائل لهذا السبب أو ذاك. وهذه المقاربة للعلاقة بين اللغة والفكر تتحقّق إذن من خلال علاقة تعبير عن فكر القائل بواسطة القول أو من خلال علاقة تمثيل فكرة الغير بفكرة القائل. وما يُمكّن قولاً ما من التعبير عن فكرة ما وما يُمكّن فكرة ما من تمثيل فكرة أخرى هو الشيء نفسه: إنها **المشابهة** بين التمثيلات ذات الشكل القضوي.

لنتذكّر أن للأقوال، حسب سپربر وولسن، شكلاً قضوياً (راجع الفصل الرابع، الفقرة: الصيغة المنطقية والشكل القضوي)، أي شكلاً يمكن أن نسند إليه **قيمة الصدق**. وهذا ينطبق كذلك عندهما على الأفكار، إذ إن لها هي أيضاً شكلاً قضوياً. وبعبارة أخرى، تعدّ الأفكار والأقوال تمثيلات لها نسق مشترك (راجع الفصل الرابع، الفقرة: أي تمثّل للكون؟ ما الحاجة إليه؟ وفي أية صيغة؟) تتقاسمه مع القضايا التي تكوّن السياق. ويمكّن هذا النسق على وجه التحديد من المقارنة بين هذه التمثيلات وتحديد درجة المشابهة بينها.

ويعرّف سپربر وولسن مفهوم **المشابهة بين التمثيلات ذات**

الشكل القضوي باعتبارها نتيجة عدد الاستلزامات المشتركة التي لها عندما يتمّ تأويلها في السياق نفسه. وبعبارة أخرى، لنفترض المعطيات التالية: السياق "س"، والقول "ق"، والفكرة "ف":

أولاً: إذا اشتركت "ف" التي تمّ تأويلها بحسب "س"، في جميع استلزاماتها مع "ق" الذي تمّ تأويله بحسب "س"، فالمشابهة إذن بين "ف" و"ق" تامة.

ثانياً: إذا اشتركت "ف" التي تمّ تأويلها بحسب "س"، في جميع استلزاماتها وليس جميعها مع "ق"، الذي تمّ تأويله بحسب "س"، فالمشابهة إذن بين "ف" و"ق" جزئية.

ثالثاً: وأخيراً، إذا لم تكن لـ "ف" التي تم تأويلها بحسب "س"، أي استلزام مشترك مع "ق" الذي تمّ تأويله بحسب "س"، فلا وجود إذن لأي مشابهة بين "ف" و"ق".

وتوافق هذه الاحتمالات الثلاثة، كما نلاحظ، ثلاثة مقامات مجموعاتيّة:

أ) في المقام **الأول**: المجموعة "م" لاستلزامات "ف" في "س"، والمجموعة "م" لاستلزامات "ق" في "س" متماثلتان، إذن تكوّنان مجموعة واحدة.

ب) في المقام **الثاني**: المجموعة "م" لاستلزامات "ف" في "س"، والمجموعة "م" لاستلزامات "ق" في "س" لهما نقطة تقاطع غير منعدم (لا يوافق المجموعة الفارغة).

ج) في المقام **الثالث**: المجموعة "م" لاستلزامات "ف" في "س"، والمجموعة "م" لاستلزامات "ق" في "س" لهما نقطة تقاطع منعدم (يُوافق المجموعة الفارغة).

إذن فبحسب درجة استلزاماتهما المشتركة في "س"، تتشابه "ف" و"ق"، وبحسب مشابهتهما يكون "ق" استعمالاً حرفياً أو أقلّ حرفية. ففي الحالة الأولى، فإن "ق" تمثيلٌ أمين وحرفي تماماً

لـ "ف"؛ وفي الحالة الثانية، فإن "ق" تمثيلٌ لـ "ف"، ولكنه ليس تمثيلاً حرفياً لـ "ف"؛ وفي الحالة الثالثة، فإن "ق" ليس تمثيلاً لـ "ف".

وتُطرَحُ القضية نفسها بالنسبة إلى المُشابهة بين الفكرة والقول الذي يعبّر عنها، وبالنسبة إلى قولين يُفترض أن أحدهما ينقل بالحكاية محتوى الآخر. وسنقدّم أمثلة عن الاحتمالات الثلاثة المذكورة أعلاه انطلاقاً من هذه الحالة الثانية. لنفترض المقام التالي: يُرشَّح "زيد" لمركز مرموق في شركة، ينظر رئيس الشركة في ملف ترشّحه ثم يقول: «ربّما لا يكون "زيد" أفضل مترشّح لهذا المنصب». يسمع "عمرو" الرئيس وتسأله "فاطمة": «ماذا قال الرئيس؟». فإنْ أجاب "عمرو": «ربّما لا يكون "زيد" أفضل مترشّح لهذا المنصب»، فإن المشابهة بين الشكل القضوي لقوله والشكل القضوي للقول الأصلي مشابهةٌ تامة. وإنْ أجاب "عمرو": «"زيد" ليس كفؤاً لهذا المنصب»، فإن المشابهة ليست تامة ولكنّها موجودة (فقد يكون الاستلزام المشترك على النحو التالي: لن يحصل "زيد" على هذا المنصب). وإن أجاب "عمرو": «"زيد" هو المرشّح المطلوب»، فمن المحتمل أن تكون المشابهة منعدمة.

وللاستعمال غير الحرفي درجات مثلما للمشابهة درجات بحسب عدد الاستلزامات المشتركة بين التمثيلات ذات الشكل القضوي. فالاستعمال غير الحرفي يبدأ عندما يتوافر القول على استلزام واحد على الأقل في السياق لا تتوافر عليه الفكرة التي يمثّلها. أما القول فيمثّل الفكرة (على نحو أقل حرفيّة) بمجرد أن يكون له على الأقل استلزام واحد مشترك معها. وبين هذين الحدّين تلتقي جميع درجات الاستعمال غير الحرفي. ولهذا لا توجد، حسب سبربر وولسن، حدود واضحة وإنما مسترسل يبدأ من الاستعمال الحرفي (اشتراك الفكرة والقول في جميع الاستلزامات) وصولاً إلى

الاستعمال غير الحرفي في أعلى درجاته (الاشتراك في استلزام وحيد). وبهذا، يُوافق الاستعمال غير الحرفي المقام الثاني المحدّد أعلاه، أي المقام الذي تكون فيه نقطة التقاطع بين المجموعة "م" لاستلزامات "ف" في "س" وبين المجموعة "م" لاستلزامات "ق" في "س" غير منعدمة.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن أن نعود إلى مسألة الاستعمال الحرفي أو الاستعمال غير الحرفي في إجابة الطفل الذي قال لأبيه: «لا أشعر بالنعاس» عندما أمره هذا الأب بتنظيف أسنانه. فإذا كان تأويل هذا القول يتحقق من خلال عملية استدلالية، فهذا لا علاقة له البتّة بحرفيته أو غير حرفيته، إذ إن جميع الأقوال تُؤوَّل من خلال عمليات استدلالية. وفي المقابل، ليس ثمّة ما يدعونا إلى اعتبار أنّ هذا القول لا يُمثّل حرفياً فكرة الطفل، ولا داعي حينئذ إلى أن نعتبر أنه دون الحرفية. وفعلاً، إذا كان التأويل الذي ينبغي أن يتوصل إليه الأب هو الرفض، فلا شيء يمنع احتمال أن تكون فكرة الطفل هي بالضبط: «لا أشعر بالنعاس». وفي هذه الحالة يكون القول حرفياً.

الاستعمال غير الحرفي والخطاب التقريبي

بحكم ضعف التمييز بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي، يُمكن لسپربر وولسن أن يُدخلا على الاستعمال غير الحرفي عدداً معيّناً من الظواهر التي تُحلّل عموماً بطريقة مختلفة. وأبرز هذه الظواهر ـ والأقدر على التمثيل البسيط لمفهوم المشابهة المذكور أعلاه ـ هو الخطاب التقريبي. يلاحظ سپربر وولسن أن أغلبية أقوالنا خطابات تقريبية، نقول بواسطتها ـ لأسباب تعود إلى الاقتصاد في المجهود ـ أشياء غير دقيقة ولكنها قريبة بدرجة كافية من الأشياء الدقيقة بحيث لا يطرح عدم دقتها أي مشكل.

هب أن "زيداً" سافر إلى بلد أجنبي، لنقلْ الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، وارتبط بصداقة مع بعض الأميركيين الذين سألوه عن المكان الذي يقطن فيه. في الواقع، "زيد" يقطن في ضاحية باردو[*]، على بعد خمس دقائق من محطة الحافلات في تلك الضاحية. إلا أنه لا يقول: «أقطن في باردو»، إنما يجيب أصدقاءه: «أقطن في تونس العاصمة». لماذا؟ هل يسعى إلى مغالطة أصدقائه الأميركيين؟

تبدو إجابة سپربر وولسن بسيطة: إن حياة "زيد"، بحكم المكان الذي يقطن فيه، هي حياة تونسي من العاصمة، فهو يركب الحافلة ويسكن في شقة... إلخ، فحياته لا تختلف في شيء عن حياته لو كان يسكن ضمن حدود العاصمة. إذ بقوله إنه يعيش في تونس العاصمة، يمكّن مخاطبيه من استخلاص نتائج صحيحة حول نمط عيشه، وهي نتائج كان سيعسر عليهم استخلاصها من القول: «أقطن في باردو». فالتمثيلان اللذان لهما الشكل القضوي «"زيد" يقطن في تونس العاصمة» و«"زيد" يقطن في باردو» يشتركان في معظم استلزاماتهما (فهما متشابهان بالمعنى المحدد أعلاه). ولكن استعمال «"زيد" يقطن في تونس العاصمة» ييسّر مهمة التأويل عند المخاطَبين. وهذا الضرب من الاستعمال التقريبي شائع جداً كما يقول سپربر وولسن وذلك لأسباب تعود إلى مبدأ المناسبة، فهو يمكّن من الحصول على تأثيرات متشابهة مع بذل جهد أقل في معالجة المعطيات. وعلاوة على ذلك، لا يستلزم هذا الاستعمال التقريبي أية آلية مخصوصة للمعالجة، لأن مخاطَبي "زيد" لا يعلمون على الأرجح أن "زيداً" بقوله: «أقطن في تونس العاصمة» قد استعمل قولاً تقريبياً.

ومن منظور شبيه بمنظور الأعمال اللغوية، يُمكن أن نطرح

(*) وهي ضاحية من ضواحي تونس العاصمة مشهورة بمتحفها، وفيها يوجد مجلس النواب [المترجمان].

سؤالاً في شأن منزلة الخطاب التقريبي. فـ "زيد" في نهاية الأمر بقوله: «أقطن في تونس العاصمة» في حين أنه يقطن في ضاحية باردو، قال قولاً كاذباً. ألا يُمكن أن نعتبر أنه قد كذب؟ على أية حال، لم يحترم "زيد" شرط النزاهة الذي يُملي عليه أن يقول ما يعتقد أنه صادق، فهل يمكن أن نقول إنه التزم بصدق قوله؟

الذي يراه كل من سپربر وولسن، أن السؤال مطروح على نحو مغلوط والاستعمال التقريبي ليس كذباً. فـ "زيد" لا يسعى إلى مغالطة أصدقائه الأميركيين، بل يهدف بالعكس إلى تيسير وصولهم إلى مجموع الاستلزامات الصادقة التي قد يجدون صعوبة في تحصيلها لو قال لهم: «أقطن في باردو». وبعبارة أخرى، بقوله «أقطن في تونس العاصمة» لا يلتزم "زيد" بصدق القضية: "زيد يقطن في تونس العاصمة"، بل بصدق الاستلزامات التي نستنتجها من هذه القضية من قبيل "زيد" يعيش حياة تونسي من العاصمة. فتمثُّل الكون لدى أصدقاء "زيد" الأميركيين سيزداد ثراءً بعدد من القضايا الصادقة، وهذه هي بالضبط الآلية نفسها التي تطبّقها نظرية المناسبة على الاستعارة.

الاستعمال غير الحرفي والاستعارة

يعتمد التحليل الذي يقترحه سپربر وولسن للاستعارة أيضاً على فكرة مفادها أن المُخَاطَبَ المُؤَوِّلَ لقول استعاري سيحصّل عدداً من الاستلزامات الصادقة. فالطفل الذي نقول له: «غرفتك زريبة خنازير»، يستخلص من هذا القول الذي يعبّر عن قضية كاذبة استلزامات صادقة هي التالية: غرفتك متسخة وغرفتك غير مرتبة، ويجب عليك أن ترتب غرفتك وتنظّفها.

شدّدت النظريات الكلاسيكية كثيراً على أن الاستعارات كاذبة حرفياً، وافترضت أن الاعتراف بهذا الكذب يولّد عملية تأويل خاص

وتُؤدّي إلى تحصيل معنى غير حرفي يُقابل محاكاة الاستعارة بعبارة أخرى. ومن زاوية النظر هذه، نؤكد أن الاستعارة كاذبة من الوجهة الحرفية ولكنها صادقة من الوجهة غير الحرفية.

ويختلف الحل المقترح هنا اختلافاً جذرياً عن السابق، بما أنه لا يسلّم بأية عملية تأويل خاصة ولا يستند إلى أي مفهوم للصدق غير حرفي. وبكل بساطة، سواء أكانت الاستعارة صادقة أم كاذبة، فإن صدق بعض استلزاماتها على الأقل كافٍ ليجعلها مناسبةً. وفضلاً عن ذلك، ليست الاستعارات دائماً كاذبة، وتبعاً لذلك ليس لكذبها في ما يبدو علاقة كبيرة بطابعها الاستعاري. وللاقتناع بهذه الفكرة يمكن أن نذكّر بالبيت الشعري لجون دون John Donne: «ما مِن رجل جزيرة»(*). فهو في الآن نفسه استعارة وقول صادق.

وبكل بساطة، يمكن أن نقوم بالاختبار التالي: نأخذ استعارة توافق قولاً كاذباً ثم نُدخل عليها النفي. وكما نعلم، فإن نفي قول كاذب يجعله منطقياً بالضرورة صادقاً، والعكس صحيح. وهكذا، إذا أخذنا قولاً استعارياً كاذباً وأدخلنا عليه النفي، فإننا نحصل على قول صادق. والسؤال الذي يُطرح حينئذ هو: هل ظلّ هذا القول استعارة. فإن ظل كذلك نكون قد برهنا على أن الكذب ليس إلاّ خاصيّة متواترة وممكنة في الاستعارات وليست خاصية أساسية فيها. لنعدْ إلى استعارة زريبة الخنازير، فإذا قلنا للطفل: «حسناً، غرفتك ليست زريبة خنازير اليوم»، يظل هذا القول استعارياً ولكنه صادق مع ذلك. وهذا الأمر يصدق في شأن "المرأة هي مستقبل الرجل".

وعلى هذا النحو، فإن الكذب ليس شرطاً مركزياً في الاستعارات، وتكفي إمكانية انتفاء وجوده لإحراج المواقف الكلاسيكية. وبالفعل إذا كانت الاستعارة تتطلّب عملية تأويل خاصة، وإذا كان كذب الاستعارات مولّداً لهذه العملية، فإن عدم

(*) «No man is an island».

كذب بعض الاستعارات يكفي لجعل عملية تأويلها مستحيلة.

ولكن ليس الكذب هو الذي يُمكِّن من تمييز الاستعارات من الأقوال التقريبية. فالأقوال التقريبية كاذبة عموماً، في حين قد تكون الاستعارات صادقة، ولكن التمييز بينهما يستند أكثر إلى إمكانية المحاكاة الحرفية بعبارة أخرى. فهذه المحاكاة ممكنة بالنسبة إلى الأقوال التقريبية، ولكنها صعبة إنْ لم نقلْ مستحيلة بالنسبة إلى الاستعارات. ويُفَسَّر هذا الاختلاف بأن الفكرة التي تُعبِّر عنها الاستعارة هي غالباً فكرة لا يُمكن للقائل التعبير عنها حرفياً بسبب شدّة تعقيدها. وبالمقابل، لا شيء يمنع من أن نستعمل قولاً حرفياً لتمثيل الفكرة التي عبّرنا عنها بقول تقريبي. إذن يوجد اختيار في حالة القول التقريبي، في حين أنه غير موجود في حالة الاستعارة. وتمكّن هذه الفرضية من تبيُّن الفرق الشاسع الفاصل بين مقاربة سيرل لوقائع اللغة ومقاربة سبربر وولسن. فسيرل يُدافع عن فكرة مبدأ قابلية الإبانة الذي يقرّ بإمكان تمثيل أية فكرة بقول حرفي (راجع الفصل الأول، الفقرة: نظرية الأعمال اللغوية ليست نظرية معرفية). وعلى عكس ذلك، تُدافع نظرية المناسبة عن توجّهٍ يقرّ بوجود بعض الأفكار لا يُمكن التعبير عنها إلاّ بأقوال غير حرفية. وهنا يكمُن كل الفرق بين النظرية التواضعية مثل نظرية سيرل والنظرية الاستدلالية مثل نظرية سبربر وولسن.

لقد أغفل عرضنا للاستعارة في نظرية المناسبة مسألة التزام القائل. وكما هو الحال في الاستعمال التقريبي، لا يلتزم القائل بصدق القضية التي يعبّر عنها قوله. فانتماءُ هذا القول إلى التواصل الإشاري الاستدلالي يولّد في مقابل ذلك لدى المخاطَب انتظاراً للمناسبة، وهذا، كما ذكرناه آنفاً، لا يتوافق مع نظرية سيرل بخصوص الأعمال اللغوية. ولذا يقترح سبربر وولسن فرضيتهما الخاصة في شأن هذه الظاهرة.

التزام القائل ووصف الأعمال اللغوية في نظرية المناسبة

إنه لمن المعتبر على وجه العموم أن ظاهرة الأعمال اللغوية يجب أن تشغل حيّزاً مركزياً في كل نظرية تداولية، وكما رأينا سابقاً (راجع الفصل الأول)، فإننا لا نشاطر وجهة النظر هذه. ويشكك سبربر وولسن في هذه المنزلة المتميّزة للأعمال اللغوية؛ فهما يريان أن هذه المسألة تُعد مسألة سوسيولوجية أو قانونية أكثر من كونها مسألة لسانية أو تداولية. ثم إن مسألة تصنيف الأعمال اللغوية ليست بذات أهمية كبيرة بما أن تحصيل القوة المتضمنة في القول (نوع العمل اللغوي المنجز) ليس دائماً حاسماً في تأويل القول أو في نجاح العمل. فإذا قال "زيد": «سأحضر غداً»، يمكن أن يُحمَل قوله على أنه إثبات أو وعد أو تهديد أو تكهّن... إلخ. والتحديد الدقيق لنوع العمل المتضمّن في القول لا يبدو ذات قيمة مهمة في تأويل هذا القول. ينبغي إذن التمييز بين الأعمال اللغوية التي يكون فيها للتحديد الدقيق للقوة المتضمّنة في القول دور حاسم (التعميد وإعلان الحرب والمزايدات في لعبة البريدج... إلخ) وبين الأعمال التي لا يبدو فيها لهذا التحديد الدقيق للقوة المتضمنة في القول أهمية. فالنوع الأول من الأعمال ينتمي بالتدقيق - وفق سبربر وولسن - إلى السوسيولوجيا أكثر منه إلى اللسانيات أو التداولية. أما النوع الثاني من الأعمال اللغوية، فإنّ عدم الحاجة إلى تحديد قوتها المتضمنة في القول يُبطل الفائدة من اقتراح تصنيفات معقّدة لها.

وتبعاً لما سبق، تقترح نظرية المناسبة تقسيماً ثلاثياً للأعمال اللغوية يميّز بين عمل "قول إنّ" Dire que، و"الأمر بـ" Dire de، و"السؤال عن" Demander si. ويوافق العمل الأول الإخبار أو الخبر بما في ذلك الوعد أو التهديد، ويوافق الثاني الأمر أو الالتماس، أما الثالث فيوافق السؤال.

لنعدْ إلى مسألة التواصل غير الحرفي والتزام القائل. فالأقوال

المعنيّة تبدو عموماً في صورة إخبار، أي بمثابة أعمال "قول إنّ". فكيف تتناول نظرية المناسبة أعمال "قول إنّ" والتزام القائل بصدق القضية المُعبَّر عنها؟ اعتماداً على مذهب سبربر وولسن، **فإن نقول "ق" (حيث "ق" قضية يُعبِّر عنها القول)، معناه أن نبلّغ أن الفكرة التي تمثّلها "ق" تُعد بمثابة الوصف لحالة واقعية للأشياء**. ولا سبيل للحديث عن التزام للقائل في هذا التعريف. فالقائل يبلّغ شيئاً ما ولكنه لا يلتزم بصدق ما يبلّغه. وهكذا، فإن الأب الذي يقول لابنه: «غرفتك زريبة خنازير»، يبلّغ أن الفكرة التي يمثّلها "ق" هي بمثابة وصف لحالة واقعية للأشياء ولكنه لا يبلّغ البتة التزامه بصدق "ق". وكذلك "زيد" حين قال: «أقطن في تونس العاصمة»، فإنه يبلّغ أن الفكرة (زيد يقطن في باردو) التي تمثّلها القضية (زيد يقطن في تونس العاصمة) هي بمثابة (حسب زيد) وصف لحالة واقعية للأشياء. وبذلك فإن فكرة "زيد يقطن في باردو" صادقة. وهكذا فلا وجود لإشكال في نظرية المناسبة فيما يخص التزام القائل بصدق القضية المعبّر عنها.

التخييل والاستعمال الحرفي

نميّز عادة، استناداً إلى سيرل (راجع الفصل الأول، الفقرة: أي ضرب من الأعمال اللغوية يُعدّ الخطاب التخييلي والكذب؟) الخطاب الجاد (غير التخييلي) والخطاب غير الجاد (التخييلي) من الخطاب الحرفي والخطاب غير الحرفي. وبعبارة أخرى، يُمكن أن يكون الخطاب في الآن نفسه حرفياً وجاداً ("شكسبير هو مؤلف **هاملت**")، وحرفياً وغير جاد ("هاملت هو أمير الدانمارك")، وغير حرفي وجاداً ("ما من رجل جزيرة")، وغير حرفي وغير جاد ("جولييت هي الشمس" وهو بيت شعري مقتطف من **روميو وجولييت**). وهكذا يوجد فصل كامل بين الصبغة الحرفية أو غير الحرفية والصبغة الجادة أو غير الجادة في الخطاب.

وفي رأينا، لا يستقيم هذا الفصل فعلياً وبالخصوص في نطاق نظرية المناسبة. وبالفعل يتيح الخطاب التخييلي (غير الجاد) تمثيلاً دون الحرفي لفكرة معقدة لمؤلّف الخطاب تمثّل وصفاً للكون (كما هو كائن أو كما ينبغي أن يكون). فعلى غرار الاستعارة، يمكّننا التخييل من استخلاص نتائج صادقة انطلاقاً من أقوال الخطاب ومن قضايا السياقات المتتابعة التي يقوم عليها تأويل هذه الأقوال. لنستحضر رواية مثل **الصفر واللانهاية** *Le zéro et l'infini* لآرثر كوستلر Arthur Koestler، حيث يصف الفظاعات التي عاشتها شخصية خيالية كانت ضحية محاكمة ستالينية. وقد نستخلص من هذه الرواية عدة نتائج صادقة حول ما وقع طوال تلك الفترة وبخصوص الطرق التي اعتمدها ستالين لبسط نفوذه على الاتحاد السوفياتي والحزب الشيوعي السوفياتي. فبهذا المعنى، يُمكن للرواية أن تؤثّر في أفعال القراء الذين قد تصرفهم هذه الرواية عن الانخراط في الحزب الشيوعي. وفي الواقع، فإن **الصفر واللانهاية** تمثيل غير حرفي لما كان يعرفه كوستلر عن مجريات النظام الستاليني. وينطبق الأمر كذلك على مسرحية أوجين إيُونسكو Eugène Ionesco **وحيد القرن** *Rhinocéros*، فهي تمكن القارئ أو المتفرج من استخلاص نتائج حول الطابع الوبائي الذي يميّز الفاشية من خلال عرض وضع تتحوّل فيها الكائنات البشرية شيئاً فشيئاً إلى حيوانات من فصيلة وحيد القرن.

يمكن أن نرى في مسرحية **وحيد القرن** خطاباً غير حرفي وغير جاد في آن واحد، في حين تمثل رواية **الصفر واللانهاية** خطاباً غير جاد ولكنه حرفي. وهذا غير صحيح، فالخطاب في الحالتين غير جاد (تخييلي) وغير حرفي (فهو لا يمثّل حرفياً فكرة المؤلّف حول الفاشية والكليّانية السوفياتية) في الآن نفسه، ومع ذلك لا يلتبس التخييل مع الاستعارة فما هما إلا ضربان من ضروب الخطاب غير الحرفي.

التخييل والصدق والتأويل

قد يثير التخييل، في نطاق نظرية مثل نظرية سپربر وولسن التي تُسلِّم بأن هدف كل نظام معرفي بناء أدق تمثّلٍ ممكنٍ للكون، مسألةَ التخييل نفسه. وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من إبراز الطابع غير الحرفي للتخييل. فلأن التخييل غير حرفي، فإنه يساهم - رغم كذب معظم الأقوال التي تكوّن خطابه - في بناء تمثّل للكون أو تجويده. وهكذا، وبكيفية مفارقة، تكون نظرية المناسبة بسبب تبنّيها شرطيّة الصدق وتغليبها المنطق قادرةً على تفسير طريقة عمل التخييل وفائدته المعرفية المهمّة.

إننا ننطلق من مبدأ أن التخييل يُحدَّدُ ويُؤَوَّلُ باعتباره تخييلاً، بيد أنه قد يعترض علينا معترض فيقول: إنه يُصادف في الكثير من الأحيان ألاّ يُحدّد التخييل باعتباره تخييلاً وأنه يلتبس مع الواقع. ومثال رعاة البقر الذين كانوا، عند اكتشاف الغرب (الأميركي)، ينتظرون أمام باب المسرح الممثّل الذي يقوم بدور الخائن لتأديبه، يُعتَبَرُ أحد الأمثلة التي كثيراً ما تُضرَبُ على هذا النوع من الخلط. وبإمكان المقاربة التي تعتبر التخييل ضرباً من ضروب الخطاب غير الحرفي أن تُفسّر جيّداً مثل هذه الأخطاء. وبالفعل، فإن ما يحدث على المسرح في مثل هذه الحالات - وهو تمثيل لوضعية تخييلية يُفهَمُ على أنه وضعية واقعية. وحين يجري الأمر نفسه - بعد تغيير ما يجب تغييره - في نص تخييلي يُفهَمُ على أنه **وصف** لأحداث واقعية، فإن الخطاب التخييلي غير الحرفي يمكن تأويله بكل بساطة كما لو كان خطاباً حرفياً.

تبقى صعوبة أخيرة مأتاها أن الصيغة المنطقية للأقوال التخييلية، على الأقل الأقوال الكاذبة، يُمكن أن تتناقض مع قضية في السياق، كأن تُضاف مثلاً الصيغة المنطقية للقول التالي: «كان شرلوك هولمز يقطن في شارع بايكر» إلى سياق يتضمّن القضية: "شرلوك هولمز

غير موجود". ويصحّ الأمر نفسه على عدد كبير من الاستعارات التي تكون كاذبة. فإذا أضيفت الصيغة المنطقية للقول: «غرفتك زريبة خنازير» إلى سياق نجد فيه القضية: غرفة "زيد هي غرفة نومه"، فسيتولّد حينئذ تناقض؛ ولكن حيثما يوجد تناقض فإن المنطق القديم يقول لنا إنه بإمكاننا أن نستنتج أية قضية. ولتجنب هذه النتيجة المحرجة، يقترح سپربر وولسن أن يتم بكل بساطة حذف القضية الأقل إقناعاً وذلك إذا تناقضت بعض القضايا في السياق. ولكن إذا تعلّق الأمر باستعارة أو تخييل، فإن هذه التوصية تجعل تأويل بعض الأقوال الاستعارية أو التخييلية أمراً مستحيلاً بما أننا نعرف أنها أقوال كاذبة.

يبدو إذن أنّ نظرية المناسبة تواجه معضلة لا حلّ لها، فإما أن نُبقي في السياق على قضايا متناقضة مع إمكان أن نستخلص منها أية نتيجة، وإما أن نحذف القضية الأقل إقناعاً وهذا يفضي إلى استحالة تأويل الاستعارات والتخييل. ويوجد حل لهذه المعضلة، يتمثّل في إدخال صيغة القول المنطقية في السياق - مهما كان القول الذي سنؤوّله - وإقصاء القضايا المتناقضة الموجودة بعدُ في السياق إقصاءً مؤقتاً إبان التأويل. نستطيع حينئذ أن نستخلص استلزامات القول وفق السياق، وهو ما يمكّننا من تأويل الاستعارات والتخييل دون أن نواجه مشكلة التناقض الداخلي في السياق. ويجري تقييم القضايا الحاصلة بحسب تفاوت حظوظها في الصدق، أما القضايا التي تتعلق مباشرة بالتخييل فنحافظ عليها ونضيف إليها "مدخلاً" يُشير إلى المصنّفِ التخييلي الذي اقتُطِفَت منه.

وهكذا إذا أردنا أن نؤوّل القول: «كان شرلوك هولمز يقطن في شارع بايكر»، نضيف صيغته المنطقية إلى السياق الذي نقصي منه قضية: "شرلوك هولمز غير موجود". ويمكن أن نستنتج من القول ومن السياق عدداً من القضايا التي يكون مدخلها كلها في كتاب

مغامرات شرلوك هولمز. فعلى سبيل المثال، نجد في **مغامرات شرلوك هولمز**: «شرلوك هولمز يقطن في لندن»، ونلاحظ أن هذه القضية الأخيرة لا تناقض مطلقاً قضية "شرلوك هولمز غير موجود"، وأن الشخص الواحد بإمكانه أن يجمع بين القضيتين دون تنافر.

وبغضّ النظر عن مشكلة التخييل، يمكّن الحل المقترح لمسألة التناقض الداخلي في السياق من معالجة الأقوال التي تكون في الآن نفسه حرفية وجادة مثل الجمل الشرطية المستحيلة، فهذه الجمل هي حالة خاصة من الجمل الشرطية. إنها على وجه الدقة جمل شرطية، تُسمّى عموماً غير واقعية، يدل المُقَدَّمُ فيها - أي فعل الشرط - على كذبه. ويمكن أن نستحضر العبارة الفرنسية الشهيرة «لو علمت لما أتيت» «Si j'aurais su, j'aurais pas venus» الذي قالها بوتي - جيبوس Petit-Gibus في فيلم **حرب الأزرار** *La Guerre des boutons*. ففي هذه العبارة يفترض بوتي - جيبوس أن حدثاً (العلم بما سيقع) قد تحقّق في حين أنه يعلم أنه لم يتحقّق، ويستخلص من ذلك نتيجة (كان سيبقى في بيته). ومن المعلوم أن المُقدَّمُ في الجملة الشرطية المستحيلة يناقض تحديداً قضية ما في السياق لأنه يستلزم بالضرورة كذبه وتبعاً لذلك صدق نفيه. فبقوله «لو علمت» يستلزم بوتي - جيبوس عدم صدق أنه يعلم وإذن صدق أنه لا يعلم. فالقضيتان "بوتي - جيبوس يعلم" و"بوتي - جيبوس لا يعلم" متناقضتان. ويكون حل هذه المسألة مثل حل مسألة التناقض الداخلي في السياق بالنسبة إلى الاستعارة والتخييل. فالقائل والمخاطَبُ في الجملة الشرطية المستحيلة يفترضان أن القضية المعبَّر عنها في المُقدَّم - وهما يعلمان أنها كاذبة - قضية صادقة، ويقصيان القضايا المناقَضة لها من السياق. وحينئذ يصبح التالي (القسم الثاني من جملة «لَمَا أتيت» [جواب الشرط]) أحد الاستلزامات الممكنة للمُقدَّم [فعل الشرط] في السياق.

وبهذا فإن الاستعارة والتخييل والجمل الشرطية المستحيلة

تشترك في آلية واحدة هي **الافتراض** القائم على إقصاء القضايا السياقية التي تتناقض مع الصيغة المنطقية للقول الذي يُرادُ تأويله.

الاستعمال التقريبي أو الغامض أو الضبابي للمفاهيم

كما رأينا في الفصل السادس (راجع الفقرة: تأويل آخر للتدرجية الظاهرة في الانتماء إلى المقولة: الأنموذج المجسّم) يمكن أن نفسّر عدم الدقة الظاهرة في بعض المفاهيم بفكرة الأنموذج المجسّم وبمعرفة ناقصة عن الأنموذج المجسّم المرتبط بالمفهوم المعني. ويمكن كذلك، وهذا هو التصور الذي يدافع عنه سپربر وولسن، أن نفسر هذه الضبابية باللجوء إلى مفهوم الاستعمال التقريبي، بالمعنى الذي حُدّد في الفصل الثامن (راجع الفقرة: الاستعمال غير الحرفي والخطاب التقريبي) وافتراض أنه تصوُّر لا ينطبق إلاّ على كلمة واحدة في القول. وهكذا يفسّر سپربر وولسن الألفاظ التي تُعدّ غالباً غامضة ("أقرع"، "حزمة"... إلخ)، فالرأي عندهما أننا إذا قلنا عن شخص ما «إنه أقرع»، فيما أن له بعض الشعرات، فإننا نستعمل لفظ "أقرع" (الذي يفيد حرفياً أن الشخص المعني لا شعر له إطلاقاً) بكيفية تقريبية. كذلك إذا استعملنا ألفاظاً تبدو مطلقة (مثل لفظ "ميت") مع لفظ معدِّل من قبيل "تماماً" - الذي يبدو أنه يفرض رؤية متدرجة للمفهوم الموافق له - فإن هذا يعزّز تحليلهما. ويمكن أن نقول عندئذ إن المعدّل قد استُعمِلَ بطريقة تقريبية وإنه يشير إلى طبيعة الاستلزامات التي يمكن أن نستنتجها من القول. وهكذا فإن من يجيب عن سؤال «هل مات؟» بـ "تماماً" عوضاً عن "نعم"، يمكن أن يستلزم أن الموت يعود إلى زمن متقدم وأن الجثة بدأت تتحلل. ومن زاوية النظر هذه قد تكون المفاهيم غالباً أدقّ تحديداً مما نعتقده إلا أن استعمالها عادة ما يكون غير حرفي.

خاتمة

كما تبيّن لنا، تُمكّن نظرية المناسبة من تجاوز الحدود الضيقة التي أُسنِدَت فيما مضى للتداولية. ولذلك فإنها تفتح آفاقاً جديدة لتحليل ظواهر من قبيل التخييل والاستعارة والاستعمال التقريبي للجمل أو المفاهيم، وبصفة عامة الخطاب غير الحرفي. ولم يتعرّض سپربر وولسن في كتابهما لمسألة تحليل الخطاب، وهي مسألة مركزية في اللسانيات المعاصرة. وسنقترح في الخاتمة بعض المسالك ذات الصلة بهذه المسألة.

الخاتمة

«يتطلب التقدم العلمي تطور الفهم في اتجاهين: اتجاه تنازلي من الكل نحو أجزائه واتجاه تصاعدي من الأجزاء نحو الكل».

فريمان دايسون(*)

مقدمة

سألنا أنفسنا في مطلع هذا الكتاب في شأن الإخفاق النسبي للذكاء الاصطناعي. وذكرنا الحاسوب المشهور: "هال"، وهو حاسوب الشريط السينمائي (والكتاب) **٢٠٠١ أوديسيا الفضاء**. وتعرض علينا أحداث هذا الشريط التي يُفترَضُ أنها تجري سنة ٢٠٠١ حاسوباً يشرف على مجموع الوظائف التي يتطلّبها تقنياً تنقّلُ مركبة فضائية وتستوجبُها مهمتها. وفي الآن نفسه بيّنت الصعوبات الأخيرةُ التي شهدتها المحطة الفضائية "مير" MIR ضرورة مثل هذه الآلات والخيبة التي نلقاها إذا ما اختل عملها. غير أن حاسوب "هال" يفعل أكثر مما يفعله حاسوب "مير" عندما يعمل جيداً، فبإمكانه أن يجتاز بنجاح "اختبار تيورنغ"، أي أن يُدير حواراً وأن يقرأ حركة الشفاه وأن يُعدّ مخططاً مخادعاً ويُنفّذه.

كما ذكرنا في المقدمة، فإنه لا يُوجد إلى يومنا هذا حاسوب من هذا النوع، ومن المرجح ألا يُوجد حاسوب مثله في مستقبلٍ

(*) Freeman Dyson.

قريب. ولكن هذا لا يعني أننا لن نتوصل أبداً إلى صُنع حاسوب مثله أو أنه يتعيّن علينا أن نستسلم ونفقد كل أمل (أو نفقد كل خشية إذا تذكرنا النزعات الإجرامية لحاسوب "هال") في الحصول على هذا الحاسوب. كما أشرنا طوال هذا الكتاب إلى الأسباب التي تجعل تسجيل بعض التطوّر ـ لا سيما في مجال التداولية ـ يؤدي إلى تقدّم ذي شأن. وحددنا أيضاً طبيعة هذا التطور، على الأقل ذلك الذي أحرزناه إلى الآن. ونود الآن أن نرسم الخطوط العريضة لعدد من اتجاهات في البحث ونرجو أن تمثّل تقدماً في قادم السنوات.

نظرية الفكر ومقاصد القائل

شدّدنا في المقدمة على أهمية القدرة على نسبة أفكار أو اعتقادات أو رغبات إلى الآخرين (راجع المقدمة، الفقرة: نسبة أفكار إلى الآخرين) أو بحسب عبارات دينّتّ Dennett، ألححنا على أهمية **استراتيجية المُؤَوِّل**. وحاولنا أن نبيّن كيفية عمل استراتيجية المؤوِّل والإشارات اللسانية أو غير اللسانية التي تستند إليها وآليات التأويل التي توظّفها. لقد ذكرنا أن الآليات نفسها، مع تغيير ما يجب تغييره، تنطبق على جميع أعمال التواصل سواء تحقّقت أم لم تتحقق باللغة. ومع ذلك، اعتمدنا في شواهدنا أساساً على "أقوالٍ" لتيسير عرض أفكارنا، ونود الآن أن نختم هذا الكتاب ببحثٍ يفحص مسألة لها علاقة بالتواصل اللساني ولكنها تتجاوز نطاق القول.

تُعَدُّ مسألة **الخطاب** من المسائل الجوهرية في اللسانيات المعاصرة. ويبدأ الاهتمام بالخطاب من اتجاهين متقابلين:

١) تأويل تعابير دون مستوى الجملة أو القول وافتراض أن هذه التعابير لا يمكننا حلّها موضعياً في مستوى الجملة أو القول؛

٢) الخطاب، واعتبار تأويل الخطاب ليس فحسب حاصل تأويل الأقوال المكوّنة له.

وتستند الإشكالية الأولى، وقد سبق التعريج عليها، إلى عدد من الظواهر اللسانية:

أولاً: ضمائر الغيبة وبصورة أعمّ جميع التعابير التي تشير إلى شيء ما في الكون، ولكنها إشارة غير مباشرة، ظاهرياً على الأقل من خلال تعيينه في قول سابق بواسطة تعبير إحالي مختلف.

ثانياً: الروابط التداولية لأنها تعطف بين مختلف الأقوال (راجع الفصل السابع، الفقرة: المحتوى الإجرائي والروابط) والأزمنة النحوية التي تمكّن من تحديد موقع حدث ما في خط الزمن بالقياس إلى معلم محدّد غالباً في قول سابق.

وتعتمد الإشكالية الثانية على أمر لا يمكن تجاوزه يتمثّل في عدم تركيبية الخطاب ظاهرياً، أي عدم اعتبار الخطاب مجرد سلسلة من الأقوال التي تكوّنه.

وقد أفضت هاتان الملاحظتان معاً (أي وجود تعابير لغوية لا تُؤَوَّلُ موضعياً وعدم تركيبية الخطاب ـ ببعض اللسانيين إلى إضافة وحدة لسانية جديدة هي الخطاب بمنوال الوحدات اللسانية المتمثّلة في: الصواتم (الوحدات الصوتية) أو الصياغم (وحدات نحوية ومعجمية) أو الجملة (وحدة تركيبية). فاللسانيون يرون أنه كما تتوافر كل وحدة من هذه الوحدات المذكورة أعلاه على خصائص تتميّز بها، وهي خصائص لا تُختَزَلُ في مجموع خصائص الوحدات الدنيا التي تكوّنها (إنْ وجدت)، فإن **الخطاب** يُعدّ وحدة لها خصائصها الذاتية التي لا تُختَزلُ في الوحدات (جمل أو أقوال) التي تكوّنه. وقد تُمكِّنُ هذه الخصائص في الآن نفسه من معرفة تأويل التعابير اللغوية عندما يتعذّر هذا التأويل موضعياً، ومن أن تفسّر لنا تأويل مجموع الخطاب) وسننقد لاحقاً هذه الأطروحة ونبيّن الصعوبات التي لاقتها. ولكن قبل ذلك نريد أن نعرض تصوراً آخر سنحلّله في بقية هذا الفصل الختامي وندافع عنه.

لنعدْ إلى استراتيجية المؤوّل، فلقد كنا ذكرنا في المقدمة (راجع الفقرة: نسبة أفكار إلى الآخرين) أن هذه الاستراتيجية تفترض أن الأفراد الذين نواجههم (حتى لا نتحدث عن حيوانات أو آلات) هم عقلانيون، أي يمكن أن نُؤوِّل سلوكهم الذي نتوقعه إلى حد ما اعتماداً على الاعتقادات والرغبات والمقاصد التي ننسبها إليهم بملاحظة سلوكهم السابق. وإذا كان دينِتّ محقاً فيما يتعلق بالطابع العام لاستراتيجية المؤوّل، فإننا نكون جميعاً **ذهنيين ومناهضين للسلوكية**، يمكن أن نقول بكل إيجاز إننا ننسب حالات ذهنية إلى الآخرين، وانطلاقاً من هذه الحالات الذهنية - وأحياناً انطلاقاً من أحكام على هذه الحالات الذهنية - نتفاعل مع الآخرين.

إننا نفترض، وهي فرضية سندافع عنها لاحقاً، أن استراتيجية المؤوّل تُفسّر السبب في عدم اختزال تأويل الخطاب في مجموع تأويلات الأقوال التي تكوّنه. فبصفة عامة، إن لصاحب خطاب ما - إلى جانب **مقاصده التواصلية الموضعية** من كلّ قول ينتجه - **مقصداً تواصلياً إجمالياً** يتعلّق بمجموع خطابه. وهذا يصدق خصوصاً على الخطاب التخييلي. وفي هذا الصدد يوضّح التحليل السريع للتخييل الذي عرضناه في الفصل الثامن هذا الأمر (راجع الفقرة: التخييل والصدق والتأويل). وبالفعل لا توافق النتائج التي نستخلصها من مجموع الخطاب التخييلي أي شيء آخر - متى نجح التواصل - غير مجموع المقاصد الإجمالية التي كانت لدى منتج الخطاب (وهو المؤلِّف بالنسبة إلى الروايات، أي كوستلر في **الصفر واللانهاية**، ويونسكو في **وحيد القرن**).

وقبل أن نوضّح هذه المسائل، نود أن نبيّن أنّ اللسانيين الذين يسلّمون بأن الخطاب وحدة مستقلة ينتهي بهم الأمر إلى مواجهة صعوبة بسبب طبيعة النظريات التي يقترحونها لتبرير موقفهم.

تركيبيّة الخطاب

من أجل السببين المذكورين أعلاه - انعدام الحل الموضعي لبعض الوحدات اللسانية وعدم تركيبية الخطاب - اقترح اللسانيون المنخرطون فيما اصطُلِحَ على تسميته بـ "تحليل الخطاب" إضافة وحدة لسانية جديدة هي "الخطاب". ففي رأيهم، لا تُختَزَلُ "الظواهر الخطابية" في تركيب ظواهر تتدخل في مستوى الجملة أو القول، فالخطاب لا يُمكن حينئذ أن يُختزَلُ في تسلسل جمل أو الأقوال التي تركّبه. إنه كيانٌ قائم بذاته، ووحدة أو ظاهرة "طبيعية" تتطلب تحليلاً مخصوصاً.

وانطلاقاً من هذا الأمر، قدّم محللو الخطاب فرضيات عديدة تستند إحداها - وهي الأكثر دقّة - إلى فرضية وجود بنية مخصوصة للخطاب. فللجملة بنية يدرسها علم التركيب وهو يختصّ بذلك، وللخطاب بنية يكشف عنها تحليل الخطاب ويختصّ بهذا. وتمكّن بنية الجملة من تركيب جملة انطلاقاً من عدد معيّن من الوحدات المنتمية إلى مرتبة أدنى هي الصياغم وذلك وفق قواعد تركيب تضمن الخاصية التركيبية أي النحوية أو اللانحوية (الجملة ذات تركيب سليم أم لا)، وتضمن في الآن نفسه مدخلاً للتأويل الدلالي. وعلى هذا النحو، لو أخذنا مثالاً بسيطاً في لغة مثل اللغة الفرنسية لوجدنا أن موقع الكلمات يُغيّرُ معناها: فليس لـ "يأكل القطُّ الفأر" «Le chat mange la souris» و«يأكل الفأرُ القطَّ» «La souris mange le chat» نفس التأويل. فللبنية النحوية إذن ميزتان تمنعان اختزال الجملة في الصياغم التي تكوّنها وهما: النحوية (الصياغم في حدّ ذاتها ليست نحوية أو لا نحوية)، والدلالة (فليس لجملتين مركّبتين بالصياغم نفسها الدلالة نفسها دائماً)(*).

(*) ينبغي أن نلاحظ أولاً أن هذا الحكم لا ينطبق على اللغة العربية إلاّ إذا استعملنا العلامة الإعرابية المناسبة لأن الفرق بين معنيي الفاعلية والمفعولية لا يتحدّد كما هو شأن اللغة الفرنسية بحسب الموقع وإنما تحدده العلامة الإعرابية [المترجمان].

وإذا سلّمنا بما يقوله المنخرطون في تيار تحليل الخطاب، ينبغي أن تقوم "أبنية الخطاب" في الخطاب بدور الأبنية النحوية في الجملة، إذ يتعيّن أن تمكننا من الحكم على سلامة تكوين الخطاب، وأن نستخرج من سلسلة الأقوال تأويلاً (خطابياً) لا يُختَزَلُ في مجموع تأويلات هذه الأقوال. وإذا أخفق تحليل الخطاب في إحدى المهمتين أو في كلتيهما معاً، فبالإمكان أن نفترض أن الخطاب يقتصر في الواقع - ورغم تأكيد محلّلي الخطاب - على سلسلة الأقوال التي تكوّنه، وهذا لا يعني (وهو في رأينا الخطأ الأساسي في التصور الذي يقوم عليه تحليل الخطاب) أنّ تأويل الخطاب يقتصر على تأويل الأقوال أو الجمل التي تكوّنه.

وإذا كان محلّلو الخطاب محقّين، وإذا كان الخطاب لا يُختَزَلُ فعلاً في الجمل أو الأقوال التي تكوّنه، وإذا كانت له بنية يختصّ بها، وإذا مكّنت هذه البنية في الآن نفسه من تحديد سلامة بنائه وإسناد تأويل إليه، يمكن حينئذ، تجوّزاً، اعتبارُ الخطاب مستقلاً عن الواقع وعن سياق التواصل؛ فهو يستمدّ أولاً وقبل كل شيء خصائصه الذاتية من بنيته ومن المقاصد التواصلية للقائل بصورة ثانوية (إنْ لم نقل بصورة معدومة).

وهذا ينطبق على الجملة أيضاً. فالقائل يختار أن يتلفّظ بهذه الجملة أو تلك وفق مقاصده التواصلية - هذا لا ريب فيه - ولكنه ليس حرّاً في اختيار أية بنية لجملته. من ذلك أن المجيب عن سؤال السائل: «أفعلت؟»، ينبغي أن يكون جوابه مصدَّراً بالفعل، أي «فعلت هذا»، وجوابه عن سؤال السائل: «أأنت فعلت؟» أن يكون بالضمير، أي «أنا فعلت هذا». ورغم التشابه الظاهري بين هذين الجوابين، فإنهما يتعلّقان بسؤالين مختلفين[*]. وهكذا فإن التركيب

(*) الأمثلة المستعملة في الفرنسية لا تنطبق تمام الانطباق على الخصائص التركيبية في اللغة العربية، إلا أن الظاهرة المعنية في هذا السياق تتمثّل في تقيّد القائل في اختيار بنية الجملة تفرضه عليه =

مستقل عن مقاصد القائل أو مقام التواصل، وتبعاً لذلك مستقل عن الواقع. فإذا نجح تحليل الخطاب في الكشف عن أبنية خطاب لها ما للأبنية النحوية من خصائص، يُصبح علم الخطاب حينئذ كما هو شأن علم التركيب جزءاً من اللسانيات بالمعنى الحصري للكلمة وليس جزءاً من التداولية كما وصفناها على امتداد صفحات هذا الكتاب؛ وستكون له حينئذ خصائص علم التركيب نفسها، أي أنه لن يعالج استعمال اللغة وإنما سيعالج اللغة نفسها، وهذا يوافق فكرة أن الخطاب يُعتبرُ بمثابة وحدة جديدة تنضاف إلى الصواتم والصياغم والجمل، كما يوافق فكرة الأبنية المستقلة التي تحدد سلامة التركيب وتحدد التأويل في الآن نفسه.

والاستنتاج الذي نخرج به من كل ما سبق:

أولاً: إمّا أن محلّلي الخطاب محقون وأن الخطاب مُكوّناً تركيبياً من عناصر أدنى هي الجمل أو الأقوال وأن هذه **التركيبية (القوية)** تخضع لقواعد مستقلة، وقد نجحوا (أو على الأقل نرجو أن ينجحوا) في البرهنة على أن الخطاب لا يُختَزَلُ في الأقوال التي تكوّنه؛

ثانياً: وإمّا أن محلّلي الخطاب مخطئون، إذ إن الخطاب مركّب، بمعنى أنه يتكون من وحدات أدنى منه هي الجمل أو الأقوال ولكن هذه **التركيبية ضعيفة لأنها لا تخضع لقواعد مستقلّة**.

وهكذا فإن الخطاب مركّب على أية حال، بمعنى أنه يتكوّن

= خصائص اللغة. وهي ظاهرة موجودة في اللغة العربية. ويفسّر عبد القاهر الجرجاني الفرق بين الجملتين المذكورتين أعلاه بقوله: «تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لأن السؤالين على الفعل نفسه والشك فيه لأنك في جميع ذلك متردّد في وجود الفعل وانتفائه مجوّز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن وتقول: أأنت بنيت هذه الدار؟ أأنت قلت هذا الشعر؟ أأنت كتبت هذا الكتاب؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم، ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان؟ كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولاً والكتاب مكتوباً؟ وإنما شككت في الفاعل من هو. فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاك ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر...»، الجرجاني، **دلائل الإعجاز** (باب القول في التقديم والتأخير، ص ص٩٧ - ٩٠) [المترجمان].

من وحدات أدنى منه. لكن إمّا أنه مركّب بكيفيّة **قوية**، وهو في هذه الحالة **مركّب غير مختزَلٍ** في الوحدات التي تكوّنه (فيستحق دراسة خاصة)؛ وإمّا أنه مركّب بكيفية **ضعيفة**، وهو في هذه الحالة **مركّب ولكنه مُختزَلٌ** في الوحدات التي تكوّنه (فلا يستحق دراسة خاصة). ويدافع محلّلو الخطاب عن الحل الأول وندافع نحن عن الحل الثاني.

النحوية والجملة، الانسجام والخطاب

يستند موقف محلّلي الخطاب إلى التماثل بين تحليل الخطاب وعلم التركيب، فالأبنية النحوية تمكّن من تحديد نحوية الجُمَل (سلامة التركيب). فهل ينطبق هذا على الخطاب؟ يرى محلّلو الخطاب أن الجُمل تكون نحوية أو غير نحوية تبعاً لاتباعها أو عدم اتباعها لقواعد علم التركيب. ويمكن للخطاب أيضاً أن يكون **منسجماً أو غير منسجم** تبعاً لتقيّده أو عدم تقيّده بقواعد الخطاب. وفضلاً عن ذلك، يُراجع عالِمُ التركيب الناسَ الذين تُعَدُّ اللغةُ المدروسةُ لغَتهم الأم ليقرر ما إذا كانت هذه الجملة أو تلك جملة نحوية أم لا (وهذا ما يمكّنه من استنباط القواعد التي تنطبق عليها). كذلك يمكن أن يُراجع محلّلُ الخطاب حدوس الناس في شأن انسجام الخطاب لتمييز الخطابات المنسجمة من الخطابات غير المنسجمة (واستنباط القواعد، التي تسمح مسبقاً بالحكم على انسجام الخطاب).

ومع ذلك، فمن الصعوبات القائمة نذكر تحديد قواعد الخطاب المعنية. فتعريف الخطاب بأنه وحدة منسجمة تخضع لقوانين الخطاب لا معنى له إلا إذا استطعنا بيان هذه القوانين. وإن تعذّر ذلك، فإننا نأمل أن نجد تعريفاً دقيقاً لماهية الانسجام. بيد أن تعريف الانسجام لا يحل المشكلة، فمحلّلو الخطاب يميلون فعلاً إلى تعريف انسجام النصّ بأنه خاصية من خصائص الخطابات عندما تكون سليمة البناء.

وبما أن القوانين المتحكمة في البناء السليم للخطاب تنقصنا، فإن تعريف انسجام الخطاب يُبقي المشكل على حاله.

أمّا فيما يتعلق بالجانب الآخر، أي وجود ألفاظٍ لا تُؤوّلُ موضعياً، فقد حاول محلّلو الخطاب الربط بين الأمرين: البنية الإجمالية للخطاب المسلّم بوجودها من جهة، وتأويل التعابير عندما يتعذر ذلك موضعياً من جهة ثانية. فيقترحون أن نعتبر أن التعابير التي يتعذّر تأويلها موضعياً، هي - إلى حدّ ما - المظهر اللساني للبنية الإجمالية الخفيّة للخطاب. ومن هذا المنظور، فإن هذه التعابير (ضمائر الغيبة والصفات المعرَّفة التي يُفترض أنها تحيل بالضرورة إلى شيء ما أو شخص معرّف سلفاً ومواطن الحذف والروابط التداولية وأزمنة الأفعال) المسمّاة **علامات الاتساق** هي التعابير التي تضمن سلامة بناء الخطاب، فوجودها يدلّ على وجود بنية إجمالية تضمن بدورها انسجام الخطاب. وحينئذ إذا كان محللو الخطاب محقّين، فإن كل خطاب يتضمن هذه التعابير اللسانية يكون منسجماً وجوباً.

لا يعسر إثبات العكس، فالخطابات التي يتعيّن اعتبارها وفق هذه المقاربة منسجمة - لأنها تتضمن علامات الاتساق المزعومة - هي خطابات غير منسجمة. وإذا كانت أحكام الانسجام موجودة على غرار الحكم بالنحوية، فإنه لا يمكن إدراكها بالتعويل على مفهوم علامات الاتساق. فنحن نجد خطابات غير منسجمة تتضمّن علامات اتساق (مثلاً: «اشترى زيد بقرة، فكانت بقرة صفراء فاقع لونها مثل سنجاب. وكان يعيش في الغابة وينام طيلة الشتاء. ولكن البرد شديد في المنطقة»). كما نجد خطابات منسجمة ليس فيها علامات اتساق (مثلاً: «سقطت مجموعة من الصخور على الأولمب تصحبها مشاعل تحترق. تَجمّعَ الخالدون للنظر في ما آل إليه الوضع الذي بدا مثيراً للقلق. وعلى جميع الجبال المجاورة انتصبت خيالات مزعجة لأربعة وعشرين عملاقاً لهم شعر طويل وسيقان على هيئة الثعابين، قصفوا

الأولمب. إنهم أبناء الأرض الذين قرّروا عزل زوس عن المُلْكِ وطرد بقيّة الآلهة والحلول محلّها»). وقد أقرّ محلّلو الخطاب أنفسهم بهذه الصعوبة وتمّ التخلّي عن فرضية العلاقة بين الانسجام وعلامات الاتساق في صيغتها القوية.

مقاربة "معرفية" للخطاب

فسحت محاولة وصف الخطاب أو سلامة تركيبه انطلاقاً من وجود علامات لغوية ـ ودون أن تُستَبعَدَ نهائياً ـ المجالَ **للمقاربات التي تدّعي أنها معرفية**. وتعتبِرُ هذه المقارباتُ أن الانسجام هدفٌ يُسعى إلى بلوغه، وأن التأويل (المعرفي) للخطاب ينزع إلى تفصيل الفرضيات التأويلية الموضعية التي تدعم انسجام مجموع الخطاب. وتظل العمليات التأويلية مع ذلك ضبابية بصورة جوهرية ولا توصف وصفاً دقيقاً إلاّ نادراً. ويستعمل اللسانيون المدافعون عن هذا الاتجاه مفاهيم غير محددة من قبيل "الخطاب" و"الانسجام" و"الذاكرة الخطابية" أو يستعيرون من الذكاء الاصطناعي مفاهيم دقيقة (سيناريوهات، وأطر ذهنية، وأطر... إلخ) ليستعملوها بصفة غامضة. وينبغي هنا أن نحيّي المختصّين في المعلوماتية الذين ندين لهم بالمنوالات الوحيدة ذات المصداقية فيما يتعلق باشتغال الخطاب، ونحيّي كذلك بعض الفلاسفة المناطقة. ومع ذلك يبدو لنا أنه لا يوجد أي منوال في الوقت الراهن يستجيب تماماً لمتطلبات نظرية موضوعها اشتغال الخطاب.

تتميّز المقاربة التي عرضناها ونقدناها في الخاتمة (الفقرة: النحوية والجملة، الانسجام والخطاب) رغم نقائصها، بأنها تمثّل محاولة لتبيين أن الخطاب يستحق تحليلاً خاصاً به. وفي المقابل، يبدو أن اللسانيين الذين ينتمون إلى تيارات تزعم أنها معرفية لا يأبهون لإثبات أن الخطاب وحدة. لذلك لا نفهم سبب انشغالهم

بالبحث عن قوانين خاصة به. ويبدو لنا الوضع على النحو التالي: تعدّ المقاربة التي تنجح في إثبات أن الخطاب كيان غير قابل للاختزال، أي تنجح في أن تجعل منه موضوع دراسة جديرة بالاحترام، مقاربة تواضعية. ولقد واجهت المقاربات التواضعية صعوبات مما أدى إلى الاستغناء عنها كلياً تقريباً ومع ذلك يستمر العمل:

أ) كما لو كانت هذه المقاربات ممكنة،

ب) كما لو أنها قد تكلّلت بالنجاح.

ولك في واقع البحث أكثر من هذا: فما هي القيمة المعرفية لهذا النوع من التحليل لو نجح؟ فيمَ تتمثل مساهمته، مهما كانت قيمتها في مشاريع الذكاء الاصطناعي؟ مِنَ المفيد، في هذا الصدد، أن نسجل أن مقاربات الخطاب التي تزعم أنها معرفية تدرس الخطاب باعتباره موضوعاً معزولاً عن بقية العالم وعن مقام التواصل، وباعتباره موضوعاً نكتفي به عند تأويله، أي أن اتجاه هذه المقاربات يناقض تقريباً اتجاه نظرية المناسبة، بما أنها تقوم على عزل تأويل الخطاب عن تأويل المعطيات غير اللغوية وعلى الاكتفاء باستعمال المعطيات اللغوية أو الخطابية وحدها لتفسيره. ومن وجهة النظر هذه، إذا كان تحليل الخطاب المعاصر يقترح قواعد (وعموماً ليس الأمر صحيحاً)، فبالإمكان الافتراض أن هذه القواعد قد تكون خاصة بالخطاب ويتعذّر نقلها إلى مجالات أخرى. ولهذا تظل الفائدة المعرفية لهذه المقاربات محدودة جداً، بمعزل عما للمشروع من صيغة تثير الجدل نظراً إلى صعوبة إثبات أن الخطاب يمثّل وحدة مخصوصة. وحتى نختم، فإننا نسجِّل أن عدداً من محلّلي الخطاب يتبنّون رؤية نسبية أو مثالية (بالمعنى المحدّد في الفصل الرابع، الفقرة: اللغة والصدق)، وهذا ما يفسر البُعد المعرفي الضيق لمشروعهم.

وهكذا يخفق محلّلو الخطاب في إثبات أن الخطاب وحدةٌ كما هو

الشأن بالنسبة إلى الصوتم أو الصيغم أو الجملة. ولهذا، ونظراً إلى تركيبية الخطاب (الضعيفة)، فلا شيء يدعو إلى عدم اعتبار الخطاب مُختَزَلاً في العناصر التي تكوّنه، وما من سبب يدعونا إلى القول بوجود قواعد مخصوصة تنطبق عليه. بيد أنه يبقى أمران يتعيّن تفسيرهما:

١ ـ لا يُختزَلُ تأويل خطاب في مجموع تأويل الأقوال التي تكوّنه؛

٢ ـ للفرد أحكام تتصل بانسجام الخطاب أو بالأشخاص الذين ينتجونه.

وسنسعى الآن إلى بيان كيف يُمكن أن تعالج نظريةُ المناسبة هاتين المسألتين.

مقاربة اختزالية للخطاب بمعيار المناسبة

ينطلق محلّلو الخطاب من اتجاهين متعاكسين لتبرير اختيار موضوع دراستهم:

أ) من وحدات أدنى من الجملة لا يمكن تأويلها موضعياً؛

ب) من وحدة أكبر من الجملة، أي الخطاب وهو وحدة لا يمكن أن تُختزَل في الجُمل التي تكوّنها لأن تأويلها لا يمكن أن يُختزَل في تأويلات الجُمل التي تكوّن الخطاب.

ولا تثير التعابير التي لا تُؤوَّلُ موضعياً أي إشكال في نطاق نظرية المناسبة. فقد ألمحنا إلى ذلك قليلاً في الفصل السابع (الفقرة: المحتوى الإجرائي والروابط) وذكرنا أنها توافق التعابير ذات المحتوى الإجرائي. وبما أنها كانت موضوع العديد من الدراسات في نطاق نظرية المناسبة، فإننا لن نعود إليها في هذا الصدد. سنكتفي بملاحظة أن وجود هذه التعابير لا يُبَرِّرُ البتّة، في نطاق نظرية المناسبة، فرضية وجود وحدة تنتمي إلى مرتبة عليا هي الخطاب. وفي المقابل سنناقش بسرعة الحجّة الثانية.

إن موقفنا فيما يتعلق بالخطاب موقف **اختزالي**، بمعنى أننا لا نرى أن الخطاب وحدة مثل الصوتم أو الصيغم أو الجملة. وبعبارة أخرى، لا نرى وجوداً لقواعد لغوية تُطبّقُ على الخطاب. وفضلاً عن هذا، لا نرى أن الخطاب ظاهرة **لغوية**، وبالتالي لا نرى أنه بالإمكان اختزاله في **الجُمل** التي تكوّنه. فالخطاب ظاهرة **تداولية** ويمكن أن يُختَزَل في الأقوال التي تكوّنه. والتمييز بين الجملة والقول تمييز جوهري، فإذا كان الصوتم أو الصيغم أو الجملة وحدة لغوية، فإن القول هو وحدة تداولية (الوحيدة على ما نعلم).

موقفنا إذن بسيط: **ليس الخطاب سوى سلسلة الأقوال التي تكونه**. ويمكن أن يُعترض علينا بالقول إن تأويل الخطاب لا يُختَزَل في مجموع تأويلات الأقوال التي تكوّنه. ولدينا لمواجهة هذا الاعتراض خطتان ممكنتان:

١ ـ أن نبيّن أن تأويل الخطاب يتلخص في هذا المجموع؛

٢ ـ أن نقرّ أن تأويل الخطاب لا يُختصَرُ في مجموع تأويلات الأقوال التي تكوّنه، ولكن علينا أن نقدّم تفسيراً لا يستند إلى افتراض عدم قابلية الخطاب للاختزال. وبعبارة أخرى، يُمكن أن يُردَّ الأمرُ إلى التمييز بين **عدم قابلية الخطاب للاختزال في الأقوال وعدم قابلية تأويل الخطاب للاختزال في تأويلات الأقوال**، مع اختيارين جديدين هما:

أ) وصف العمليات التأويلية الخاصة بالخطاب التي تمكّن من تفسير عدم قابلية تأويل الخطاب للاختزال، وهذا يردّنا إلى موقف محلّلي الخطاب من ذوي المنزع "المعرفي".

ب) تبيين كيف تمكّن العمليات نفسها المطبّقة في مستوى الأقوال من عرض تأويل الخطاب وعدم قابلية تأويل الخطاب للاختزال دون افتراض عدم قابلية الخطاب نفسه للاختزال.

لن نُفاجئ القارئ إن فضلنا عدم قابلية تأويل الخطاب للاختزال في تأويلات الأقوال التي تكوّنه. ويمكن أن نعرض بعض الفرضيات

بشأن الطريقة التي يُمكن أن نفسّر وفقها العمليات التأويلية المألوفة لعدم قابلية الاختزال هذه. لقد ذكرنا (راجع الفصل الخامس، الفقرة: الاستدلالات التداولية: استدلالات استنباطية) أن الأقوال تُؤوّلُ بحسب السياق بواسطة عمليات استدلالية ذات صبغة استنباطية. فتأويل قولٍ ما يعني نسبة مقصد إخباري إلى صاحب هذا القول، فإذا نجح التواصل يكون هذا المقصد موافقاً للمقصد الفعلي للقائل. وهذه العملية رهن ما يتبادله كل من القائل والمخاطَبِ من اعتقادات ورغبات ومقاصد (في جملة المواقف الذهنية). وفي رأينا، فإن تأويل خطابٍ يعني كذلك نسبة مقصد إخباري إلى القائل، ولكن المقصد الإخباري لم يعد متصلاً بقول واحدٍ بل بمجموع الأقوال التي تكوّن الخطاب المعني. وللتمييز بين هذا الضرب وذاك، اخترنا أن نسمّي المقصد المتصل بالقول "مقصداً مَوضِعياً"، والمقصد المتصل بالخطاب "مقصداً إجمالياً". ومن هذا المنظور، فإن القول إن تأويل الخطاب لا يُختَزَل في تأويلات الأقوال التي تكوّنه يعني أن المقصد الإجمالي الذي ينسبه المخاطَب إلى القائل لا يُختَزَل في مجموع المقاصد الموضعية التي ينسبها المخاطَبِ إلى القائل تبعاً لأقواله. والسؤال الذي يتعيّن علينا الإجابة عنه يدور على الانتقال من المقصد الموضعي إلى المقصد الإجمالي.

كنا قد أشرنا أعلاه إلى أن نظرية المناسبة تعتمد أيما اعتماد على استراتيجية المُؤوّل التي تستند إلى فرضية عامة تقرّ أن ما نطبق عليه هذه الاستراتيجية هو عقلاني. ويمكن أن نذهب أكثر من ذلك فنقول إن استراتيجية المؤوّل تستند إلى فرضية عقلانية هي موضوع مجال من "المعارف" يمكن أن نسميه "نظرية الفكر" أو "علم النفس الشعبي". فالانتقال من المقاصد الموضعية إلى المقاصد الإجمالية يتمّ نمطيّاً عبر نظرية الفكر، إذ نفترض أن كل متلفظ بخطاب يسعى إلى إيصالنا إلى نتيجة (أو عدة نتائج) عامة (هي مقصده الإجمالي)، وأن كل شيء يقوله إنما يقوله لنا ليقرّبنا (أو ليبعدنا في بعض الحالات

النادرة) من هذه النتيجة. بعبارة أخرى، واستناداً إلى ما كان قد قاله لنا القائل (مقاصد موضعية)، نصوغ فرضيات حول ما يريد أن يقوله ونتوقّع (والتوقع قد يصح أو لا يصح) ما سيقوله لنا. وتحصل مثل هذه العمليات عندما نُتِمّ جملة شخصٍ ما أو نستبقُ بقية خطابه. ويبدو أن عمليات الاستباق هذه هي من صميم تأويلنا للأقوال وللخطاب، ونحن نعتمدها بيسر كلما عالجنا نصوصاً أدبية هي عادةً نصوص مبنية بناء محكماً وتستغل هذا المنزع على نحو إيجابي (للمساعدة على التأويل)، أو على نحو سلبي (لحملنا على استنتاج غير صحيح ثم على معارضته مما يولد تأثيراً مفاجئاً).

وتبقى كلمة أخيرة نفسّر بها ما للأفراد من أحكام تلقائية بخصوص انسجام الخطابات وبخصوص من ينتجها. فكما بيّنا ذلك سابقاً، يقوم تأويلُ الخطاب على نسبة مقصد إجمالي إلى قائله. وكلّما سهُل بناء هذا المقصد الإجمالي (أي كلما كانت كلفةُ البناء أقلّ)، كان هذا المقصد الإجمالي ثريّاً مركّباً وازداد ميلنا إلى الحكم على الخطاب المعني (ومنتجه) بأنه منسجم.

خاتمة

أفضل ما نختم به هذا الفصل الختامي وهذا الكتاب هو أن نعرض النصّ القصير التالي على فضول القارئ، وهو نص يوضح جيداً ما قلناه في الفقرة السابقة. فنص ستاندال Stendhal يروي بإيجاز محكم حادثة شيّقة لا يعجز عن فهمها أي كائن بشري. ويمكن إدراك مغزاها بيسر دون أن يصرح به ستاندال (في الوقت الراهن لا يوجد أي حاسوب بإمكانه أن يقوم بذلك، ولن تغير جميعُ الفرضيات حول بنية النص من الأمر شيئاً). إنه مثال جيد على الطريقة التي يستغل بها كاتب ما بنجاح العمليات التأويلية البشرية ونزعتها إلى الاستباق:

هل أتجرأ على رواية هذه الحادثة التي أسرّ بها إلي بعضهم ونحن نتفيأ ظل حائط مقبرة في حقل برسيم ذي خضرة ساحرة؟ لِمَ لا أرويها؟ لقد جلبت لنفسي العار لفضحي الحقائق التي تصدم الذوق العام سنة ١٨٣٨ :

لم يكن القسّ طاعناً في السن البتة وكانت الخادمة جميلة وكثُر القيل والقال ولكن هذا لم يمنع أحد شبان قرية مجاورة من مغازلة الخادمة. وفي يوم من الأيام أخفى ذلك الشاب ملاقط المطبخ الصغيرة في سرير الخادمة. وعندما عاد بعد ثمانية أيام سألته الخادمة: «هيّا، قل لي أين أخفيت الملاقط الصغيرة؟ لقد بحثت عنها منذ رحيلك في كل مكان. كُفَّ عن هذا المزاح الثقيل!...».

قبّلها عشيقها وقد اغرورقت عيناه بالدموع ورحل.

(ستاندال، **رحلة في جنوب فرنسا**)(*)

يا إلهي، من نُصدّق!؟

(*) Stendhal, *Voyage dans le Midi*, Divan, p. 115.

المراجع

المقدمة

حاسوب "هال" والفشل (الوقتي) في اختبار تيورنغ

باستثناء رواية كلارك، ٢٠٠١، **أوديسيا الفضاء**: *2001, L'Odyssée de l'espace*، يمكن الاطلاع على السيرة الذاتية التي أفردها هودجز لتيورنغ: A.P. Hodges, *Alan Turing ou l'énigme de l'intelligence*, Paris, Payot, 1980. وقد تمّت ترجمة مقال تيورنغ A.M. Turing, «Computing Machinery and Intelligence», *Mind*, vol. LIX, n° 236; 1950; p. 433-460 إلى الفرنسية في الكتاب المشترك لـ أ. تيورنغ وج.ي. جيرار: A. Turing & J.-Y. Girard, *La Machine de Turing*, Paris, Ed. du Seuil, 1995, p. 133-175. أمّا الكتاب الذي صدر في ١٢ جانفي/كانون الثاني ١٩٩٧ وتناول الوضع الراهن للبحوث في مجال الذكاء الاصطناعي، فلا يوجد إلا في صيغته الأصلية باللغة الإنجليزية: D.G. Stork (ed.), *HAL's Legacy: 2001's Computer Dreams and Reality*, Cambridge, Mass., MIT Press, 1997. ويمكن الاستفادة من كتاب هاتون وهاتون باعتباره مدخلاً للذكاء الاصطناعي: J.-P. Haton &; M.-C. Haton, *L'Intelligence Artificielle*, Paris, PUF, coll. «Que sais-je?», 1989.

ما هي وظيفة اللغة؟

حول أصل اللغة وتاريخ المناقشات في هذا الموضوع يمكن أن نراجع الكتاب الأخير لآيتشنسن: J. Aitchinson, *The Language Web: The Power and Problems of Words*, Cambridge, Cambridge University Press, 1997. ونجد مقاربات مفيدة للمسألة في ثلاثة كتب هي: S. Pinker, *The Language Instinct: The New Science of Language and Mind*, London, Allen Lane, The Penguin Press, 1994; D. Bickerton, *Language and Species*, Chicago, University of Chicago Press, 1990; N. Chomsky, *Knowledge of Language: Its Nature, Origin and Use*, New York/London, Praeger, 1986. وفيما يتعلق بالجوانب الفيزيولوجية يمكن أن نراجع: J.C. Eccles, *Evolution du cerveau et création de la conscience*, Paris, Flammarion, coll. «Champs», 1992. ويمكن أن نقرأ حول علم سلوك الرئيسات والصيد الجماعي كتابين صدرا حديثاً هما: F. de Waal, *La Politique du chimpanzé*, Paris, Odile Jacob, 1995; R. Wrangham & D. Peterson, *Demonic Males*, Boston/New York, Houghton Mifflin, 1996.

هل تُعدّ اللغة نظاماً ترميزياً؟

كما هو الشأن في كل ما يتصل باللغة فإننا نعتبر أن لويس كارول يمثّل مصدر متعة لا ينضب: L. Carroll, *Tout Alice*, Paris, Garnier-Flammarion, 1979. ويمكن أن نراجع أيضاً المنوال التواصلي الذي صاغه شانون وويفر: C. Shannon & W. Weaver, *The Mathematical Theory of Information*, Urbana, University of Illinois Press, 1949. ونجد عرضاً لهذا الكتاب في: U. Eco, *La Structure absente*,

Paris, Mercure de France, 1972. ونقدها سبربر وولسن في الفصل الأول من كتابهما: D. Sperber & D. Wilson, *La Pertinence. Communication et cognition*, Paris, Ed. de Minuit, 1989.

نسبة أفكار إلى الآخرين

لا يسعنا إلا أن ننصح بقراءة المؤلف الممتاز: D. Dennett, *La Stratégie de l'interprète. Le sens commun et l'univers quotidien*, Paris, Gallimard, 1990. وفي خصوص "المعرفة المشتركة" يمكن أن نطّلع أيضاً على كتاب: N. Smith (ed.), *Mutual Knowledge*, New York, Academic Press, 1982. وللاطلاع على نقاش مبسّط حول هذه المسألة يراجع الفصل الثامن من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, Paris, Ed. du Seuil, 1994.

الفصل الأوّل: نشأة التداولية

مقدمة

يُمكننا قراءة غاردنر للاطلاع على تقديم ممتاز وتأريخ مفصل حول العلوم المعرفية: H. Gardner, *Histoire de la révolution cognitive*, Paris, Payot, 1993.

أوستين ونشأة التداولية

حول بدايات التداولية وحول الأعمال اللغوية نجد تقديماً مبسّطاً في الفصل الأول من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit. وينبغي للمهتمّ بهذه المسائل

أن يقرأ أيضاً الكتاب المؤسّس: J.L. Austin, *Quand dire, c'est faire*, Paris, Ed du Seuil, 1970. وختاماً للتمييز بين مرحلتي فكر أوستين يمكن مراجعة: F. Récanati, *Les Enoncés performatifs*, Paris, Ed. de Minuit, 1981.

سيرل ونظرية الأعمال اللغوية

حول نظرية سيرل الأولى ينبغي الاطلاع على مؤلفه: J.R. Searle, *Les Actes de langage. Essai de philosophie du langage*, Paris, Hermann, 1972. وحول التطورات المنطقية يمكن مراجعة: J.R. Searle & D. Vanderveken, *Foundations of Illocutionary Logic*, Cambridge, Cambridge University Press, 1985، وكـــذلـــك: D. Vanderveken, *Les Actes de discours*, Bruxelles, Mardaga, 1988.

الفرضية الإنشائية والمفارقة الإنشائية

نشر مقال روس سنة ١٩٧٠ في يعقوب وروزنبوم: J.R. Ross, «On Declarative Sentences», In: R.A. Jacob & P.S. Rosenbuam (ed.), Readings in English Transformational Grammar, Waltham, Ginn, 1970, p. 222-272. وحول موقف شومسكي آنذاك يمكن مراجعة: N. Chomsky, *Questions de sémantique*, Paris, Ed. du Seuil, 1975 وحول المفارقة الإنشائية يمكن الاطلاع على الكتاب الممتاز: W. Lycan, *Logical Form in Natural Language*, Cambridge, Mass. MIT Press, 1984. للاطلاع على عرض مبسّط يمكن الرجوع إلى الفصل الـثـالـث مـن كـتـاب: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

أي ضرب من الأعمال اللغوية يعدّ الخطاب التخييلي والكذب؟

وَرَدَ مقال سيرل حول التخييل في الفصل الثالث من كتابه: J.R. Searle, *Sens et Expression. Etudes de théorie des actes de langage*, Paris, Ed. de Minuit, 1982. أما نقده فيمكن الاطلاع على مقال: A. Reboul, «La fiction et le mensonge: les "parasites" dans la théorie des actes de langage», *Psychologie de l'interaction*, 5/6, 1998, p. 97-125. ويمكن كذلك مراجعة الفصل السادس عشر من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

نظرية الأعمال اللغوية ليست نظرية معرفية

في خصوص الأعمال اللغوية يمكن أن نعيد قراءة سيرل: J.R. Searle, *Les Actes de langage. Essai de philosophie du langage*, op. cit. وحول تجربة الفكر للغرفة الصينية مع مناقشة نقدية، يمكن الاطلاع على الفصل الثاني والعشرين من: D.R. Hofstadter & D.C. Dennett, *Vues de l'esprit*, Paris, InterEdition, 1986. وللاطلاع على نقد آخر يمكن مـراجـعـة: A. Reboul, «Philsophie, langage et informatique: La place de la pragmatique», in G. Chazal & M.-N. Terrasse (ed.), *Philosophie du langage et Informatique*, Paris, Hermès, 1996, p. 83-102. وأخيراً بصدد الموقف الراهن (وهو لم يتغير كثيراً) لسيرل حـول الـعـلـوم الـمـعـرفـيـة، يـمـكـن أن نـقـرأ سـيـرل: J.R. Searle, *La Redécouverte de l'esprit*, Paris, Gallimard, 1995.

التداولية اللسانية

عرض دكرو موقفه من الاقتضاء في: O. Ducrot, *Dire et ne pas*

dire, Principes de sémantique linguistique, Paris, Hermann, 1972. ونقرأ له في موضوع التصوّر التعليماتي للتداولية: O. Ducrot, *Le Dire et le Dit*, Paris, Ed. de Minuit, 1984. وحول الاقتضاء بصفة عامة يجب مراجعة: C.-K. Oh & D.A. Dinneen (ed.), *Syntax and Semantics II: Presupposition*, New York, Academic Press, 1979. ولعرض تأليفي مبسّط يُراجع الفصل الثامن من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

الفصل الثاني: التداولية والعلوم المعرفية

مقدمة

حول تاريخ العلوم المعرفية يبقى كتاب غاردنر ضرورياً: H. Gardner, *Histoire de la révolution cognitive*, Paris, Payot, 1993. وحول مساهمة غرايس ينبغي الاطلاع على: H. P. Grice, *Studies in the Way of Words*, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1989.

غرايس ومفهوم الدلالة غير الطبيعية

حول استخدام سيرل لمفهوم الدلالة غير الطبيعية يمكن مراجعة:

J.R. Searle, *Les Actes de langage. Essai de philosophie du langage*, op. cit.

غرايس ومنطق المحادثة

نُقِل مقال غرايس الذي خصّصه لمنطق المحادثة من الإنجليزية إلى الفرنسية: P. Grice, «Logique et conversation», *Communications*,

n° 30, 1979, p. 57-72. ويُعدّ الفصل الثالث من كتاب لوفيسون مقدمة ممتازة لنظرية غرايس حول قواعد المحادثة: S.C. Levison, *Pragmatics*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983. ويمكن الاطلاع باللغة الفرنسية على الفصلين السابع والتاسع من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit. وكذلك: J. Moeschler, «La pragmatique après Grice: contexte et pertinence», *L'Information grammaticale*, n° 66, 1995, p. 25-31 والفصل السادس عشر من موشلر وأوشلن: J. Moeschler & A. Auchlin, *Introduction à la linguistique contemporaine*, Paris, Armand Colin, 1997.

غرايس وسيرل ومسألة الأعمال اللغوية غير المباشرة

حول مقاربة سيرل للأعمال اللغوية غير المباشرة يجب قراءة الفصل الثاني من: J.R. Searle, *Sens et Expression, Etudes de théorie des actes de langage*, Paris, Ed. de Minuit, 1982. ونجد عرضاً لمقاربات أخرى في الفصل السابع من موشلر وروبول: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

الاستدلال غير البرهاني والاستلزامات الخطابية والمعارف المشتركة

يمكن الاطلاع على الفصل الثاني من: D. Sperber & D. Wilson, *La Pertinence. Communication et cognition*, op. cit. وكذلك الفصل التاسع من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

البُعد المعرفي في أعمال غرايس وسيرل

يمكن أن نقرأ حول الوظيفية الفصل الثامن عشر من: H. Putnam, *Mind, Language and Reality: Philosophical Papers*, vol. 2, Cambridge, Cambridge University Press, 1975.

الفصل الثالث: الإرث الغرايسي والتداولية المعرفية

مقدمة

حول آخر تطورات التقاليد الغرايسية وحول نظرية المناسبة ينبغي بطبيعة الحال قراءة المرجع المذكور آنفاً: D. Sperber et D. Wilson, *La Pertinence. Communication et cognition*, op. cit.، وهذا يصح على هذا الفصل كله.

النظام الترميزي والاستدلال

يمكن الاطلاع على كتاب حديث هو مدخل إلى اللسانيات وبالخصوص الفصل الخامس عشر منه: J. Moeschler & A. Auchlin, *Introduction à la linguistique contemporaine*, op. cit.

فودور والرؤية المنظومية لاشتغال الدماغ البشري

ترجم كتاب فودور إلى الفرنسية: J. Fodor, *La Modularité de l'esprit. Essai sur la psychologie des facultés*, Paris, Ed. de Minuit, 1986.

خاتمة

حول براهين متعلّقة بانغلاق المنظومة اللسانية، يمكن مراجعة: D. Caplan, *Neurolinguistics and Linguistic Aphasiology*, New York, Cambridge University Press, 1987; N. Smith & I.-M. Tsimpli, *The Mind of a Savant: Language Learning and Modularity*, Oxford, Basil Blackwell, 1995. وحول الانطوائية، يُراجع: U. Frith, *L'Enigme de l'autisme*, Paris, Odile Jacob, 1992.

الفصل الرابع: المعرفة والصدق

أيّ تمثّل للكون؟ ما الحاجة إليه؟ وفي أية صيغة؟

حول لغة الفكر يظل النص المؤسّس هو نص: J. Fodor, *The Language of Thought*, New York, Crowell, 1975. ويقترح فودور صيغة أكثر حداثة لنظريته في: J. Fodor, *The Elm and the Expert*, Cambridge, Mass., MIT Press, 1995. وللاطلاع على النقاشات حول ضرورة لغة الفكر يُراجع الفصل الثالث لبنكر (وهو مناصر لهذا الرأي): S. Pinker, *The Language Instinct: the New Science of Language and Mind*, op. cit. وبيكرتون (وهو مناهض لهذا الرأي): D. Bickerton, *Language and Species*, op. cit. وفيما يخص النحو الكلّي والكليات اللسانية يُمكن الاطلاع على: N. Chomsky, *Knowledge of Language: Its Nature, Origin and Use*, op. cit.، وكذلك على: J.-Y. Pollock, *Langage et Cognition, Introduction au programme minimaliste de la grammaire générative*, Paris, PUF, 1997.

الصدق والقضية

حول اللبس ورفع اللبس، يراجع الفصلان الثالث والرابع من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

الصيغة المنطقية والشكل القضوي

حول التمييز بين الصيغة المنطقية والشكل القضوي يمكن أن نقرأ الفصل الرابع من: D. Sperber & D. Wilson, *La Pertinence. Communication et cognition*, op. cit. وكذلك الفصل الثالث من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

التنصيص والتضمين والتحديد اللّغوي الفرعي

تم تناول مفهومي التنصيص والتضمين في الفصل الرابع من: D. Sperber & D. Wilson, *La Pertinence. Communication et cognition*, op. cit. ونجد عرضاً مبسطاً لهما في الفصل السابع عشر من: J. Moeschler & A. Auchlin, *Introduction à la linguistique contemporaine*, op. cit.

التنصيص والتحديد اللّغوي الفرعي والصدق

حول مفارقة مور يمكن مراجعة: F. Récanati, *La Transparence et l'Enonciation. Pour introduire à la pragmatique*, Paris, Ed. du Seuil, 1979. ويمكن الاطلاع أيضاً على مقال روبول في تقييم نقدي للمسألة: A. Reboul, «La fiction et le mensonge: Les "Parasites" dans la théorie

des actes de langage». *Interaction et Cognitions*, 1/2, 1997.

الحل التداولي لمفارقة مور

حول التشكيك في الصيغة الغريبة للأقوال في مفارقة مور يمكن الاستفادة من المقال الممتاز: S. Tsohatzidis, «The Gap Between Speech Acts and mental States», in S. Tsohatzidis (ed.), *Foundations of Speech Act Theory: Philosophical and Linguistic Perspectives*, London, Routledge, 1995. وحول التمييز بين التنصيص من الدرجة الأولى والتنصيص من الدرجة الثانية يمكن قراءة الفصل الرابع من: D. Sperber & D. Wilson, *La Pertinence. Communication et cognition*, op. cit.

اللغة والصدق

للاطلاع على موقف منتسب صراحة إلى النسبية يمكن أن نقرأ: D. Vernant & M.-C. Manes Gallo, «Pour une réévaluation pragmatique de l'assertion», *Psychologie de l'interaction*, 5/6, 1998. وكذلك الفصل الثاني من: A. Berrondonner, *Eléments de pragmatique linguistique*, Paris, Ed. de Minuit, 1981.

الفصل الخامس: المنطق والاستدلال والتداولية

الاستقراء والاستنباط

حول الصعوبات التي تلاقيها المقاربات الاستقرائية ينبغي الاطلاع على:

N. Goodman, *Faits, Fictions et Prédictions*, Paris, Ed. de Minuit, 1984; K.R. Popper, *La Logique de la découverte scientifique*, Paris, Payot, 1968.

الاستدلالات التداولية: استدلالات استنباطية

حول منطق أرسطو يُراجع M. Canto-Sperber *et al.*, *Philosophie grecque*, Paris, PUF, 1997. وأيضاً: Aristote, *Organon*, 5 vol., Paris, Librairie philosophique. J. Vrin, 1950-1962.

المنطق الاستنباطي وحساب القضايا

حول حساب القضايا يمكن مراجعة الفصل الثاني من: B.H. Hall Partee, *Fundamentals of Mathematics for Linguistics*, Dordrecht, Reidel, 1978.

قواعد الإلغاء والمناسبة

حول قواعد الإلغاء وعدم جدواها يمكن قراءة الفصل الثاني من: D. Sperber & D. Wilson, *La Pertinence. Communicatione et cognition*, op. cit. والفصل الثاني من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

الاعتقادات والاقتناعات والصدق

حول ما يمكن تسميته بالخفاش يُراجَعُ الفصل الرابع والعشرين (فصل ناجل Nagel) من: D.R. Hofstadter & D.C. Dennett, *Vues de l'esprit*, Paris, InterEditions, 1986. وللنظر في اختلاف الإدراك

للمعايير البشرية في هذا الصدد، وتحديداً إدراكات الشعوب الأكرومانية التي لا تتبيّن الألوان، يمكن مراجعة: O. Sacks, *L'Île en noir et blanc*, Paris, Ed. du Seuil, 1997.

الفصل السادس: تكوّن المفاهيم

المذهب الفطري والمفاهيم والاستقراء

حول فودور ولغة الفكر ينبغي قراءة J. Fodor, *The Language of Thought*, op. cit; J. Fodor, *The Elm and the Expert*, op. cit.

"غافاغاي!"

حول مناقشة موقف كواين استفدنا كثيراً من الفصل الخامس من: S. Pinker, *The Language Instinct: the New Science of Language and Mind*, op. cit. وحول موقف كواين ينبغي قراءة: W.V.O. Quine, *Le Mot et la Chose*, Paris, Flammarion, 1977. وحول التصنيفات الشعبية يمكن الاطلاع على: B. Berlin, D. Breedlove & P. Raven, «General Principles of Classification and Nomenclature in Folk Biology», *American Anthropologist*, n° 87, 1973, p. 298-315; M. Konner, *The Tangled Wing: Biological Constraints on the Human Spirit*, New York, Harper, 1982; S. Kaplan, «Environmental Preferences in a Knowledge Seeking, Knowledge Using Organism», in J.H. Barkwo, L. Cosmides & J. Tooby (ed.), *The Adapted Mind: Evolutionary Psychology and the Generation of*

Culture, New York, Oxford University Press, 1992; S. Atran, «Folkbiological Universals as Common Sense», in S. Modgil & C. Modgil (ed.), *Noam Chomsky: Consensus and Controversies*, New York, Palmer Press, 1987; S. Atran, *Fondements de l'histoire naturelle. Pour une anthropologie de la science*, Paris, Complexe, 1986. وحول الفرق بين الموضوعات والأنواع الطبيعية يمكن مراجعة: F. Keil, *Concepts, Kinds and Conceptual Development*, Cambridge, Mass., MIT Press, 1984.

المفاهيم الغامضة ونظرية الطراز

حول نظرية الطراز يمكن الاطلاع على أعمال روش وبالخصوص: E. Rosch, «Principles of Categorization», in E. Rosch & B. Lloyd (ed.), *Cognition and Categorization*, Hillsdale, Lawrence Erlbaum, 1990. ومن المداخل الممتازة (أقرب منا إلى موقف روش) يمكن أن نقرأ بالفرنسية: G. Kleiber, *La Sémantique du prototype. Catégories et sens lexical*, Paris, PUF, 1990. وحول المقاربة الطرازية للمفاهيم يمكن أن نراجع أيضاً: G. Lakoff, *Women, Fire and Dangerous Things. What Categories Reveal about the Mind*, Chicago, University of Chicago Press, 1987. ويمكن أن نراجع كذلك الفصل الرابع عشر من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

تأويل آخر للتدرّجية الظاهرة في الانتماء إلى المقولة: الأنموذج المجسّم

حول مفهوم الأنموذج المجسّم يمكن مراجعة الفصل الثاني عشر من:

H. Putnam, *Mind, Language and Reality: Philosophical Papers*, vol. 2, op. cit.

الفصل السابع: اللغة والمفاهيم

علم الدلالة البنيوي

ينبغي أن نبدأ بالاطلاع على: F. de Saussure, *Cours de linguistique générale*, Paris, Payot, 1968. وللاطلاع على مداخل أيسر، يمكن قراءة: F. Gadet, *Saussure, une science de la langue*, Paris, PUF, 1987. والفصل الثاني من: J. Moeschler & A. Auchlin, *Introduction à la linguistique contemporaine*, op. cit. وحول البنيوية الأميركية ننصح بقراءة: L. Bloomfield, *Le Langage*, Paris, Payot, 1970. أما فيما يتعلق بالدلالة البنيوية، فيمكن مراجعة (فصل: "من أجل علم دلالة بنيوي") من: L. Hjelmslev, *Essais de linguistique*, Paris, Ed. de Minuit, 1951. وللاطلاع على مقاربة حديثة تزعم أنها مقاربة معرفية يمكن أن نقرأ: F. Rastier, *Sémantique et Recherches cognitives*, Paris, PUF, 1991. وحول النسبية اللسانية يوجد مرجعان: E. Sapir, *Linguistique*, Paris, Gallimard, coll. «Folio Essais», 1991; B.L. Whorf, *Linguistique et Anthropologie. Les origines de la sémiologie*, Paris, Denoël-Gauthier, 1971.

نقد لنظرية المقولة البنيوية

حول «Great Eskimo Vocabulary Hoax» (التأكيد الخاطئ لعدد الألفاظ الدالّة على الثلج بلغة الإنويت) يمكن مراجعة الفصل الثالث من:

S. Pinker, *The Language Instinct: The New Science of Language and Mind*, op. cit. وحول الألفاظ الدالّة على الألوان، الدراسة المؤسّسة هي: B. Berlin & P. Kay, *Basic Color Terms: Their Universality and Evolution*, Berkeley, University of California Press, 1969. وللاطلاع على عرض أبسط حول هذه المسألة يمكن مراجعة الفصل الثالث من: J. Moeschler & A. Auchlin, *Introduction à la linguistique contemporaine*, op. cit.

المحتوى المفهومي والمحتوى الإجرائي

وضع دكرو مفهوم التعليمة (Instruction) في: O. Ducrot *et al.*, *Les Mots du discours*, Paris, Ed. de Minuit, 1980. وحول مفهوم المحتوى الإجرائي يمكن مراجعة: D. Blakemore, *Semantic Constraints on Relevance*, Oxford, Basil Blackwell, 1987; D. Wilson & S. Sperber, «Forme linguistique et pertinence», *Cahiers de linguistique française*, 11, 1990, p. 13-35. وحول ضمير المتكلم يتعيّن الاطلاع على: D. Kaplan, «Demonstratives», in J. Almog, J. Perry et H. Wettstein (ed.), *Themes from Kaplan*, Oxford/New York, Oxford University Press, 1989.

المحتوى الإجرائي والروابط

حول المقاربة الإجرائية للروابط يمكن قراءة الفصل السادس من: J. Moeschler, *Modélisation du dialogue. Représentation de l'inférence argumentative*, Paris, Hermès, 1989، والفصل الثالث من: J.-M. Luscher, «Les marques de connexion: des guides pour l'interprétation», In: Moschler *et al.*, *Langage et Pertinence.*

Référence temporelle, anaphore, connecteurs et métaphore, Nancy, Presses Universitaires de Nancy, 1994. وحول تعلّم الروابط في التحرير الكتابي يمكن مراجعة: J. Moeschler, «Structure et interprétabilité des textes argumentatifs», *Pratiques*, 84, 1994, p. 93-111.

مقاربة أنطولوجية للاختلاف بين المحتوى الإجرائي والمحتوى المفهومي

من وجهة نظر فلسفية يمكن مراجعة: P.F. Strawson, *Subject and Predicate in Logic and Grammar*, London, Methuen, 1974; P.F. Strawson, *Analyse et Métaphysique*, Paris, Vrin, 1985. كما نجد تقديماً أكثر يسراً في الفصلين السادس والثاني عشر من: J. Moeschler & A. Auchlin, *Introduction à la linguistique contemporaine*, op. cit.

تجذّر المفاهيم

أثار هرناد قضية تجذّر المفاهيم في: S. Harnad, «The Symbol Grounding Problem», *Physica D42*, 1990, p. 335-346. وقد ناقشته آن روبول في: A. Reboul, «Le linguiste, le zoologue et le cognitiviste: vers une vision réaliste de la référence», In: J. Moeschler & M.-J. Béguelin (ed.), *Référence temporelle et nominale*, Berne, Peter Lang, 1998.

الفصل الثامن: الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي للغة

مقدمة

حول المقاربات الأرسطوطاليسية للوجوه البلاغية ولا سيما الاستعارة تتعيّن قراءة: Aristote, *La Poétique*, Paris, Ed. du Seuil, 1980; Aristote, *La Rhétorique*, t. III, Paris, Les Belles Lettres, 1973 وللاطلاع على رؤية عامة حول السخرية يمكن قراءة: L. Perrin, *L'Ironie mise en trope. Du sens des énoncés hyperboliques et ironiques*, Paris, Kimé, 1996. وحول الوجوه البلاغية بصفة عامة يمكن مراجعة الفصل الخامس عشر من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

التمييز بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي في نظرية المناسبة

فيما يتصل بالبلاغة القديمة، يمكن أن نقرأ: P. Fontanier, *Les Figures du discours*, Paris, Flammarion, 1968. أما فيما يخص نظرية المناسبة فيمكن الاطلاع على الفصل الرابع من كتاب سبربر وولسن وهذا المرجع صالح لهذا الفصل كله: D. Sperber & D. Wilson, *La Pertinence. Communication et cognition*, op. cit.

الحدّ الفاصل بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي

نجد ملاحظة دومارسيه في: C.C. Dumarsais, *Des tropes ou des différents sens*, Paris, Flammarion, 1988.

الاستعمال غير الحرفي والخطاب التقريبي

يجب الاطلاع فيما يخصّ موضوع الخطاب التقريبي على: D. Sperber & D. Wilson, «Façons de parler», *Cahiers de linguistique française*, 7, 1986, p. 9-26.

الاستعمال غير الحرفي والاستعارة

للاطلاع على نقد للمقاربات التي تناولت الدلالة المزدوجة يمكن مراجعة: D. Davidson, *Enquêtes sur la vérité et l'interprétation*, Nîmes, Jacqueline Chambon, 1993. وللاطلاع على مثال لمقاربة تعتمد على كذب الاستعارات يمكن قراءة الفصل الرابع من: J.R. Searle, *Sens et Expression. Etudes de théorie des actes de langage*, op. cit. وأخيراً للاطلاع على مجموعة من المقالات المهمة حول الاستعارة يمكن مراجعة: A. Ortony (ed.), *Metaphor and Thought*, Cambridge, Cambridge University Press, 1979.

التزام القائل ووصف الأعمال اللغوية في نظرية المناسبة

علاوة على الفصل الرابع من: D. Sperber & D. Wilson, *La Pertinence. Communication et cognition, op. cit.*، ويمكن الاطلاع على الفصل الأول من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

التخييل والاستعمال الحرفي

حول موقف سيرل، يُمكن قراءة الفصل الثالث من كتاب: J.R. Searle, *Sens et Expression. Etudes de théorie des actes de langage*,

op. cit. وللاطلاع على مناقشة عامة له يمكن مراجعة الفصل السادس عشر من: J. Moeschler & A. Reboul, *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, op. cit.

الاستعمال التقريبي أو الغامض أو الضبابي للمفاهيم

للاطلاع على حلٍّ لمفارقة الأقرع يمكن قراءة: D. Sperber & D. Wilson, «Façons de parler», *Cahiers de linguistique française, 7*, 1986, p. 9-26. وحول بحث في الاستعمال التقريبي للمخصّصات يمكن الاطلاع على: A. Reboul, «Relevance and Argumentation: How Bald Can You Get», *Argumentation, 3*, 1989, p. 285-302.

الخاتمة

نظرية الفكر ومقاصد القائل

حول تحليل الخطاب يمكن قراءة: G. Brown & G. Yule, *Discourse Analysis*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983. وحول استراتيجية المؤوّل يمكن مراجعة: D. Dennett, *la Stratégie de l'interprète. Le sens commun et l'univers quotidien*, op. cit. وحول ضمائر الغيبة وتفسيرها يمكن الاطلاع على الفصل الثاني من: Moeschler *et al.*, *Langage et Pertinence. Référence temporelle, anaphore, connecteurs et métaphore*, Nancy, Presses Universitaires de Nancy, 1994. وحول نقد تحليل الخطاب يمكن مراجعة: A. Reboul & J. Moeschler, *Pragmatique du discours. De l'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours*, Paris, Armand Colin, 1998.

تركيبية الخطاب

حول مقاربة تركيبية قوية (بنيوية) يمكن قراءة: E. Roulet *et al.*, *L'Articulation du discours en français contemporain*, Berne, Peter Lang, 1985; J. Moeschler, *Argumentation et Conversation, Eléments pour une analyse pragmatique du discours*, Paris, Hatier, 1985. وحول التراكيب مع اسم الإشارة أو الضمير يمكن أن نطلع على: A. Reboul & J. Moeschler, «Les phrases copulatives avec sujet pronominal en français et en anglais», *Cahiers de linguistique française*, 15, 1994, p. 131-156.

النحوية والجملة، الانسجام والخطاب

للاطلاع على نقد حول العلاقة الوثيقة بين الانسجام وعلامات الاتساق يمكن قراءة الفصل الخامس من: J. Moeschler, *Modélisation du dialogue, Représentation de l'inférence argumentative*, Paris, Hermès, 1989. وكذلك: M. Charolles, «Cohésion, cohérence et pertinence du discours», *Revue internationale de linguistique française*, 29, 1994, p. 125-151. وللاطلاع على نقد عام لمفهوم الانسجام نقرأ: A. Reboul, «(In) Cohérence et anaphore: mythes et réalité», In: W. de Mulder, L. Tasmowski-de Ryck & C. Vetters (ed.), *Relations anaphoriques et (In)Cohérence*, Amsterdam, Rodopi, 1997, p. 297-314.

مقاربة "معرفية" للخطاب

من بين مقاربات الخطاب اللافتة للنظر يمكن أن نذكر: N. Asher, *Reference to Abstract Objects in Discourse*, Dordrecht, Reidel,

1993; H. Kamp & U. Reyle, *From Logic to Discourse*, Dordrecht, Reidel, 1993. وللاطلاع على مقاربة للخطاب تستند إلى مفهوم البؤرة يمكن مراجعة: B.J. Grosz & C.L. Sidner, «Attention, Intentions and the Structure of Discourse», *Computational Linguistics, 12/3*, 1986; B.J. Grosz & C.L. Sidner, «Plans for Discourse», In: P.R. Cohen, J.L. Morgan & M. E. Pollack (ed.), *Intentions and Communication*, Cambridge, Mass., MIT Press, 1990.

الأعلام

□ المؤلفان:

* **آن روبول** Anne Reboul: متخصصة في اللسانيات (ولدت سنة ١٩٥٦). حازت على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة جنيف. مكلّفة بالبحث عن الصنف بالمركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا، وملحقة بمختبر المعلوماتية في مدينة نانسي. من مؤلفاتها:

- *Rhetorique et Stylostique de la fiction*, 1992.
- *Langage et pertinence*, 1994.
- *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, 1997 (avec J. Moeschler).

* **جاك موشلر** Jacques Moeschler: دكتور متخصص في اللسانيات (ولد سنة ١٩٥٤). يدرّس علم الدلالة والتداولية في جامعة جنيف. من مؤلفاته:

- *Dire et contredire*, 1982.
- *Argumentation et conversation*, 1985.
- *Modelisation du dialogue*, 1989.
- *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, 1997 (ave A. Reboul).
- *Introduction a la linguistique contemporaine*, 1997.

ديردر سوزان ولسن Deirdre Susan Wilson: متخصصة في اللسانيات (ولدت سنة ١٩٤١). تدرّس في جامعة لندن. صدر لها بالاشتراك مع دان سبربر:

- *La pertinence. Communication et cognition*, 1989.
- «Façon de parler», *Cahiers de linguistique francaise 7*, 1987.

آلان ماتيسون تيورنغ Alan Mathison Turing: عالم رياضيات بريطاني (١٩١٢ - ١٩٥٤). صاحب اختراع مشهور يتمثّل في الصياغة النظرية لآلة حساب كونية (سُمّيت باسم: آلة تيورنغ)، وهي آلة تحاكي عمليات معالجة المعلومات. وقد اهتم منذ سنة ١٩٥٠ بالذكاء الاصطناعي.

ستيفن سبيلبرغ Stven Spielberg: مخرج سينمائي أميركي (ولد سنة ١٩٤٦). اشتهر بالأفلام التي أخرجها ولا سيما أفلام المغامرات وأفلام الرعب وأفلام الخيال العلمي (أنياب البحر، وجوراسيك بارك، ١٩٩٣).

لويس كارول Lewis Carroll: كاتب إنجليزي (١٨٣٢ - ١٨٩٨). كان أيضاً عالِماً في الرياضيات ومنطيقاً بارعاً. درَّس في أكسفورد إلى سنة ١٨٨١، له مؤلفات علمية عديدة منها:

- *Traité elementaire des determinants*, 1867.
- *Euclide et ses rivaux modernes*, 1879.

كما له في مجال الأدب الغرائبي عملان شهيران هما:

- *Alice's Adventures in Wonderland*, 1860.
- *Throug The Looking Glass and what Alice Found There*, 1872.

نعوم أفرام شومسكي Noam Avram Chomsky: لساني أميركي (ولد سنة ١٩٢٨). منذ ١٩٥٥ أستاذ في: Massachussetts Institute of Technology (MIT). طوّر نظرياته في صيغ عديدة حيث وضع أسس البنيوية موضع تساؤل في: *Syntactic Structures* (1957). واقترح المنوال التحويلي في: *Aspects of Theory of Syntax* (1965). ثمّ طوّر علاقة النحو بعلم الأصوات الوظيفي والدلالة في نظرية متطوّرة للنحو التوليدي في: *Topics in the Theory of Generative Grammar*, 1966. كما قدّم بمعية هال H. Hall مفهومه للمكوّن الصوتي والنحو: *Knowledge of Language*, 1986.

مارفن منسكي Marvin Minsky: أحد الرواد في مجال الذكاء

الاصطناعي. مما صدر له: *Framework of Representing knowledge*, 1975.

جون أوستين John Austin: منطقي ولسانيّ بريطاني (١٩١١ - ١٩٦٠). درّس الفلسفة في أكسفورد (١٩٥٢ - ١٩٦٠). لم تصدر له كتب، إلا أنّ مقالاته جُمعت في:

- *Philosophical Papers*, 1961.
- *Sens and Sensibilia*, 1962.
- *How to Do Things With Words*, 1962.

وليام جايمس William James: فيلسوف أميركي (١٨٤٢ - ١٩١٠). سعى إلى إلحاق علم النفس بالعلوم الطبيعية والوضعية، كما سعى إلى إبراز أن الفكر لا يستقلّ عن الممارسة، فكان يقول بأن التحقيق بواسطة التجربة الموجهة إلى الفعل الإنساني والاعتقاد لتلبية الحاجيات الأساسية للكائن البشري هي مميّزات نفعية. صدر له:

- *Les varietés de l'experience religieuse*, 1902.
- *Le Pragmatisme*, 1907.

جون ديوي John Dewey: عالِم بيداغوجيا وفيلسوف أميركي (١٨٥٩ - ١٩٥٢). عُرف باعتماده مناهج جديدة في البيداغوجيا، كما صاغ فلسفة قريبة من "نفعية" وليام جايمس أطلق عليها اسم "الوظيفية". من مؤلّفاته:

- *Ecole et Societé*, 1900.
- *Essais sur l'education*, 1910.
- *Essais de logique experimentale*, 1916.

رينشارد رورتي Richard Rorty: فيلسوف أميركي (ولد سنة ١٩٣١). أستاذ منذ ١٩٨٣ في قسم العلوم الإنسانية في جامعة فرجينيا. وهو مرتبط فكرياً بعودة "النفعيّة" التي استفادت من فكر جايمس وديوي. صدر له:

- *Philosophy and the Miror of Nature*, 1979.
- *Consequences of Pragmatism*, 1982.

شارلز ويليام موريس Charles William Morris: عالم في

الدلائلية، أميركي (ولد سنة ١٩٠١). من أهم كتبه: *Signs, Language and Behaviour* (١٩٤٦)، وفيه وضع أسس الدلائلية والنظرية العامة للعلامات.

جون روجرز سيرل John Rogers Searle: فيلسوف أميركي (ولد سنة ١٩٣٢). تلميذ أوستين. اعتبر أنّ وحدة التواصل هي العمل اللغوي. من أهم مؤلّفاته:

- *Speech Acts, An Essay in the Philosophy of Language*, 1969.
- *Expression and Meaning*, 1979.

أزوالد دُكرو Oswald Ducrot: مدرّس جامعي في عدة جامعات (فرنسا، ألمانيا، كندا، سويسرا) (ولد سنة ١٩٣٠). اهتمت أعماله بتاريخ اللسانيات والعلاقة بين اللغة والمنطق، وركّز بحوثه في السنوات الأخيرة على التداولية اللسانية. مكلّف بالبحوث في المركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا من سنة ١٩٦٣ إلى سنة ١٩٦٨، وشارك في أعمال "ندوة أندريه مارتينيه". صاحب مؤلّفات عديدة في مجال فلسفة اللغة والتداولية بالخصوص، منها:

- *Dire et ne pas dire*, 1980.
- *Les echelles argumentatives*, 1980.
- *Le dire et le dit*, 1984.

غوتلوب فريغه Gottlob Frege: عالِم في الرياضيات وفيلسوف ومنطقي ألماني (١٨٤٨ ـ ١٩٢٥). جدّد النظرة إلى المنطق وتجاوز تحاليل أرسطو للقضية إلى محمول وموضوع، مقترحاً تحليلاً يقوم على الوظيفة القضوية والحجّة. كما فتحت أعماله الباب على مصراعيه لنشأة علم الدلالة لا سيما بتمييزه بين المعنى والإحالة والمعنى الحقيقي. وإليه تُعزى المفاهيم الأساسية التي قام عليها المنطق المعاصر، وكان له تأثير كبير في كثير من عظماء الفلاسفة والمفكّرين مثل راسل وفتغنشتاين وكرناب وهلبرت... إلخ. من مؤلّفاته:

- *Fondements de l'arithmetique*, 1884.
- *Fonction et concept, Sens et denotation, Concept et objet*, 1891-1892.

- *Lois fondamentales de l'arithmetique*, 1893-1903.
- *Recherches logiques*, 1916-1925.

برتراند آرثر وليام راسّل Bertrand Arthur William Russell: عالم رياضيات ومنطقي وفيلسوف بريطاني (١٨٧٢ ـ ١٩٧٠). من مؤلفاته (بالاشتراك مع وايتهد Whitehead) **مبادئ الرياضيات** *Principia Mathematica*, (3 vols., 1910-1913)، التي بيّن فيه أهمية اعتماد لغة رمزية خالية من اللبس الذي تتصف به اللغة العادية المستعملة. وله أيضاً:

- *The Analysis of Mind*, 1921.
- *Introduction to Mathematical Philosophy*, 1919.
- *An Inquiry Into Meaning and Truth*, 1940.

أوجين إيونسكو Eugene Ionesco: كاتب درامي فرنسي روماني الأصل (ولد سنة ١٩١٢). أولى أعماله مسرحية: *La cantatrice chauve* (1950). وله أعمال عديدة أخرى مسرحية أساساً وروائية وأعمال أخرى سينمائية، منها: *Rhinoceros* (1959).

بول غرايس Paul Grice: فيلسوف أميركي (١٩١٣ ـ ١٩٨٨). من أهمّ فلاسفة اللغة ممن كان لهم أثر كبير في توجيه الدرس الفلسفي للمعنى وكيفية تشكّله من اللغة انطلاقاً من فهم آليات المحادثة. صاغ نظريته في الدلالة القصدية من خلال محاضراته الشهيرة «محاضرات وليام جايمس» «William James Lectures» التي ألقاها بهارفارد سنة ١٩٦٨، ونُشرت لاحقاً سنة ١٩٧٥. أصدر مقالاً ترجم إلى عدة لغات هو: «Logic and Conversation».

هيلاري بوتنام Hilary Putnam: فيلسوف منطقي أميركي (ولد سنة ١٩٢٦). وهو من القائلين بالنسبية العلمية التي تقرّ باستقلال الواقع مع أنه يعتبر أن مقاربة هذا الواقع لا تتسنّى إلا من خلال مختلف الخطاطات المفهومية ومن خلال الممارسة.

جيري فودور Jerry A. Fodor: فيلسوف وعالم نفس أميركي (ولد سنة ١٩٣٥). باحث في مختبر متخصص في الإلكترونيات. يُدرّس الفلسفة وعلم النفس منذ سنة ١٩٦٣ في معهد مساشوستس للتكنولوجيا MIT. من

الذين أوضحوا مفهوم المنظومية الذي كان شائعاً في الدراسات اللسانية النفسية وقد أعطاه صيغة حديثة في كتابه: *Modularity of Mind* (1983).

فرانس جوزيف غال Franz Joseph Gall: طبيب ألماني (١٧٥٨ - ١٨٢٨). مؤسِّس علم فراسة الدماغ Phrenologie، أو تنظير الدماغ Cranioscopie، وهو علم يدرس وظائف الدماغ بحسب الشكل الخارجي للجمجمة. وقد سعى إلى أن يجعل من هذه الدراسة أساساً لكل فلسفة تدرس الفكر البشري. له: **وظائف الدماغ**، ١٨٠٨.

جورج إدوارد مور George Edward Moore: فيلسوف إنجليزي (١٨٧٣ - ١٩٥٨). كان صديقاً لراسّل وفتغنشتاين وشارك في تأسيس الحركة التحليلية. كان له دور طلائعي في تجديد الواقعية في بلده (إنجلترا)، لكنه كان يرزح تحت وطأة المثالية الهيجلية الجديدة.

أرسطو Aristote: فيلسوف يوناني (٣٨٤-٣٢٢ ق.م). له مؤلَّفات في المنطق والرياضيات والأخلاق. أهمّها: **المقولات، الجدل، العبارة، الخطابة**.

نلسون غودمان Nelson Goodman: فيلسوف أميركي (ولد سنة ١٩٠٦). من أنصار المنطق التجريبي، له اهتمام بسيميائية الفنون. أعماله وثيقة الاتصال بنظرية المعرفة. يعود إليه الفضل في ضبط حدود النظرية الاسمية Nominalisme. من أهمّ مؤلّفاته:

- *The Structure of Appearance*, 1951.
- *Fact, Fiction and Forecast*, 1955.
- *Langages de l'art* (1968), Paris, 1991.

كارل ريمون پوپر Karl Raimond Popper: فيلسوف إبستمولوجي نمساوي (ولد سنة ١٩٠٢) اشتهر بنظريته حول منطق الاكتشاف العلمي. أشهر مؤلَّفاته: *La logique de la decouverte scientifique*, (1935).

كورت غوديل Kurt Godel: منطقي أميركي من أصل نمساوي (١٩٠٦ - ١٩٧٨). درس الفيزياء والرياضيات وشرع منذ سنة ١٩٢٦ في ارتياد حلقة فيينا. أثبت أن المصادرات وقواعد حساب المحمولات من الضرب الأول تكون نظاماً مكتملاً. صدرت أعماله كاملةً في مجلدين: *Collected Works* (2 vol., 1986-1990).

ويلارد فان أورمان كواين Willard Van Orman Quine: فيلسوف ومنطقي أميركي (ولد سنة ١٩٠٨)، وهو ممثّل الوضعية الجديدة الأميركية. نقد الواقعية الجديدة (أو "الأفلاطونية") لدى بعض الفلاسفة والمناطقة (مثل فريغه وتشورش). تأثر ببعض آراء حلقة فيينا. يُعدّ من أقرب فلاسفة اللغة إلى الدعوة إلى دراسة اللغة الطبيعية دراسة نسقية مثلما تذهب إلى ذلك اللسانيات. ومما صدر له:

- *From a Logical Point of View*, 1953.
- *Mathematical Logic*, 1955.
- *The Ways of Paradox*, 1966.

وبترجمة عربية: **بسيط المنطق الحديث**، ١٩٩٦.

كارل فون لينه Carl Von Linne: عالم طبيعيات سويدي (١٧٠٧ - ١٧٧٨). صاحب تصنيف مشهور للأنواع في علم النبات (تصنيف أُهمل اليوم) وفي علم الحيوان اعتمد فيه على قائمة ثنائية (كل كائن حيّ يخصص بانتمائه إلى جنس وإلى نوع محدَّدين).

إليانور روش Eleanor Rosch: (ولدت سنة ١٩٤٥). عالِمة نفس أميركية، أستاذة بجامعة بركلي (كاليفورنيا). كرّست جهودها منذ ١٩٧٠ لدراسة تكون المفاهيم وتمثيلها. وعلى خلاف الدراسات التي سبقتها، لم تركز روش بحوثها على المقولات المشكّلة تجريبياً وإنما اهتمت بالمقولات المتشكّلة سلفاً في الثقافات. لبحوثها انعكاسات مهمّة في علم النفس المعرفي واللسانيات. من أهمّ ما صدر لها:

- E. Rosch & B. Lloyd (ed), *Cognition and Categorization*, 1978.
- E. Thompson & E. Rosch, *The Embodied Mind, Cognitive Science and Human Experience*, 1991.

لودفيغ فيتغنشتاين Ludwig Wittgenstein: منطقي نمساوي تحصّل على الجنسية البريطانية (١٨٨٩ - ١٩٥١). أستاذ الفلسفة في كمبريدج. بحث في أسس الرياضيات، وبداية من سنة ١٩٣٠ اتجه إلى دراسة اللغات الطبيعية. وضع نظرية "لعبة اللغة" *Jeu du langage*. من مصنّفاته: *Philosophical Investigations*, 1953.

أفلاطون Platon: فيلسوف يوناني (٤٢٧ - ٣٤٧/٣٤٨ قبل الميلاد). أحد أتباع سقراط. كتب حوالى ثلاثين محاورة (**المأدبة**، **فيدون**، **الجمهورية**... إلخ)، تدفع تساؤلات سقراط فيها الخصوم والأنصار إلى الإقرار بتناقض الأغاليط.

فردينان دو سوسير Ferdinand de Saussure: لساني سويسري (١٨٥٧ - ١٩١٣). درّس السنسكريتية والنحو المقارن واللسانيات العامة. كتابه: **دروس في اللسانيات العامة** *Cours de linguistique generale* الذي صدر سنة ١٩١٦ هو ثمرة دروس له جمعت إثر وفاته.

لويس يلمسلاف Louis Hjelmslev: عالم لسانيات دانماركي (١٨٩٩ - ١٩٦٥). أسس مع فيغو بروندال Viggo Brondal حلقة كوبنهاغن للسانيات سنة ١٩٣١.

إدوارد سابير Edward Sapir: عالم لسانيات وأنثروبولوجيا أميركي (١٨٨٤ - ١٩٣٩). كان له تأثير كبير في اللسانيات بأميركا. من أبرز مؤلفاته *Language*، الصادر سنة ١٩٢١ والذي عرض فيه نظرية لسانية آنية وظائفية تُراعي الواقع الأنثروبولوجي العام، مبرزة أهمية المعجم والدلالة.

بنيامين لي وورف Benjamin Lee Whorf: عالم لسانيات أميركي (١٨٩٧ - ١٩٤١). درس مقتفياً آثار سابير الأنظمة اللغوية، ولا سيما لغات الهنود. من أهم أعماله: *Thought and Reality* (1956).

برنت برلين Brent Berlin: عالِم أنثروبولوجيا. قام ببحوث أنثروبولوجية متعلّقة بتصنيف الكائنات الطبيعية (وهو ما أعادت النظر فيه روش من زاوية علم النفس). صدر له:

- *Basic Color Terms*, 1969 (with Paul Kay).
- *Folk Systematics in Relation to Biological Classification and Nomenclature*, 1973.
- *Ethnological Classification*, 1978.

بول كاي Paul Kay: له بحث مشهور في تصنيف الألوان بالاشتراك مع برنت برلين، سبق ذكره أعلاه؛ وكذلك:

- *On Taxonomy and Semantic Contrast*, 1971.

سيزار دومارسيه César Chesneau Du Marsais: نحوي فرنسي (١٦٧٦ - ١٧٥٦). صاحب مؤلف حول الوجوه البيانية (١٧٣٠)، ومقالات عديدة في **الموسوعة النحوية**.

جون دون John Donne: شاعر وراهب إنجليزي (١٥٧٢ - ١٦٣١). اصطبغ شعره "الميتافيزيقي" بإحساس مرضي بالموت.

آرثر كوستلر Arthur Koestler: كاتب مجري (١٩٠٥ - ١٩٨٣). ألّف رواياته باللغة الإنجليزية، وفيها رسم صورة الفرد وهو يواجه الأنظمة السياسية أو العلمية المعاصرة. ومما صدر له:

- *Le zero et l'infini*, 1940.
- *The Yogi and the Comnissar*, 1945.
- *The Age ot Longing*, 1951.
- *The Sleepwalkers*, 1958.

دانيال كليمنت دينت Daniel Clement Dennett: فيلسوف أميركي (ولد سنة ١٩٤٢). درس في أكسفورد حيث تحصّل على الدكتوراه. تتصل أعماله الكثيرة بفلسفة الفكر أساساً، وهي فلسفة شديدة الصلة بالأبحاث في علم النفس والعلوم العصبية والعلوم المعرفية وتدور حول قضايا مقصدية الحالات الذهنية. له فيها:

- *Content and Consciousness*, 1969.
- *Brainstorms*, 1978.
- *Elbow Room*, 1984.
- *Consciousness Explaind*, 1991.

هنري بايل ستندال Henri Byle Stendhal: روائي فرنسي (١٧٨٣ - ١٨٤٢). له أعمال كثيرة منها:

- *De l'amour*, 1822.
- *Le Rouge et le noir*, 1830.
- *La Chartreuse de Parme*, 1839.

ثبت المصطلحات

اتساق	Cohésion
إثبات	Affirmation
إثبات التالي	Modus ponens
إثبات التالي المتصل	Modus ponens conjonctif
إثبات التالي المنفصل	Modus ponens disjonctif
إجراءات	Procédures
إحالة	Référence
أحكام الانسجام	Jugements de cohérence
إخبار	Assertion
إخباري	Assertorique
اختزال	Réduction
إخفاق/ فشل	Echec
أداة عطف	Conjonction de coordination
أداة وصل	Conjonction de subordination
إدخال معجمي	Insertion lexicale
أساليب عرفية	Idiomatics
استدلال	Inférence/Raisonnement
استدلال استقرائي صحيح	Inférence inductive valide
استدلال استنباطي	Inférence déductive
استدلال برهاني	Inférence démonstrative

استدلال ضمني	Inférence sous jacente
استراتيجية المؤوّل	Stratégie de l'interprète
استقراء	Induction
استلزام	Implication
استلزام حواري معمّم	Implicature conversationnelle généralisée
استلزام خطابي/ تضمين	Implicature
استلزام سياقي	Implication contextuelle
استلزام مادي	Implication matérielle
استنباط/ استنتاج	Déduction
اشتغال تراتبي	Fonctionnement hiérarchisé
إطار	Cadre
إطار ذهني	Frame
اعتقاد	Croyance
اعتقادات محصلة سلفاً	Croyances d'arrière-plan
افتراض	Présomption/Hypothèse
أفراد/ خواص	Particuliers
اقتضاء	Présupposition
اقتناع	Conviction
انتهاك/ خرق	Violation
إنجاز	Performance
انسجام	Cohérence
إنشائي	Performatif
أنموذج مجسّم	Stéréotype
أوّلي	Primaire
برهنة	Démonstration
التالي (في القضية الشرطية)	Conséquent

تبعية	Subordination
تجذّر المفاهيم	Enracinement des concepts
تحديد لغوي فرعي	Sous-détermination linguistique
تحصيل الحاصل	Tautologie
تخصيص	Particularisation
تخييل/ خطاب تخييلي	Fiction
تداولية	Pragmatique
تداولية لسانية	Pragmatique linguistique
تداولية مندمجة	Pragmatique intégrée
تدرجية	Gradualité
تدرّجية الأصناف	Gradualité des catégories
تركيبية	Compostitionnalité
تسوير	Quantification
تضمين	Implicitation
تعاقب	Concaténation
تعليمات	Instructions
تعيين/ دلالة	Désignation
تكافؤ دلالي	Equivalence sémantique
تكافؤ منطقي	Equivalence logique
تكافؤ وظيفي	Equivalence fonctionnelle
تكهّن	Prédiction
تكهّن قابل للإسقاط	Prédiction projectible
تمثّل	Représentation
تمثّل ذهني	Représentation mentale
تمثّل الكون	Représentation du monde
تمثيلية	Représentationnalisme

تنصيص	Explication
تواصل إشاري استدلالي	Communication ostensive-inférentielle
توفيق/ نجاح	Succès
توليد الاستلزامات الخطابية	Dérivation des implicatures
تيار المنظومية	Modularisme
جملة	Phrase
جملة إنشائية	Phrase performative
جملة خبرية	Phrase déclarative
جملة وصفية	Phrase constative
جنس	Genre
جهة	Modalité
حاسوبي	Computationnel
حالة الأشياء	Etat de choses
حالات ذهنية	Etats de choses
حالات ذهنية	Etats mentaux
حدس	Intuition
حسابات استدلالية	Calculs inférentiels
حساب القضايا	Calcul des propositions
حساب المحمولات	Calcul des prédicats
حقيقة	Vérité
حكم	Jugement
خبري	Déclaratif
خرق/ انتهاك	Violation
خطاب تخييلي/ تخييل	Fiction
خطاب تقريبي	Discours approximatif
خطاب جادّ	Discours sérieux

خطاب حرفي	Discours littéral
خطاب غير جادّ	Discours non sérieux
خطاب غير حرفيّ	Discours non littéral
خواص/ أفراد	Particuliers
دال	Signifiant
الدلائلية	Sémiologie
دلالة/ تعيين	Désignation
دلالة تركيبية	Signification compositionnelle
دلالة تواضعية	Signification conventionnelle
دلالة/ حافة/ سياقية	Connotation
دلالة طبيعية	Signification naturelle
دلالة غير طبيعية	Signification non-naturelle
ذهن	Esprit
ذكاء اصطناعي	Intelligence artificielle
رابط	Connecteur
رؤية منظومية	Vision modulaire
سمة/ علامة	Marque
سمة دلالية	Traite sémantique
سور	Quantificateur
سياق	Contexte
سيناريو	Scénario
شرط النزاهة	Condition de sincérité
شروط تحضيرية	Conditions préparatoires
شروط ضرورية وكافية	Conditions nécessaires et suffisantes
شرطية القضايا	Vériconditionalité des propositions
شكل/ صورة	Forme

صادق	Vrai
صحيح	Valide
صدق	Vérité/Véridicité
صيغة	Mode
صيغم	Morphème
صوتم	Phonème
صورة صوتية	Image acoustique
صورة/ شكل	Forme
ضبابية	Flou
ضروري	Nécessaire
طابع رمزي	Aspect codique
طراز	Prototype
ظاهرة عارضة	Epiphénomène
ظروف وأحوال	Adverbes
عامل	Opérateur
عرف	Convention
علاقة	Relation
علامة/ سمة	Signe
علم الأصوات الوظيفي	Phonologie
علم التركيب	Syntaxe
علم الدلالة	Sémantique
علم نفس الملكات	Psychologie des facultés
علم النفس الذهني	Psychologie mentaliste
علوم معرفية	Sciences cognitives
عمل أوّلي	Acte primaire
عمل تأثير بالقول	Acte perlocutionnaire

عمل ثانوي	Acte secondaire
عمل قضوي	Acte propositionnel
عمل قولي	Acte locutionnaire
عمل متضمن في القول	Acte Illocutionnaire
عمل كلامي	Acte de parole
عمل لغوي	Acte de langage
عمل لغوي مباشر	Acte de langage direct
عمل لغوي غير مباشر	Acte de langage indirect
عملية	Processus
عملية استدلالية	Processus inférentiel
عملية ترميزية	Processus codique
عملية منطقية	Processus logique
عوالم ممكنة	Mondes possibles
غير قابلة للاختزال	Irréductibilité
غير صحيح	Non valide
فشل/ إخفاق	Echec
فصل	Disjonction
فصل احتوائي	Disjonction inclusive
فصل استبعادي	Disjonction exclusive
فصل غير استبعادي	Disjonction non exclusive
فعل إنشائي	Verbe performatif
فرضية	Assomption/Hypothèse
فرضية قابلة للإسقاط	Hypothèse projectible
قائل/ مخاطِبٌ	Locuteur
قابلية الإبانة	Exprimabilité
قاعدة	Maxime

قاعدة أولية	Règle préliminaire
قاعدة إثبات التالي	Modus ponendo ponens
قاعدة الإلغاء	Règle d'élimination
قاعدة نقض السّابق	Modus tollendo tollens
قاعدة نقض التالي	Modus tollendo ponens
قاعدة النزاهة	Régle de sincérité
قاعدة تحضيرية	Règle préparatoire
قاعدة جوهرية	Règle essentielle
قاعدة الزيادة	Règle d'introduction
قاعدة صورية	Règle formelle
قاعدة العلاقة	Maxime de relation
قاعدة الكمّ	Maxime de quantité
قاعدة الكيف	Maxime de manière
قاعدة مُعَطِّلة	Règle suspensive
قاعدة المناسبة	Maxime de pertinence
قاعدة النوع	Maxime de qualité
قدرة معرفية	Capacité cognitive
قصد/ مقصد/ نيّة	Intention
قضية	Proposition
قضايا بسيطة	Propositions élémentaires/simples
قضايا مركّبة	Propositions complexes/composées
قوة متضمّنة في القول	Force illocutionnaire
قول	Enoncé
قول تقريبي	Enoncé approximatif
كلام	Parole
كليات	Universaux

لانحوي	Agrammatical
لازم المعنى/ معنى حقيقي	Dénotation
لبس	Ambiguïté
لغة الفكر	Langage de la pensée/Mentalais
مؤشر القوة المتضمّنة في القول	Indicateur de la force illocutionnaire
مبدأ التعاون	Principe de coopération
مبدأ قابلية الإبانة	Principe d'exprimabilité
مبدأ المناسبة	Principe de pertinence
مبرهنة	Théorème
متخاطبون	Interlocuteur(s)
متغير	Variable
محادثة	Conversation
محاكاة بعبارة أخرى	Paraphrase
محتوى إجرائي	Contenu procédural
محتوى مُقرّر	Contenu posé
محمول	Prédicat
محوّلة	Transducteur
محيط معرفي	Environnement cognitif
مخاطِبٌ	Locuteur
مُخاطَب	Interlocuteur(s)
مُخَصِّص	Modificateur
مدلول	Signifié
مدخل معجمي	Entrée lexicale
مدخل منطقي	Entrée logique
مدخل موسوعي	Entrée encyclopédique
المذهب الفطري	Innésime

مرجع	Référent
مُسترسَل	Continuum
مسلّمة	Postulat
مشابهة عائلية	Ressemblance de famille
مظهر	Aspect
معارف مقولية فطرية	Connaissances catégorielles innées
معرفة	Cognition
معدّل	Modificateur
معطى سلفاً	Précâblé
معنى حقيقي/ لازم المعنى	Dénotation
مفارقة	Paradoxe
مفارقة إنشائية	Performadoxe
مفهوم	Concept
مقاربة اختزالية	Approche réductionniste
مقاربة تواضعية	Approche conventionnaliste
مقاربة معرفية	Approche cognitiviste
مقام	Situation
مقام مفترض	Situation hypothétique
مقتضى	Présupposé
مقدّم	Antécédent
مقصد/ قصد/ نيّة	Intention
مقصد إخباري	Intention informative
مقصد تواصلي إجمالي	Intention communicative globale
مقصد تواصلي موضعي	Intention communicative locale
مقدمة منطقية	Prémise
مَقُولَة	Catégorie

مَقْوَلَةٌ	Catégorisation
مقولي	Catégoriel
مكوّن استدلالي	Composante inférentielle
مكوّن إشاري	Composante ostensive
مناسبة	Pertinence
منطق استنباطي	Logique déductive
منطق المحادثة	Logique de la conversation
منظومة	Module
منظومات إدراكية	Module perceptuel
منظومة تصوّرية	Module conceptuel
منظومية	Modularité
منظومية معمّمة	Modularité généralisée
منغلق	Encapsulé
منوال	Modèle
منوال افتراضي استدلالي	Modèle hypothético-déductif
مَنْوَلة	Modélisation
ملكة	Faculté
مواضعة	Convention
موقف قضوي	Attitude propositionnelle
موضوع	Sujet
موضوعات	Artefacts
نجاح/ توفيق	Succès
نحويّ	Grammatical
نسق	Format
نسق استدلال	Schémas d'inférence
نظام استنباطي غير برهاني	Système déductif non démonstratif

نظام ترميزي	Code
نظام طرفي	Systéme périphérique
نظام غير استقرائي	Système non inductif
نظام مركزي	Système central
نظرية التخييل	Théorie de la fiction
نظرية الطراز	Théorie du prototype
نظرية المعرفة المشتركة	Théorie de la connaissance commune
نظرية الملكات	Théorie des facultés
نفعيّة	Pragmatisme
نقطة تقاطع	Interface
نوع	Espèce
نيّة/ قصد/ مقصد	Intention
واسم القوة المتضمنة في القول	Marqueur de force illocutionnaire
واسم المحتوى القضوي	Marqueur de contenu propositionnel
وسم	Marquage
وصفي	Constatif
وصل	Conjonction
وظيفية	Fonctionnalisme

ثبت تعريفي

الاستدلال Inférence/Inference: هو كل قضية ضمنية يُمكن استخلاصها من قول أو استخلاص نتيجة من محتواها الحرفي بالتأليف بين معطيات متنوعة (من خارج القول ومن داخله). وللاستدلال بهذا المعنى مفهوم واسع جداً يفيض عن نطاق المنطق الصوري حيث تخضع العمليات الاستدلالية (سواء تولدت عنها استدلالات "تحليلية" أو "تداولية" أو "منطقية" أو "تجريبية") لنظام أشدّ صرامة من النظام المولّد للاستدلالات الطبيعية. كما يُطلق "الاستدلال" على العملية الدلالية الرابطة بين مجموعة من الأقوال التي تمثّل "مقدمات" بعبارة المناطقة ونتيجة ما تلزم تلك المقدمات بالوصول إليها.

الاستعمال الحرفي Litteralité/Literalness: استقر في التقاليد البلاغية التمييز بين المعنى الحرفي (الأول، الحقيقي، الظاهر...) والمعنى غير الحرفي (الثاني، المجازي، غير الظاهر...)، ويُلتمس هذا التمييز في وجوه المجاز أساساً، وقد رأى سيرل (١٩٨٢) أنّ القائل:

- إما أنه يقول شيئاً وهو يقصد شيئاً آخر مختلفاً عن المعنى المستفاد من الجملة (الاستعارة)؛
- وإما أنه يقول شيئاً وهو يقصد عكس ما يستفاد من الجملة (السخرية)؛
- وإما أنه يقول شيئاً وهو يريد أن يقول شيئاً آخر (الاستدلال والأعمال اللغوية غير المباشرة)؛
- وإما أنه يقول شيئاً يطابق بالضبط ما يُستفاد من الجملة.

وقد ميّز بين معنى تلفّظ القائل ومعنى الكلمات أو الجمل، وأرجع العلاقة بينها إلى مبادئ مشتركة بين المتخاطبين يعوّل فيها على قرائن الأقوال، وأكد أن المعنى الحرفي لجملة ما لا يُدرك خارج المقام، فلا حديث عن مقام صفر، بل إن الحديث عن هذا المعنى هو من باب اللغو، إذ إن المعنى الاستعاري أو الساخر أو العمل اللغوي ليس خاصية للجملة بل هو خاصية من خاصيات التلفظ بالجمل. وقد بيّن سپربر وولسن (١٩٨٦) أن الاستعمال الحرفي وغير الحرفي من خصائص إنتاج القول (لا ينحصر في القول البلاغي) وبينهما علاقة استرسال، وحدّدا الفرق بينهما كما يلي:

- يُوصف القول (باعتباره التعبير التأويلي لفكر قائله) بأنه حرفي بصفة دقيقة إذا كان لهذا القول الشكل القضوي نفسه لهذا الفكر؛
- لا يُوصف القول (باعتباره التعبير التأويلي لفكر قائله) بأنه حرفي بصفة دقيقة إذا لم يشرك الشكل القضوي لهذا القول في الخصائص المنطقية التي تُميِّز هذا الفكر.

والذي يهم في نظرية المناسبة انعدام التلازم بين اعتبار قول ما بأنه حرفي بصفة دقيقة وبين اعتباره أفضل طريقة مناسبة للتعبير عن ذلك الفكر. فعلى القائل أن يسعى إلى تحقيق المناسبة المثلى لا إلى التعبير الدقيق الحرفي الذي قد يكون مناسباً في ظروف وغير مناسب في ملابسات مخصوصة.

الاستنباط Déduction/Deduction: هو استنتاج حكم جزئي انطلاقاً من كلّيات، ومن أشهر أمثلته لدى المناطقة: «كل إنسان فانٍ، سقراط إنسان، إذن سقراط فانٍ».

الاستقراء Induction/Induction: هو استنتاج حكم كلّي انطلاقاً من جزئيات، وهو ضرب من الاستدلال لا يعتدّ به المناطقة لأنه لا يفضي عندهم إلى اليقين ومثاله أن ترى في مدينة إنساناً أشقر وثانياً أشقر وثالثاً ورابعاً وخامساً وسادساً شُقراً، فتستنتج أنّ كل سكان المدينة شُقْر.

الإطار الذهني Frame/Frame: مصطلح من وضع مارفن منسكي (١٩٧٥)، وهو أحد الرواد في مجال الذكاء الاصطناعي. ويقترب مفهوم الإطار الذهني من مفهوم الخطاطة Schéma/Schema. فهو بمثابة إطار مرجعي يضبط السمات الأساسية لمقام ما أو شيء ما. فإذا أخذنا مثلاً عربة ما (لِنقلْ قاطرة)، فإن إطارها الذهني يتكوّن من المعلومات التالية:

عربة ذات محرك وعجلات من حديد، تسير على سكة حديدية وفيها مقاعد وأبواب ونوافذ. ثم يتمّ تحديد كل عنصر (الهيكل، المحرك، العجلات... إلخ) بدقة أكبر بالاستناد دائماً إلى الإطار المرجعي بحيث يُمكن أن يعني الإطار الذهني في الآن نفسه هيكلاً أو نافذة أو محرّكاً، في حين يمثّل وجود الفحم مثلاً عنصراً يخصّص نوع المحرك.

التداولية Pragmatique/Pragmatics: ارتبطت نشأة التداولية ببداية العناية بعلاقة العلامة اللغوية بمستخدمها وارتباط بعض صيغها بما تحيل عليه في المقام. وتأكّد مع أوستين أن اللغة لا تكتفي بمجرد وصف الكون والإخبار والتواصل بل هي أداتنا لإنجاز أعمال لا تتحقق إلا بواسطة اللغة (الأعمال اللغوية) المؤثّرة في المقام. ولعل انصرافها إلى المقام جعل البعض يرى فيها العلم الذي يدرس تأثير المقام في معنى الأقوال. فالتداولية تتجاوز الوصف التركيبي للجملة ودرجة نحويتها (وهذا مدار علم التركيب)، أو علاقة المعجم المكوّن للقضية بالخارج (وهذا مدار علم الدلالة)، وتتخذ موضوعاً للبحث القول منزلاً في المقام المعيّن (انظر تعريف السياق والمقام)، وتؤكد دور المعارف غير اللغوية في تأويل الأقوال وفهم المقاصد اعتماداً على الاستدلال. وقد بدا الاختلاف في تحديد موقع التداولية (هل هي جزء من اللسانيات أم هي مستقلة عنها وتتجاوز في تأويل الأقوال الجانب اللغوي؟)، ونجم عن ذلك اختلاف في تحديد موضوع نظرها (هل تنظر في الأعمال اللغوية وأشكال تحققها وما يتولّد عنها من مقاصد؟ وهل تفسّر اختيار تأويل دون آخر، وتبيّن علاقة المشيرات المقامية بالخارج... إلخ أم أنها تتجاوز، وفق منظور معرفي، هذا الحد معتبرة أن تأويل الأقوال يستند إلى عمليات استدلالية ليست من خصائص اللغة؟).

التمثل/التمثيل Représentation/Representation: مجموعة المعارف والاعتقادات التي تخزن في الذاكرة (التمثّل) ويتم استرجاعها عند الحاجة ومعالجتها معالجة ذهنية (التمثيل).

الجملة Phrase/Sentence: للجملة تعريفات متعدّدة بحسب

المنوالات النظرية. ومن ثوابت مختلف التعريفات أنها سلسلة من الوحدات (كلمة/ صيغم) المنتظمة وفق قواعد تركيبية مجردة (وتمثّل وحدة من النظام المجرد). وقد تحقق الجملة الواحدة أقوالاً مختلفة بحسب اختلاف ملابسات التلفظ.

الجهة Modalité/Modality: هي الموقف الذي يتخذه القائل من محتوى كلامه (الحكم). فنتحدث عن جهة متعلقة بالإمكان: «كتب زيدٌ قصة/يمكن أن يكتب زيد قصة»، أو بالوجود: «راسل زيدٌ أبويه/يجب أن يراسل زيد أبويه»، أو بالزمن: «زيدٌ يحب ليلى/كان زيد يحب ليلى». وقد نعبّر عن الجهة نفسها بصورة مختلفة (مثلاً باستطاعتنا التعبير عن الإمكان بـ: يمكن، قد، يحتمل، ربما...).

الرابط Connecteur/Connector: كل لفظ يمكّن من ربط قضيتين (أو جملتين) أو أكثر لتكوين قضايا وجمل مركبة هو رابط. واستقرّ لدى التداوليين أنه يوجد ضربان من الروابط: الروابط المنطقية (و، أو، إذا، إذن...) والروابط غير المنطقية (لأن، لكن، مع أن...). وقد تناولت عدّة دراسات مسألة المحافظة أو عدم المحافظة على هذا التمييز بين الروابط المنطقية والروابط غير المنطقية. نكتفي فقط بذكر أن المدافعين عن فكرة إلغاء هذا التمييز يستندون إلى حجّة مفادها أن الروابط غير المنطقية تُرَدُّ عموماً إلى الروابط المنطقية من وجهة النظر الدلالية، وذلك حتى وإنْ تعيّن تفسير استعمالها في الخطاب بالاستناد إلى مبادئ تداولية مختلفة.

السياق والمقام Contexte-Situation/Context-Situation: استعملنا في ترجمتنا هذه مصطلح "السياق" ونريد به «contexte»، أي الجوار اللغوي لوحدة ما (وحدة صوتية في كلمة أو كلمة في جملة أو جملة في نص)، واستعملنا مصطلح "المقام" Situation de discours، أي الملابسات غير اللغوية (من خارج اللغة) التي يتحقق فيها التلفّظ (الإطار المكاني والزماني، والظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها التي تحفّ بالأقوال فضلاً عن القائلين والمخاطَبين وما يحدّد هويتهم ورؤيتهم

للعالم وما حصل لديهم من معارف لغوية وغيرها وتجارب وما سبق القول من أقوال وأحداث). وباختصار، يمثّل المقام والسياق مجمل القرائن والأطر التي يتنزّل فيها التواصل اللغوي والتي ينعدم استناداً إليها اللّبسُ من بعض الأقوال وتتحدّد إحالة بعضها وتضبط تأويلاتها وتدقق وتُدرك المقاصد المباشرة وغير المباشرة. وعند سبربر وولسن (١٩٨٦) تصوُّر طريف للسياق يرتبط بدوره بتأويل الأقوال القائمة على العمليات الاستدلالية. فهو ليس معطى سلفاً يتشكّل قبل فهم القول وتأويله بحيث يبدو أمراً حاصلاً في ذهن المتخاطبين، بل هو يسبق التلفظ، فلا حديث إلا عن سياق واحد لا يختاره المتخاطبون وتتفاعل معه الفرضيات التي يعبّرون عنها. فالسياق حاصلُ معرفةٍ موسوعية سابقة ومعرفة قد تحصل (تُلتَمَسُ في المحيط المعرفي للفرد) ويعدّ بتشكّل القول إثر القول.

شرطية الصدق Vériconditionnalité/Veri-conditionality: هي من خصائص علوم الدلالة الصورية. فهذه النظريات اللسانية التي يُقال عنها إنها نظريات تشترط الصدق، تؤكد أنه لا يُمكن أن نتحدث عن معنى قول ما دون أن نتحدث عن صدق القضية التي يعبّر عنها القول أو كذبها. ويكون الصدق رهناً بمطابقة القول لحالة الأشياء في الكون أو عدم مطابقته إياها.

الطراز Prototype/Prototype: مصطلح من وضع عالِمة النفس الأميركية إليانور روش Eleanor H. Rosch رداً على التصور التقليدي للمَقْوَلة لدى أرسطو، وهو تصوّر كان يُعرف قديماً باسم منوال أو نظرية الشروط الضرورية والكافية. ولتجاوز هذا التصور الكلاسيكي، تقترح نظرية الطراز رؤية أكثر مرونة تقوم على اعتبار أن شيئاً ما ينتمي إلى مقولة ما أو يخرج عنها وفق معيار درجة مشابهته لنظير له (أي فرد آخر من الأفراد المنتمين إلى المقولة نفسها أو إلى الطراز). والطراز هو نموذج مرجعي يصلح لتحديد كلمة ما أو مقولة. فعصفور الدوري مثلاً هو "طراز الطائر"، وهو طراز لأنه يمثل خصائص الطيور بكيفية أفضل من الدجاجة أو النعامة.

العمل اللغوي Acte de langage/Speech Act: مفهوم من وضع أوستين. وتعدّ محاضرته الثامنة من بين المواطن المهمة في كتاب **كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟** لفهم تصوره الذي عبّر عنه بقوله: «إن قول شيء ما يعني فعل شيء ما»، أو أننا نفعل شيئاً ما بقولنا شيئاً ما أو بواسطة قولنا شيئاً ما.

وقد ميّز في العمل اللغوي بين مكوّنات ثلاثة:

١ ـ العمل القولي: "أن نقول شيئاً ما"؛

٢ ـ العمل المتضمّن في القول: "العمل المتحقّق عند قولنا شيئاً ما"؛

٣ ـ عمل التأثير بالقول: "العمل المتحقق نتيجة قولنا شيئاً ما".

ويتمثّل العمل القولي في النطق بسلسلة من الأصوات التي تكوّن عندما تؤلّف بينها بصفة قصدية كلمات لها معنى وفي الإحالة. أما العمل المتضمن في القول فهو ما ينجزه القائل من أعمال بقوله هذا كالإثبات والنفي والتمنّي وغيرها. ويتمثّل عمل التأثير بالقول ما يحقّقه القائل بقوله من نتائج (ما ينجرّ عنه من تبعات) كإزعاج المخاطَب وتخويفه وإقناعه أو حمله على سلوك معيّن أو صرفه عنه. أما سيرل (١٩٧٢)، فقد رأى أن إنجاز هذا العمل يتم من خلال **أعمال فرعية هي:**

ـ التلفّظ بكلمات (صياغم ـ جمل): إنجاز أعمال التلفّظ؛

ـ الإحالة والإسناد: إنجاز أعمال قضويّة؛

ـ الإثبات أو السؤال أو الأمر أو الوعد... إلخ: إنجاز أعمال متضمّنة في القول؛

ـ عمل التأثير بالقول: الأثر الحاصل نتيجة عمل ما ويُرصد في سلوك المخاطب وفعله وفكره واعتقاده.

العمل اللغوي المباشر ـ العمل اللغوي غير المباشر Acte de langage direct-Acte de langage indirect/Direct Speech Act-Indirect Speech Act: أورد سيرل (١٩٨٢) مثالاً أصبح كلاسيكياً (انظر الفصل الثاني، ص ٥٨).

ـ هل تستطيع أن تناولني الملح [المقام في مطعم مثلاً والقائل في حاجة

إلى الملح]. يتضمّن هذا القول مؤشراً على قوة الاستفهام [الواسم: "هل" وتستعمل هذه الأداة لطلب التصديق وتقتضي تبعاً لذلك الإجابة بـ "نعم" أو "لا"]. إلا أنه في هذا المقام لا يُراد به حقيقة الاستفهام، وعلى المخاطَب أن يتبيّن ذلك ويناول السائل الملح بعد أن أدرك أن القائل لا يستفهم عن قدرته واستطاعته وإنما يلتمس منه في هذا المقام القيام بالفعل (وقد تكون الإجابة "نعم/ لا" مناسبة في مقام آخر).

والذي ذهب إليه سيرل:

أن القائل متى أراد بالضبط وبصفة حرفية ما قاله كان العمل اللغوي المتحقق مباشراً؛

- أنه على خلاف ذلك إذا أراد خلاف ما يفهم من ظاهر اللفظ وبلّغ أكثر مما قال وسُمِعَ كان العمل اللغوي المتحقق غير مباشر.

وفي مثال "الملح" أراد القائل الالتماس وتوسّل بالاستفهام لتحقيق مقصده.

وعند سيرل:

- الالتماس: عمل أوّلي (مقصود/ دلالة غير حرفية)؛
- الاستفهام: عمل ثانوي (غير مقصود/ دلالة حرفية).

وتبعاً لذلك، فإن العمل اللغوي غير المباشر يتمثّل في أن القائل يُحقّق عملاً أولياً متضمناً في القول بواسطة عمل ثانوي متضمن في القول، وهو يقصد ذلك والمخاطَب يعلم ذلك. واستناداً إلى المعارف اللغوية وغير اللغوية المشتركة وإلى قُدرات على الاستدلال وقدرات عقلانية وبالتعويل على مبدأ التعاون (غرايس، ١٩٧٥)، يمكن أن نفهم «لماذا يقول القائل شيئاً وهو يقصد ما يقوله ولكنه يريد أن يقول أيضاً شيئاً آخر»، وكيف يمكن للسامع «أن يفهم العمل اللغوي غير المباشر في حين أن الجملة التي يسمعها تقول شيئاً آخر». واقترح سيرل منوالاً تفسيرياً يتضمّن عشر مراحل تُمكّن من تبيّن كيفية اشتقاق المعنى الأولي من المعنى الثانوي.

الفصل Disjonction/Disjunction: علاقة منطقية يتم الربط فيها بين قضيتين بسيطتين بواسطة الرابط "أو"، مثلاً: «جاء زيد أو ذهب عمرو».

القائل ـ المخاطب Locuteur - Interlocuteurs/Speaker - Hearer: كثيرة هي المصطلحات التي تحدّد المتدخلين في عملية التواصل اللغوي ولا إجماع في ذلك: [قائل/ Locuteur ـ متلفّظ/ Econciateur ـ مرسل/ Emetteur ـ مُخاطِب/ Destinateur] مقابل [مُخاطَب/ Interlocuteur وAllocutaire ـ سامع/ Auditeur ـ متقبّل/ Récepteur ـ مرسل إليه/ Destinataire]. والذي استقر غالباً أن القائل هو الشخص (الأنا) الذي ينجز عمل القول بإلقائه في مقام معين لغاية ما (إخبار، وصف، تأثير)، ويوجّهه لمخاطب (الأنت) يتلقى هذا القول فيؤوّله لفهم مقصد القائل وفق خطة تخاطب موضوعة سلفاً ومتفق في شأنها؟

لكن الأمور لا تجري بالبساطة هذه دائماً، فليس من يتكلم دائماً من يتحمل مسؤولية ما يقول فقد يتقنّع، وقد ينطق بلسان مؤسسة أو سلطة مرجعية ثقافية، وقد ينقل كلام غيره، بحيث لا يتطابق الضمير مع ما يحيل إلى الواقع، وكذلك الأمر بشأن المُخاطَب الذي ليس دائماً هو ذلك الشخص المادي الماثل في المقام قبالة القائل، فقد يكون مفترضاً، وقد لا يكون الشخص الحاضر هو المعنيّ مباشرة بما يُقال إنما جهة أخرى يُشار إليها ضمنياً... وهذه لعبة فيما يبدو معقّدة... كما نجد عند دُكرو تمييزاً بين الذات المتكلّمة Sujet parlant، وهو الشخص المادي (كائن من لحم ودم) الذي يُلقي قولاً ما في واقع معيّن وبين القائل والمتلفظ، وهو ذات نظرية لا تتجسّد. فالقائل قد يكون المسؤول عن تلفّظه، والمخاطَب هو من نوجّه إليه القول. وفي حالة نظرية الأعمال المتضمنة في القول، فإن المتلفظ هو المسؤول عن الأعمال المتضمنة في القول في حين أن المرسل إليه هو من نوجّه إليه هذه الأعمال.

القضية Proposition/Proposition: يطلق الفلاسفة التحليليون لفظة "قضية" على كل حالة ذهنية ذات محتوى يمكن أن يُحكم عليه بالصدق أو بالكذب. وهي موضوع علم المنطق لأنها الوحدة الأولى في الكلام المفهوم التي تثبت شيئاً أو تنفي شيئاً والتي تحتمل الصدق أو الكذب عند التحقّق منها في العالم الخارجي.

قـواعـد الـمـحـادثـة Règles de la conversation/Rules of Conversation: هي قواعد يتعيّن على المشاركين في المحادثة احترامها وحسن توظيفها وتتمثل في:

١) **قاعدة الكمّ** Maxime de quantité/Maxim of Quality: وتهم كميّة المعلومات التي ينبغي توفيرها، وترتبط بقاعدتين:

- ليكن في مساهمتك قدر من المعلومات يساوي ما هو مطلوب؛
- لتكن مساهمتك غير محتوية على قدر من المعلومات يفوق ما هو مطلوب.

٢) **قاعدة النوع** Maxime de qualité de manière/Maxim of Quality of Manner: وتتصل بها قاعدة جوهرية: "لتكن مساهمتك صادقة" وترتبط بقاعدتين فرعيتين:

- لا تثبت ما تعتقد أنه كاذب؛
- لا تثبت ما تعوزك الحجّة عليه.

٣) **قاعدة الكيف** Maxime de manière/Maxime of Manner: وتتصل بها قاعدة جوهرية: "كن واضحاً" ولقد اعتبر غرايس أن مدار هذه المقولة ليس على ما قيل (خلافاً لما سبقها) وإنما مدارها على كيف ينبغي أن نقول ما نقوله بحيث:

- تجنّب التعبير بغموض؛
- تجنب اللّبس؛
- أوْجِزْ (لا تطنب أكثر من اللازم)؛
- نظّم [كلامك].

٤) **قاعدة العلاقة** Maxime de relation [de pertinence]/Maxime of Relevance: "تحدّث في شأن كذا..."، أي ليكن الكلام مناسباً للغرض.

القوّة المتضمّنة في القول Force illocutionnaire/Illocutionary Force: لو انطلقنا من الأمثلة التالية:

١) تكلّمت فاطمة؛

٢) هل تكلّمت فاطمة؟

٣) لم تتكلّم فاطمة.

لتبيّن لنا اشتراكها في المحتوى القضوي [تكلّم + فاطمة] (انظر تعريف القضية/المحتوى القضوي) واختلافها في الأعمال اللغوية المتحقّقة: ١) الإثبات - ٢) الاستفهام - ٣) النفي. وهذا ناجم عن كوننا سلّطنا قوى متضمنة في القول مختلفة على القضية نفسها (قوّة الإثبات - قوة الاستفهام - قوة النفي). وهكذا استقر عند سيرل (١٩٧٢) الفرق بين إنجاز العمل القضوي وإنجاز العمل المتضمّن في القول. وتجنّباً للّبس الحاصل من استعارة "قوة" (قوّة متضمّنة في القول) وما قد ينشأ عن ذلك من خلط بين "الأفعال المتضمّنة في القول" (وهي أفعال تنتمي إلى لسان مخصوص) و"الأعمال المتضمنة في القول" (وتنتمي إلى اللغة ولا تختص بها لغة دون أخرى)، اقترح سيرل (١٩٨٢) مصطلح "القيمة المتضمّنة في القول". وبهذا فإن: مضمون القول = القيمة المتضمّنة في القول + المحتوى القضوي.

القول Enoncé/Utterance: إذا كانت الجملة بنية تركيبية نظرية غير معجّمة وغير متحققة في المقام (تنتمي إلى النظام وذات دلالة تواضعيّة قادرة)، فإن القول هو الإنجاز المحقّق للجملة، المرتبط بملابسات تلفّظ متغيّرة (مكان مخصوص - زمان معين - قائلون مختلفون...) تكسبه دلالة غير قادرة وتساهم في تأويله وفهم مقاصد قائله، إذ تُستعمل الجملة في مقامات غير متناهية لإنجاز أعمال لغوية مختلفة. ففي قولك: «أنا هنا بعد قليل»، يحيل (بحسب اختلاف المقامات) ضمير المتكلم إلى قائل هو زيد أو محمد أو فاطمة، ويحيل ظرف المكان إلى القسم أو الساحة أو مركز الشرطة، وظرف الزمان قد يحيل إلى ساعة أو إلى الساعة الثالثة أو إلى دقيقة.

الـقـول الإنـشـائي - الـقـول الـوصـفـي Enoncé performatif-Enoncé constatif/Performative Utterance-Constative Utterance: شـكّـك أوستين في اعتبار اللغة واصفة للكون فحسب؛ وأراد تجاوز ما أسماه

بـ "الإيهام الوصفي"، لهذا ميّز في مرحلة أولى من محاضراته بين ضربين من الأقوال:

- **الأقوال الوصفية**: وتُقابل ما يُسمى في البلاغة العربية الأقوال الخبرية، ومن خصائصها أنها تصف حالة الأشياء في الكون التي تسبق التلفظ، بحيث لا يرتهن وجود هذه الحالة بالتلفظ، ويُمكن تبعاً لذلك التحقّق من مدى تطابق هذه الأقوال مع حالة الأشياء في الكون فنجري عليها مقياس الصدق والكذب من قبيل: "زيد يجري"، "ليس الطقس بارداً"...
- **الأقوال الإنشائية** (أو الأقوال الإنجازية): وتقابل ما يُسمى في البلاغة العربية الإنشاء الإيقاعي، ومن خصائصها أنها لا تصف أي شيء. إنها ليست من باب الاستفهام والأمر والنهي ولا نحكم عليها بمعيار الصدق والكذب، بل هي أقوال بوجود شروط وملابسات معيّنة يقترن التلفظ بها بتغيير حالة الأشياء في الكون. من ذلك مثلاً بعض صيغ العقود في اللغة العربية: "بعتك"، و"أنت حرّ"، و"فُتحت الجلسة"، واعتبرت نتيجة ارتباط القول بالفعل قائمة على هدف التأثير بالقول.

وفي مرحلة ثانية من محاضراته تبيّن لأوستين وجود أقوال وصفية لها قيمة إنشائية بحيث لا تكتفي بمجرد الوصف، بل هي إثباتات نحقق بواسطتها أعمالاً لها أثر ما. وهذا ما جعله يعيد السؤال المركزي «بأي معنى يُعد قولنا شيئاً ما إنجازاً له؟»، و«بأي معنى ننجز شيئاً ما ونحن نقول شيئاً ما؟». فتخلى عن التمييز السابق وكان هذا حجر الزاوية لنظرية "الأعمال اللغوية".

لغة الفكر Mentalais/Mentalase: هي لغة داخلية وكليّة يُفترض أن تُمثّلَ الذهنِ للكون يتمّ بها؛ وهي لغة جبرية تحوّل التمثلات العادية إلى مجموعة من الرموز التي تخضع للعمليات الحسابية. مثلاً يُحول الكلام التالي: «إذا اشتدت الرياح هاج البحر» إلى قضية من قبيل «إذا ق إذن ك». وهذه القضية يمكن أن تتوافق مع عدد من العمليات المنطقية والرياضية الأخرى.

مبدأ التعاون Principe de coopération/Co-operative Principle: وضع غرايس في مقاله "المنطق والمحادثة" «Logic and

Conversation» (١٩٧٥) مبدأ اعتبره متحكّماً في المحادثة يحترمه ضمنياً كل من يساهم فيها ويتوقّع كل مساهم من غيره أن يحترمه أو أن يكون عقلانياً متعاوناً فيسهل تأويل الأقوال فتدرك المقاصد وتنجح المحادثة. وقد عرّف غرايس هذا المبدأ بما يلي: «يتعين على مساهمتكم في المحادثة أن تتطابق في المرحلة التي بلغتها مع ما يقتضيه منكم الغرضُ والوجهةُ اللذان ارتضيتموهما في عملية التخاطب التي شرعتم فيها».

وقد وضع أربع قواعد (يُطلق عليها البعض اسم "حكم المحادثة") مترتبة عن هذا المبدأ، وقد سماها اقتداءً بمقولات كانط: الكم والنوع والعلاقة والكيف.

المحاكاة بعبارة أخرى Paraphrase/Paraphrase: المحاكاة بعبارة أخرى لقول ما معناها الانطلاق من قول أول "أ" (القول المُحاكى) واللجوء إلى شرحه وتأويله اعتماداً على قولٍ ثان "ب" (القول المُحاكي) يمثّل صياغة جديدة بنيةً ومعجماً تُوهم بوجود تكافؤ دلالي لكن حقيقة العلاقة بين القولين غير ذلك. إذ إن أساسها التناظر، فلا تناسب بينهما من جهة المعنى أو الشكل إلاّ بقدر معيّن، فنخسر كثيراً ونحن نحاكي بعبارة أخرى كما يؤكّد ذلك سيرل (١٩٨٢). فضلاً عن تعذّر هذه المحاكاة في جميع الأحوال إذ تعسُرُ الصياغة الحرفية لكثير من الأقوال رغم معرفتنا بما تدلّ عليه. ومن أمثلة "المحاكاة بعبارة أخرى" نذكر: الاستعارة وما قد تفسّر به (جاء الأسد وأنت تريد جاء الشجاع)، أو الأعمال اللغوية غير المباشرة (الثور أمامك، وأنت تقصد: احذر الخطر).

المحتوى القضوي Contenu propositionnel/Propositional Content: هو عند الفلاسفة التحليليين "ما يُقال" (في مقابل ما نتحدث في شأنه). وإثر أوستين، اقترح الفيلسوف جون سيرل التمييز بين المحتوى القضوي لقولٍ ما وبين قوته المتضمّنة في القول، فهو إذن عنصر من البنية الدلالية للعمل المتضمَّن في القول يتركّب من الحمل والإحالة. ففي قول من قبيل: «أعدك بأني سأزورك»، يُعتبر لفظ "أعدك" واسماً للقوة المتضمنة في القول، أما "سأزورك" فهو واسم المحتوى القضوي.

المذهب الفطري Innétisme/Innateness: مذهب يرفض المقاربة السلوكية لاكتساب اللغة ويقرّ بأن الطفل يُولد ولديه قدرة بيولوجية على تعلّم اللغة تتيح له معرفة فطرية لبعض المقولات النحوية والأبنية التركيبية الأساسية الكونية. وتتميّز هذه القدرة عند شومسكي بوجود "كليات صورية" تؤثّر في اشتغال نظام القواعد والمبادئ التي تتحكّم في تمثُّلنا لمجال معرفي ما.

المعرفة Cognition/Cognition: هي موضوع علم حديث هو علم النفس المعرفي، الذي لم يعد يهتم (أو لا يهتم فحسب) بالأمراض الذهنية وإنما يُعنى كذلك بالطريقة التي يشتغل وفقها الذهن البشري.

المَقُولَة Catégorie/Category: المقولة ويقال أحياناً المفهوم، توافق في التصوّر التقليدي مجموعة الشروط الضرورية والكافية التي يتمّ بموجبها تصنيف الموجودات. وهذا التصور تجاوزته إليانور روش (راجع أعلاه تعريف: **الطراز**).

المَقْوَلَة Catégorisation/Categorization: تُطلق على العملية التي تتمثّل في تصنيف الأشياء في مقولات.

المناسبة Pertinence/Relevance: صاغ دان سبربر وديردر ولسن (١٩٨٦) مبدأ المناسبة بوضوح ضمن نظريتهما التداولية المتصلة بعلم النفس المعرفي وبمنظومية فودور. ويعوّض هذا المبدأ قواعد المحادثة عند غرايس المرتبطة بمبدأ التعاون، ومفاده إجمالاً أن تأويل الأقوال يقوم على استدلالات تستند إلى السياق (انظر تعريفهما للسياق) وتفضي إلى نتائج، بحيث يكون القول مناسباً كلما كان الجهد المبذول في تأويله أقلّ والنتائج التي نتوصل إليها أكثر، وتضعف درجة المناسبة كلّما كان جهد التأويل كبيراً. لهذا اعتبرا المناسبة مسألة مرتبطة بـ "المردودية" وتقيِّم الإنتاجية مثلاً بمعيار "المُدخل" Input و"المُخرج" Output (الجهد/ النتائج).

المنظومية Modularité/Modularity: لا يُعزى هذا المصطلح - حصراً - إلى اللسانيات ولا إلى التداولية وإنما إلى علم النفس المعرفي. وقد أدخله فودور في علم النفس المعرفي لإبراز أهمية نظرية الملكات.

ويُفترض في النظرية المنظومية أن اشتغال الذهن فيما يتصل بالمدركات موزعٌ على منظومات متخصصة: إحداها في معالجة المدركات البصرية والأخرى في معالجة المدركات السمعية وثالثة لمعالجة المدركات اللغوية... إلخ.

النحوية Grammaticalité/Grammaticality: هو مفهوم لسانيّ مرتبط بعلم التركيب خاصة، وهو يهمّ الجملة (أي النظام) أكثر من القول (الاستعمال). وتبعاً لذلك، فهو ليس مفهوماً تداولياً: فالجُمل تقسم إلى قسمين: الجمل النحوية والجمل غير النحوية. والمتكلّمون يقرّرون حدسياً ذلك ما دامت اللغة المعنية هي لغتهم الأم. وعلى هذا النحو تكون الجملة: «هذه الفكرة طيبة» جملة نحوية في حين تكون الجملة: «إنها لفكرة طيبة هذه» جملة لانحوية أو غير نحوية أو لاحنة. وينبغي أن نلاحظ أن بعض الجُمل غير نحوية تبقى مع ذلك مفهومة في حين قد تكون جملة ما نحوية ولكنها غير مفهومة. لنذكّر في هذا السياق بجملة شومسكي المشهورة: «ترقد الأفكار الخضراء التي لا لون لها غاضبة».

النسبية (اللغوية) Relativisme/Relativism: مذهب تردّ جذوره إلى آراء الإثنولوجي الألماني همبولت W. Von Humboldt (ت ١٨٣٥)، ويتمثّل إذا أضفنا آراء عالمَيْ الإنثربولوجية اللّسانية سابير E. Sapir (ت ١٩٣٩) وورف L. Whorf (ت ١٩٤١) في القول إن لغة الفرد بأقسام كلامها ونظامها وتراكيبها هي التي تحدّد إدراكه للعالم الخارجي كلياً أو جزئياً و"تنظيمه" لهذا العالم في ذهنه. وهو مذهب يقرّ بأن كل معرفة (أو كل معرفة بشرية) هي معرفة نسبية.

النزاهة Sincérité/Sincerity: هي قاعدة من القواعد المتحكّمة في استعمال واسم القوة المتضمّنة في القول، ويعرّفها سيرل كما يلي: تُستعمل القضية فقط إذا كان المتكلم "م" يقصد إنجاز العمل اللغوي "ع". وهي قاعدة ناتجة عن شرط النزاهة الذي صاغه سيرل على النحو التالي: "م" يقصد إنجاز "ع"، أي أن القائل يعتقد في صدق ما يخبر به أو يثبته. ويُمكن أن نوضّح شرط النزاهة بمثال: فإذا أردنا الحصول على

معلومة متعلقة بالوقت، فمن المعقول أن نطرح سؤال «ما الساعة؟». فإذا استخلصنا من الإجابة: «هي الساعة الثامنة» معلومة مفيدة فلأنه يُفترض أن المتخاطبين نزهاء، وبخلاف ذلك يُعتبر الإخبار فاشلاً.

الواسم Marqueur/Indicator: علامة مميّزة تفرق بين صيغتين إحداهما موسومة أو معلّمة والأخرى غير موسومة؛ وقد يكون الواسم فونولوجياً (كالجهر والهمس)، أو صرفياً (كعلامة التأنيث)، أو تركيبياً (كالتقديم والتأخير). فالواسم لعمل الوعد في القول: «أعدك بأن أزورك غداً» هو "أعد".

الوصل Conjonction/Conjunction: علاقة منطقية تتمثّل في تكوين قضية مركبة انطلاقاً من قضيتين بسيطتين بواسطة الرابط "و"، مثلاً: «جاء زيد وذهب عمرو».

المصادر والمراجع المعتمدة في الترجمة(*)

١ ـ باللغة العربية:

- د. إدريس (سهيل): **المنهل** (قاموس فرنسي ـ عربي)، بيروت، دار الآداب، ١٩٩٥.

- أوستين (ج. ل.): **نظرية أفعال الكلام العامة: كيف ننجز الأشياء بالكلام؟** ترجمة عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق، ١٩٩١.

- براون (ج. ب.) وبول (ج.): **تحليل الخطاب**، ترجمة وتعليق د. محمد لطفي الزليطني ود. منير التريكي، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، ١٩٩٧.

- الجرجاني (عبد القاهر): **دلائل الإعجاز**، تحقيق د. محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، دار قتيبة، ١٩٨٣.

- الشاوش (محمد): **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس "نحو النص"**، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، تونس، المؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١.

- د. الشريف (محمد صلاح الدين): **تقديم عام للاتجاه البراغماتي، ضمن أهمّ المدارس اللسانية**، تونس، المعهد القومي لعلوم التربية، ١٩٨٦.

- الطبطبائي (طالب سيد هاشم): **نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب**، الكويت، ١٩٩٤.

- د. عبد القادر محمد علي (ماهر): **التطور المعاصر لنظرية المنطق**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٨.

- فضل الله (د. مهدي): **مدخل إلى علم المنطق: المنطق التقليدي**،

(*) اعتمدنا على هذه المصادر والمراجع بدرجة متفاوتة الأهمية في: (أ) تعريب هذا المؤلف، (ب) إعداد ثبت المصطلحات ثنائي اللغة، (ج) التعليق والتوضيح، (د) وضع التعريفات.

بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠.

- الكرمي (حسن سعيد): **المغني الأكبر (معجم إنكليزي - عربي)**، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٨.
- د. كولنج (ن. ي.): **الموسوعة اللغوية** *An Encyclopaedia of Language*، ترجمة د. محي الدين حميدي، د. عبد الله الحميدان، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، ١٩٩٩.
- د. المبخوت (شكري): «عمل النفي وخصائصه الدلالية في العربية» (أطروحة مرقونة)، كلية الآداب منوبة - تونس، ٢٠٠١.
- د. المسدّي (عبد السلام): **قاموس اللسانيات**، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، **المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات** (رقم ١)، تونس، ١٩٨٩.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، **المعجم الموحّد لمصطلحات المعلوماتية** (رقم ٢٧) تونس، ٢٠٠٠.
- د. ميلاد (خالد): **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية دلالية**، كلية الآداب منوبة - تونس، المؤسسة العربية للتوزيع، ٢٠٠١.

٢ - باللغة الأجنبية:

- Bannour (Abderrazak): *Dictionnaire de logique pour linguistes (Français - anglais - allemand)*, Paris, P.U.F, 1995.
- *Dictionnaire des oeuvres philosophiques*, Paris, P.U.F, 1992.
- Ducrot (Oswald) & Schaeffer (Jean-Marie): *Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, Seuil, 1995.
- *Encyclopédie philosophique universelle, L'univers philosophique*, Publié sous la direction d'André Jacob, Paris, P.U.F, 1989.
- Fodor (Jerry, A.): *La modularité de l'esprit, Essais sur la psychologie des facultés*, (Traduit de l'américain par Abel Gerschenfeld), Paris, Les Editions de Minuit, 1983.

- Gouvard (Jean-Michel): *La pragmatique: outils pour l'analyse littéraire*, Paris, Armand Colin, 1998.
- Grice (H.P.): «Logic and Conversation» In: (eds) P. Cole et J. Morgan (edi) *Syntax and Semantics 3: Speech Acts*, New York, Academic Press, 1975.
- Huisman (Denis): *Dictionnaire des philosophes*, Paris, P.U.F, 1983.
- Kerbrat-Orecchioni (Catherine): *L'Implicite*, Paris, Armand Colin, 1986.
- Kerbrat-Orecchioni (Catherine): *Les actes de langage dans le discours, Théorie et fonctionnement*, Nathan Université, 2001.
- Laffont (R) & Bompiani (V): *Le Nouveau dictionnaire des auteurs de tous les temps et de tous les pays*, Paris, Editions Robert Laffont, 1994.
- Lalande (André): *Vocabulaire technique et critique de la philosophie*, Paris, Quadrige/P.U.F, 2è édition, 1992.
- Lyons (John): *Sémantique linguistique*, Traduction de J. Durant & D. Boulonnais, Paris, Larousse, 1990.
- Moeschler (Jacques): *Argumentation et Conversation: Elements pour une analyse pragmatique du discours*, Crédif, Hatier, 1985.
- *Le Petit Larousse* (Grand format), Paris, Larousse - Bordas, 1998.
- *Le Petit Robert 1: Dictionnaire alphabétique et analogique*, Canada, Dictionnaire Le Robert, 1992.
- *Le Petit Robert 2: Dictionnaire universel des noms propres*, Canada, Dictionnaire Le Robert, 1990.
- Reboul (Anne) & Moeschler (Jacques): *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, Paris, Edition du Seuil, 1994.
- Searle (John R.): *Les actes de langage, Essai de philosophie du langage* (Traduit par Hélène Pauchard), Paris, Hermann, 1972.
- Searle (John R.): *Sens et expression: études de théorie des actes de langage* (Traduction et préface par Joëlle Proust), Paris, Les Editions de Minuit, 1982.

فهرس عام

- ج -

- ح -

- د -

- ذ -

- ر -

- ز -

- س -

Anne Reboul
Jacques Moeschler

La pragmatique aujourd'hui

Une nouvelle science de la communication



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون

لسانيات ومعاجم

المنظمة العربية للترجمة

توزيع : دار الطليعة - بيروت

□ أصبحت تطبيقات التداولية كثيرةً، متنوعةً، يومَنا هذا، في مجالات كاللسانيات وعلم النفس وفلسفة المعرفة والمعلوماتية... إلخ.

في هذا الكتاب - إضافةً إلى إشاراته التاريخية - عرضٌ متكامل لموضوع التداولية ولاهتماماتها وللبحوث فيها، باعتبارها علمَ استعمال اللغة. من ذلك: العلاقة بالذكاء الاصطناعي وبعمل الدماغ البشري؛ ومنه مشاكل تأويل اللغة في سياقات مختلفة، والعلاقة بين اللغة والحقيقة أو بين العقيدة والحقيقة.

إن في هذا الكتاب من وضوح العرض واللغة ما يجعل منه، لدى الباحثين والطلاب، مدخلاً يسيراً لعلم جديد في الاتصال نحتاج جميعاً إلى معرفته: التداولية.

● **آن روبول**: دكتورة في اللسانيات وفي الفلسفة، باحثة في المركز الوطني للبحث العلمي - فرنسا.

● **جاك موشلار**: أستاذ علم الدلالة والتداولية في قسم اللسانيات بجامعة جنيف.

المنظمة العربية للترجمة

آن روبول
جاك موشلار

ISBN 9953-410-55-0

